

١١٤

تاريخ المصريين

دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى

تأليف

أحمد رشدى صالح



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

اهداءات ٢٠٠٢

أ د/ عبد العظيم رمضان

القاهرة

١١٤

تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير

محمود الجزار

دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى

تأليف

أحمد رشدى صالح

- الاستعمار البريطانى فى مصر
- كرومر فى مصر
- عدو جديد
- الاستعمار الأمريكى فى الشرق العربى
- قناة السويس
- مسألة السودان

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذه المجموعة من الدراسات الاجتماعية التي كتبها مفكر يسارى مهم، هو الأستاذ أحمد رشدى صالح، فى فترة الصراع الطبقي المتفاقم فى النصف الثانى من الأربعينيات، كجزء من رسالة اليسار المصرى لتنمية الوعى الطبقي فى الشعب المصرى، وتزويده بالبعد الاجتماعى والاقتصادى للصراع السياسى ضد الاحتلال البريطانى بصفة خاصة، والاستعمار الغربى بصفة عامة.

وكانت السيدة العظيمة اعتدال ممتاز حرم المرحوم أحمد رشدى صالح، قد أتت لزيارتى ومعها هذه المجموعة من الدراسات وطلبت منى نشرها فى سلسلة تاريخ المصريين. وقد رحبت كثيرا بذلك،

ودفعت بها على الفور إلى مطبعة هيئة الكتاب
لتصويرها كما هي، وطبعها بمقاساتها الأصلية
وأبناطها القديمة في كتاب واحد، اخترت له عنوان!
دراسات في تاريخ مصر الأثني، .

وقد أكبرت في السيدة اعتدال ممتاز هذا الاهتمام
بنشر تراث زوجها الفكري، وهي على حافة القبر! فقد
كانت مسنة، ومريضة، ولم يصرفها اهتمامها بنفسها
عن الاهتمام برفيق حياتها المناضل أحمد رشدي
صالح، والسعى للحفاظ على تراثه من الضياع.

وكان بودي حقا أن يصدر الكتاب قبل أن تدركها
الوفاة، حتى إني كنت في سباق مرير مع الموت آملاً
في أن تكتحل عينها برؤية الكتاب قبل أن تفيض
روحها، ولكن الموت كان أسبق! وعزائي أنها ماتت
مطمئنة لوعدي بنشر الكتاب.

والكتاب يشتمل على خمسة كتب، واحد منها
مترجم بقلم أحمد رشدي صالح، وأربعة كتب من
تأليفه. أما الكتاب المترجم فهو: الاستعمار البريطاني
في مصر، لالينور بيرنز، أما الكتب الأربعة المؤلفة
فهي: كرومر في مصر، والاستعمار الأمريكي في
الشرق الأوسط، وقناة السويس، ومسألة
السودان، .

وأهمية هذه الكتب أنها تنطلق من «المادية التاريخية»، أى من التفسير المادى للتاريخ، وتختلف بذلك عن الكتب التاريخية التى تنطلق من التفسير السياسى للتاريخ، وهو التفسير السائد للتاريخ على يد المدرسة الأكاديمية، وبذلك تمثل إضافة جديدة حقيقية للدراسات التاريخية فى مصر - أو بمعنى أدق - تمثل محاولة لتفسير تاريخ مصر تفسيراً مادياً، قد تتفق أو تختلف مع التفسير الأكاديمى، ولكنها على وجه التحقيق محاولة جادة جدية بالأحترام، تمثل وجهة نظر مدرسة اليسار المصرى التى برزت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، ولعبت دور مهماً فى تاريخ الحركة الوطنية. ويمكن لمن يريد استكمال الصورة من القراء الرجوع إلى كتابى: «صراع الطبقات فى مصر»، الذى يعتبر أول دراسة أكاديمية تنطلق من المادية التاريخية وقد نقدت فيه تفسير مدرسة اليسار المصرى لتاريخ مصر نقداً علمياً مبنياً على الحقائق التاريخية. والكتاب - على كل حال - جدير بالقراءة، وجدير بالتأمل!

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

الاستعمار البريطاني في مصر

تأليف إيلينور بيرتز
ترجمة أحمد رشدي صالح

النسخة الأولى ١٩٤٥/١٠/١١

النسخة الثانية أبريل ١٩٥١

مقدمة

● ترجمت هذا الكتاب وأذعته لأول مرة بالعربية عام ١٩٤٥
ومنذ ذلك التاريخ والرغبة في إعادة نشره نظاردنى وبلغ على
فهو كتاب حدير بأن يقرأه المصريون فيطيلوا القراءة
والاستيعاب . . انه على صفر حجمة سجل واضح سهل العبارة
دفين التحقبقى لحوادث تاريخية رئيسية عاشتها مصر وعاشها
شعبنا فعرف حلوها ومرها وتعلم منها وسوى شخصيته القومية
خلالها

● والكتاب بعد ذلك محاولة ذكية لعرض الحادثة التاريخية
عرضا أقرب مايكون الى المنهج العلمى الذى يسير الذهن
البشرى . وينمى الادراك الوطنى ، واذا كانت به
بعض هناب أو كان لى ولا مثالى اتباع المدرسة المادية التاريخية
مؤاخذات ووجهات نظر مخالفة لبعض ماذهبت اليه المؤلفة فان
ذلك لاينفى قيمة الموضوع ولا يلفى أهمية التوافر على هذا
الكتاب ونظائره

● لقد ظهر هذا الكتاب ضمن سلسلة من الابحاث نشرها حزب
العمال البريطانى عامى ١٩٢٧ و١٩٢٨ فكان أنرا محمودا بضاف
الى الانار العلمية المكتوبة باللغات الاوربية ككتاب دمار مصر
لروزشيتن وكتب المؤرخ البريطانى الانسانى ويلفريد
سكون بلنط ومؤلفات الاستاذ عبد الرحمن
الرافعى بك فهذه الآثار جميعا لازمة لكل من أراد الالمام
بتاريخ مصر وحوادثها السياسية البارزة

● وأما الاضافات التى ألحقها بالنص فقد راعيت فيها أمرين
أولهما ان أشرح ماقد يكون مستورا على القارئ العادى .

وتانيهما ان اصحح ما اراه خطأ في تفسير الحادثة التاريخية أو روايتها

● لقد أردت بهذا الجهد وجه سعب علمي ان أعيش له وأن أبعث بفرحة حياته وعقبى حربه ولقد أردت به ان يربدى فناء في حب موطني ومواطني فبغير تلك الملايين المغمورة ما كان التاريخ ان يوحد ولا بدونها يستطاع أن ينتصب مستقبل فاليها في ماضيها وحاضرها وفي آتى أيامها جهدى ووقفا على حريتها دمي

١٠٠٠ ص

القاهرة في ابريل ١٩٥١

الراية في أعقاب المال

فتح الأتراك مصر في أوائل القرن السادس عشر وبقيت حتى سنة ١٩١٤ ولاية تتبع الامبراطورية التركية (١) ولكن تبعيتها لسلطان تركيا لم تزد - منذ القرن التاسع عشر - على تأديتها جزية سنوية حددت في عام ١٨٧٣ بمبلغ ٦٧٥٠٠ جنيه .

وفي أثناء القرن (٢) أتى مصر سيد جليل أعلى ، في شكل الممول الأجنبي . سيد يطلب جزية هو الآخر . ولكنها جزية متزايدة على مر الأيام . وقد حدث أول تغلغل عظيم للرأسمال البريطاني في الخمسينات (٣) ببدء العمل في قناة السويس وكان الامتياز قد أعطى لدليبيس أحد الرعايا الفرنسيين . ثم أنشئت

(١) يلاحظ ان مصر أصبحت ولاية تركية اسميا منذ ان احتل البريطانيون مصر وكانت قبلها تعتبر ولاية تركية

المترجم

(٢) القرن التاسع عشره وعنا يشير المؤلف الى تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى مصر وهو الذى بدأ بوضوح أيام سعيد ثم اسماعيل في شكل ديون على الحكومة ثم ماليت أن أصبح يتدفق بعد الاحتلال في شكل استثمار خاص - وليس من شك في ان تصدير رأس المال والمنتجات الجاهزة من البلاد الصناعية المتقدمة الى مصر هو الظاهرة الجوهرية للاستعمار الاجنبى ولاشك ايضا ان تصدير السلع الفائضة من هذه البلاد الى مصر لم يربطها الى البلاد المنتجة كما ربطها تصدير رأس المال الفائض اليها - وواضح أن تصدير السلع الى مصر كان هو الاغلب منذ اوائل القرن ثم أخذ تصدير رأس المال اليها يحتل الصدارة شيئا فشيئا متمشيا مع تطور الرأسمالية في البلاد الصناعية الكبرى وخاصة بريطانيا وفرنسا . المترجم

(٣) الخمسينيات ترجمة كلمة Fifties وتعنى السنوات

المترجم

بين اربعين وخمسين

شركة قناة السويس في باريس براسمال قدره ثمانية ملايين من الجنيهات معظمها مال فرسى وان كان الخديوى نفسه قد ساهم بشراء ١٧٦٦٠٠٠ سهماً من العدد الكلى وهو ٤٠٠٠٠٠ .

وقبل أن تفتح الفناء عام ١٨٦٩ أصبح توقف اسيراد القطن الخام الأمريكى أثناء الحرب الأهلية باعثاً جديداً للاستثمار في مصر التي كانت بلداً ناجحاً جداً في ذلك الوقت ولقد رأى الخديوى الجديد - اسماعيل - امكانيات ثراء وسلطان عظيمة في ترقية البلاد على نهج غرنى أوروى وبدأ برنامجاً طموحاً لم يقف عنده حد الصرف على بلاطه وحاشيته والانفاق على المباني الحديثة في القاهرة وعلى انشاء طريق خاص الى الاهرام ليستعمله أعضاء الاسر الملكية الذين حضروا افتتاح قناة السويس ولكنه امتد الى تمويل مشروعات عمرانية وإنتاجية ضخمة وهذه قائمة الاعمال الجديدة التي تمت في الاثني عشر سنة الاولى من حكم اسماعيل نسجل شق قناة السويس وشق ثمانية آلاف وأربعمائة ميل من قنوات الري ومد أكثر من تسعائه ميل من السكك الحديدية وخمسة آلاف ميل من أسلاك البرق وانشاء أربعائة وثلاثين كوبرياً واصلاح ميناء الاسكندرية وبناء أرصفة الميناء في السويس واتمام خمسة عشر فناً وأربع وستين مصنع سكر ثم أن الارض الصالحة للزراعة زادت من أربعة ملايين فدان الى حوالى خمسة ملايين ونصف المليون (١) وهكذا مضى اسماعيل في تنمية موارد مصر الانتاجية وهي التي بدأها محمد على في النصف الاول من القرن التاسع عشر ولا يوجد في الخمسين سنة الاولى من الحكم البريطانى مرحلة تقدم تعادل مرحلة الاثني عشر عاماً من حكم اسماعيل .

(١) جدير بنا أن نذكر الوجه الآخر لاصلاحات اسماعيل : حالة الشعب البالغة السوء وأنواع المظالم التي كانت تصب عليه يوميا وأنواع الضرائب المختلفة المرحعة الى كاسبتتد منه وأن نذكر أن هذه الاصلاحات تمت بأن استغل المال المصدر الى مصر في تنفيذها فقامت مصر بدورين دور المستهلك لفائض المصنوعات ودور المستهلك لفائض المال - وهكذا اتاح ارباحاً طائلة

للرأسماليين الانجليز وغيرهم

المترجم

(٢) ص ٧٤ من كتاب دمار مصر

قال جنكس في كتابه - ارتحال رأس المال البريطاني صفحة ٣١٩- الآن امتلأت البلاد بالمهندسين البريطانيين يفيضون بمشروعات لمدرح الرق والمدنية وفي الاسكندرية كانت احدى شركات المقاولين الانجليز تقوم بأعمال البناء في الميناء لقاء مبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ جنياً في حين أن هذه الاعمال تكلفها حوالى ١٤٠٠٠٠٠ جنياً .

كان الرأسماليون البريطانيون يقترحون المشروعات على الحديدو ويعقدون معه الصفقات لينفذوها ثم يقرضونه المال الذى يدفعه للمقاولين : أى لهم أنفسهم ولنا أن تصور أن المثل الذى أورده جنكس لم يكن استثنائياً فلا بد أن هذه الصفقات كانت تصي أرباحاً طائلة ولا بد أن الممولين كانوا يطالبون بعمولة باهظة وذكر ما كون في كتابه - مصر كما هي - المنشور سنة ١٨٧٧ . المعلومات التالية الخاصة ببعض الديون المشهورة آنثد

دين مصر	القيمة الاسمية	القيمة المدفوعة
دين مصر المطلوب	وهى التى اقرضت بالفعل	
١٨٦٤	٥٧٠٤٠٢٠٠	٤٨٦٤٠٦٣
١٨٦٦	٣٠٠٠٠٠٠٠	٢٦٤٠٠٠٠٠
١٨٦٨	١١٨٩٠٠٠٠٠	٧١٩٣٣٣٤
١٨٧٣	٣٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٨٤٠٠٧٧
المجموع	٥٢٥٩٤٢٠٠٠	٣٥٤٣٧٤٧٤

كانت مصر في الواقع مدينة مرة أخرى بنصف ما اقترضته بالفعل فاذا أدخلنا في اعتبارنا أن معظم المال المستدان كان يدفع للمقاولين البريطانيين وهم الذين حصلوا على أرباح طائلة فانه يكون من المشكوك فيه كل الشك أن يمثل ما أنفق على الصناعة المصرية والنقل ثلث الدين .

وأما الفائدة فكانت تخصم على المجموع الذى كان حوالى ثمانين مليوناً من الجنيهاً في سنة ١٨٧٦ على ما يقوله ما كون أى أنه كان من الحتم أن يؤخذ سنوياً حوالى ٦ مليون جنيه من دخل الدولة الذى لم يكن قد بلغ بعد ١٠ مليون جنيه في العام .

ليس عجيباً إذن أن تنزلق ماله مصر في فترة وجيزة إلى افلاس لا أمل معه
وأن يصبح من الممكن أن تدفع فوائد الدين وأن تؤدي أقساطه يطرق واحد هو عقد
قروض جديد ولم يكن مثار الدهشة بعد أن فحست تفاصيل الديون أن تتوى الحكومة
البريطانية أمراً أخطر من التدخل .

كان بيت فروهلنج وجوش - ومن أكبر مساهمية هيرمان جوسن - أحد
مديرى بنك إنجلترا ومن أعضائه جورج يواكيم جوشن وزير المالية فيما بعد -
كان هذا البيت المالى عمول ديون سنوات ١٨٦٢ - ١٨٦٤ - ١٨٦٦ ولقد
اشتركت البيوت البريطانية والفرنسية فى الديون الكبرى التى عقدت بعد ذلك ثم افحمت
الحكومة البريطانية لأول مرة فى عام ١٨٧٥ وذلك عندما أجبر الدائنون الخديو
أن يبيع أسهمه فى قناة السويس وهى التى اشترتها الحكومة البريطانية بمساعدة
آل روتشيلد بمبلغ حوالى أربعة ملايين من الجنيهات وفى العام التالى لشراء
أسهم القناة اتفق قصل بريطانيا العام بالقاهرة مع الخديو على أن ترسل
الحكومة البريطانية بعثة مالية يرأسها موظف كبير «لتساعد على معالجة القوض»
وفى ذات الوقت أختير جوشن وهو من بيت فروهلنج وجوشن ممثلاً لألفين من
حملة السندات البريطانيين كي يسافر إلى مصر ويعرض مشروعاً مالياً جديداً على
الخديو الذى وافق بالفعل تحت الضغط المشترك من البعثة الرسمية المالية ومن
بعثة جوشن غير الرسمية على مشروع يقضى بتعيين مراقبين عامين أجنيين أحدهما
فرنسى والآخر بريطانى - ويقضى المشروع كذلك بتوحيد الدين بمائة قدرها
٧ فى المائة واستثنيت ديون فروهلنج وجوشن حيث استمرت فائدتها القديمة . ١ فى المائة
و ٢ فى المائة .

وضع المشروع الجديد موضع التنفيذ فى الحال فظهر المراقبون الأجانب فى
وزارة المالية ودفع حملة السندات فى عام ١٨٧٧ حوالى ٧ ونصف مليون جنيه من
الدخل العام الحقيقى البالغ تسعة ونصف مليون جنيه وهذا بالإضافة إلى الجزية
التركية والفوائد على أسهم القناة وكلما مضت الايام أصبح صروباً أن يستخدم
أشد الضغط على الملاحين حتى لا تنهار ماله الدولة بيعت المحاصيل مقدماً وزيدت
الضرائب الجمركية واجور السكك الحديدية .

كتب مراسل التايمز في ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٧ يقول ، ان هذا المحصول كله عبارة عن ضرائب عشرية اذاها الفلاحون فاذا اعتبر الانسان حال الفلاحين الذين ادمتهم الفاقوا رمتهم الطلب اولئك الذين لا يتوفر لهم الكفاف من العيش في حظائرهم البائسة والذين يعملون مبكرين وبمسين يملثوا جيوب الدائنين اذا تدبر الانسان هذا كله بداله ان اداء الكوبونات في مواعيدها لم يكن مما يقتضيه كل الاعتباط ، وبعد اسابيع قليلة سألت هذه الصحيفة نفسها المراقب العام البريطاني ان لا ينسى الفلاحين وهو في غمرة حماسة للدائنين والافانه سيتخطى حدود الاتاج في يوم من الأيام (١) غير أن آلام الفلاحين استمرت بالرغم من ذلك - فتحالف طاعون الماشية في سنة ١٨٧٨ مع نقص المحصول وأحدثا مجاعة قضى فيها الاف الفلاحين بالجوع والمرض ولم تسمح الحكومة البريطانية ولو بمجرد تأجيل دفع فوائد الدين .

وفي السنة التالية قالت التايمز أن الضرائب تجمع في وقت « يموت فيه الناس على قارعة الطريق ومساحات واسعة من الريف لا تزرع بسبب ثقل الالتزامات المالية والفلاحون قد باعوا ماشيتهم والنساء حليهن والمرابون يملثون مكاتب الرهون بصكوكهم والمحاكم بقضايا المصادره (٢) » .

عزمت المالية العليا وهي التي تعمل بواسطة المراقبين على أن تنفذ سياسة بطش ظالمة لا يكون هدفها أن تضمن دفع الكوبون وحده - وكان معنى استفاد مطالب الدين لمعظم الدخل أن يأخذ نظام الدولة المصرية في الانهيار السريع يترك الطريق مفتوحة أمام البريطانيين ليقبضوا على ناصية الأمر .

خفض عدد الجيش وأنقص عدد موظفي الحكومة وباتت المهايا متأخرة جميعاً وأخذ الضجر ينتشر بين الطبقات المالكة ويسرى بين الضباط والموظفين والفلاحين كما ان بعض المقاومة قد أبدت ضد ادخال الرقابة الأجنبية على المالية

(١) التايمز عدد ٢١ يوليو سنة ١٨٧٧

(٢) التايمز عدد ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

ثم ان مقاومة وزير المالية المصرى (١) وهو الديو اشاع ان فول الحديو بشرط البعثة المالية الأجنبية امر يطلع حد الخيانة العظمى امكن القضاء عليها بأن دعاه الحديو الى نزعه تم قتله غدراً (٢) وفى سنة ١٨٧٩ اى بعد ثلاث سنين من ظروف ظلت تسوء وتسوء حدث اول انفجار فقبح جامعة من الضباط على رئيس الوزارة المصرية ووزير المالية الانجيزى واعتقلوهما فى مبنى وزارة المالية ؛ ثم اطلق سراحهما الحديو غير ان حادثة الضباط كانت بداية تبرم من الطبقة المصرية العليا والفئات المتوسطة ضد السيطرة الأجنبية فقد قرر الحديو اسماعيل استجابة لهذا الاضطراب أن ينشئ وزارة وطنية تستند إلى هيئة منتخبة من المتساخ وغيرهم تحمل محل الوزارة الأوروبية . وبالفعل أفيل الوزيران الأجنيان وكانت هذه المحاولة لتحطيم حبال السيطرة الأجنبية التى كانت تطبق على حياه مصر الاقتصادية كلها وكانت تستند إلى مؤازرة عامة .. ذلك بأن مثل مناطق مختلفة كثيرة ويمثل جماعات متعددة قد أمضوا عريضة وطالبوا فيها بالاستغناء عن الأجانب . وقالت وثيقة تعيين الوزارة الجديدة « ان الوزارة السابقة قد أثارت بين الناس ضجراً وقلقاً امتدا الى كل طبقات مجتمعا الذى كان هادئاً حتى ذلك الحين » .

كان على الوزارة الجديدة أن نسأل مسئولية حقيقية أمام مجلس منتخب يطابق الرغبات الوطنية غير أن المصالح البريطانية المالية صممت فى الحال أن تقف هذه النهضة الاستقلالية وبعد أسابيع قليلة أنفقت فى التحضير (رفضت الحكومة البريطانية خلالها اقتراح الحكومة الفرنسية باحتلال عسكري مزدوج لأن بريطانيا كانت تعمل لاحتلال بريطاني خاص) حرضت الحكومة البريطانية سلطان تركيا على أن يخلع الحديو اسماعيل ، ثم بعد بضعة أسابيع آخر أصدر

(١) هو اسماعيل المفتش خدن اسماعيل ومن اكبر اعوانه ان لم يكن اكبرهم على الاطلاق افحش فى اغنصاب اموال الشعب واستنزاف كده حتى انه فاخر ذات مرة بأنه جمع من الضرائب ١٥ مليون جفيه فى عام واحد فى وقت كان فيه متوسط دخل الدولة ١٠ ملايين من الجنيهات وفد قتل اسماعيل المفتش فى ظروف غامضة

(٢) صفحة ٢١ من كتاب دمار مصر

حلفه (اى توفيق) ديكربو يعيد تعيين المراهبين الاجنبيين العموميين وقد رضى بأن لا يقللها بغير موافقة الدول صاحبة الشأن .

تتميز فترة المراقبة الثنائية كما نسمى اذن رسمياً بتمرد منازيد ضد الظلم الاجنبى وفى هذا التمرد كان الجيش المصرى - وهو الهيئة الوطنية الوحيدة الباقية فى دولاب الدولة - الفوه القائدة . ولقد كان تطور الحركة التى يقودها عراقى (١) هو الذى أتاح الفرصة التى استعملتها الحكومة البريطانية لتفرض إحتلالاً بريطانياً خالصاً يدل مراقبة إنجلترا وفرنسا الثنائية (٢) بدأت الحركة العراقية كاحتجاج على عدم دفع المرنبات وعلى نظام الترقية الجائر فى الجيش . وتطور الاحتجاج إلى طلب إقالة وزير الحرية . ثم تطور إلى المطالبة برناج وطنى بنضمن إقالة الوزراء جميعاً وإصدار دستور رزياده قوه الجيش .

أصبح عراقى محور الاضطراب من اجل الاستقلال وهو ما أيدنه بأبيدا واسعاً فئات مختلفة ؛ أيده كبار ملاك الأرض الذين قاوموا الاستقلال الأجنبى مرافق مضر المستجده وأيده العساكر الذين جندوا من طبقة الفلاحين المرهقين ادهاقاً متزيداً بالضرائب لتسديد الدين الأجنبى .

وحق تتحلض الوزراء الخاضعة للإجاب من عراقى اعترمت أن تصدر إليه أمراً بالسفر بعيداً عن القاهرة - ولكن بدلاً من أن يغادر عراقى القاهرة رفض الأمر وسار هو وجنوده إلى قصر الحديو الجديد .

وفى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ اضطرا الحديو توفيق ان يسلم بكل المطالب فشككت وزاره جديده مناهضة للاستعمار تمام المناهضة ومؤيده من الفئات

(١) حذفت بعض الجمل هنا التى قصد بها المؤلف أن

يعرف عراقى الى القارىء الانجليزى

(٢) لسناً نوافق المؤلف على هذا التفسير وفى رأينا أن

الغزو البريطانى لمصر كان لا محالة واقعا مادام الحركة الوطنية أضعف من أن تقنعه .

العسكرية برعاية عرابي. هكذا تم انقلاب اعقبته فترة ثلاث اشهر وضغطها بلنط (١) الذي كان حينذاك بمصر بأنها « اسعد فترة سياسية عرقها مصر إذ اتحدت جميع الأحزاب الوطنية بل اتحد سكان القاهرة في إدراك مثل وطني أعلى » .
ولكن مثل هذه الحال لم تكن لتستمر يدلك على ذلك موقف الدوائر البريطانية منها ذلك الموقف الذي يشرحه البلاغ التالي المرسل من قنصل بريطانيا العام في مصر إلى لورد جرايفيلد وزير الخارجية البريطانية في حكومة جلاستون يقول البلاغ « لن نستطيع استرداد سيادتنا حتى يقضى على السيطر العسكرية التي تثقل كاهل البلاد الآن - واني لأعتقد انه لا بد وان تطرا مشكلة حادة قبل ان نستطيع الوصول إلى حل مرض للسألة المصرية وانه من الخير ان نتعجلها (اي المشكلة الحادة) بدل ان نحاول تأخيرها (٢) .

« اصبح مقصياً ان تقع المشكلة الحادة فتآمر جماعة من ضباط الجيش (٣) ، بناء على اتفاق سابق - على ان يخلعوا عرابي وهو من تستند إليه الوزارة الوطنية . وعلم عرابي بالمؤامرة فألقى القبض على الضباط المسؤولين وحكم عليهم بعقوبات مختلفة عدلها الخديو بضغط القنصل البريطاني العام فلما لم تقبل الوزارة قرار الخديو أرسلت كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية في مايو سنة ١٨٨٢ ثلاث سفن حربية إلى الاسكندرية (للمحافظة على ارواح رعاياهما) وأوصى بمثل فرنسا وابتعثوا السياسيون في مصر الخديو ان يقلل الوزارة الوطنية وان ينق

(١) ص ١٥٢ من كتاب « التاريخ العرى للاحتلال البريطاني لمصر » لويلفريد سكون بلنط - وهو كاتب انجليزي حر اقام في مصر ووضح مظالم الاستعمار وعصا الحركة الوطنية ولقد ذمه كره من في كتابه مصر الحديده ورواه « الفعلية والبساطة في التفكير والتشوية في الادراك وهذا طبيعي من كرومر في رجل تحمس للمصريين وكتب عنهم « مذكراني » و« التاريخ السري للاحتلال البريطاني لمصر » و« أدلة على عدالة الاستعمار البريطاني في مصر » وهي كلها تسجيل لطفبان الاستعمار

(٢) مصر رقم سنة ١٨٨٢ اقتبست في كتاب دمار مصر

ص ١٨٠

(٣) كانوا ضباطا شراكسة

عراقى من مصر وإن يبعد قائلين وطنيين آخرين إلى الداخل وبالفعل أقيمت الوزارة ولكن ما لبث احتجاج حامية الاسكندرية أن أجبر الخديو على إعادة الوزارة إلى الحكم .

زبدت القوات البحرية البريطانية والفرنسية وطلب وزير خارجية بريطانيا إلى سلطان تركيا أن يتدخل في جانب الخديو وضد الوزارة المصرية فلما وصل المندوب التركى إلى مصر قوبل بعرائض والتماسات بلح عليه بأن يؤيد الوزارة ضد الأجانب وتوفيق (١) في هذا الموقف العصيب حدثت مذبحة المسيحيين بالاسكندرية وكانت قد دبرت من قبل تدبيراً سرياً ونفذتها عصاة مأجورة من البدو وكان البوليس قد تلقى تعليمات بأن لا يتدخل في الأمر واتخذت الاجراءات بأن لا تصل الأخبار إلا بعد أن تمضى بضع ساعات على بداية المذبحة (٢) لم يكن هذا الحادث نجاحاً كله من وجهه نظر البريطانيين المحليين فقد أثار رغبة الأوربيين المحليين في سحب القوات المستفزة ومطالبتهم بالاعتراف بعراقى وبالادعوى الثنائية إلى مؤتمر سداسى تمثل فيه الدول الست صاحبة المصالح في مصر وهى فرنسا وانجلترا وإيطاليا والمانيا والنمسا وروسيا اجتمع المؤتمر في القسطنطينية في يونيو سنة ١٨٨٢ وامضى ميثاق عدم التدخل باسم مختلف الحكومات بما فيها الحكومة البريطانية فكان هذا تعهداً د بالآ تسعى هذه الدول للحصول على مغانم إقليمية أو على امتيازات أيا كان نوعها أو على أية ميزة تجارية لرعاياها أكثر مما يستطيع رعايا الدول الأخرى الحصول عليه بالتساوى (٣) واتفق أيضاً على ألا تقوم أية دولة من الدول العظمى بعمل إنفرادى في مصر (إلا كما قال الانجليز في حالة الضرورة الاستثنائية) واتفق على أن يطلب إلى السلطان إرسال قوات ترد الحالة في مصر إلى ما كانت عليه

(١) حذفت بعض الكلمات عن الخديو وفريق

(٢) مصر رقم ٤ لسنة ١٨٨٤

(٣) مصر رقم ١٧ لسنة ١٨٨٢

هكذا وصح للحكومة البريطانية وصوحا بما ان انفراد السيطره البريطانيه
عصر اصبح أمراً مستحيلا في ظل هذا الاتفاق ووضع لها أن الحل الوحيد هو أن
توجد ضروره استثنائية فمل أن يسع الوقت للسلطان ليقوم بعمل ما . ولقد
وجدت هذه الضرورة الاستثنائية - صرحت الإسكندرية بقنابل مدافع السفن
البريطانية في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ثم اعتذر البريطانيون بأن المصريين أخذوا
بصلحون الطوائى ومعنى هذا العمل انه موجه ضد الأجانب والواقع الذى لا شك
فيه هو أن عرض الهجوم الحقيقى أن يحطم في ضربه واحده جميع الادعاءات
التي تقول بأن المصالح البريطانيه في مصر يمكن إخضاعها لمصالح الجماعات الأخرى .

تبع ضرب الإسكندرية بالقنابل نزول القوات البريطانية إلى البر وبينما كانت
تمة مفاوضات ملنوية تدور مع تركيا لعقد معاهده عسكرية كانت القوات البريطانية
مشغولة بالفعل « بارجاع النظام إلى وادى النيل، فلما أمضيت هذه المعاهدة أخيرا
في ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ كان ذلك في ذات اليوم الذى هزم فيه البريطانيون عرابى
وألصاره في موقعة التل الكبير وهم عصب الحركة المناهضة للاستعمار ثم مضى يومان
قتسفت القاهرة ويصبح الاحتلال البريطانى حقيقة واقعة هكذا بعد مضى ثلاثة
أشهر تقريبا على امضاء رونوكول القسطنطينية ضمنت الحكومة البريطانية بعمل
اعتدائى ظالم كآى عمل آخر في تاريخ الغزو والاستعمار ضمنت هذه المرات الخاصة
التي كان مثلوها في القسطنطينية قد أعلنوا تبرأهم منها منذ أجل قريب وأما الدول
الأوروبية الأخرى فأصبح أمامها أمران لا ثالث لهما أما ان تعلن الحرب على بريطانيا
وأما ان تقبل السيطرة البريطانية وقد اختارت الدول الأوروبية ثانى الأمرين
فأوقف مؤتمر القسطنطينية وألفت رقابة انجلترا وفرنسا الثانية ووضع البريطانيون
مشروعا للحكم مصر يستبدل بالدستور المصرى ومجلس النواب مجالس استشارية
وعينوا وكيلا جديدا ليوصل استغلال مصر لمصلحة الرأسمالين البريطانيين ثم أتموا
هذه الخطة باختيار سير إيفلن بيرنج (فيما بعد لورد كرومر) من بيت بيرنج اخوان
اللندنيين وهو الذى شغل منصب فصل عام بريطانيا في مصر في الخمس والعشرين
سنة التالية .

لكى تدفع مصر

« الوسائل التى استخدمها الاستعمار فى ابتزاز المال من مصر ، كانت أهداف خطة بيرنج اخوان فى مصر هى عينها أهداف خطة فروهلنج وجوش السابقين . ان يعتصر رأسا لمال المالى البريطانى ربحاً متزايداً تبتزه الطبقة الحاكمة المصرية من الفلاحين الكادحين وأن تزداد طاقة مصر الانتاجية حتى يمكن الحصول على أعظم النتائج من اعتصار طبقة الفلاحين . تم إخضاع الطبقة العاملة المصرية بشكل مباشر بعد أن ضربت الاسكندرية بالقنابل. وتحطمت الحركة الوطنية بقيادة عراى واحتلت القوات البريطانية مصر وأدخل الموظفون البريطانيون فى جميع المصالح الهامة وحاصه فى وزارة المالية وفى الجيش فبعد الطريق أمام السياسة المالية .

كانت مهمة سير افلن بيرنج المباشرة هى أن يضمن دفع فوائد الدين القائمة دفعا منتظماً ثم يفتح مصر بعد ذلك سوقاً لمنتجات الصناعة البريطانية الشفيلة التى أخذت بالفعل تحس وطأة منافسة الصناعة الألمانية المتطورة بسرعة ولكن كانت هناك عقبة واحدة ظلت حتى ذلك الوقت عقبة كأداء. تلك هى أن الانتاج السنوى للثروة فى مصر كان صغيراً نسبياً يكاد أن يكون كله انتاجاً زراعياً قحاً وأذرة وأرزاً وحاصلات غذائية أخرى - وهذه للاستهلاك المحلى - ثم هناك القطن الذى كان يصدر لدفع الأرباح وللبيادله عليه بالسلع القليلة المستوردة من الخارج كان إذا انتاج ضئيلاً بلغت قيمته الكلية فى سنة ١٨٨٢ أقل من ٢٨ مليون جنيه (١) ولكيه صار بعد عشر سنوات من حكم بارنج - أى فى عام سنة ١٨٩٤ - اثنين وثلاثين مليوناً من الجنيهات وهى ثمره استغلال اربعة ملايين وثلاثة ارباع المليون فدان - أى أن متوسط ما كان ينتجه الفدان الواحد قد صار ستة جنيهات وخمسة وسبعين قرشاً. ولما كان عدد السكان آنئذ حوالى التسعة ملايين نسمة فقد خص الفرد

«١» مقال «بعض احصائيات عن مصر» بـ«فلمس» راببىنو نشر فى

جرائد جمعية الاحصاء سنة ١٨٨٤

الواحد من قيمة الانتاج ثلاثة جنيهات وستون قرشا في المتوسط (١)
 وفي سنة ١٨٩٥ بلغ دخل الدولة حوالى أحد عشر مليوناً من الجنيهات وهو
 ما يعادل ثلث قيمة الانتاج الزراعى كله ، نصف هذا الدخل ضرائب أطيان تقع
 مباشرة على الفلاحين وينال الفرد منها ستين قرشاً في المتوسط فتستغرق ربع دخل
 الفلاح الذى يملك عشرة أفدنة ونصف دخل الذى يملك خمسة أفدنة وتجعل بقاء
 المليون أسرة من الفلاحين الذين يملكون فداناً ورعة في المتوسط مستطاعاً لهم بأن
 يستدينوا دائماً وان يبيعوا عملهم لملك أكبر منهم (٢) ولما ألقى الأمر إلى سير
 ايفلن بارنج كان حوالى ربع الانتاج المصرى العام يستهلك في الدين وليس من
 ريب في أن الفلاحين هم الذين كانوا يتحملون معظم العبء ، رغم ما راينا من ظروف
 مؤسفة انزلقوا إليها وكما ان صاحب العبيد يحسن احوال عبيده متى وجد ان
 العمل الشاق يوشك ان يقضى عليهم فكذلك وجد سير ايفلن بارنج انه من اللازم ان
 يزيل انتاج الفلاحين ليستطيعوا تحمل الدين ويستمرروا في الحياة رغم اعبائهم
 قال كرومر في تصريح رسمى له ان مصالح حملة السندات ومصالح الشعب
 المصرى متماثلة ، ومعنى هذا المبدأ عملياً تنمية محصول القطن الذى يمكن ان يباع
 بأثمان مرتفعة في الخارج - وهذه التنمية على حساب المحاصيل الغذائية التى
 يستهلكها الفلاحون ويمكننا ان نعرف نتيجة هذه السياسة من الحقيقة التالية ،
 كانت صادرات القطن في السنوات السابقة لنظام بارنج مليونى قنطار في العام ،
 وكانت قيمتها ثمانية ملايين من الجنيهات ثم اصبحت في نهاية الفترة (٣) سبعين مليون
 قنطار تساوى اكثر من ٣٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيهاً وفي ذات الوقت تحولت مصر من
 بلد كان يعتمد على نفسه في انتاج حاجاته الغذائية إلى بلد يستورد من المواد
 الغذائية في سنة ١٩٠٨ ما قيمته اكثر من ٣٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وهذه المواد
 يضطر الفلاحون لشراؤها بأسعار اعلى منها في البلاد الاوروبية فثلا كان سعر القمح
 في مصر في ذلك العام يزيد خمسين في المائة عن سعر القمح في انجلترا
 لاشك ان تنمية زراعه القطن في مصر قد ضاعفت قيمة الانتاج الكلية اى

(١) تقرير عن الرى الدائم في مصر عام ١٨٩٤ بقلم
 ويلسكوكس

(٢) تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٦

(٣) يعصد فترة السياسة الكرومرية (المترجم)

صاعقت الرصيد الذى يؤخذ منه معاش الفلاحين المنتجين والفائض لأصحاب الأقطان والمرايين والموظفين المكنتيين والعسكريين والمدنيين والتجار الوطنيين والأجانب وحلة السندات، ولكن ازدهار هذه المصالح كلها وجميعها تعيش على كد الفلاح، يعنى أن الفلاح نفسه قد أبغى له نصيب متضائل من قيمة محصوله، ثم أن تنمية زراعة القطن على حساب إنتاج الغذاء ذات نتائج هامة أخرى فأولا قد جعلت المصريين أكثر اعتمادا على مستغليهم، فبدلاً من أن يزرعوا ما يحتاجونه من محاصيل غذائية (١) وبدلاً من أن يبيعوا الفائض من محصول القطن لاغير أصبحوا الآن يعتمدون أكثر ما يعتمدون على بيع القطن ثم تمشياً مع التغيير، أصبحوا مجبرين على شراء المواد الغذائية المستوردة أو المنقولة من أماكن سحيقة فأصبحوا واقعين في يد الوسطاء مرتين. ولقد همت حول هاتين العمليتين، إصدار القطن واستيراد المواد الغذائية - فئة ملاك السفن ومنشآت عزل القطن. وتنج عنها أن مدت السلك الحديدية ووسائل النقل الأخرى - وهى جميعاً تنال صرية لضعاف إلى ضريبة الآلة الحكومية للإدارة والدفاع واستهلاك الدين وتسد فوائده ومع ازدياد قيمة المحصول السنوى ازدادت الإيجارات التى كان أصحاب الأقطان يطالبون بها فتلازمت المساحة المزروعة قطناً فيما بين عامى ١٨٩٤ - ١٩١٤: ٢٥ فى المائة إلى ٤٤ فى المائة فتراوح إيجار الفدان الواحد فى سنة ١٢ بين ١٢ و ١٨ جنيهاً (٢) اعتمدت تنمية الأرض المزروعة قطناً على توسيع الرى فأوجب هذا مد الخطوط الحديدية لسطح مناطق لوسع ونقل القطن والغذاء من الموانىء إليها. يقول المستشار المالى البريطانى فى أحد تقاريره: « لما طبقت سياسة تنمية مرافق البلاد بواسطة الرى أصبح انفاق رأسمال كبير على مشروعات كثيرة أخرى نتيجة غير مباشرة ولكنها أصبحت نتيجة حتمية ولقد أدى اتساع الأرض المزروعة إلى انشاء خطوط حديدية وإلى زيادة وسائل نقل القطن والمنتجات الأخرى كما أن تزايد الصادرات والواردات يفرض إصلاحات أخرى فى الموانىء (٣)

(١) يبدو الفرق بين الاقتصاد الموجه لمصلحة سواد الشعب وذلك المسير لتنمية ثروة إقليمية قليلة - فى نوع الانعاج هل هو لسد الحاجات الأساسية أم هو للسوق والمخاطرة

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٩١٣

(٣) مصر رقم ١ سنة ١٩٠٨

هكذا لم تضمن سياسة تنمية إنتاج القطن مجرد دفع فوائد الدين القديم وتأدية رصيد استهلاكه وذلك بزيادة قيمة الانتاج الزراعى الذى يمكن أن يتم فى الضرائب بل خلقت سوقاً رابحة لمنتجات الصناعة الثقيلة البريطانية والواقع أن ايجاد هذه السوق والوسائل التى كانت تمول بها الصفقات المختلفة لذات أهمية خاصة .

اذ عند ما وقع أمر مصرفى يدكر و مر كان دينها العام حوالى ٩٥٠٠٠.٠٠٠ جنيه وكانت التسوية المالية مع الحكومة المصرية لا تقتصر على مجرد دفع فوائد الدين بانتظام بل تتحدد رصيذاً لاستهلاك جزء منه غير أن الدين المصرى لم يتناقص سنة فأخرى بل على العكس من ذلك كان رصيد استهلاك الدين يستثمر مرة ثانية فى قصر - أو قل لنوضح لك الامر - ان كمية المال المتحصل سنوياً من الضرائب لاستهلاك الدين كانت تدفع للمقاولين الاجانب نظير قيامهم بمد السكك الحديدية أو بأعمال الرى أو بأعمال عمرانية أخرى وهذه الطريقة ضمنت سوق دائمة للصنوعات البريطانية الثقيلة أو المصنوعات الخاضعة للسيطرة البريطانية وهذا سير ايفلن بارنج يذكر (١) أنه بين عامى ١٨٨٨ و ١٩٠٤ صرف من الاحتياطى ١٦ ونصف مليون جنيه على الاعمال العامة بما فيها أعمال الرى والسكك الحديدية وإصلاح الموانى وتبين التقارير التالية عن مصر (٢) تضخم الانفاق فى هذا الميدان - فى مده التسعة أعوام هذه صرف مبلغ ٢٧ مليون جنيه من الاحتياطى على مرافق مشابهة ويتضح هذا التطور فى احصائية تجاره مصر الخارجيه فى السنوات التالية للاحتلال البريطانى فى العشر سنوات الاولى كانت صادرات القطن لدفع فوائد الدين . وكانت تزيد على الواردات .

ثم بدأت سيطرة بارنج تحدث أثرها فى العشر سنوات التالية فتزيد قيمة الصادرات بحوالى الربع وفى نفس الوقت تزيد الواردات زيادة جوهريه وتكون معظم الواردات مواد غذائية تزرعها مصر وبعضها سلع رئيسيه ثقيلة يدفع ممها من رصيد استهلاك الدين ثم فى الفترة الثالثه - فتره - الأحد عشره - سنه السابقه للحرب (٢) تضائل الفرق بين الواردات والصادرات فبلغت قيمة الواردات السنويه أكثر من ثلاثة اضعاف قيمتها السنويه فى العشر سنوات الاولى . كانت قيمة الواردات

(١) مصر الحديثه الجزء الاول

(٢) تقارير سنه ١٩٠٥ الى سنة ١٩١٣

(٣) الحرب العالميه الاولى

سنوياً من الحديد والصلب فيما بين عامي سنة ١٩٠٣ و ١٩١٣ - (٢٦٠٠٠٠٠ جنيه) فاذا بها تصبح في عام ١٩٢٦ (٨٧٦٢٠٠٠ جنيه) وفي سنة ١٩٢٧ ٨٢٦٢٠٠٠

وإليك إحصائية عن تجاره مصر في ٤٤ عاماً تقريباً (١)

السنة	الواردات بالمليون	الصادرات بالمليون	نسبة الزيادة
١٨٨٣ - ١٨٩٢	٨	١١٧	٤٦/٢ %
١٨٩٣ - ١٩٠٣	١١/٤	١٤٤	٢٦/٣ %
١٩٠٣ - ١٩١٣	٢٤/٣	٢٦٩	٩٨/١٠ %
١٩١٤ - ١٩١٨	٣٠	٣٦/٥	٢٧/٧ %
١٩١٩ - ١٩٣٧	٥٦/٤	٦٠	٦/٤ %

وبالرغم من أن الانتاج الزراعي ظل أهم معين للثروة فإن العمل المأجور قد أدخل في بعض الاعمال وبدأ ملاك الابعديات الكبيرة يستخدمونه وكان هذا واحداً من الاسباب التي دعت الى الغاء السخرة أو العمل الاجباري في ترع الري في السنوات الاولى من الاحتلال البريطاني وذلك لأن كبار الملاك وجدوا أن استدعاء العمال للخدمة الاجبارية تعارض مع امدادهم بالعمل المطلوب في ابعادياتهم ثم أن الغاء السخرة أعطى الاحتلال فرصة كبيرة كي يعلن عن ادارته الانسانية في الوقت الذي أنشأ فيه في الواقع نظام أجور بأحط الاسعار الممكنة كان مقرر أنه لكي تلغى السخرة يجب أن ينفق ٤٠٠ ألف جنيه في العام فتوسط من للعمل مدة ١٠٠ يوم هم ١٤٣ ٢٣٤ رخصاً أي أن أجرة العامل ثمانية عشر مليماً ولكن كان المبلغ الذي صرف بالفعل لاحتلال العمل الحر أي المأجور، محل السخرة في السنة الاولى من تطبيق النظام ٢٥٠ ألف جنيه في حين خفض عدد العمال المسخرين الى ٢٠٢ ألف عامل (١).

شاهدت السنوات الاخيره من خطة بارنج تكوين عدد من الشركات البريطانية لتستغل ما بقي من مرافق مصر فأنشأت الشركة المصرية لسكة حديد الدلتا الخفيفة

(١) بين عامي ١٨٧٣ و ١٩٢٧

(٢) ص ٨٧٢ من كتاب مصر الحديثة لكرور

فى سنة ١٨٩٧ لتشغيل الخطوط الضيقة . وأنشئت شركة الدلتا المصرية للاراضى والاستثمار فى سنة ١٩٠٤ لتستثمر الارض التى تجرى فيها خطوط سكة حديد الدلتا الضيقة وفى سنة ١٨٩٨ أنشئت شركة الاسواق المصرية ولها احتكار انشاء وإدارة الاسواق فى ١٢٠ ناحية وكانت هذه الشركة تستورد السباد الكيماوى الذى تستفد كميات كبيرة منه فى الزراعة المصرية وفى نفس السنة أنشئ البنك الاهلى المصرى وعضو لجنته اللدنيه سعادة هـ بارنج ابن عم سير ايفلن بارنج (كرومر) .

لقد كانت سياسة الرأسمالية البريطانية فى مصر تحتاج إلى آلة حكومية شديدة الصلاحية عظيمه الحزم فى الادارة فعهد بالسيطره الاداريه إلى جيش من الموظفين الانجليز الذين راحوا يشغلون مناصب مدنية رفيعة وإلى موظفين مصريين مختارين فى الأقاليم . وكان طبيعياً أن ينمو عدد الموظفين الاوروبيين من ٦٩٠ شخصاً سنة ١٨٩٦ إلى ١٢٥٢ شخصاً فى سنة ١٩٠٦ . وكان موظفو الحكومة فى مختلف المديرىات الاربعه عشر مقسمين إلى مديرين ومأمورين . وأما العمدة فيشترط فيه أن يملك عشر أفدنة ويعينه روساؤه

ولكن كان انتخاب العمد جزءاً هاماً فى برنامج عرانى وهذا البرنامج عينه (انتخاب العمد) هو ما حدا بالحكومة البريطانية فى سنة ١٩٢٨ أن تزعج الحكومه المصرية على وقفه (١) .

فشلت الحكومة البريطانية فى إنشاء حكومة وطنية فى مصر وقالت إن سبباً من أسباب الفشل هو وجود الامتيازات (٢) التى ضمننت بها حوالى خمسين دولة بعض الميزات لرعاياها بحيث لم يكن ممكناً أن تفرض ضرائب على الاجانب بغير أن توافق عليها حكوماتهم ولم يكن ممكناً أن تفرض القوانين على الاجانب بما فى ذلك التشريعات

(١) أوقف هذا المشروع بعد ان وضع بين يدى البرلمان احويل

الى لجنة الداحلية . (المترجم)

(٢) ألف هذا الكتاب قبل الغاء الامتيازات الاجنبية فى

معاهدة مونترى . ويلاحظ أن السياسة البريطانية كانت ترمى

دائماً الى الغاء الامتيازات الاجنبية او تحويلها الى بريطانيات لتنفرد بمصر

انفراداً تاماً - راجع كتاب كرومر فى مصر للمترجم -

والجزء الثانى من مصر الحديثة لكرومر وتقدير لورد ملنر

المترجم

الخاصة بالمصانع الكبيرة والصغيرة الا بعد أن يصدق ممثلو هذه الدول عليها وكان الاجنبي يحاكم أمام المحكمة المختلطة في القضايا المدنية وأمام محكمة بلده القنصلية في القضايا الجنائية وأما السياسة البريطانية فكانت تعمل دائماً على إلغاء الامتيازات الأجنبية لا لصالح استقلال مصر ولكن لتصبح يد الاستعمار البريطاني أكثر انطلافاً وحرية في علاقتها بالقوى الاستعمارية الأخرى . وقد أقرح ملز (١) أن تتحول حقوق الامتيازات الى انجلترا . وكان أحد أسباب مد أجل الاحكام العرفية بعد الحرب الماضية أن هذه الاحكام تسلب على الامتيازات، حقاً أن المحاكم المختلطة كانت قد أنشأت قبل الاحتلال البريطاني (٢) وحقاً أن محكمة استئناف أهلية ومحكمة مختلطة قد أنشئت في أوائل عهد بارنج لفصل الأولى في الجرائم التي يكون المتهم فيها مصرياً ولكن وضع من تدخل السلطات البريطانية في القضايا التي تقع بين البريطانيين والمصريين وذلك عندما يكون أحد المصريين متهماً في جريمة طرفها الثاني بريطاني أن هناك حاجة الى عقوبات أشد عما تستطيع المحاكم الأهلية أن تفرضه ، ولذلك صدر قانون في عام ١٨٩٥ (٣) يقضى بأنه يجوز عرض القضايا التي بين الاهالي وجيش الاحتلال أو الاسطول على محاكم نصف عسكرية لاتستأنف أحكامها وهذا اذا رأى المعتمد البريطاني أن تعرض عليها : وفي ظل هذا القانون أجريت محاكمة دنشواي الظالمه فقد وقعت في سنة ١٩٠٦ واحدة من أبشع ما روى التاريخ من مظالم العدالة البريطانية الشائنة ضد شعب مستعمر ، كانت جماعة من الضباط البريطانيين يضطادون في قرية من القرى الجرحوا امرأة فهاجمهم القرويون بالعصى وأصابوا أحدهم في رأسه وقد رأى الضابط الجريح أن يرجع الى المعسكر الواقع على بعد خمسة أميال ليسعف ولكنه أصيب بضربة شمس في الطريق ثم مات .

ولقد أظهر الكشف الطبي بشكل جازم أن سبب الوفاة هو ضربه الشمس ومع ذلك أصدرت المحكمة حكمها في هذه التهمة فاذا هو يقضى بشنق أربعة من القرويين وجلد سبعة وحبس اثني عشر شخصاً مدداً متراوح بين السنة والسيجن المؤبد مدى الحياة وقررت المحكمة أكثر من ذلك .

(١) اقترح كرومر نفس هذا الاقتراح بعد ان فشلت مساعيه

المتزوج

لإلغاء الامتيازات

(٣) هذا القانون صدر بضغط من كرومر

قررت أن ينفذ حكم الاعدام والجلد علنا بحضور القرويين . فحىء بالجنود البريطانيين والبوليس المصرى ، وأجبرت عائلات المتهمين على مشاهدة تنفيذ العقوبات . فاذا علق الموظف البريطانى المسئول فى تقريره الذى أُرِق به الى سير ادوارد جراى (١) على تنفيذ العقوبات قال : « أعتقد أن الاجرامات كانت عظيمة وتكشف عن تقدير جميع المسئولين » .

ان هذه الحلقة الاحيرة فى خطة بارنج قد أثارت كراهيه واسعه النطاق للطغيان البريطانى وأدت الى اثاره حركة « وطننة » نشطت لأول مرة منذ ما أخذت حركة عرابى (٢) .

(١) وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت

(٢) الواقع ان هذه الحادثة قوبلت بأشد استيحاء عرفته مصر فى مطلع القرن الحالى ، وقد استغلها الحزب الوطنى اوسع استغلال وحملت صحفه حملات فياضة على الاستعمار - يقسول الرافعي بك فى كتابه عن مصطفى كامل « لقد كان الاحتلال قبل هذه الحادثة مطمئنا الى ثقة اسبواد الاعظم من المزارعين والاعيان فى عدله وانصافه حتى ان اللورد كرومر كان يعتز بأنه مؤيد من اصحاب الجلايب الزرقاء ولكن حادثة دنشواى كشفت عن حقيقة نيات الاحتلال وهى انه لا يرضيه من المصرى سوى الخضوع والاستسلام » . ولقد انتهت هذه الحادثة بتغيير المنسوب البريطانى - كرومر - وتغيير السياسة الاستعمارية ذاتها وانخاذها مجرى أخطر من سابقه وهو ما عرف بسياسة الوفاق . .

الترجم

الحركة الوطنية

في ظل خطة بارنج وبضغظها المزاييد على الفلاحين ليضاعفوا الانتاج لصالح
البريطانيين البريطانيين ، وبزاييد قبضتها على آلة الحكومة توقف الكفاح من
أجل الاستقلال بعدما هزم عراني ونفي من مصر ولكن هذه التطورات نفسها
خلقت عاصفة من المقاومة التي لقيت تعبيرها الحلي في الطلبة وهم الذين انحدروا
معظمهم من عائلات فلاحين متوسطين فكانوا بذلك ألصق بالحياة في القرى
أخذ تأثير الحركة الوطنية بقياده مصطفى كامل يزيد بعد محاكمة دنشواي ،
فكثرت اضرابات الطلبة . واتسع انتشار الصحف الوطنية وكانت سياسة
البريطانيين تقضي بأن يبقى المصريون المتعلدون الحركة داخل حدود (١) ففي
سنة ١٩٠٦ عين سعد زعول باشا وزيرا للعارف وكان من قبل قاضياً بالمحاكم
الاهلية ولقد أطراه اللورد كرومر أطراه احاراه وسمح لسقيق سعد وبعض
المصريين المشهورين الآخرين أن يتقلدوا وظائف مدنيه ثانويه ولكن لم تخف
قبضه السيطرة البريطانية على كل المراكز الحيوية في الجهاز الحكومي (٢) .

(١) واضح أن المؤلف ينسب الى سياسة الاستعمار فن شراء
فريقين من الطبقة الوسطى والعلبا وجعلهم سياجا يبعث الطبقات
الشعبية في دائرة لا تضر الاستعمار

الترجم

(٢) كان الخديو عباس يخاضع كرومر ويخضع على مقامته
وكان يبدو انه يعاون الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل
ولكن عندما اشتدت الحركة الوطنيه وضع نخاذل عباس فلما جاء
غورست الى مصر رأى بظرايه للاستعمارية ان مصالح حزب
الامة (المؤلف من كبار الملاك) ومصالح عباس متنافرة مع مصالح
الطبقات التي تؤيد الحركة الوطنية . وان حزب الامة
او عباس ليسا جادين في موقفهما الوطني . . . فامكنه ان يجري
محاولة بين الاستعمار وعباس وحزب الامة . وكانت هذه هي
ما سميت بسياسة الوفاق . وكانت موجّهة ضد الحركة
الوطنية ولطيطفي كامل بعض الخطابات التي ارسلها الى محمد
فريد يبدى أسفه فيها على موقف عباس ويطلب اليه الا
يطرى عباسا في جرائد الحزب الوطني

بم جامسيرالدون غورست فاتبع سياسة الوفاق فعين مجلس وزراء من المصريين وجعل بطرس غالى باشا الذى تحراس محاكمة دنهواى رئيساً للوزراء ولكن بطرس باشا كان معروفاً بأنه آلة للبريطانيين فالبث أن اغتاله طالب سابق في فرايرسنه ١٩٠٩ . كانت هذه بداية أحكام فرضت بنصيحة البريطانيين ، ثم انتهت بأن صدر اعلان الحماية على مصر ولعبري أن هذا مناقض كل المناقضة للتصريحات الجمادة (١) التى بذها البريطانيون المسئولون بين عامي ١٨٨١ و ١٩٠٩ بأن مصر لن تضم إلى بريطانيا وأن تحتل إلى ماشاء الله - فهذا غلادستون يعلن في ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ أنه (أى الاحتلال) يكون مناقضاً تماماً لجميع مبادئ وراء حكومة صاحبة الجلالة والتعهدات التى قطعها لأوربا ،

غير أن فرنسا تعهدت في اتفاق سنة ١٩٠٩ الفرنسى البريطانى بأنه في مقابل إطلاق يدها في مراكش لن تعمل على عرقلة أعمال البريطانيين في مصر بأن تطلب تحديد وقت للجلاء وأن تطلبه في أى لون آخر . وأعلن سير إدوارد جراى وزير الخارجية في حكومة أسكويث أن سياسة حكومة صاحبة الجلالة هي أن تستمر في احتلالنا لمصر لأننا لا نستطيع أن نتخلى بشرف عن مسئولياتنا التى نمت حولنا هناك ، . وصدر قانون في يوليو من عام ١٩٠٩ يضع بعض الأشخاص تحت المراقبة

(١) من أمثلة التصريحات الشهيرة التى كالتها السياسة الجريفيانيون قسول الاميرال بوشامب سيمون في رسالة مؤرخة ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وموجهة الى الخديو توفيق «أوى الفرصة سانحة لانؤكد لسؤمكم مرة اخرى ان حكومة بريطانية العظمى لاتسوى فتح مصر ولا التعرض لدين المصريين وحريتهم بحال من الاحوال وان غرضها الوحيد هو أن تجعلى سؤمكم والمصريين من العنساء ، وقال سير تشامارس ويلكى في مجلس العموم ، في ٢٥ يوليو سنة ١٨٨٢

لايتبغى مد يدنا الى ادارة مصر الداخلية أو منع المصريين من ان يحكموا انفسهم بانفسهم الا بمقدار ماتقضى به الضرورا وقال غلادستون في مجلس العموم في ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ لقد صالتنى السيد الفاضل هل في نيتنا ان نحتل مصر احتلالا غير محدود وقد أذهب في الاجابة بعيدا فاقول مهما نات من شئ فلا شك في انا لن ناتى هذا ،

العامة ، وبمقتضى هذا القانون أصبح مستطاعاً .. كما يقرر سير الدون عورست - أن يطبق نوع من الحجر على حرية الاشخاص الخطيرين دون حاجة الى أن تدينهم محكمة عادية في جريمة تدخل تحت طائلة القانون الجنائي ومن هذه الاحكام النفي الى مستعمرة تعمل ثم أن قوانين تصفية أخرى قد أصدرت في السنة التالية وهذه لم تصدر بمشروعات قوانين ولكن بديكرينات خديوية وكان هذا تمهيداً لأب تعرض القضايا الصحفية جميعاً على محاكم الجنايات حيث لا يوجد محلفين وتمهيداً لأن يرفت طلبة المدارس والكليات الذين ينسركون في الاضرابات أو الذين يكتبون في الصحف (١) وهكذا خلقت أداة الحجر .

وفي سنة ١٩١١ عين كتنسر معتمداً بريطانيا في مصر خلفاً لسير الدون عورست وفي السنوات بين تعيين كتنسر وبداية الحرب نفذ اصلاحان هامان الأول قانون الخمسة أفدنة (٢) الذي يحرم نزع ملكية أقل من خمسة أفدنة ولاء للدين صدر هذا القانون لأن الفلاحين كانوا يجردون من ممتلكاتهم . وأصبح نظام صغار المنتجين مهدداً بالخطر وهو النظام الذي يقوم عليه خطة الاستغلال . وكان التشريع الثاني القانون النظامي لسنة ١٩١٣ وقد أعاد تنظيم الجهاز الحكومي وحد من سلطاته ووضع به بشكل ثابت في يد فريق من الطبقة المتوسطة وأصبحت الشروط الواجب توفرها فيمن يرشح للجمعية التشريعية ما يلي : أن يكون سنه ٣٥ عاماً وأن يعرف القراءة والكتابة وأن يكون قد دفع لستين خلثاً ٥٠ جنياً كضريبة أرض سنوية أو عشرين جنياً كموائد ولما التقت الجمعية التشريعية

- (١) عن ٣٠ مايو ٢ يوليو ١٩١٠ اجبسيان غازيت
(٢) من الاصلاحات الرئيسية التي جاء بها الاحتلال اصدار هذا القانون . وكانت سياسة الاستعمار نرعى الى خلق طبقة من صغار الملاك يستفيد الاستغلال الرأسمالي من وجودها بأن بسخرها ويمنص دمها ولكن كانت سياسة الاحتلال ترمى كذلك الى ابقاء هذه الطبقة في الدرك الاسفل من المجتمع المصري خيفة ان يحطم أنعاشها التوازن الطبقي الذي حاول الاستعمار منذ البداية ان يفي عليه . غير ان سياسة الاستعمار في المحافظة على طبقة صغار الملاك قد فشلت وكذلك سياسته في المحافظة على التوازن الطبقي وكان اكبر خنجد موجه الى هذه السياسة تطور المجتمع المصري ذاته

المترجم

سنة ١٩١٣ كانت مؤلفة من ٤٩ مالك ارض و ٨ محامين و ٤ تجار وثلاث رؤساء دينيين ومهندس واحد (١) وحتى هذه الجمعية المقيدة بعناية وحذر لم يسمح لها بأن تعمل بعد اعلان الحرب فقد عقدت جلسة واحدة ثم عطلت بعد ذلك الى أجل غير مسمى .

وفي نوفمبر سنة ١٩١٤ وضعت مصر تحت الحكم العرقي وتحت رقابة قاسية وصفتها التاييم فيما بعد (في ٢٨ ابريل سنة ١٩١٩) بانها د أقل كفاءة من رقابة أى بلد تحت الحكم البريطانى وأشدها بطنياً وأكثرها عسفاً ، وفي ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت الحماية على مصر وخلع عباس الموالى للاتراك وعين حسين الموالى للبريطانيين ومنح لقب سلطان ، وأعلن رسمياً أن الحكم العرقي لن يتسلط على الادارة المدنية وأن الحكومة البريطانية قبلت أن تحمل عبء الحرب وحدها دون أن تطلب الى المصريين أن يساعدها ورغم هذا فما انقضى سنة واحدة حتى كان المصريون يقيدون في فرقة العمل المصرية وفي سنة ١٩١٦ استدعى احتياطي لجيش المصرى الى الخدمة وابتداء من سنة ١٩١٧ اشتد الاستعمار في طلب لرجال والمؤن والجمال .

وأنه لمن المستحيل أن نعطي في مساحة ضيقة أية صورة كاملة عما فعله البريطانيون في مصر أثناء الحرب ولكن لعل بعض الأمثلة توضح الحالة التي أثارت كراهية الحكم البريطانى كراهيه عامه ، والتي أثارت ضده العنصر الواسع و خلقت التأييد العام للحركة الوطنية في سنة ١٩١٩

يبدو من الاحصائيه التي نشرها ليفتننت كولونيل الجود Good في عام ١٩٢٤ في كتابه د مصر والجيش ، أنه قد ظهر في سنة ١٩١٦ أنه اذا لم تستخدم السخرة فلن تتوفر الامدادات اللازمه للفرق الاحتياطيه المصريه ولذا فقد كان الحصار يضرب على جموع الريفيين أثناء ذهابهم الى الاسواق ثم يرسلون الى أقرب نقطه عمل ، وبينما كانت الاغلبيه تقابل مصيرها بالتسليم كان البعض يبدى مقاومه وكان آخرون يفرون الى المناطق المجاورة رجاء السلامه ، ولكن كانت نهاية هؤلاء جميعاً واحدة

فالمقاومة تتخذ ويقبض على الفارين ثم يسلبون إلى ضابط القرعة ،
واليك مثلاً آخر لوسائل التجنيد .

• فى سنة ١٩١٧ كلها وفى سنة ١٩١٨ بالمثل كان الضغط يزيد ويزيد كلما
اتسعت العمليات الحربية وكلما طالت خطوط التكوين ذلك بأنه قد دلت التجربة
على أنه ليس هناك عمال خير من المصريين فى اقامه الجسور ومد السكك الحديدية
على السواء ولقد بدأ الفلاحون يفرون من بعض القرى فأخذ الجند والبوتيس
يرتادون الريف ليجلبوا « المتطوعين » الى مراكز العمل تحت حماية عسكرية وأما
السلطات العسكرية البريطانية فكانت فى حاجة الى الرجال فلم تكن تهتم بشئ (١) .

لم يتخدم أى مصرى متعلم فى الفرق الاضافيه فقد كانت هذه الوسائل تطبق على
الفلاحين والعمال وحدهم وبالإضافة الى الفرق الاضافيه جند ١٧٠ ألف مصرى
فى فرق المواصلات بالجمال وقدر مجموع المصريين المتجندين فى مختلف القوات بحوالى
المليون نسمة بينما كان مجموع السكان بين سنة ١٧ والثلاثين مليوناً ونصف المليون
ان أرقام الاصابات لم تنشر اذا استثنينا ٧١٣ حالة وفاة فى فرق المواصلات بالجمال
كان أكثرها لانعدام الوقاية ولقد استولى السماسرة المحليون على الخمر والجمال التى
لا تقوم بغيرها الزراعة فى القرى واستولى مكتب الامدادات بنفس الطرق على
المحاصيل وأجبرت الحكومة على أن تدفع ٣ مليون جنيه مساهمة منها فى نفقات
الحرب وسلم مبلغ ٦٠٠ ألف جنيه الى الصليب الأحمر البريطانى وهو مبلغ فرض
اجبارياً على القرى فى مصر والسودان وبالرغم من أن ظروف الحرب قد أثرت
تأثيراً سيئاً فى الفلاحين فان قيام الحكم العرفى والرقابة وفرض القوانين الظالمة مثل
قانون الاجتماعات الذى يحرم اجتماع أكثر من خمسة أشخاص وابقاء مشات من
المصريين فى السجون لمجرد التشبهه بالإضافة الى الضغط الاقتصادى المتزايد كل
هذا قد أصاب مختلف فئات العمال . ولم يمنع الكتبة الوطنيين الملتحقون بالسلك
المدنى أية علاوة حرب إلا بعد أن انتهت الحرب ذاتها كما أنه لما بلغت الحالة حد

Sir Valentine Chirol "The Egyptian Problem" (١)

(٢) ص ١٢٧ من كتاب المسألة المصرية لسير فالنتين تشيرول

الياس في بعض الجهات مدى : (الانقاذ) فربطت الأجور بين فرش يومياً للطفل
وثلاثة للرجل

لقد كانت المنظمات والصحف الوطنية مخوفة طيلة أيام الحرب في
حين أنها كانت نفيض بالدعاية عن حق تقرير المصير وعن حقوق الشعوب الصغيرة
وعندما أعلنت الهدنة اقترح رشدي باشا رئيس الوزراء أن يذهب إلى لندن لعقد
اجتماع مع وزاره الخارجية البريطانية بصدد مطلب مصر الاستقلال . رفض
البريطانيون الاقتراح فتكون الوفد المصري برئاسة زغلول الذي كان نائب رئيس
الجمعية التشريعية المعطلة لم يعط الوفد جوازات السفر فاشتدت الاضطرابات فالتقى
القبض على سعد زغلول وعلى ثلاثة أعضاء آخرين من أعضاء الوفد ونصوا إلى
مالطه في ٨ مارس سنة ١٩١٩ أثارت أخبار الاعتقال المصريين ودفعتهم إلى ثورة
علنية وظهر خبر في سعد زغلول في ١١ مارس في صحيفة الاجبشيان ميل . ثم
، اليوم التالي نشر بلاع رسمي يحذر الجمهور من « أن البلاد لا تزال تحت الحكم
ك » ، فلن يسمح بالاجتماعات أو الاحتجاجات العامة وسيعاقب كل من خرج
« أمر » وبعد يومين صدرت « أوامر في ظل الحكم العسكري » يقول أوها
شخص يتلف أو يخرب أو يعطل بأية وسيلة السكك الحديدية أو
التليفونية والتلغرافية أو يحاول أن يرتكب فعلا من هذه الأفعال
« تبعا للحكم العسكري » لأن يرمى بالرصاص .

على جميع موظفي الحكومة أن يشتغلوا بالسياسة ومنعت أخبار
ت والاجتماعات والثورة التي حدثت في أنحاء البلاد المختلفة فلم تنشر
ارس ولما أذيعت قطعت السكك الحديدية وقطع التلغراف وحوصر
أسيوط وهوجمت جماعة من الضباط والعساكر البريطانيين وقتلوا في
ب من القاهرة وأضرب موظفو الحكومة المدنيون واشتركت جموع
، في المظاهرات لأول مرة في تاريخ مضو
« جميع الفئات ، وثار الناس من كل دين ومن كل طبقة .

واللذي الذي كان يحضر مؤتمر الصلح على عجل إلى مصر كمنذوب
فأصدر أوامره بإطلاق سراح سعد زغلول والسماح له بالسفر إلى

باريس ثم قام البريطانيون «بحملة اخذ الثأر» في عنف بالغ يثبت ما قاله الكتاب الذي أصدره زغلول وأنصاره في باريس في عام ١٩١٩ من أن أكثر من ألف مصري قد قتلهم الجنود البريطانيون وأن قرى برمتها قد أهديت عن بكرة أبيها واعترف س. هارمزورت أحد المتحدثين بلسان الحكومة البريطانية في مجلس العموم بأن من قتل من المصريين قد بلغوا حوالى الالف وفي ٢١ مارس نشر جنرال بلفين Bulfin تحذيرا بواسطة الطائرات أنه سيعاقب على كل تخريب أو تدمير للسكك الحديدية بأن تحرق القرى المجاورة لمكان التخريب (١) وأعلن بلاغ رسمي آخر أنه «تقرر أن تزور القوات الحربية الاجزاء القصوى في البلاد لتعيد تنظيم السلطات المدنية وتقبض على المعتدين وتتخذ أية خطوات تراها لازمة لاعادة النظام الى نصابه .

وفي ٢٤ مارس القيت القنابل في بعض قرى غربى مديرية البحيره وفي أول ابريل كانت ستة عشرة فرقة متحركة تعمل في مصر السفلى - وحكم على ٥١ مصريا بالأعدام نفذ الحكم في ثمان وعشرين منهم لاثامهم بقتل ضابطين وخمسة جنود (٣)

ولما كان المصريون يعوزهم تنظيم العمال والفلاحين وتفوقهم موارد البريطانيين العسكريه الضخمة فقد أجبروا على الخضوع . وبدأت الحكومة البريطانية تعمل على تمزيق الحركة الوطنية وعلى تحطيمها فاعلن في مايو سنة ١٩١٩ أن الحكو البريطانية قد اعتزمت أن ترسل الى مصر بعثة خاصة برئاسة لورد ملنز وصلا هذه البعثة في ديسمبر ومكثت بمصر ثلاثة أشهر وها هي ذى تعترف في تقرير المنشور في فبراير سنة ١٩٢١ بأنه .

« ماكدنا نمضى في القاهرة أياما قليلة بل ماكدنا نمضى ساعات معدودة حتى توفر لنا الدليل الحاسم على وجود كراهية نشيطة ومنظمة تدفقت، علينا البرقيات معلنة أن مرسلينا يصممون على الاضراب احتجاجا على

(١) (التايمز عدد ٣١ مارس سنة ١٩١٩

(٢) اجبشيان ميل عدد ٥ مارس سنة ١٩١٩

(٢) ص ١٨٤ المسألة المصرية

وجردنا وصممت غالبية الكتاب على أن سعد زغلول في باريس هو ممثل الشعب المصرى المعترف به ؛ ونصحت البعثة أن تتوجه اليه ،

أضرب الطلبة والمحامون وموظفو وعمال الترام وسائقو العربات وأصحاب المتاجر . وسددت السهام ١ ثم في ٢٢ و ٢٣ مارس حدث هياج عام قتل فيه عدد من الأجانب واحتلت القوات البريطانية المدينة ، ولقد أبنافى الفصل الأول أن مذابح الاسكندرية في وقت عراى كانت مدبرة . وتدل الحقائق على ان « اثنين سنه ١٩٢١ ، الدامى قد أريد به أن يعرقل ويخرج سعد زغلول وأن يضمن تأييدا أجنبيا للحكم البريطانى ذلك بأن بريطانيا واحدا لم يهاجم ١١ وأخيرا قام اللورد اللبى بمحاولة نهائية ليحمل الحكومة المصرية على توقيع معاهدة ولكنه فشل في محاولته هذه ثم استقال عدلى رئيس الوزراء وظلت الوزارة شاغرة عدة أسابيع حرم اللبى على سعد زغلول أن يعقد اجتماعات سياسية أو أن يستمر في نشاطه السياسى وهدده بالنبى ثم في الثالث والعشرين من ديسمبر التى القبض عليه ورحل الى السويس ليبعث الى سيلان

، اضطربت المظاهرات حول بيت الامه ففرقها البوليس وقتل اثنين وجرح تسعة و قبض على خمسة من أنصار سعد (منهم مصطفى النحاس الذى أصبح رئيس الوزارة فى سنة ١٩٢٨) وأرسلوا الى السويس واستولت السلطات العسكرية على المدينة « بناء لاتفاقات سابقة » وفي ٢٥ ديسمبر أرسل اللورد اللبى التقرير التالى الى لورد كيرزون .

« القاهرة جميع المدارس مصرية . اضرب موظفى الحكومه عام الآن . عدد القتلى المصريين فى القاهرة أحد عشره وفى يوم ٢٣ قتلت الجماهير كهربائيا وأرويا فقيرا يسكن الاحياء الفقيرة - عدد المقبوض عليهم حتى الآن ١٨٦ . الاسكندرية لم يحدث تغيير . الموقف فى يدنا . بلغ عدد المقبوض عليهم حتى الآن ٢٨٩ منهم ٢٣٢ صديا وصل مندوبو حكومة جلالة الملك .

منطقة القنال ، بور سعيد حدثت مظاهرات عنيفه هذا الصباح وسلبت المدينة آخر الامر الى السلطات الحريه التى كانت قد اضطرت الى أن تطلق النار على المجموع التى رفضت أن تنصرف - الخسائر - قتل وثلاثة جرحى مصريون

ويؤيد القوات الحربية ستون من لابسى الستر الزرقاء من حرس السفن (١) وبعد مضي أيام قليلة على هذه الحوادث اقترح اللورد اللنبى أن تعلن الحكومة البريطانية بشكل رسمى « انتهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة » وأن تستبقى بعض التحفظات دون أن ينتظر حتى يتم توقيع معاهدة . وألح في برقية أرسلها في ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ أن يبدل ذلك سوف يكون .

د أما ضم بلد معاد أشد ما يكون العداء نضطر أن نحكمه بالقوة واما أن تسلم حكومة صاحب الجلالة بكل شىء . لقد اعتدنا أن نتوقع من العالم أن يعجب بعملنا في مصر واني لا أتصور خاتمة أشد نكرا من التي أراها الآن ، (٢) . وأضاف أن ثروت باشا على استعداد ليؤلف وزارة على أساس التصريح المقترح وأن هذه السياسة جعلت من الممكن لنا « أن نكسب الى جانبنا عضوا أو عضوين من قادة حزب سعد زغلول فيضعف تأثيره اعضافا عظيما » بعد هذا صدر التصريح في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكانت النقطة التي « تترك لتصرف حكومة صاحب الجلالة » حتى تتم اتفاقية بشأنها هي .

- ا — سلامة مواصلال الامبراطورية في مصر .
- ب — الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي سواء أكان مباشرا أو غير مباشرا .
- ج — حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .
- د — السودان .

وواضح أن التحفظات قد جردت تصريح الاستقلال من كل معنى أما التغيير الحقيقي الوحيد فكان تعطيل الحكم العرفي وقيام برلمان في مصر ولكن برغم صدور التصريح البريطانى في ٢٨ فبراير فان الدستور لم يمتض الا في أبريل من السنة التالية وفي الفترة بين التاريخين بل لبضع شهور بعد ذلك استمر العمل بالحكم العسكرى أبقي سعد زغلول سجيناً في جبل طارق وسجن بعض أعضاء الوفد الآخرين في

١ « مصر رقم ١ - ١٩٢٢ »

٢ « مصر رقم ١ - ١٩٢٢ »

القاهرة وحكمت المحكمة العسكرية بأن يدفع كل واحد منهم خمسة آلاف جنية غرامة وقبض على آخرين وابقوا في ثكنات القاهرة دون تهمة أو محاكمة ولقد تاخى مع هذه المحاولات للقضاء على حزب الوفد اقامه حكومات صورية تخضع لديكتاتورية لورد اللنى وتعمل لاتمام تحضير الدستور وقانون الانتخابات .

وأخيرا لما تم (أنى الدستور وقانون الانتخاب) في ابريل سنة ١٩٢٣ بشكل تصله الحكومة البريطانية ولا يؤثر في مسئوليات مصر ازاء الدول الأجنبية ولا تؤثر في مركز السودان عند ذلك أطلق سراح سعد زغلول . ثم مضت شهور كثيرة قبل أن تجرى الانتخابات - ولقد أقام قانون انتخاب سنة ١٩٢٢ نظاما لمدوبى الناخبين يعضى بأن ينتخب كل ثلاثين من الذكور البالغين ٢١ سنة فأكثر ممثلا يشترك مع نظرائه في نفس الدائرة في انتخاب عضو مجلس النواب . كانت نتيجة انتخاب يناير سنة ١٩٢٤ . أن أحرز الوفد أغلبية ساحقة اذ كان الزغلوليون - ١٧٦ والاحرار الدستوريون ٢١ - والوطنيون - ٢ - ، والمحاديثون ١٥ ، وهكذا برهنت جموع الناخبين أنها كانت - تشد أزر سعد زغلول حتى ذلك المدى . ويبدو أن مظالم الحكم العسكرى قد ساعدت على أن قف هذه الجموع وراء سعد .

ولكن ما أخذت أقدام الراسمالية المصرية تثبت وتشتد خلال كفاح سعد زغلول ليستولى على آلة الحكومة حتى كانت معالم اختلاف المصالح الطبقيّة قد أخذت تبدو أكثر فأكثر . فنذ اللحظة التى نال فيها الوفد نصيباً ولو ضئيلاً فى السيطرة على جهاز الدولة . وضحت الحقيقة، وهى أنه (١) عميق الانبعث من الطبقة الرأسمالية (٢) المصرية .

(١) أى الوفد

(٢) ليس دقيقا ان الحركة الوطنية منذ ١٩١٩ قد قدمت بها الطبقة البورجوازية وحدها لقد كانت القيادة فى يدها . ولكنها وجدت الطبقات الشعبية تسندها دائما فى الكفاح من أجل استقلال مصر وفى احل البرلمان

السودان

قبل أن يحتل البريطانيون مصر كانت الجيوش المصرية قد غزت منطقة السودان الشاسعة المحيطة بإعالى النيل حتى حدود أوغنده الحالية وهي التي تمتد شرقاً إلى البحر الأحمر ولكن حكم السودان في عهد الحديو اسماعيل أيام كانت الحكومة المصرية ومواردها تهوى إلى يد حملة الأسهم الأجانب لم يكن يعني أكثر من ابقاء حامية مصرية في الخرطوم وفي بعض المراكز الداخلية .

يسكن شمال السودان عرب مسلمون قريبون للمصريين ويسكن الجنوب قبائل من الزننج تضم جماعات مختلفة وتكلم لهجات متباينة ويبلغ تعداد السكان الآن حوالى السبعة ملايين نسمة والسودان بلد غنى بأراضية الخصبة ؛ تحسنت منتجاته الزراعية والرعية في ماضيه البعيد تحسناً عظيماً فالقطن الذي أدخلت زراعته في مصر في القرن التاسع عشر كان يزرع في السودان لمئات من السنين قبل ذلك وهناك أدلة نصرب في التاريخ إلى سنة ١٨١٤ تدل على استيراد كميات كبيرة من المنسوجات القطنية المصنوعة في السودان .

لم يلبث السودان كله بعد ضرب الاسكندرية بالقنابل وبداية احتلال البريطانيين مصر أن شملته حركة وطنية دينية بقودها المهدي وأتباعه - أخذت قوات المهدي تغزو مقاطعة فأخرى ولما أن قضى على الحملة المصرية بقيادة جنرال هيكس ؛ أجبرت الحكومة البريطانية - بواسطة سير ايفلن بارنج - الحكومة المصرية على أن توافق على اخلاء السودان فارسل الجنرال جوردون لينفذ سحب الحامية المصرية أرسل إلى الخرطوم فحاصره قوات المهدي وقتلته في سنه ١٨٨٤ قبل وصول النجدة البريطانية التي نجحت أخيراً في اخلاء السودان من الحامية العسكرية .

ولم تترمسألة إعادة فتح السودان قبل مضي ييف وعشر سنوات أخذت خلالها المصالح البريطانية والألمانية تتفق على تقسيم شرق أفريقيا وكانت فرنسا قد

احتفظت لنفسها بمنطقة كبيرة في الشمال وتوطدت اقدام الايطاليين والفرنسيين. والبريطانيين في الصومال وأريتريا على الساحل الشرقي واتفق على أن ينشر النفوذ الايطالى الى الحبشة كلها - لمساعدة البريطانيين - .

وفي يوليو سنة ١٨٩٥ وليت الحكم وزارة محافظين وكان وزير المستعمرات فيها يوسف تشامبرلين (١) وكانت خطة البريطانيين في ذلك الوقت ان ينسجوا تغلغل الايطاليين في الحبشة التي كانت سوفا رائجة للتجارة الأوروبية ليضمنوا حليفاً ضد ما قد نقوم به فرنسا من عرقلة لمطالبهم الى الشمال من هذا وكى يسهل على الحكومة البريطانية أن تستولى على السودان ذاته بعد ذلك .

فوبل الجيش الايطالى هزائم نكراء في الحبشة واقترح في أوائل سنة ١٨٩٦ أن يعدل البريطانيون حدود السودان في صالح الايطاليين ثم تولى كيتشر قائد عام الجيش المصرى قيادة قوة من المصريين والضباط البريطانيين شكلت خصيصاً لتسترد منطقة دنقلا .

وفي سبتمبر من ذلك العام بعد مذابح غزيرة اوقعت بالدر اويس وبعد أن خر مئات من الجنود المصريين صرعى الكوليرا استرد اقليم دنقلا من البرابرة كما يقول كرومر - وفي السنوات التالية وسعت المنطقة المفتوحة الى شمال شرق السودان بما فيه كسلا التي استولى عليها الايطاليون ثم أخلوها . ولقد حاولت الحكومة الفرنسية وقف تقدم البريطانيين وتأييد مطامع الفرنسيين فأرسلت قوة بقيادة مارشان الى فاشودة .

* * *

ولقد كلفت حملة السودان بين سنين ١٨٩٦ و ١٨٩٨ مبلغ ٢٣٥٤٠٠٠ جنيه

(١) جدير بنا أن نذكر أن يوسف تشامبرلين كان من أكبر سياسة أنجلتترا في عصرها الامبريالى (الاستعماري الحديث) عصر تطور رأسماليتها الى مرحلة الاستعمار والاحتكار وكانت سياسته تصويرا للحالة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تجوزها أنجلتترا في ذلك الحين .

(المترجم)

(بما في ذلك تكاليف السكك الحديدية) كان نصيب البريطانيين من هذه التكاليف ٨٠٠ ألف جنيه ونصيب المصريين منها ١٠٠٠٠٠ ١٠٥٤٠٠٠ جنيه .

وان أهم مآلاته مصر من ثمار هذا الظفر هو انه قد فرض عليها أن تقدم مبالغ كبيرة من دخلها لتنفق على الإدارة في السودان - مضت سنوات عديدة قبلها أمكن الحصول على مال من الضرائب في السودان يكفي لتمويل جهاز الدولة الجديد .

ولقد زاد مقدار ما ساهمت به مصر بين عامي ١٨٩٦ و ١٩١٢ على ٥٠٠٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه وكانت مصر في سنة ١٩٢٧ ما زالت تساهم بمبلغ ٧٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .

وأما بالنسبة لمشروعات الرأسمالين البريطانيين فقد أتاح لها السودان فرصة عظيمة من البداية سخرت الحكومة لتسهيل تنفيذها . ان خطة الحكم الثنائي التي اخترعها كرومر كي تكني مطالب العدل والسياسة ، فد جعلت انجلترا الشريك الأكبر صاحب السلطة الفعلية بينما سمحت لمصر بأن تدفع التكاليف الأساسية وترفع العلم المصري الى جانب العلم الانجليزي على مباني الحكومة في الخرطوم .

وبمقتضى لصوص الاتفاقية التي أمضتها الحكومتان المصرية والبريطانية في سنة ١٨٩٦ أصبحت ادارة السودان في يد حاكم عام تعينه مصر بموافقة بريطانيا العظمى ويعنى هذا بالطبع أن يكون الحاكم العام بريطانيا على الدوام ويين الوصف التالي الذي كتبه سير سدفى لو في سنة ١٩١٤ ما اذا كان لمصر أى نصيب في حكم السودان - يقول في ص ٤٨ من كتاب مصر في الانتقال - « ينقسم السودان الى ١٤ مديرية يحكم كل واحد منها حاكم أو مدير انجليزي يسأل أمام الحاكم العام الذي يسأل بدوره أمام الخديو وملك بريطانيا والذي لا يدين في الواقع بمسئولية لاحد ما اللهم الا للبعثد البريطاني في القاهرة وهو نظرياً أحد القناصلة العاملين الاجانب وعملها تمثل الحكومة البريطانية التي تسيطر على حكومة مصر » .

بدأ استغلال المنطقة الجديدة في الحال في أثناء زحف كوشنر مد خط حديدى

من وادى حلفا على الحدود المصرية الى الخرطوم وفي سنة ١٩٠٦ تم انشا الخط الحديدي بين النيل والبحر الاحمر وفي سنة ١٩١٠ افتتح الميناء في بورسودان وفي سنة ١٩١٢ أجزت «التوصيلات» الحديدية في منطقة الجزيرة وأسست الكبارى في الخرطوم وكوستى وأتم بيرسون وأولاده بين عامى ١٩٢٢ و ١٩٢٥ خزان سنار الذى بدىء فى انشائه قبل الحرب والذى أعطى عقده الأصلى لشخص يدعى الكزاندارينو انفق مبالغ طائلة من أموال الحكومة أولا على البناء الذى لم يقم به بالفعل وأموالا أخرى كتعويض عن العقد الذى ألفى (١) .

وأنشئت عدة شركات بناء لتضطلع بالأعمال الرئيسية الجديدة ورأسماها مقروض بضمانة الحكومة الامبراطورية وفوائد قرضها تؤديها الحكومة السودانية بالإضافة الى فوائد دونها (٢) العامة الاخرى التى سنشير اليها فيما بعد وبين هذه الشركات شركة سكة حديد كسلا ، وشركة السودان للبناء والامدادات وشركة سكة حديد قضارف وقد بلغ ما أنفق على هذه الشركات جميعاً أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ ر.جنيها وهكذا تستدين الحكومة السودانية من الحكومة الامبراطورية وتدفع لها فوائد الدين من الضرائب التى تقع مباشرة أو غير مباشرة على الفلاحين وتنفق الإيراد - مخصوصا منه تكاليف الإنتاج الباهظة - فى شراء المصنوعات البريطانية : الهندسية والحديدية والصلبية .

ولقد أنشأت شركة أخرى فى سنة ١٩٢٥ هى شركة النور والكهرباء لتمتد لشقوم بجميع الخدمات العامة والتوصيلات فى الخرطوم وأم درمان وفى حاله هذه الشركة أيضاً ضمننت الحكومة البريطانية رأسماها المقروض البالغ ٤٠٠ ألف جنيه - وكان لها حسب اتفاقها مع الحكومة أن تشاطرها الريج لمدة ثلاثين عاما بالرغم من أن المشروع كله مشروع حكومى اسميا - لقد أنشئت هذه الشركة بالاشتراك بين شركة

(١) هنسارد ٤ مارس ١٩٢٣

(٢) الحكومة السودانية

« كالدردز كابل » وشركة دورمان لونيچ ، و « شركة أنجلتر الكترك » ، وبين
« شركة برودنشيال اسوراس » وحكومة السودان .
وفى يناير سنة ١٩٢٨ افتتح كوبرى الخرطوم : وقد أنشأته شركة دورمان
لونيچ وبلغت تكاليفه ٧٠٠ ألف جنيه (١) .

وأما حكومة السودان فقد خسرت فى هذه الأعمال جميعا لتضمن ارباح
الراسمال البريطانى وتحميه وأنا لنجد فى مشروع الجزيرة وأعمال نقابة الزراعات
السودانية أظهر مثل على استخدام جهاز الدولة الاستعمارى فى مساعدة الرأسماليين
البريطانيين على استغلال الاهالى الوطنيين وفى اعطاء المقاولات للبيوتات
التجارية البريطانية... يقول أحد التقارير الرسمية « فى سنة ١٩١١ أخذت نقابات
الزراعات السودانية تجرى بالنياابة عن حكومة السودان تجارب لزراعة القطن
فلما دلت هذه التجارب جميعاً على أن خير أنواع القطن المصرى يمكن أن يزرع
فى تلك المنطقة على أسس تجارية وافق اللورد كيتشنر على مشروع رى الجزيرة » (٢)
وفى سنة ١٩١٣ أصدر البرلمان الانجليزى قانون فرض حكومة السودان .
مصرحاً للخزانة بأن تضمن فوائده بما لا يزيد على ٣ ونصف فى المائة عن دين
قدره ٣.٠٠٠.٠٠٠ ر. جنيه على أن ينفق بعضه فى أعمال الرى بسهل الجزيرة
وينفق البعض الآخر على مد السكك الحديدية .

توقف عقد القروض خلال الحرب ثم لما نوقش المشروع للمرة الثانية سنة ١٩١٩
اتفق على أن يوسع نطاقه ولذلك صدر قانون القرض السودانى الثانى فى سنة ١٩١٩
برفع القيمة الكلية الى ٦ مليون جنيه وحددت المساحة التى تروى بـ ٣٠٠ ألف
فدان بدلا من ١٠٠ ألف فدان كما رسم فى المشروع الاصلى .
وفى سنة ١٩٢٦ عقد اتفاق جديد مع الجمعية الزراعية بزيادة المساحة الى
٤٦٥ ألف فدان وبإضافة (١٧٥٠.٠٠٠ جنيه) الى المبلغ السابق فبلغت
المصروفات التى انفقت على المشروع ١٣ وربع مليون جنيه (٣) .

(١) أعداد ١٦ - ١٧ يناير سنة ١٩٢٨

(٢) مصر رقم ١ - ١٩٢٠

(٣) السودان رقم ٢ - ١٩٢٧

* * *

يلفت أحد التقارير الأولى عن السودان النظر إلى صعوبة الحصول على عمال لأن الأهالي ليسوا في حاجة (إلى العمل) (١) .
هذه هي المشكلة الدائمة التي كانت تواجه المشروعات البريطانية في المستعمرات مشكلة تحويل الفلاح المعتد على نفسه في اكفاء حاجاته الى شخص ينتج فائض قيمة لرأس المال البريطاني (٢) .
وأما نقابة الزرعات السودانية التي أصبح اسكويث عضوا في مجلس مديريها بعد الحرب مباشرة فقد نجحت في استغلال منطقة الجزيرة على ضوء التجربة في المستعمرات الاخرى وأما احتياجات الشركة فكانت كما يلي :
أولا : امتلاك الارض .
ثانياً : الحصول على عمل رخيص .
ثالثاً : استخدام رأسمال بفائدة منخفضة .

هذه الاحتياجات جميعاً صممت الشركة الحصول عليها بواسطة حكومة السودان فلقد نفذ مشروع جديد وأدمج في قانون الجزيرة لسنة ١٩٢١ - وبمقتضى المشروع تسأجر الحكومة المنطقة كلها من أصحاب الملكيات المسجلة لمدة ٤٠ عاما بايجار قدره تلتنان عن الفدان الواحد ثم تؤجرها للملاك الفعليين كستأجرين فالحين - في شكل اقطاعيات منتظمة مساحة الواحدة منها ثلاثون فدانا (٣) هذه الطريقة البسيطة وهي أن يسمح للمالك الوطنى باستئجار ثلاثين فدانا في العام يستطيع أن يحددها

(١) مصر رقم ٢ - ١٩٠٩

(٢) واجه الاستعمار البريطانى نفس الحالة في مصر ذلك بأنه لما أتى مصر وجد الفلاح يكاد يعتمد على نفسه ووجد قوته الشرائعية بسيطة . فعمل جاهدا - بواسطة تشجيع زراعة القطن والمشروعات العمرانية الاخرى - على أن يجر الفلاح الى ميدان الاستغلال العالمى وقد نجح بالفعل بدليل قيام عدد كبير من البنوك والشركات - وانقلاب عدد كبير من صغار الملاك الزراعيين على اجراء وانماء المحصولات الزراعية التجارية وغير ذلك
(٣) سودان رقم ١ ، لسنة ١٩٢٤ (المترجم)

بشرط واحده هو ان يحافظ على شروط الزراعة الخاصة فأمكن بذلك الحصول على عمال لمسروع الجزيرة - اذ لما كان المالك قد اعتاد العيش من انتاج هذه الارض من قبل ولم تكن له وسيلة أخرى يعيش عليها فلم يعد أمامه الا أن يحافظ على شروط الزراعة الخاصة أى أنه في ظل هذه الشروط ، سمح للمالك السابق ، وهو من يسمى الآن مستأجراً فالخا بأن يزرع من اقطاعيه الثلاثين فدانا عشرة أفدنة فطنا وعشره أفدنة مراعى وأن يزرع من الحبوب ما يكتفى اسهلاكه وأن ينال ٤٠ في المائة من ثمن القطن بعد أن يخصم تكاليف الغزل ووساطة السوق وتقتسم الحكومة والجمعية الزراعية المبلغ الباقي وهو ما يعادل ٦٠ في المائة.

حصلت نقابة الزراعات على رأسمال تعمل به بأن اقترضت من حكومة السودان ٤٠٠ ألف جنيه في أكتوبر سنة ١٩١٩ وكان يصيب الشركه في رأس مال ١٣٥٠٠٠ جنيه لا غير زيدت الى ٢٢٥٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٧ بما في ذلك ١٠٠ في المائة أرباح استثنائية وزعت في مارس سنة ١٩٢٦ وكانت أرباح الاسهم في الثمان سنوات السابقة لسنة ١٩٢٧ قد بلغت ٢٠٣.٠ وكان سعر الفائدة على رأسمال المزدوج ٣٠ / ٠.

تسيطر نقابة الزراعات على جميعه كسلا للقطن وهي التي حصلت بمقتضى اتفاق مع حكومة السودان في سنة ١٩٢٧ على امتياز استغلال ٤٥٠٠٠ فدان حتى عام ١٩٥٠ - وفي هذه الحالة أيضا تقسم الحكومة والشركة ٦٠ | من ثمن القطن فيما ينال المستأجر الفالح ٤٠ |.

لقد بلغت قيمة ماصدر من القطن وبذرتة من السودان في سنة ١٩٢٦ ثلاثه ملايين من الجنيهات جاء معظمها من منطقتي كسلا والجزيرة ولقد تزايدت أهمية السودان باعتباره مصدراً للقطن ذي التيلة الطويلة الذي كانت مصر أكبر منتجة وباعتباره سوقاً للمنتجات البريطانية فارتفعت مشترياته من ٢١٠٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٣ الى ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٦ دفع من هذا المبلغ مليون جنيه ثمناً لآلات ولوازم السكك الحديدية . لقد بلغ مجموع ديون السودان ١٦١٨٣٠٠٠ جنيتها تدفع عنها حكومة السودان (٧٩٧٠٠٠ جنيتها) فوائد في العام الواحد - ويؤخذ هذا المبلغ من الضرائب التي

يدفعها الفلاحون السودانيون - تم أن حكومة السودان ألتأت احتياطيا من فائض الدخل على نهج الاحتياطي المصري الذي يستهلك في أعمال الشائنة جديده (١) وأن ما يسمى بفائض الدخل لا يأتي من الضرائب المباشرة كضريبة الارص وضرائب الحيوان لحسب بل ومن الضرائب غير المباشرة بما فيها أجور السكك الحديدية واحكار الحكومة للسكر .

وفي السنوات الثلاثة من ١٩٢٤ الى ١٩٢٦ زاد ما ما أضيف الى الاحتياطي على ١٩٠٠٠٠٠٠ جنيه كان يذهب جمعه سنة فأخرى الى جيوب المقاولين البريطانيين وحرى بنا ان نقرر هذا المبلغ الضخم بما صرف على التعليم في هذه السنوات الثلاث وهو ٢٨٥٠٠٠ ج وما (٢) صرف على الخدمات الطبية وهو ٣٥٩٠٠٠ ج .

ان السيطرة البريطانية على السودان بحاجب اتاحتها فرصا عظيمة للاستغلال الداخلي لذات اهمية للاستعمار البريطاني فسا حله تمتد مسافة طويلة على البحر الاحمر وهو ما لا يقل اهمية عن قناة السويس من حيث انه حلقة رئيسية في مواصلات الامبراطورية كما ان السودان يحد اقليم اوغنده الذي لا يقل اهمية عنه ولاهميه السودان هذه يحتمل جداً ان يكون ضمه الى اتحاد شرق أفريقيا البريطاني شرط

(١) كان نصيب الفرد الواحد من سكان السودان من مصاريف التعليم حوالي قرش ونصف في السنة ونصيبه من مصاريف الخدمات الطبية ٢١ الى ٣ صاع في السنة ونصيبه من مصاريف المشروعات العامة كالري والكبارى والمباني الحكومية الخ حوالي ٩ قروش في العام المترجم

(١) كان من سياسة كرومر في مصر أن يحجز جزءا من دخل الدولة يسميه احتياطيا . ثم يعود فيصرفه على الاعمال الانشائية أى يعود فيدفعه للمقاولين الانجليز - وكان يطبق نفس القاعدة على احتياطي استهلاك الدين الذي لم يكن يستعمله أبدا في تخفيف الدين . وانما كان ينفقه في نفس الابواب السابقة

(المترجم)

في التسوية البريطانية مع مصر في المستقبل غير أن مصالح مصر في السودان - قد بينها في الفصل الرابع - تعتمد على ضرورة اتحاد وادي النيل اتحادا اقتصاديا يستحيل بغيره أن يرتقى رقا وطنيا كاملا (١) .

(١) هذا رأى فيج سطحي . . ليس للشعب المصري مصالح استغلالية في السودان إنما المصالح الاقتصادية التي ينادى أصحابها بوحدة مصر والسودان هي على الاغلب مصالح رأسمالية أما مصلحة الشعب المصري فهي اتحاده مع الشعب السوداني لمكافحة الاستعمار ومد رحاب الديمقراطية في وادي النيل وجدير بالمصريين المخلصين أن يحترموا رغبة الشعب السوداني التي عبرت عنها احزابه اخيرا وحدتها في الاتحاد مع مصر وربطتها بقيام حكومة ديمقراطية في السودان . . . وليس من ريب في أن الشعب المصري يرغب صادقا أن يرى الشعب السوداني حرا ناعما بحكومة شعبية متمتع بحقوقه الديمقراطية فانه في اوضاعه الحزرة هذه يدعم حريات الشعب المصري وجهاده

المترجم

الفلاحون والعمال

ما تزال الغالبية العظمى من سكان مصر تنتمي إلى القرية وتعيش على الزراعة ولكن لا يعنى هذا أن نظام مصر الاقتصادى ظل ثابتا لم يتغير فى الخمس والاربعين عاما من الحكم البريطانى إذ لم يعد الفلاح - كما بينا فى الفصل الثانى - منتج يعتمد على نفسه فى اكفاء حاجاته بل قد جر إلى النظام العالمى للاتاج والاستيدال الرأسمالى وكان طبيعيا أن يصبح هذا اضعاف الاتاج اليدوى ؛ وان لم يكن قد انقرض تماما .

يذكر تقرير مصلحة تجارة عبر البحار لسنة ١٩١٣ عن مصر أن آلاف المغازل اليدوية ما تزال تستعمل فى الاتاج الكوخى وما تزال الاواني والحصر والسلع الخشبية والجلدية تنتج من القرى غير أنه فى السنوات العشرة الماضية قد حدث اندفاع ملحوظ الى المدينة وزيادة مضطردة فى الاتاج الصناعى وهذا تعداد سنة ١٩١٧ يبين أنه بينما زاد عدد السكان عموما منذ سنة ١٩١٧ بنسبة ١٨ ٪ / ٠ زاد سكان القاهرة ؛ ٤٨ ٪ / ٠ وسكان الاسكندرية ؛ ٣٤ ٪ / ٠ وأصبح مليوناً نسمة من سكان مصر الاربعة عشر مليون مركزين فى المدن الكبيرة التى يزيد تعدادها على خمسين الف نسمة . وأما جمهور الفلاحين فأخذ فى التحول إلى طبقة أجراء يشتغل جانب منها فى فلاحة الابعاديات الكبيرة والجانب الآخر فى الصناعة - لقد زاد عدد المشتغلين بالزراعة فيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٧ زيادة طفيفة كما يبدو فى الجدول التالى :

١٩١٧	١٩٠٧	
٢٣٨٧١٨٣	٢٢٥٧٠٠٥	أشخاص يشتغلون بالزراعة
		النسبة المئوية للملاك الذين يزرعون
٢٧/٣	٢١/٦	ارضهم الى مجموع المشتغلين بالزراعة
		نسبة المستأجرين المئوية الى مجموع
٢٠/٢	٤٠/٤	المشتغلين بالزراعة
		نسبة العمال الزراعيين والتابعين المئوية
٥٠/٤	٣٦ ٣	الى مجموع المشتغلين بالزراعة

وهكذا انخفض عدد الفلاحين المستأجرين بنسبة النصف بينما اخذ عدد العمال الزراعيين يتزايد بسرعة وينعكس هذا التغير في الأرقام الدالة على مساحة وعدد الملكيات الزراعية فلو قارنا حالة الملكية بما كانت عليه سنة ١٩٠٦ لاتضح لنا أن هناك زيادة عظيمة في عدد الأفراد الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة أعظم من الزيادة في مساحة الأرض التي يملكون في سنة ١٩٠٦ كانت مساحة الأرض التي في يد ملاك الأقل من خمسة أفدنة - ١٣٦٤٠٠٠ فداناً مقسمة على حوالى المليون مالك ثم أصبحت في ١٩٢٧ ١٣٦٢٠٠٠ فداناً وعدد ملاكها حوالى المليونين - هكذا حوَّصر أفقر الفلاحين في ملكيات أخذت تتحول الى ملكيات أصغر فأصغر - وذلك في الوقت الذي كانت فيه الأرض المزروعة في مصر تتسع رقعتها بأكثر من ربع مليون فدان منذ سنة ١٩٠٦.

والجدول التالى يدل على مجموع وعدد الملكيات الفردية المختلفة المساحات في سنة ١٩٢٧ ويدخل فيه الأطياف المملوكة للأجانب التى تنطوى مساحتها الى ٥٢٦٠٠٠ فداناً تحت ملكيات ما فوق الحسنيين فداناً .

نسبة مساحة حجم الملكية بالفدان	مساحتها الكلية بالفدان	نسبتها الى مجموع الملكيات	عدد الافراد المالكين	تسببتهم لثغوية الى الملك جميعا
أقل من فدان	٥٥٥٥٨٥	٩٩	١٣٩١٥٣٣	٦٧٪
من ١ الى ٥	١١٠٦٤٥٢	١٩٧	٥٣١٣٢٤	٢٥٦٪
من ٥ الى ١٠	٥٥٧٥٢٢	٩٩	٨١٥٩٧	٣٥٩٪
من ١٠ الى ٥٠	١١٩٠٣٩٦	٢١١	٦٠٣٦٦٥	٢٩٪
أكثر من ٥٠	٢٢١٧٥٤٦	٣٩٤	١٢٤٦٥	٠٠٦٪
المجموع	٥٠١٦٢٧٥٠١	١٠٠٪	٢٠٧٧٥٨٤	١٠٠٪

بين عامى ١٩١٧ و ١٩٢٧ زاد عدد الاشخاص الوطنيين الذين يملك الواحد منهم أقل من فدان من ١٠٤٤٤٠٠ شخص الى ١٣٨٩٠٠٠ شخص .
ولو انا أضفنا الى هذه المساحة جميع الملكيات الى عشرة أفدنة في المتوسط لكان ما يملكه الفرد في سنة ١٩٢٧ هو ١ وثمان فدان ولكن عدد المالكين حوالى

المليونى نسمة..... جعلت الضرائب العالية والإيجارات المرتفعة وغلاء أسعار المواد الغذائية حصول الفلاح على معاش من الارض أمرا شاقا مضطرد الصعوبة .

* * *

أما الإيجار فيعتمد عادة على متوسط سعر القطن في المدة السابقة فإذا حدث هبوط شديد في سعره وكا وقع بالفعل سنة ١٩٢٧ أصبح الحل الوحيد الممكن بالنسبة للمستأجر أن يترك المحصول للمالك .

تقول نشرة القطن الدولية في يناير سنة ١٩٢٨ (وقعت حوادث كثيرة هذا العام كان المستأجرون فيها لا يكلفون أنفسهم مشقة أخذ محصولهم كانوا يطلبون الى الملاك أن يستولوا هم عليه ذلك لان تناقص المحصول وهبوط الاسعار لا يتركان شيئا بعد الإيجار يساوى مشقه نقل المحصول)

وتقول جريدة اجبشان غازيت في عدد ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ كان إيجار الفدان في ذلك الوقت خمسة وعشرين جنيها في العام وكانت تكاليف الانتاج السنوى - بما في ذلك الايجار - تبلغ ١٢ جنيها بينما كانت قيمة المحصول على أساس ما تقدمت به الحكومة لشراء القطن وعلى أساس سعر القمح عشرين جنيها نال الفلاحون في ظل هذه الظروف ديون ثقيلة ثلرايين وهذا تقرير رسمى صدر في سنة ١٩٢٨ يقول «بلغت ديون أفقر الفلاحين وهم المساكين لفدان في المتوسط ستة عشر مليوناً من الجنيهات وكانت الفائدة التى يطالب بها مرايو القرية الذين يسحبون أموالهم من البنوك تتراوح بين ٥ في المائة و ١٢ في المائة وإليك أرقام هذا التقرير .

عدد الملاك

٦١٩١٠٧

مساحة الارض المملوكة لهم (بالفدان)

٦١٩٢١٤

قيمة الدين

١٥٩٩٠٠٦٦٠ جنيها

مليم - - جنييه

٥٥

٧٢٠

كان الايجار في بعض المناطق لا يدفع نقدا بل عملا يودى في مزرعة المالك وكانت الديون التي يقرضها الفلاحون من الملاك ليشتروا بها غذاءهم تضطرم الى حياة عبودية .

وكان ثمن محصول القطن عن الفدان الواحد حوالى العشرين جنيها أى أن المليونى فلاح كانوا لا يستطيعون ولو زرعوا أرضهم كلها قطناً أن يدفعوا الايجار ويؤدوا الضرائب ويستبقوا لانفسهم ما يكفى حياتهم غير أن مئات الرأسماليين الذين تعتمد أرباحهم على أسعار القطن يهيمهم أن يبقوا الاسعار عالية فالمصدرون وأصحاب السفن والتجار والوسطاء وملاك الارض تنقص أرباحهم إذا هبط سعر القطن وعليه فقد فرض تحديد الانتاج بحيث يزرع الملك ثلث أرضه قطناً وصدر تشريع يفرض هذا التحديد فى السنوات الثلاث التالية .

* * *

لا يزال انتاج المصانع فى مصر سواء أكانت وطنية أم أجنبية فى مرحلة طفولتها وما يزال مجموع الكادحين بخلاف العاملين فى الزراعة حوالى نصف المليون والصناعة الوحيدة الكبرى هى صناعة السجائر كما أن صناعة التعدين (المنجنيز الخام والفوسفات) والصناعة الكيماوية وصناعة الاسمنت وتكرير السكر تستغرق عددا لا بأس به ولكن لا يزال القسم الأكبر من العمال يشتغلون فى صناعة النقل وفى عمليات القطن الثانوية كالحلج والكبس .

ان الاجور وساعات العمل وظروف الصناعة فى مصر لتشابه الظروف التى صدر فيها قانون المصانع الاولى ولقد أدى فقر الفلاحين الذى مكن الطبقة الحاكمة من أن تزج بمائلات بأكملها فى المصانع الى أن يزرع العمال فى السنوات الاخيرة تحت قيود ثقيلة وهم يكافحون من أجل تحسين أحوالهم فلما أخذت الحركة النقابية فى مصر فى الازدهار بعد الحرب وثورة ١٩١٩ - كانت العقوبات التى يتحتم عليها أن تواجهها عظيمة كأداء فى المدن لم يكن يعرف القراءة والكتابة الأقل

من ربيع السكان ولم يكن للنقابات مركز قانوني ولم يكن في مقدورها أن تحتفظ برصيد خاص بها في البنوك . ولم تكن قوانين المصانع قد أصدرت بعد . ولا قوانين التعويض ولا أى تنظيم لظروف العمل ولعل المثل الأوضح للتنظيم بمقتضى القانون هو الخاص باستخدام الأطفال في محالج القطن فقد حرم هذا القانون استخدامهم إذا كانوا أقل من تسع سنوات وجعل ساعات عمل الأطفال الذين بين الثامنة والثالثة عشرة ثمانى ساعات في اليوم وأنشأ نظام بطاقات لموردى العمال الأطفال بيد أن هذا القانون قد ولد ميثماً منذ البداية لأنه لم يكن هناك من يرعى تطبيقه ولأن العقوبة كانت محددة بالغرامة بما لا يزيد على الجنيه لأول مخالفة ثم بالحبس سبعة أيام عن المخالفة الثانية وهكذا استمر تشغيل الأطفال . ولا يزال مستمراً لمدة ساعات طويلة في مكابس القطن ومحالجه . اضطر العمال تحت ضغط ظروفهم المفزعة أن يتجهوا إلى النقابات رغم المصاعب . . . كانت الأجور قد زادت قليلاً عقب الحرب بالنسبة للأسعار المعاشية التى بلغت في أواخر سنة ١٩٢٠ ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب والتى اسمرت ضعيفة في سنتي ١٩٢١ و ١٩٢٢ وكانت ساعات العمل في المتاجر اثني عشرة ساعة في اليوم وفي خلال سنة ١٩٢٠ حدثت عدة اضطرابات عند ما أنزل هبوط القطن المفاجيء بالفلاحين بؤساً شديداً وبالصناعات عامة بواراوكسادا واشترك في هذه الاضطرابات عمال الترام وعمال المصانع وخاصة (فابريكات السجائر) وعمال المتاجر والكتبة والطابعون والنززية وموظفو شركة القنال وكان الباعث على اضطرابات عمال مصانع السجائر الاستعاضة عن سجاائر لف اليد بسجاائر لف الماكينات مما أدى إلى هبوط تكاليف الإنتاج من حوالى ٧٥ ٪ شلنات عن كل ألف سيجارة إلى أربعة شلنات وكانت النتيجة أنه بينما كان اثنا عشر مصنعا من مصانع السجائر تستخدم ١٥١٩ عاملا في يناير سنة ١٩٢٠ أصبحت تستخدم ٣١٨ عاملا

(١) تقرير عن مصر - قسم تجارة عبر البحار - ابريل سنة

١٩٢٢

فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٢١ وتشغل مائة وخمسين ماكينة تحمل كل واحدة منها محل ٤٠ الى ٧٥ عاملا من لفافى اليد (١) كان العامل الواحد من لفافى السجائر يستطيع أن ينتج فى ٢٤ ساعة من ١٢٠٠ سيجارة الى ١٥٠٠ ويتناول على عمله أجرا مرتفعاً بعض الشيء بيد أن الكثيرين منهم قد طردوا دون أن يأخذوا أى تعويض ورفضت الحكومة طلبهم أن تفرض ضريبة على الآلات لينشئوا بها رصيذاً للتعويضات .

لقد كانت نتيجة إضرابات شركة القنابل أن تأسس فرعاً لنقابات العمال بمساعدة منظم انجليزى (١) وأنشئ عدد من النقابات الأخرى وفى ذات السنة أنشئ مكتب للصالح للنظر فى المنازعات (وكانت مصر آنئذ تحت الحكم العرفى) أكسب هذا القانون النقابات نوعاً من الاعتراف بها ثم انه شجعها على أن تستعين بمحاميين وأشخاص آخرين من طبقة الموظفين (يقصد طبقة المثقفين) فتتمنحهم مراكز رسمية تؤهلهم لأن يقوموا بالمفاوضات .

فى سنة ١٩٢٢ كان عدد النقابات ٣٨ فى القاهرة و٣٣ فى الاسكندرية و١٨ فى القنال ٦٠ نقابات فى عواصم المديريات وقبل ذلك بغام حدثت محاولة لإنشاء اتحاد عمالى فحضر الاجتماع الأول الذى عقد فى فبراير سنة ١٩٢١ ممثلو عشرين نقابة وكان للحزب الاشتراكى الذى أنشئ فى عام ١٩٢٠ دور قيادى كبير فى اقامة هذا التنظيم وفى غيره على السواء - كما أن انشاء النقابات قد ساعد العمال على أن يحسنوا أحوالهم بعض الشيء فبينما ظلت أسعار المعيشة مرتفعة حدثت منازعات قليلة نسبياً ولكن مع تصاعد الأسعار فى أواخر العام انفجر الضجر العام المتزايد فى ظل الحكم العسكرى البريطانى - فى سلسلة من الاضرابات بدأت فى الاسكندرية

(١) ليست هذه اول مرة يساهم فيها أشخاص اجانب فى تنظيم الحركة العمالية فى مصر إذ اشترك بعض العمال اليونانيين الذين كانوا يشتغلون فى صناعة السجائر أوائل القرن الحالى فى تنظيم اضطرابات عمال السجائر فى سنتى ١٩٠١ و ١٩٠٣ ورزعج نشاطهم الاستعمار فعزل كروم على تشييتهم من مصر

المنشور

امتدت الحركة الى صناعات كثيرة وضمت بعض موظفي الحكومة كعمال
وعمال الإنشاءات وفي هذا الوقت كتب الوكيل التجاري البريطانى يقو
يكون أمراً محققاً ان اتحادات العمال ومعظم أعضائها أو كلهم مصريون .
تأثيرها السياسى لإصدار قانون مبكر بشأن النقابات والعلاقة بين العمال
والعمل، (١) .

لم يصدر التشريع لأنه لم يكن فى صالح وزارة سعد زغلول ، التى أتت
يناير سنة ١٩٢٤ ، أن تدعم النقابات العمالية - كتنظيمات مستقلة بل أنها على
من ذلك أخذت تستبدل النقابات المناضلة بتنظيمات عمالية يقودها الوفد
حامون فى أغلب الأحيان أو يتزعمها أشخاص ذوو من أخرى ،

استمرت الاضرابات فى القاهرة طيلة عام ١٩٢٤ وزادها اشتعالا
أسعار الغذاء فى الشهور الأخيرة وفى يونيو بدأت الاضرابات كبيرة فى
الأسمنت بالمعصرة مطالبة بأحوال معاشية أحسن فلما فصل قادة الإضرابات
يخ العمال فأرسل البوليس الى المصنع الذى كان العمال قد استولوا على
- احتلوا مدة ٣٦ ساعة معلنين عزيمتهم على المقاومة إذا شاء البوليس أن يخرجهم
انسحب البوليس ونوقشت الشروط مع الشركة وكانت المفاوضات تجم
يد موظف وفدى... علم العمال فيما بعد أنه لم يوافق على ارجاع أحد قاي
العمل فأضربوا مرة ثانية ومكثوا مضربين شهراً كاملاً (٢) وانتهى الإضراب

(١) تقرير ابل سنة ١٩٢٤ قسم تجارة عبر البحار يلاحظ
ان الحركة العمالية فى اثناء ثورتنا الوطنية سنة ١٩٠٩ ،
وبعدها قد بدأت تخرج عن النطاق الاقتصادى للمطالب المعاشية
كرفع الاجور وتقليل ساعات العمل الى النطاق السياسى لدفع
واحد من الاسباب التى اخافت البرجوازيين وجعلت الوفد برياه
سعد يقاوم الحركة العمالية ويحول مجراها بان يوجد محي
يتسلط عليه تماماً

(٢) اجبشيان غمازيت عسدد أغسطس وعدد ١١ اغسطس

١٩٢٤

بين الطرفين ولكن اظهر هذا النزاع بشكل حازم روح النضال الفتية وصلابة العود
التي تميز بهما هؤلاء العمال المنظمون حديثاً ثم أنه حفز وزارة سعد زغلول الى أن
تزيد في كبتها للنشاط الطبقة العالية فوجه الهجوم الرئيسي الى الحزب الشيوعي المصري
الذي تكون من الحزب الاشتراكي في سنة ١٩٢٢ والذي بلغ عدد أعضائه ألفاً
وخمسة مائة في سنة ١٩٢٤ على حد قول اجبشيان غازيت في عدد ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٤
ومعظم هؤلاء الأعضاء في القاهرة والاسكندرية وكثير منهم اشترك بنصيب في
الاضرابات التي أشرنا اليها آنفاً وفي أول يوليو قدم للمحاكمة عشرة من زعماء
الحزب الشيوعي المصري كانوا نشيطين جمعاً في تنظيم النقابات وبعد أن عطلت
القضية أسابيع كثيرة عقدت المحاكمة في جلسة سرية ومنع نشر ما دار بها بمقتضى
قانون العقوبات بحجة أنه « خطر على النظام العام » (١) وصدر الحكم عليهم جميعاً
بالسجن مدداً مختلفة وكان انطون مارون وهو أحد هؤلاء سكرتير الاتحاد للنقابات
وقد لعب دوراً كبيراً في انشاء نقابات الاسكندرية واستطاع ان ينظم عمال مصانع
التكرير الذين كانوا يشتغلون اثنتي عشرة ساعة نظير قرشين في اليوم (٢)
حكم على مارون بالسجن ثلاث سنوات وتوفي في سجنه وحل اتحاد النقابات
وفصل مئات من أعضائه ولكن عاش اتحاد العمال مدة أطول حتى استطاع في يناير
سنة ١٩٢٥ أن يقدم اقتراحاً بقانون لحماية العمال يحدد ساعات العمل بثمانية غير
أن أحداً لم يلق الى المشروع بالا .

وبعد أن استقالت وزارة سعد زغلول في نوفمبر سنة ١٩٢٤ استمر اضطهاد
النقابات النشيطة ومهاجمة الحزب الشيوعي مهاجمة دائمة ، فألقى القبض على مئات
الشيوعيين وعلى من ظن أنه من أصدقائهم وألقى بهم في السجن وأبعدوا ؛ أو
رقتوا من وظائفهم وأصبح الاستمرار في تنظيم النقابات أمراً مستحيلاً .

غير أن هبوط أسعار القطن والأزمة التجارية في عام ١٩٢٩ وما حالهما من
ارتفاع في أسعار الحاجيات (كانت الاسعار ما تزال أعلى مما كانت عليه قبل الحرب

(١) عدد ٣٠ أكتوبر من صحيفة اجبشيان غازيت

(٢) عدد أول يونيو صحيفة اجبشيان غازيت

بنسبة ٧٥ ٪) لم تؤد إلى زيادة فقر الفلاحين فحسب بل إلى ازدياد فقر جميع فئات الطبقة العاملة إذ أصبح أعلى أجر يتناوله أحسن فئاتها (وهم الكتبة والعمال المتمرنون) يتراوح بين خمسة جنيهات وثمانية في الشهر وكان الأجر اليومي للعامل الصناعي يتراوح بين قرش وأربعة عن عمل يختلف بين ثمانية وأربعة عشر ساعة .

كانت هذه الحالة باعثاً على سلسلة من الاضرابات في سنة ١٩٢٧ امتدت من صناعة إلى أخرى ومن منطقة إلى منطقة ثانية فهؤلاء عمال المياه والنور في الاسكندرية وعمال النقل بالسكك الحديدية ونساجو الحرير في القاهرة وعمال السجائر وشركة السويس وبورسعيد وعمال الترام في الاسكندرية يتقدمون مؤيدين مطالبهم الخاصة بالأجور

نجح العمال في الحصول على بعض المكاسب وأضفت الاضرابات قوة جديدة على نقاباتهم ولكن ما تزال النقابات (١) صغيرة ومبعثرة ومن أكبرها اتحاد عمال ترام الاسكندرية وأعضاؤها الفنان ثم أر هناك اتحادات كثيرة ولكنها صغيرة كاتحاد الحلاقين وسائقي العربات الخ . وهذه ما تزال تجاهد منعزلة بعد أن انفض اتحاد النقابات وفي خريف ١٩٢٧ قضت الحكومة على محاوله عقد مؤتمر عام للنقابات غير أنه تكون اتحاد جديد في مارس ١٩٢٨ وعدد أعضائه ستة آلاف شخص .

وأما مستوى حياة الطبقة العاملة في السودان فأقل منه في مصر اذ ان اجر العامل الزراعي اليومي حوالى القرش يقابله ستة مليات في اليوم فيما قبل الحرب وليس هؤلاء العمال تنظيمات واجورهم باقية كما هي او تكاد تكون كذلك رغم التقلبات في اسعار الحاجيات واهم مصادر الثروة عند الأقوام الرحل في المناطق الجنوبية هي تربية الماشية ونقل التجارة بالجمال ولقد ادخل العمل المأجور في محالج القطن والمواصلات الحديدية وغيرها ولكن ما يزال نظام العبيد قائماً في بعض المناطق وما يزال العبيد يستندمون بأجر يذهب معظمه الى اصحابهم .

والمفروض ان الإدارة البريطانية لا توافق على هذا العمل بل وتفرض عقوبة على من يجبر شخصاً على العمل دون ان يرغب فيه وقد تصل هذه العقوبة الى

(١) يتحدث المؤلف عن الحالة في سنة ١٩٢٨

الحبس سنة كاملة غير ان برقية ارسلت في ابريل ١٩٢٧ الى عصبة الامم تفيد بان هذا العمل باق والواقع ان موقف الاداره الانجليزية العام تفضحه هذه المذكرة التي نشرتها حكومة السودان في سنة ١٩٢٧ حيث انها تقول ان سياسه الحكومة ان لا تفعل شيئاً من شأنه ان يعوق القضاء الطبيعي على الرق ، ولكن لعله ان يكون امر اغير مرغوب فيه ومجحفا بالطبقات الأخرى في السودان ان تتخذ الحكومة اجراءات حاسمة تأتى بهذه النتائج (يعنى الغاء الرق) في وقت قصير جداً (١)

هكذا يجب ان تلغى السخرة والرق اذا كانا يعطلان توفير العمال للراشدين كما حدث في مصر - واما اذا لم يكونا كذلك فلا داعى للعجلة - لا داعى للتعرض السريع لأصحاب العبيد الذين يحتمل ان يعاونوا المشروعات البريطانية الاستغلالية في تحويل السودانين الوطنيين الى اجراء .

الكفاح من أجل الاستقلال

« حتى عام ١٩٢٨ »

منذ ما وليت وزارة سعد زغلول الحكم في عام ١٩٢٤ دخل كفاح المصريين ضد الاستعمار البريطاني مرحلة جديدة تتميز بازدياد تركيز قوات الرأسماليين المصريين واضطراد منافستهم للصالح البريطانية وانعكس تناقضهم معه (أى الاستعمار) في سلسلة من الازمات السياسية كانت الحكومات الاستعمارية سواء في يد العمال أو المحافظين تحطم فيها كل محاولة يقوم بها الوطنيون المصريون ليعطوا حركة الاستقلال مضموناً .

* * *

أوضحنا في الفصلين الثاني والثالث الطبيعة العامة للصالح البريطانية في مصر والسودان والوسائل المختلفة التي يستغل بها رأسمال البريطاني عمل الفلاحين والعمال غير أننا لا نستطيع أن نحدد مقدار ما يناله البريطانيون من الاتاج المصرى تحديداً دقيقاً لانعدام الإحصائيات الكاملة ولانستطيع أن نبين مدى استغلال البريطانيين والفرنسيين والبلجيكين حتى في نطاق الارقام التي بين أيدينا على أن هذه الأرقام التي لدينا بالغة الدلالة فهناك الدين العام في المقام الأول وما برح أكثر من واحد وتسعين مليوناً من الجنيهات يدفع عنها ٣ ونصف مليون فوائد سنوية تضاف الى احتياطي الاستهلاك الذي يعزل جانباً عن كل ميزانية بوصفه احتياطياً ويتراوح بين مليوني جنيه وأربعة ملايين . ثم هناك الأرباح التي تبتز من « تشغيل » الاحتياطي وكما أوضحنا سابقاً لا ينفق هذا الاحتياطي في استهلاك الدين ، وإنما يصرف في مد السكك الحديدية وفي الأعمال الإنشائية الأخرى مما يرجع بالفائدة على المقاولين الاستعماريين في وجهين الاول بأن يوجد سوقاً للصناعة البريطانية الثقيلة فيفتح الطريق أمام العمال كي ينتجوا فائض

قيمة (١) ليسهلها مخدمهم والمصارف والوجه الثاني ان المقاولين يقومون بجانب عظيم من اعمالهم في مصر ذاتها فيستغلون مباشرة العمل الرخيص الموجود فيها .

(١) فائض قيمة : لاشك ان العامل ينتج قيمة عمل أكثر من الاجر الذى يأخذه ونحن نعلم ان الفرق بين قيمة ما ينتج وبين أجره ، يمثل ربح صاحب العمل هذا الربح الذى ليس شيئاً سوى ثمرة العمل الذى لم يدفع عنه اجر للعامل أو قل هو ثمرة العمل الاضافى هو ما يفسره لعينين حيث يقول « يبيع العامل الاجير قوة عمله لصاحب الارض أو المصنع أو أدوات العمل ويستهلك العامل جزءاً من يوم عمله ليعطى مصاريف إعاشته وإعاشة عائلته (الاجور) ويكدح بقية اليوم بغير أجر فيخلق للرأسمالى فائض قيمة وهى منبع ربحه ومنابع ثروة الطبقة الرأسمالية »

ويقول أيضاً « لا يمكن ان يبعث فائض القيمة من بيع السلع لان هذا يمثل تبادل متساويات لا غير ولا يمكن ان ينبعث من البيع مقدما لان الخسائر والارباح المتبادلة بين الشارين والبائعين تساوى الواحدة الاخرى ولان ما نعى به هنا ليس « الفردى » ولكنه الظاهرة الاجتماعية العامة لكى يستطيع حافظة النقود (الرأسمالى) ان يحصل على فائض قيمة يجب عليه أن يجد سلعة فى السوق ، تكون قيمة الاستعمال فيها ، ذات قسمة خاصة بأن تكون منبع قيمة أن تكون سلعة عملية استعمالها الحقيقية هى عملية خلق القيمة ذات الوقت ومثل هذه السلعة انما هى القدرة الانسانية على العمل فالعمل هو استعمالها ، وهو الذى يخلق القيمة . وصاحب المال يشتري القدرة على العمل بقيمتها التى يحددها كما يحدد اى سلعة أخرى . . . بوقت العمل اللازم اجتماعيا لإنتاجها (أى ثمن إعاشة العامل وعائلته) فإذا ما اشترى صاحب المال القوة على العمل ، أصبح له الحق فى استخدامها ، فى ان يجعلها تشتغل النهار بطوله وليكن ١٢ ساعة فينتج العامل فى مدى ست الساعات (وقت العمل اللازم) ما يكفى لرد نفقات إعاشته وينتج فى ست الساعات التالية (وقت عمل فائض) ينتج فائض انتاج أو فائض قيمة لا يدفع له الرأسمالى عنها أجرا »

وتذكر الصحف من حين لآخر انباء عقد مقاولات السكك الحديدية واعمال
الرى وبناء الكبارى - واليك مثلاً عن العدد الكبير من العمال المستخدم في مثل
هذه المقاولات وقد ذكرته جريدة « السودان » في عددها الثاني عام ١٩٢٤ -
تذكر انه في مشروع الجزيرة « قد استخدم المقاولون س . بيرسن واولاده ليند
ما لا يقل عن سبعة عشر الف عامسل - غالبيتهم العظمى من اهل الصعيد الذين
جى بهم من مصر » .

كانت الأرباح تسيل في هذه المقاولات الى مجموعات راسمالية كثيرة بالإضافة
الى المقاولين : الى شركات النقل الجوى - الى التجار المتعهدين بتقديم ما يلزم
العمال والعمل - الى شركات التأمين والى المصارف

ان ضخامة المشروعات لتتضح من ان مصروفات الدولة على الإنشاء الجديد
وقدوت في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ر. ٦٣٢ جنيهه وبمبلغ
١٠٠٠٠٠٠ ر. ٧٩ جنيهه في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ثم هناك قناة السويس - وكما انها
مركز استراتيجى مهم وحلقة حيوية في المواصلات البريطانية الى الهند والشرق
فكذلك هى مصدر هام جداً لأرباح حملة السندات

لقد بلغ مجموع ما دفع من أرباح حوالى السبعة ملايين من الجنيهات في العام
في حين أن رأساً لمال كله حوالى السبعة عشر مليوناً كما أن قيمة الأسهم العادية
قفزت من ٧ مليون جنيه إلى أكثر من ٦٥ مليون جنيه وارتفعت الأرباح في
ذات الوقت من ٥٠ إلى ٨٠ في المائة .

وهناك البنك الأهلى الذى تأسس في عام ١٨٩٨ ويزيد رأسماله واحتياطيه
الآن على ١٠٠٠٠٠ ر. ٧٥٠ و زاد صافى ربحه من ٢٢٠٠٠٠ ر. جنيهه في سنة ١٩١٣ إلى
١٠٠٠ ر. ٦١٤ جنيهه سنة ١٩٢٧ وكانت ارباحه عن السنة الأخيرة ١٧ في المائة ولقد
أنشأ البنك الأهلى المصرى - البنك الزراعى المصرى ورأسماله واحتياطه أكثر
من ١٠٠٠٠ ر. ٩٠٠٠ جنيهه وكذلك أنشأ بنك الحيشة وله وحده احتكار إصدار
البنكنوت وصك النقود في الحيشة ولمدىرى البنك الأهلى والبنك الزراعى البريطانيين
صلات بتسع وعشرين بيت مالى أكثرها اتحادات احتكارية وشركات مالية تعمل
في العالم كله - كما أن (لورد بون أوف اشبورن) يمثل بنك انجلترا في لجنة البنك
الأهلى المصرى - وكذلك فالمستر فوستر مدير البنكين الأهلى والزراعى المصرى

عضو في مجلس إدارة شركة سكة حديد الدلتا الضيقة التي يزيد رأسمالها على مليون جنيه - كما أن من أعضاء مجلس إدارتها - فيلد مارشال فايبونت اللبني ومستر بونهام كارتر .

وأما أعمال البترول فتتمثلها شركة « انجلو اجيشان أويل فيلد ليمتد » المتحدة مع شركة شل الهولندية برأسمال واحتياطي يزيدان على ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ رطل جنيه .

وإلى جانب هذه الأعمال الكبيرة هناك عدد من الشركات الصغيرة تستغل في الغالب رأسمالاً بريطانياً أو أجنبياً - وأمثلة هذه الشركات - شركة مصر لحلاجي الأقطان المتحدين - شركة سيناء للتعدين - شركة الأراضي المتحدة المصرية - وشركات سجاثر بريطانية ثانوية كثيرة أو شركات محلية للبناء والنور أضف إليها شركات النقل البحري وشركات التمويل بالفهم التي تعمل في الموانئ المصرية ، والشركات الهامة للتأمين على الحياة - ويذكر موري هاريس في كتابه « مصر تحت حكم المصريين » أن ٩ في المائة من أعمال التأمين في مصر في يد منشآت بريطانية .

ولقد قرر سير جورج بيش في سنة ١٩١١ في تقريره لرأسمال البريطانيين المستغل في الخارج أن الوجود منه في مصر على أساس الإصدار العام هو ٤٤٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (١) ولا يدخل فيه رأسمال الخاص كشراء الأرض والديون والودائع ولا فروع الشركات البريطانية والمنشآت الصناعية والتجارية الخاصة - برغم أن مجموع رأسمالها يساوي على الأقل قيمة الإصدار العام وأما فيليبس وايس فلم يوافق على التقديرات (٢) السابقة بحجة أنها جميعاً أقل من الواقع بكثير فذكر في كتابه « مشكلات أوروبا الاقتصادية سنة ١٩٢٨ » أن رأسمال البريطانيين المستغل في مصر الآن هو مائة مليون جنيه على الأقل ويبدو أن هذا الزعم أيضاً أقل من الواقع - ويحوى الكتاب السنوي لرأسمال التبادل (٨ ١٩) بعض التفاصيل عن ديون الحكومة والعمليات المصرفية وشركات الرهن والمنشآت الأخرى التي تعمل كلها في مصر

«١» صحيفة جمعية الإحصاء يناير سنة ١٩١١

«٢» تقديرات سير جورج بيش

ويقدر الراسمال الكلى بما فيه الاحتياطى المكس بمائة وخمس وتسعين مليوناً من الجنيهات .

وفى حين انه يستحيل علينا ان نقول بالدقة كم تمثل المصالح البريطانية من رأسمال فاننا لو قدرنا رأسمال المصريين والفرنسيين والفئات الأخرى التى تساهم فى اقراض الديون والقيام بالأعمال الاقتصادية - لو قدرناها تقديراً مبالغاً فيه لما بلغت فى مجموعها الكلى أكثر من ثمانين مليوناً من الجنيهات أى انها تبقى وراءها مائة وخمسة عشر مليوناً كراسمال بريطانى بحسب .

يذكر الكتاب السنوى لراسمال المتبادل ان هناك ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه تستغل فى الديون على السودان وفى المنشآت هناك ولا بد ان تكون جميعاً رأسمالاً بريطانياً كما ان هذه الأرقام تشير فقط إلى الإصدار العام وإلى المشروعات العامة التى تعمل كمنشآت مستقلة فى مصر والسودان ولا يدخل فى هذه الأرقام رأسمال البريطانى الذى تستغله فى مصر والسودان المصارف البريطانية كصرف باركلز وشركات التأمين وشركات النقل البحرى وشركات الهندسة والتأمين بالنعم والأعمال المالية الخاصة التى لا تحصى كأعمال الرهون والمتاجرة ولا يدخل فى هذا الرقم كذلك رأسمال البريطانى المتداخلى فى شركات فرنسية ومصرية وعليه فإن مبلغ ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه كراسمال بريطانى صافى يبدو تقديراً معقولاً فاذا ادخلنا فى حسابنا سعر الأرباح العالية فى مصر والسودان فاننا نكون فى مأمن من الخطأ لو قلنا ان ما يستزفه الرأسماليون البريطانيون سنوياً من إنتاج هذه الأعمال لا بد وان يقارب عشرين مليوناً من الجنيهات

ان الامتيازات التى تعطىها المصالح البريطانية للطبقة الرأسمالية المصرية (١) إنما

«١» الطبقة الرأسمالية عندنا وليدة الاستغلال الرأسمالى

الاجنبى عامة ، والبريطانى خاصة ووليدة التطور الاقتصادى والاجتماعى المحلى الذى نمى أكثر ما نمى تحت ضغط الاستغلال الاستعمارى . ولقد امتازت الرأسمالية المصرية منذ البداية بتدخلها مع الاستعمار وارتباطها اليه عن طريق الاصلاحات الزراعية التى أجراها « وأهمها توسيع زراعة القطن » وعن طريق نشاطه التجارى والمالى . ولذا فاننا نراها اليوم أقسرب الى التفحيم معه منها الى الكفاح ضده مع أن طبيعة الرأسمالية المحلية تقضى بان تكون مناهضة للاستعمار . مناهضة على امتلاك السوق المحلية

تحددها طبيعة هذه المصالح التي لا تقف عند مجرد شمول اسباب الاستقلال السابق وحدها بل تتعداها إلى امتلاك قناة السويس باعتبارها طريق موصل إلى الهند والشرق وإلى امتلاك المواقع الهامة في الطرق الحيوية بما في ذلك مطار القاهرة الجديد ولذا كان ضرورياً للاستعمار ان لا يخفف قبضته عن آلة الحكومة المصرية لأن أي تخاذل في سيطرته على هذه النقطة تؤدي إلى اضعاف النظام كله - ولكن كلما اشتد ساعد الرأسمالية المصرية زاد الحاحها للحصول على امتيازات فتكاثرت المصاعب على الاستعمار لحاجته المزدوجة إلى أن يرضى قنات معينة من المصريين وأن يحتفظ بالحكم البريطاني. ولقد وضحت قوة الطبقة الرأسمالية المصرية منذ الحرب بشكل خاص - اذما كادت سنة ١٩٢٤ أن تنتهي حتى كان نصف الدين العام المصري في أيدي توجد في مصر (ولو أن هذا لا يعنى بالطبع أنها في أيدي مصرية) .

ولقد لفتت اللجنة الحكومية المالية النظر إلى أن زيادة الصادرات على الواردات تعكس زيادة مضطردة في شراء الأسهم المصرية وسندات الشركات المصرية من الخارج كما أن اتحاد الصناعات المصرية الذي بدأ بخمسة وثلاثين شركة معظمها أجنبي أصبح يضم في سنة ١٩٢٤ ثمانين منشأة برأسمال قدره (٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وأصبح كثير من الشركات مصرية خالصاً وأخذت المشروعات الجديدة التي يملكها رأسماليون مصريون تنافس شيئاً فشيئاً المصالح الخاضعة للسيطرة البريطانية ؛ فو سنة ١٩٢٦ أمد رأسمالاً بريطانياً الكثير من مصانع السجائر بالمال ولكن في بداية سنة ١٩٢٧ زادت إحدى الشركات المصرية رأسمالها من (٢٥٠.٠٠٠ جنيه) إلى (١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه) كي تشتري أكبر مصانع السجائر في مصر وفي ذات السنة أنشأ بنك مصر بالتعاون مع رأسمالين مصريين آخرين أربع شركات مصرية خالصة لتقوم أكبرها ورأسمالها ٣٠٠ ألف جنيهه بالفزل والنسيج في إحدى مناطق زراعة القطن وتقوم شركة أخرى بنسيج الحرير كما أن زيادة انتاج المنسوجات القطنية والحريرية والصناعية في مصر لتنعكس في زيادة واردات الفزل وتناقص المستورد من المنسوجات (١) .

(١) تقرير تجارة عبر البحار عن مصر مايو سنة ١٩٢٨

عضدت مصلحة المساحة المصرية تنفيذ مشروع الكهرباء من منخفض القطارة الذى كان يناقش فى سنة ١٩٢٨ والذى كانت أعماله الإنشائية تقضى بصرف (١٣٠٠٠.٠٠٠ جنيه) عضدته لأنه سيسهل انشاء مصانع جديدة وسيجعل مصر السفلى تعتمد على الصناعات المحلية بالتدريج (١) .

الواقع أن الطبقة الرأسمالية المصرية قد استخدمت نفوذها (٢) البرلمان منذ انتخابات سنة ١٩٢٤ لتصدر تشريعات تدعيمها كقانون الشركات لسنة ١٩٢٧ الذى يقضى بأن يكون فى كل شركة مديران مصريان على الأقل وأن يحتفظ بنسبة معينة من رأسمالها للمصريين وكالقانون الصادر فى سنة ١٩٢٥ بالغاء الضرائب الإضافية على السلع القطنية المصنوعة فى مصر وكاعفاء بعض المنتجات المحلية من رسوم الجمارك وكالقانون الصادر فى سبتمبر سنة ١٩٢٧ باعطاء امتيازات خاصة للجمعيات التعاونية التى يكون جميع أعضائها مصريين وفى باكورة سنة ١٩٢٧ قدم اتحاد الصناعات المصرية برنامجا الى البرلمان يطلب فيه زيادة الحوافز الجبركية وتوسيع الزراعة بحيث تشمل زراعة الكتان والجسوت الخ . وتفضيل المنتجات المحلية فى المقاولات العمومية وطالب اتحاد الصناعات كذلك بأسعار مخفضة فى النقل بالسكة الحديدية .

وأخيراً هناك مسألة السودان التى تزداد أهميتها كلما تطور تصنيع مصر - فالتحكم فى السودان يعنى التحكم فى النيل الأعلى أى فى مجرى حياة مصر أو كما قالت لدوائر البريطانية أثناء حملة المهدي إن اية قوة معادية فى السودان تستطيع ان تخضع مصر فى أى وقت بتغيير مجرى النيل ولكن ليس هذا كل شيء فمصر تعتمد اعتماداً كبيراً على ما تستورده من الماشية والأغنام من السودان كما ان زيادة انتاج القطن فى السودان سيؤثر لاجالة فى احوال مصر وهناك نقطة اخرى وهى ان تقدم مصر الصناعى فى المستقبل وهو الذى لا يتوافر له الفحم ويعتمد على كمية محدودة من البترول يجب ان يقوم على استخدام الكهرباء المولد من مساقط المياه ولقد عازمت الحكومة المصرية فى سنة ١٩٢٧ ان تدرس مشروعا لكهربة خزان اسوان غير ان مشروعا كهذا قد تعارض معه المشروعات البريطانية ومنها خزان جبل الأولياء فى السودان .

هكذا يتضح ان مصر والسودان وحدة اقتصادية لا تتجزأ وان الحكم البريطانى

في السودان يهدد المصالح المصرية بشكل خطير (١) . .
 تعطينا هذه الظروف الاقتصادية أساساً وتفسيراً للالزامات السياسية المستمرة
 في مصر منذ سنة ١٩٢٤ إذ كان النزاع الأول على السودان في الوقت الذي أصبح
 فيه سعد رئيساً للوزراء في مصر تولى ماكدونالد برئاسة الوزارة البريطانية وسرعان
 ما انتشرت الإشاعات بأن ثمة مقابلات بين الطرفين سوف تقع وأن أساس هذه
 المفاوضات أن يناقشا في حرية - التحفظات التي جاء بها تصريح سنة ١٩٢٢
 كان سعد قد تردد كثيراً في قبول الوزارة في ظل الظروف القائمة آنئذ
 ولكنه رضى بتشكيلها أخيراً معتقداً بأن حكومة العمال البريطانية ستساعد حركة
 استقلال مصر (١) .

ولكن قيل أن تبدا المفاوضات صرح لورد بادموري مجلس اللوردات
 بالنيابة عن حكومة العمال بأنه لن تتخلى الحكومة عن السودان بأي شكل
 من الأشكال ولن يحدث هذه المرة تراجع إلى الوراء في السياسة أزاء مصر ذاتها
 تلك السياسة التي أخذ بها لوقت طويل ونفذتها حكومات متتابعة (٢) اجاب سعد
 في البرلمان المصري أن هذه السياسة ليست جديدة ولكن الجديد على مصر هو
 أن هذه السياسة تلقى موافقة حكومة العمال الآن وهي التي كانت دائماً تعارض
 مبادئ الاستعمار (٣) .

* * *

الواقع أن سياسة القمع القديمة قد طبقتها حكومة ماكدونالد مباشرة في السودان
 حيث أخذت الحركة الوطنية تشدد قبض في يوليو (٤) على ضابط سابق في الجيش
 المصري كان ينظم الحركة الوطنية في الخرطوم وحكم عليه بالسجن الشاق ثلاث

« ١ » لعل تفسير المؤلف لمسالة السودان أضعف نقطة في الكتاب
 كله وأكثرها بعداً عن الواقع - لأن السودان ليس جزءاً من مصر
 كما يقال . فالسودان جزء قائم بذاته من وادي النيل ولأن
 الشعب السوداني ليس جزءاً من الشعب المصري كما يقال . وإنما
 هو قومية قائمة بذاتها

- (١) عدد ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ من جريدة مورنيخ بوست
- (٢) التايمز في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٤
- (٣) التايمز في ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤
- (٤) عام ١٩٢٤

سنوات وتبع هذا احتجاج العساكر المصريين التابعين لفرقة سكة حديد بورسودان وعطبرة واحتجاج طلبة المدرسة الحربية في الخرطوم وأما الفرقة المصرية فحاصرتها قوات بريطانية سودانية وأمر السودانيون بإطلاق النار عليها وتقول التقارير الرسمية ان البريطانيين لم يكونوا موجودين أثناء إطلاق النار بينما تسجل التقارير المصرية كذب التقارير السابقة وأما بالنسبة لطلبة المدرسة الحربية بالخرطوم فقد حاصرتهم الفرق البريطانية وقبض على عشرين، زعمائهم حكم على خمسة منهم بالسجن سنتين ورفضت حكومة السودان أن تسمح للحامين المصريين ان يدافعوا عن المسجونين وأرسلت حكومة العمال البريطانية سفينتي النقل موردا فيا ويوركشاير لتنقل الجنود إذا لزم الحال وصدرت الأوامر للقوات في مالطا أن تكون على أهبة الاستعداد للرحيل الى مصر وأرسلت النسافة (واي موث) والطراد كليمانس الى بووت سودان وأرسلت البارجة الحربية مارل بورو الى الاسكندرية (١) وبناء على ما قالته جريدة بيرمنجهام بوست وهو ما اقتبسته اجبشان غازيث في عدد ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ اجتمع ماكدونالد والنبي وسيرلي ستاك حاكم السودان الذي كان في انجلترا في ذلك الوقت - اجتمعوا واتفقوا على احتياطات تتخذ لمنع الاضطرابات وأعلن في ٢٣ أغسطس أن القوه الجوية كانت تعد بعض المطارات لتستطيع الطائرات أن تزور المناطق المضطربة وفي اليوم التالي وصلت امدادات بريطانية الى الخرطوم (٢) وبعد مضي شهر أي في ٢٤ سبتمبر بدأت اجتماعات مكدونالد بسعد زغلول في لندن ولكنها لم تسفر عن شيء فقد رفض سعد (الذي كان يرافقه النحاس رئيس وزراء سنة ١٩٢٧) أن يتنازل عن أي جزء من برنامج الوفد وكان صلباً على الأخص فيما يتصل بالسودان - كما أن ماكدونالد رفض اقتراح سعد بعرض مسألة القناة على عصبة الأمم (٣).

يقول مؤلف كتاب دمار مصر «علينا من مصادر مصرية أن ماكدونالد اقترح بدلا من مشروع سعد أن تعقد معاهدة أو أن توجر الأرض المحيطة بالقناة للحكومة البريطانية ولقد دافع مكدونالد بحماسة عن مصلحة حله اسهم الحكومة

(١) مانشستر جارديان عدد ١٤ و ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٤

(٢) اجبشان غازيث عدد ٥ أغسطس سنة ١٩٢٤

(٣) عدد (١١٩٩) أكتوبر سنة ١٩٢٤

التركية الذين نزل بهم ضرر شديد لأن مصر لم تستمر ولاية تركية ولأنها رفضت بناء على ذلك أن تدفع فوائد عن هذه الأسهم وشكا مكدونالد موقف الحكومة المصرية العدائي من الموظفين البريطانيين .

* * *

انتهت المحادثات في ٤ أكتوبر ثم أرسل ماكدونالد في ٧ منه برقية للبندوب السامي في مصر دافع فيها عن حكم الانجليز للسودان نفس دفاع سيراو وأردجراي (١) عند تصريجه سنة ١٠ ١٩ عن استمرار الاحتلال البريطاني لمصر قال ماكدونالد منذ أن ذهب البريطانيون الى هناك أخذوا على عاتقهم مسئوليات معنوية جسيمة ذلك بأنهم قد أنشؤا نظام إدارة طيبا ولن يسمحوا بأن يدمر هذا النظام - أنهم يعتبرون مسئولياتهم أمانة للشعب السوداني عندهم - فليس هناك مجال لأن يتركوا السودان قبل أن يتموا عملهم (٢)

* * *

عاد سيرلي ستاك الى مصر في طريقه الى الخرطوم فأطلق عليه الرصاص في القاهرة في ١٩ نوفمبر وقضى نحبه في خلال يومين وفي الحال أرسلت حكومة بولدين - التي وليت الحكم قبل ذلك بثلاثة أسابيع انذاراً الى مصر تطلب فيه فيما تطلب دفع تعويض قدره (٥٠ ألف جنيه) وأخماد الاضطرابات السياسية جميعاً بالقوة وسحب الجنود والضباط المصريين من السودان وتعيين مستشارين ماليين وقضائيين بريطانيين في مصر وتعيين موظفين بريطانيين في وزارة الداخلية وتوسيع رى منطقة الجزيرة بشكل غير محدود

رفض سعد المطالب الثلاثة الأخيرة فاستولت القوات البريطانية على جمرق الاسكندرية وارسلت بوارج ومدمرات الى الاسكندرية وبور سعيد والسويس استقال سعد وحل البرلمان واقيمت مرة أخرى وزارة معينة برئاسة الراسما الكبير - زيور باشا وهو المعروف بميله الشدية نحو الاستعمار .

* * *

(١) ألفى سيراو وارد جراي في ١٥ يونيو سنة ١٩١٠ تصريحه في البرلمان البريطاني قال فيه (ان سياسة حكومة جلالة الملك ان تحتفظ باحتلال مصر لاننا لانستطيع ان نتخلى عن المسئوليات التي نشأت حولنا هناك)

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٩٢٤

يظهر من التقارير التي نشرت بعد ذلك ان الخطط التي اتفق عليها
وقد توقع فشل المفاوضات بينه وبين سعد زغلول - كانت تشمل كلامه
الذي استخدمته حكومة بولادوين عندما اطلق الرصاص على سيرلي ستاك
حكومة بولادوين المرسلة في ١٩ نوفمبر الى عصبة الأمم والتي تسلب مصر
التحفظات على العصبة (١) .

وفي مارس سنة ١٩٢٥ ؛ حدثت محاولة لاسترجاع حكم شبه برلمان
فرضت قيود ثقيلة على الاجتماعات والنشر وروجعت قوائم الانتخاب لاف
الناخبين الوفديين - ثم اجريت الانتخابات على أمل ان تنال حكومة
اغلبية في البرلمان ولكن ما أن اجتمع شمل البرلمان الجديد حتى كانت اغلبية
وفدية فاستقال زيور وفي نفس الليلة حل الملك فؤاد البرلمان دون ابداء أي
العمل وعاشت مصر أكثر من سنة بغير برلمان .

أنشئت لجنة لاصدار قانون جديد للانتخاب على أساس الانتخاب غير
وبشروط الامتلاك التي اغاها قانون سعد (قانون الانتخاب العام) -
رقابة دقيقة على نشاط الوفد لحدثت اعتقالات كثيرة لمجرد الشبهات و
السجن سبعة أشخاص ومكثوا أكثر من ستة أشهر في انتظار تقديمهم للمحاكمة
بأكثر من ثلاثة آلاف شخص في السجن لمدة ثلاثة أشهر انتظاراً للحد
ظهر أن هؤلاء وهؤلاء أرباء (٢) .

أوجدت موجة الاضطهاد هذه وحدة مؤقتة بين أحزاب المعارضة
موجهة ضد حكومة زيور ففي نوفمبر ١٩٢٥ احتجت احزاب المعارضة الثلاثة
الوفد - والاحرار والحزب الوطني وأرسلت بياناً الى الملك فؤاد تلتم
يدعو البرلمان الى الاجتماع ولقد اضطرت علامات السخط العام المتزايد الى
على أن يقترحوا تعديلات يقبلها سعد فسحب قانون حكومة زيور الا
واجريت انتخابات سنة ١٩٢٦ على أساس قانون سعد فكانت النتيجة
الوفديون ١٤٢ كرسيًا والاحرار ٢٨ والاتحاديون بسبعة والوطنيون
والمستقلون ثمانية عشرة ومن هذه المجموعات يمثل الاتحاديون والدس

(١) دمار مصر - طبعه سنة ١٩٢٥.

(٢) البلاغ - نقلت عنها أجيشيان غازيت في عدد
أغسطس سنة ١٩٢٣.

الرأسماليين المصريين الأكثر التصاقاً بالمصالح البريطانية بينما يمثل الحزب الوطني الوطنيين المطرفين الذين انتقدوا ثنائيات سعد السياسية .

أبدت الحكومة البريطانية وجهة نظرها بوضوح على لسان لورد لويد فرأت أن يصبح سعد رئيساً للوزارة فلما لوح الوفد بالمقاومة قابلها البريطانيون باستعراض قوتهم التقليدي فأمرت البارجة رزوليوشان في ٢ يونيو أن تبحر إلى مصر - أعلن سعد في ٣ يونيو رفضه الوزارة فتشككت في ٧ يونيو حكومة ائتلافية برئاسة عدلي يكن ولكن فشلت هذه الوزارة والتي تلتها برياسة ثروت في تحقيق ما رجته الحكومة البريطانية إلا وهو توقيع معاهدة تسجيل مطاعم إنجلترا في مصر تلك المطاعم التي بينتها في سنة ١٩٢٣

لقد وقف الوفد موقفاً صلباً من هذه المطالب - رغم أن كل محاولة من محاولاته لتوسيع نفوذه - كانت تقابل بالتدخل البريطاني بالقوة ثم تنتهي الى التهادن مع زعماء الوفد ثم تدور المسألة بنفس الدورة من جديد

حدثت أزمة في سنة ١٩٢٧ على اقتراح زيادة قوة الجيش المصري والغاء اعتماد القائد العام (السردار الذي كان بريطانيا دائماً)

سحب الاقتراح بعد ارسال البوارج التقليدي إلى مصر ولقد تحدث سعد نفسه مؤيداً الرضوخ وعين ثروت وهو صديق المصالح البريطانية رئيساً للوزراء .

ودخل ثروت في سنة ١٩٢٧ بعد وفاة سعد في محادثات بلندن مع أوستين تشامبرلين وتوصل الطرفان إلى مشروع معاهدة عرض على الحكومة المصرية في سنة ١٩٢٨ ولم يحو المشروع اية إشارة إلى السودان ولكنه نص على استبقاء القوات البريطانية في مصر وعلى استمرار تعيين المستشارين الماليين والقضائيين باتفاق مع الحكومة البريطانية (١) .

رفض الوفد المشروع وكذلك فعلت الحكومة ثم استقال ثروت في ٤ مارس وخلفه مصطفى النحاس زعيم الوفد منذ وفاة سعد فبدأت الحكومة البريطانية في الحال سياستها الارهابية وأرسلت احتجاجاً رسمياً على مشروع قانون اصلاح المجالس البلدية الذي كاد أن يبلغ مرحلته النهائية في البرلمان المصري فاجاب النحاس أن المطلب البريطاني يتضمن « تدخل دائماً في شئون مصر الداخلية » ورفض ان يسحب مشروع القانون أول الامر فبعثت الحكومة البريطانية بإنذار اليه في

٢١ ابريل تطلب تأكيداً بأن المشروع سيسحب في ثلاثة ايام وامرت في نفس اليوم بأن تبحر من مالطه الى الاسكندرية وبور سعيد وقالت له ٣٠ ابريل ان هناك استعدادات للاستيلاء على جمر ك الاسكندرية كما - نوفمبر سنة ١٩٢٤ وتحت هذه التهديدات الجديدة باستعمال القوة انهارت مقاوم فاجل مشروع القانون واحتج على التدخل البريطاني في التشريع المصري . التصريح البريطاني في سنة ١٩٢٢ والذي ليس له القوة على ان يخبر الطرف الآخر في ٢٦ يونيو اقال الملك فؤاد حكومة النحاس وعين احدا - محمد محمود رئيساً للوزراء - وعطل البرلمان مباشرة لمدة شهر وظهر في هذه المناورة كانت جزءاً من الهجوم البريطاني على الحركة الوطنية ولم يركز مجرد التخلص من حكومة كانت « شوكة في خلق اعداء الاستقلال » اهداف ان يقضى على النظام البرلماني نفسه (١)

حقق هذا الغرض الأخير بعد شهر من ذلك في ١٩ يوليو سنة ٢٨ ، البرلمان المصري لمدة ثلاث سنوات وحلت المشكلة الدستورية بأن عطلت اما نص على استحالة نقص النظام البرلماني التمثيلي وكذلك المادة التي تنص على صحافة ومابثت مئات من الصحف ان عطلت في مدى اسابيع قليلة وان اجتماعات الوفد واقيمت دكتاتورية تامة (٢) .

كان هذا هو الموقف في خريف سنة ٢٨ ١٩ . ولكن وضع انه لم يمكن الوء اى حل للمسألة المصرية . واما الاستعمار فليس له حل ابدأ لأن اكفاء بقوى الرأسمالية الوطنية ويخلق طبقة عمالية وطنية ويجرد الفلاحين المص وسائل الحياه فيبقى بذلك القوات التي تبحر الى مقاومته .

(١) اجبشيان غازيت عدد ١٨ يونيو سنة ١٩٢٨

(٢) هذه هي ايام السيد الحديدية - فترة من اش النكسات الرجعية في تاريخنا بعد الثورة ولقد كانت تم لحكم صدقي الارهابي واعتداءه على الدستور وحرية الرأي

کرمی مصر

بقلم

احمد رشدي صالح

الناشر: دار القرن العشرين للنشر
ص. ب ١٩٢٤ - القاهرة

الى الذين يملأونه في املهم للتعاون السليم

بين الشعوب

واولئك الذين يملأونه لتوطيد العلاقات الحرة

بين الشعبين المصري والانجليزى

يقدم هذا الكتاب

احمد رشدي صالح

مقدمة

يظهر مدى نضج المجتمع المصرى الآن، فى تزايد متناقضاته، وتبلور طبقاته، وفى تكيف كل طبقة فى كيانها ووعيا تكيفاً صاعداً، وينعكس بالأخضر فى الوعى الطبقي المضطرد مع تبلور الطبقات ، وفى اتجاهات السياسة المصرية داخلية كانت أم دولية. وينعكس بالطبع فى صنوف الانتاج الفكرى. وليس من شك فى أن القوى المادية فى المجتمع هى العامل الأول على انضاجه ، والانتقال به من مرحلة تطويرية معينة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً .. ولكن ليست القوى المادية كل ما يخلق تطور المجتمع وليست كل ما ينضجه. هناك الأفكار ، وهى رغم انبعائها من واقع المجتمع وصدورها عن أوضاعه ، فإنها تتحول إلى قيم- تبدو للكثيرين مطلقة- ثم لا تلبث أن تستحيل- خلال تفاعلها مع فئات المجتمع وطبقاته، وخلال تفاعلها مع أوضاعه وتأثيرها فيها- قوة موجبة ، بل تستحيل قوة خالقة مشكلة... تستوى فى هذا الفكرة أيا كانت ، فلسفية أو دينية أو أدبية، تصوفية كانت أم ميثاقية. إنها جميعاً تجارب اجتماعية صدرت عن المجتمع ، أو انبعثت من حركته التطورية ، أو انعكست من كفاح متناقضاته بعضها مع بعض، أو من تفاعل عناصره... وهى إذ يجردها المغالطون، من أنصار الفن للفن والأدب لوجه الأدب، عن مكنونها الاجتماعى وهويرثها عن استهداف غاية محدودة، تخدم وظيفة معينة: تنفس عن وعيهم، وماهية وجودهم الطبقي ، وتفق عن بعض المواطن المتعفنة من المجتمع ...

وإذا كان الانتاج الثقافى الحر، انبعثاً من عناصر التقدم فى المجتمع المصرى، فإن أصله لا يتحدد بفتة المثقفين الأحرار وحدها : ذلك بأن جذوره فى الطبقات الشعبية التى من طبيعتها أن تتقدم بالمجتمع وإن تحرره من أوضاعه المريضة... وليس لانتاج الثقافى الحر صادراً عن وعي المثقفين الأحرار وواقع الطبقات الشعبية

فقط ، إنه أيضاً انعكاس لكفاح هذه الطبقات ضد نقائصها : عناصر الر
والطغيان. والاتاج الثقافي الحر في مصر يجب أن لا يمثل المثقفين الأحرار و-
وأن لا يمثل فقط وجود الطبقات الشعبية الاجتماعية ، أو كفاحها الطبقي
يعكس آمالها، أو يركز مآسيها، أو يفصل النظرة الفلسفية التي ترشدها إلى الط
السوى، ذلك بأنه غير منفصل عن الاتاج الثقافي الحر في العالم أي يجب أن يخرج
الدائرة الضيقة إلى حيث يتأثر بالتيارات العالمية فالأصل أن منبعه المباشر في م
الشعب لا يفصل وعيه ، ولا يستقل كفاحه ولا ينعزل وجوده عن وعي وك
وجود الطبقات الشعبية في العالم كله. ولقد وضع أثناء هذه الحرب، رجحان
الشعوب على أعدائها أو أدبت هذه الحرب التحريرية القوات الشعبية المنا
فعلا للطغيان الفاشي، وتلك التي لم تشترك بالفعل في القتال، قوة مضطردة الز
ملحوظة المدى .. وكان اضطراب هذه القوة ، وتزايدها المستمر، السبب ال
في بعث موجة التفاؤل المباركة التي بلغت نطاق الأحرار في كل بلد من بلاد
وتغلغت في نفوسهم. فالقوات الشعبية تلزم الرجعية مسالك صعبة شائكة ، رته
عليها الخناق يوماً بعد يوم ، وتنتصر عليها في كل معركة تدبرها قوات التحرير
ولكنها تنتصر قسراً لأهوادها ، وتلزمها المسالك الصعبة الشائكة إجباراً لا اختياراً
أي إنها تناهضها في حزم ، وتكافحها في شدة وتصميم وانتباه ... يدعمها في كفا
التحريرى ، تحالف الدول الديمقراطية ، وتعاونها على كسر الفاشية عص
الرجعية... ويدعمها تأييد الأحرار والديموقراطيين للتحالف العالمى ضد الفاء
والرجعية... ومن ثم فقد أدخل في كفاح الطبقات الشعبية عامل جديد .. التعار
الدولى على كسر الفاشية.. وكانت المؤتمرات الدولية بين الأقطاب السياسيين
ومؤتمرات نقابات العمال المنعقدة في لندن أخيراً ، دلالات عميقة عظيمة ... فم
إلى جانب، تمثيلها لاتحاد الدول والأمم في كره الفاشية والعزم على تحطيم
قد أتاحت الفرصة وخاصة في مؤتمرات نقابات العمال الدولى لا كبر عدد من مم
هذه القوات الشعبية. أن يجتمع في صعيد واحد، وأن يجتمع فيؤيد التعاون الدو
بين الدول على كسر الفاشية ..

أدخل هذا الاعتبار في كفاح الطبقات الشعبية ، وتمثل في وعيها ، فكان حتماً أن ينعكس على أقلام المثقفين والمفكرين الأحرار ، تمتلئ به نفوسهم وتختلج به آمالهم ، فتشرف بالتفاؤل ، وتحمس للكفاح .. غير أن بعض المفكرين الأحرار في مصر قد أسرفوا اسرافاً ، في أخذ هذا الاعتبار .. فتناسوا ، بالفعل ، نقائص القومة الشعبية المباركة .. تناسوا أن الغد الزاهي الموعود لن يكون بعد أيام أو أشهر أو سنين ... تناسوا أن القضاء على نقائص القومة الشعبية المباركة يتطلب إيجابية أعمق من مجرد التفاؤل ، ويستلزم دقة أكثر بكثير من تبسيطهم للوضعية الدولية الراهنة ، وتبسيطهم بالتبعية لدور المناضلين الديمقراطيين - وبالتالي تبسيطهم لدور المثقفين الأحرار المصريين ... هذا التبسيط الذي بلغ - في بعض الحالات - إلغاء دور المثقف المصري الحر في الكفاح الوطني ... هذا التبسيط السهل الذي يخدم لاشك الرجعية المصرية ، والأجنبية . ويعوق الكفاح الشعبي النظيف .

إن المثقفين المصريين الأحرار أشد الناس تمسكاً بالتعاون الدولي للقضاء على الفاشية والرجعية ، وأشد الناس دفاعاً عن هذا التعاون وأشد الناس إيماناً بمستقبل الشعوب .. والمثقفون المصريون الأحرار يؤيدون التعاون بين الدول للقضاء على الفاشية والرجعية ، لا باعتباره الهدف الأول والأخير لهم ، ولا باعتباره هدفاً كلياً جامعاً لكفاحهم ، ولكن باعتباره دعامة عظيمة تعاونهم في الوصول بكفاحهم القومي إلى ذروته - والكفاح القومي يعني الكفاح الوطني لتستقل مصر ، ويعني بنفس القوة الكفاح الاجتماعي لتصل الطبقات الشعبية إلى مكاتها السامية الحرة الكريمة التي نطلبها لها - وهكذا فالمثقفون الأحرار لا يفصلون بين كفاحهم الشعبي الداخلي ، لتحرر الطبقات الشعبية من الرجعية ، وبين كفاحهم الوطني لتحرر مصر ، من الظلم والرجعية الأجنبية ... وهكذا يدخل اعتبار القومة الشعبية العالمية في كفاح المصريين ، وفي نضال المثقفين الأحرار خاصة ... أنها أندفاع عميق الأثر بعيد المدى في تاريخ الإنسانية. وفي تاريخ مصر

بالطبع وإنها قومة واعية عظيمة القوة ، عظيمة المستقبل .. ولكنها اندفاع لم ينته إلى غايته ، وقومة لم تصل إلى أهدافها كلها ، وواجب الأحرار أن يدفعوا بقواهم جميعاً في تيارها ، وأن لا يتركوا هذه الفرصة الحاسمة تمر دون أن يبذلوا أقصى طاقتهم واجههم أن يتفاعلوا معها ؛ ويستوعبوا مسبباتها ، ويستوعبوا القوات المناهضة لها ، ويعملوا على ضوء الجدلية السليمة ، التي لا تقوم بغير النقائض ، ولا تتحرك بغير كفاح النقائض بعضها لبعض .. واجههم أن يعيشوا بوجودهم في التحليل المادى العلى ، لا أن يعيشوا بأحلامهم على هامشه ، فيكونون عالة على قومة الشعوب ، ينتظرون أن يحىء الدفع منها باستمرار وفي كل حالة ، بدل أن يكونوا هم المجاهدين في زحمتها الآخذين بجميع أسباب الكفاح فيها . واجههم أن يربطوا بين كفاحهم القومى - الوطنى والاجتماعى - بكفاح الشعوب ضد الطغيان الفاشى وضد الرجعية أينما كانت ، وفي أى أسلوب وجدت . وإن الشعوب في قومتها المباركة ، لا تستهدف تحطيم الفاشية والرجعية لحسب ، بل وتستهدف إقامة سلام دائم ، أى تستهدف القضاء على أسباب الحروب ، سواء أكانت اقتصادية أو سياسية . ولا يتناقض سعيها الحازم للقضاء على الرجعية ، وتحطيم أسباب الحروب مع نعاونها ، ولا يكون خطراً مسدداً إلى تحالفها القائم الآن ... ذلك بأن التعاون بين الدول الديمقراطية ، ليس تعاوناً بينها باعتبار معظمها دولاً استعمارية معتدية . بما يستوعب أن لا تتعرض للاستعمار حرصاً على سلامة صرح التعاون الدولى ، إنما تتعاون باعتبارها دولاً محرة .. دولاً ديمقراطية وراها أمم تبغض الفاشية : وهى الاستعمارية الرجعية ، وتبغض الرجعية في مختلف أسبابها : وهى محرك الاعتداء الاستعماري وتنوى تحطيم أسباب الحروب أى تستهدف العدالة بين الأمم وتنوى استئصال الظلم والبغى ...

إن الشعوب في قومتها المباركة ، تدعم التعاون بين الدول المتحالفة على هذا الاعتبار الأخير : اعتبار أنها دول ديمقراطية محبة للسلام ، عدوة للطغيان ، عدوة للاستعمار والظلم ، عدوة للرجعية في أية صورة ، اقتصادية أو سياسية ، عدوة للأسباب الموجبة للحروب .

والشعوب في قومتها الواعية، لاتفرع من محاربة كل مامن شأنه أن يزلزل اتحاد الدول الديمقراطية وتعاونها الدائم لحفظ السلام ...
 وواجب المثقفين الأحرار أن يعكسوا كفاح الطبقات الشعبية، بما فيه من اعتبارات دولية جديدة ، وما يقوم فيه من قيم اجتماعية ، وما يختلط به من قيم قومية .

بل ان واجبه لاعمق من مجرد عكس وصفية الطبقات الشعبية وكفاحها التحريري القومي بشقيه: الشق الوطني والشق الاجتماعي - ان واجبه أن يتفاعلوا مع الوضعية المتطورة، وأن يحللوها تحليلا عليا ماديا حرا ، ويقدموها في شجاعة وتصميم الى الطبقات الشعبية. أى أن واجبه ان يحتضنوا جرائم الوعي الشعبي، وينشئوها بجذب وعزم، ويطعموا بها الطبقات الشعبية التي تحتاج دائما، وقد تعجز عن خلقها وجرائم الوعي الشعبي هذه لاتولد في مخابر المثقفين . لاتولد في ابراجهم - لاتولد في حيز افكارهم لينفضوا بها على الطبقات الشعبية، وهى بالمثل لاتستورد من الخارج، لاتأتى بها كاملة التيارات العالمية وإن أتت بعناصر بعضها ، ولا تترجم عن امهات الكتب ، وعبرى النظرات الفلسفية مادامت لاتكون نظرات مصرية حرة وإنما هي تنعبت اليهم من واقع المجتمع المصرى، وكفاح طبقاته، غير المنفصل في تطوراتهِ ، واوضاعهِ ، عن التطورات والأوضاع العالمية. أى ان واجب المثقفين الأحرار في مصر، أن يقدموا تحليلا عليا حراً ، للسائل المختلفة ، وتفسيراً عليا حراً لمشاكل الطبقات الشعبية ، ونظرات فلسفية مادية موجهة لهذه الطبقات في نضالها ، على ان تضم التعبيرات والنظرات في أساسها المقومات المحلية ، والعالمية ، وأن يتعمق مقدموها ، فلا يرسلونها تعبيرات، برجية، تقتصر على معالجة الظواهر أو النتائج ، ولا يتخاذلون في تعبيرهم عن التوجيه الكفاحي، ضد نقائص الحرية والديموقراطية. وبعض ما يجب ان يقدمه المفكرين الأحرار الآن تحليل مادي لتاريخنا الحديث لأن المصريين احواج ما يكونون الى تحليل على مخلص لتاريخهم ، تحليل مادي يوضح المسألة القومية ،

وهى حجر الزاوية لهم . ويوضح بالمثل تطور المجتمع ونمو طبقاته ، ليدل على كفاح الطبقات الشعبية وكيف وجودها الحالى نظريا ويقدم توجيها لها فى نضالها المقبل ، ولأن المثقفين الأحرار فى نضالهم أحوج ما يكونون الى استيعاب الأوضاع الحالية على أسس دقيقة ، أحوج إلى ان يتعرفوا القوى التى يواجهونها الآن ، وأن يتعرفوا مصادرها ، ليتخذوا موقفاً سليماً متيناً من سيرها وغايتها ولأنهم أحوج ما يكونون إلى أن يبنذوا جانب السطحية فى الآراء والجنينة والتردد ، وهى كلها ثمرة افتقارهم إلى تراث مصرى فكرى حر . لن يوجد هذا التراث ماداموا مكتفين بترجمة الأفكار ونقل الآراء الصادرة فى بلاد تختلف وضعيتها عن وضعيتنا وتختلف درجة نضج طبقاتها عن نضج طبقاتنا ، وتختلف ظروفها الاقتصادية عن ظروفنا ، وتختلف علاقاتها الدولية عن علاقاتنا وتختلف ماهية اتاجها الفكرى عن ماهية اتاجنا وتختلف بهذا كله ، فى الاعتبارات التى تشكل دور المثقف الحر فيها ، عن الاعتبارات التى تحدد دورنا نحن الأحرار المصريين .

إن المثقفين المصريين الأحرار أحق الناس جميعاً بأن يجعلوا المسألة الوطنية حجر الزاوية فى كفاحهم الحاضر لأنها بالفعل المسألة الأولى بالنسبة للمصريين المخلصين جميعاً ، ولأنها بالفعل ، الفرصة الكبرى التى يستطيع المفكرون الأحرار خلالها أن يطوروا الكفاح التحريرى المحلى ، وأن يتقدموا خطوات . وسخف ما يقال من أن فى إثارة المسألة القومية فى الوقت الحاضر ، مناهضة لتيار التعاون العالمى - الذى يجب أن يؤيده كل وطنى مخلص وكل مفكر حر ، سخف لأنه يتجاهل فى الأصل أسس وجودنا القومى ويتجاهل أسس وجود المثقفين الأحرار المصريين الاجتماعى ، ويتجاهل دورهم فى مصر - سخف لأنه ينسى أن كفاح المصريين القومى تأييد قوى لمجهودات الشعوب الأخرى فى قضائها على الرجعية ... انه قول ضحل ، قاصر الشمول يفتق عن تشويه فى وعى قائله .

قول ضحل لا يمثل المثقفين المصريين الأحرار . لان المثقفين الأحرار هم طليعة هذا الشعب هم لسانه الناطق عن وجدانه هم ترجمان كفاحه ، وتنفيس

أوضاعه ، والهدى القويم إلى حريته. وإن المثقفين المصريين الأحرار يضعون نصب أعينهم الكفاح التحريري بشقيه الوطنى والاجتماعى ، ولأنهم بهذا وحده يسأهلون أن يحتلوا الصدارة فى صفوف الشعب المصرى الذى لا يقدم على مسألة حريته مسألة سواها ، ولا يقدم الآن بين مسألة تحرره الوطنى وتحرره الاجتماعى... ولأن واجب المثقفين الأحرار المصريين ان يربطوا دائماً بين دورهم الكفاحى فى مصر ، وبين كفاح الشعب المصرى ، وبين هذا كله وكفاح الشعوب الأخرى .

انه قول ضحل ، لأنه تريد حرقى لأقوال بعض المفكرين الأحرار الذين أرسلوها متممة واعية ، تتلام مع حالة بلادهم التى خطت خطوات حاسمة نحو الحرية الداخلية والتى تعتبر حرة بالفعل فى علاقاتها الدولية . وتتلام مع التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى بلادهم ، وما يعرضه من موقف معين يختلف أصلاً عن موقفنا نحن المفكرين المصريين الأحرار .

ان واجب المثقفين المصريين الأحرار أن يؤيدوا المسألة القومية بشقيها: الشق الوطنى والشق الاجتماعى- بل يجب ان يكون الكفاح من اجل هذه المسألة القومية ، كفاحهم الكامل الآن- واجههم ان يخرجوا المسألة القومية المصرية من معناها الضيق القديم باعتبارها علاقة مخصوصة بين مصر وبريطانيا ، الى رحاب أوسع واسلم- الى حيث تكون جزءاً لا ينفصل من قضية مكافئة الرجعية والفاشية واسباب الحروب- أن يجعلوا حلها واحداً من الاسباب التى تؤمن السلام الدولى بل أن يجعلوا حلها جزءاً من حل قضية البلاد الأخرى المكافئة مثل مصر لتسترد مكائنها الدولية الحرة ، بل ليجعلوا مسائلهم القومية فى شقها الوطنى ، جزءاً من محاربة الاستعمار ، وهو وجه ضخم من الرجعية الاقتصادية والسياسية ، وسبب ضخم من اسباب قيام الحروب .

ان المثقفين المصريين الأحرار يؤمنون بأن الحرية والديمقراطية فى تصاعد مستمر ، وبأن قوة الشعوب فى تزايد وتغلغل ، ولكنهم لا يعنون بهذا ان الانسانية

قد فك عقالها إلى الابد - ولا يعنون بهذا ان الحرب التحريرية الحاضرة كانت لطمه شمشونية قضت على اركان الرجعية جميعاً - ذلك بان الرجعية ، قد اقيمت على عمد من الاعتصاب واستندت الى اسباب اقتصادية واجتماعية ، فلا يكون القضاء عليها بطحنها في جانب من جوانبها مهما عظم هذا الجانب ، بل يكون بتدمير اساسها الاقتصادي والاجتماعي جميعاً - ولذلك فالمثقفون المصريون الاحرار لا ينفون من ايمانهم ، ضرورة الكفاح المخلص المتزايد ، وضرورة زيادة طاقهم الكفاحية لاستئصال ما بقى من أسباب الظلم ، وجذور الرجعية ... وكفاحهم هذا يتكيف لاشك بوضعيتهم في المجتمع المصري ، وبوضعية المجتمع المصري ذاته - فتكون المسألة القومية حجر الزاوية في نضالهم التحريري.

* * *

وإني إذا أقدمت هذه الصفحات من تاريخنا الحديث لم أقصد بها هتك النقاب عن مآسى الاستعمار في مصر ، بقدر ما قصدت تحليل اوضاع المجتمع المصري ، وتحليل كيانه وابرار الدور الذي لعبته كل طبقة من طبقاته ، وتحليل الاتجاه الاستعماري ، في الفترة الأخيرة من القرن الماضي والاولى من القرن الحالى ، راجيا أن يضع القارئ المادة التي قدمت موضع التقنين والمقابلة بالوضع الحالى حيث تطور المجتمع المصري بكيانه ، وبارتباطه بالتيارات الدولية التي تطورت هي الاخرى تطوراً هائلاً كبيراً ، دل عليه تزايد القوات الشعبية ، وتضاعف دورها في تقرير مصير الانسانية ، ودل عليه الاتجاه الدولى الصاعد ، إلى مؤازرة الحركة الأيمية الناهضة ، في القضاء على اسباب الحروب ومنها الاستعمار .

ومؤمنا انى ، باثارتى بعض جوانب التاريخ المصرى الحديث ، في شكل تحليل على حر ، قد حققت جانباً مما دعوت إليه في صدر هذه الكلبة من حيث انه واجب المثقفين الاحرار أن يجعلوا المسألة القومية حجر الزاوية في كفاحهم وأن يديروا منها نضالهم ، وأن يقدموا خلافاً شروحيهم وتحليلاتهم للشعب وقد يقال إن تحليل التاريخ المصرى ، لا يحمل قيمة حالية بالنسبة للبصريين وان هناك مسائل امس بحاضرنا ، من هذا الحديث عن ماضينا - ولكنى مع

تقديرى لأهمية التعرض بالتحليل والإشاعة لأسباب مشاكلنا الحاضرة العلمية ،
 وأوضاعنا الراهنة ، لا ألغى تحليل التاريخ بل لى لأقدمه على كثير من
 المسائل الحالية إذ أن استيعاب تاريخنا الحديث استيعاباً مادياً حراً ، يمدنا
 بالطاقة اللازمة لفهم الحاليات فهما عميقاً واما الذى يفيد المجتمع من دراسة
 التاريخ فهو أن تبين الجماهير القوى التى كيفت وجودها والزمها مكانها وفرضت
 عليها نسقاً خاصاً فى التطور وأن تبين الطبقات الشعبية كيف تنمو هذه القوى إلى
 نقائصها ، فعمل على ضوء التجربة التاريخية والتفسير العلمى وتدفع بالحوادث إلى
 حيث تحين فرصتها التاريخية وأن تبين التفضيل فنبذه ، والانتهازية فتسحقها ،
 والفاشية فتقضى عليها ، والرجعية فتناضلها ، فيخلص الشعب فى كفاحه إلى خيره
 وخير الإنسانية جمعاء وتحرر غير من الشعوب الأخرى ، والعدالة فى مجتمعه ،
 والقضاء على الظلم فى المجتمعات الأخرى ؟

المؤلف



« أخى ان عادى حرث ارضه الفلاح أو زرع
ويبنى بعد طول الهجر كوخا هذه المدفع
فقد جفت سواقينا وهد التل مأوانا
ولم يترك لنا الأعداء غرسا في ارضينا
سوي احياف موتانا (١) »

أيام الجموع

أيام عاتية ... تهدم فيها الكثير من معالم الحياة المألوفة في مصر . وبدأ
بها اعتصار مصر لصالح المالين والصناعيين الاجانب .. وهى عندى الكلمة
الاولى التى يجب على ان افصلها واحلل اسبابها لانها مفتاح سياسة كرومر
في مصر .. ولانها النموذج واضح المعالم ، مجلو التقاسيم ، لتطور النظام الاقتصادى
فالسيسى في البلدان الصناعية — وفي انجلترا على وجه الخصوص — واثر هذا
التطور في مصر ، في علاقاتها الخارجية وفي وضعها الدولى ، ثم — بالدرجة
الاولى — في كيانها الداخلى اى في نمو المجتمع المصرى عن طوق المرحلة
الاقطاعية الخالصة إلى المراحل التالية لها ... وفي صنوف السياسية والثقافة
التي نشأت في مصر الحديثة على أن جذور هذه الأيام العاتية تبدأ
بالحملة الفرنسية التي جاءت مصر ومن اهدافها الاولى أن تجعل منها سوقا
للمصنوعات الفرنسية التي ضيقت عليها الخناق المصنوعات الآلية البريطانية .
أن تفتح منها سوق الشرق الاوسط للسلع الفرنسية ... ثم تنمو هذه
لجذور بعض الشيء أيام محمد على ، عندما بلغ الاقطاع المصرى ذروته . ثم
بدأ الايام الصاخبة العاتية ، عندما فرضت الدول في اتفاقية لندن على مصر
أن تتخلص من نظام الاحتكار ، اى أن تشكل اقتصادها بحيث يتلام مع
طور الاقتصاد (العالمى) ... فاذا كان عهد « عباس الاول » ، واهيمنت السبكة

الحديدية لأول مرة في تاريخ مصر ، اقيمت معها العلامة الأولى في مسير هذه المرحلة التاريخية . ثم تكون ديون سعيد واتفاقية قناة السويس ، الحجر التالي ، وإن كان اضخم واعمق خطرا من العلامة الأولى . ويكون عصر اسماعيل الجولة الحاسمة التي تشكل فيها علاقة مصر الخارجية تشكلا حاسما وتتكرر بعض أسباب الاقطاع المتناسكة في الداخل . . كان عصر اسماعيل الجولة الحاسمة ايضا في معركة اخراج مصر من عزلتها والدفع بها خارج نطاق الدولة العثمانية ، إلى حظيرة سيد جديد ، جاءها في شكل المال الاجنبي الذي راح يطلب جزية اشد من الجزية التركية ، ويطلبها باستمرار وفي نطاق واسع متزايد دائما (١) ولم يجيء هذا « السيد الجديد » بمحض الصدفة .. ولم ينبعث إلى مصر بغير سبب . لقد جاءها مدفوعا بقوة اعظم منه ، قوة محركة لا تقتر حركتها ، حركة النظام الرأسمالي الاجنبي ، والانجليزى خاصة . وحرى بنا أن نستوعب اهم خصائص هذا النظام ، على ضوء آثاره في مصر لنخلص في وضوح إلى ماهية هذه الفترة من تاريخ مصر .

عرفت مصر تدفق الفائض من المصنوعات يلزمه تدفق الفائض من المال الاجنبي — المتمثل آنئذ في الديون الحديوية — اواسط القرن الماضي ، وفي ستياته وسبعيناته . اى بعد ما قضى على نظام « الاحتكار » الذي اقامه « محمد على » ولم يقدر له البقاء لتعارضه اصلا مع التيار العالمى : « حرية التجارة وحرية المنافسة » . وكان يجيء هذا الفائض إلى مصر في وقت اشتد فيه حماس الصناعيين — الانجليز خاصة — لحرية المنافسة . وتبرير حماسهم ، انها لديهم • اذ ذاك الحل المرجى لازمة داخلية وخارجية تؤذتهم بالخطر الماحق . فند فجر القرن الماضي ، والثورة الصناعية في نمو سريع فاذا ما بلغ القرن اربعينياته وضع انقسام المجتمع الانجليزى الى طبقتين ، أمراء المصانع تزيد ثروتهم وتزيد « والكادحون » واملاتهم وضجرهم ، باديان للعيان متزايدان ابدا .. والاتاج الصناعى يقفز عما تستطيع السوق المحلية ان تستوعب .. ويؤذن

(١) ص ١ من كتاب الاستعمار البريطاني في مصر لاليتوريريز

بالبور اذا هو لم « يحرك » إلى سوق خارجية ... وكيف السبيل إلى هذه الـ
أهى الحرب ! أهو الاستعمار بالقوة ! ثم انه لا بد ان يكون الصناعيون
اصاخوا السمع الى « بوقهم » التاييز التي كتبت في صيف ١٨٤٤ تلة
الموقف كله في كلمات ذات مغزى « الحرب على القصور والسلام للاكوخ
هى الصيحة المجلجلة التي سوف تتردد في انحاء انجلترا عما قريب .. »

الازمة مستحكمة ، والحل الذى يرضاه الصناعيون لا بد أن يكون «
ذلك » بان مكان رجل الاعمال من الاقتصاد هو أن يصنع ربها ، لا
يصنع سلعا ، ان أكبر نجاح لرجال الاعمال هو أن ينالوا شيئاً ما مقابل لا ؛
الحل المرجح ليس فى صنع « سلع جديدة » للخروج من هذا المأزق . «
هو باعتصار « الربح » ... بأن تروج المنتجات الصناعية الانجليزية فى الخارج -
لا تجعلها الى الاسواق الخارجية اسنة الحراب البريطانية .. ولماذا تجعلها الحر
مادامت انجلترا تنعم بميزة السبق على كل بلاد العالم من حيث الصناعة !! أليد
هى « شمس » العالم الصناعى والزراعى ! ليست هى مصنعه الاول !
ألم تقفز بها الثورة الصناعية « مالم تقفز اية ثورة اخرى ناي بلد آخر ! » . ا
المرضى ، هو أن تروج الصناعات البريطانية حتى تبلغ كل ركن من اد
العالم وحتى تطوى البعيد والقريب ... ولا خوف عليها ولا بأس فى ارض
وأجود المنتجات الصناعية طرا .. الحل اذاً هو « حرية التجارة » ، والمنا
الحررة .. ومقولات الصناعيين وأنغام أبواقهم اذاً هى : « المسيح هو -
التجارة ويجب أن تبلغ المنافسة الحررة شغاف كل نطاق وأن تتغلغل الى
ذرة من ذرات الوجود وويل للضعيف الذى لا يصبر للزحامة .. وويل للنهار ا
تدقه المنافسة والبقاء للأصلح ... » ومن ثم فالمنافسة الحررة ميدانها الأرض جميعه
إنها قائمة فى كل مجال منها فى الحكومة ، العلم وعماقرب فى الدين (١) ، السماء
غاية المنافسة الحررة والأرض صعبها ومنبسطها ، ووديانها وهضابها مجال المنا

والويل للتخلفين .. هذه الدعوة المجلجلة تجرف كل شيء .. وحق لاربابها أن يضعوا أكتافهم في العجلة التي تديرها ، ليدفعوا بها ، تطحن وتطحن ولاغرو فأرباحهم تب في شهور وسنوات .. من اعداد متواضعة في المائة إلى الاف في المائة (١) ...

لا نذكر أن ثمة مخرجا قد أوجد لازمة الاربعينيات في انجلترا : تدفقت الارباح تدفقا إليها ، فسال معظمها إلى جيوب الصناعيين ، وتناثر بعضها إلى الطبقات الشعبية ، ولكن هذا الحل نفسه حل في طياته أزمة الثمانينيات وحل نقيضها الاحتكار ، وهو ما سنفصله فيما بعد . أ كسبت التجارة حرة التنافس انجلترا ، مكانة اقتصادية وسياسية اعظم من مكانتها السابقة اذ كانت نتيجة السياسة الجديدة ، أن عزز احتكار انجلترا في الانتاج (٢) فغدت المنتج الاول في العالم ، والمورد الاول لما يحتاجه من منتجات صناعية ، اى غدت مصنعه ومقاوله الاكبر .. وتكيفت نظرة امراء الصناعة فيها تكييفا جديدا ، فقد خيل اليهم أن اسبقية انجلترا ، باقية إلى غير فناء . وانه خير لهم أن تظل الاسواق جميعا مرابحا لنشاطهم ، بأن يجتنبوا الاحتكاك بالدول الاخرى . وكان لزاما أن يزخرفوا مقولات جديدة كأن تكون رسالتهم هي تمدن العالم عن طريق التجارة وكان يقول رئيس وزرائهم « بالمستون » :

« لتتقدم بالبلاد الاخرى بتجارا تانا معنا ، ولتتجنب كل غزو لا نسيجلب علينا نعمة الشعوب المتمدينة » (٣) وكان طبيعيا ان ينظروا إلى الاستعمار وهو تقسيم الاسواق بين الدول الصناعية واحداها بريطانيا ، على انه عقبة في طريقهم لأنه يحجز اسواقا لغيرهم . ومن ثم ، فهجمة الاستعمار ديدنهم ، والمبادئ الانسانية ، ودعاوى المدنية والحضارة ، متاعهم ... ولا مانع لديهم من أن تضرب انجلترا المثل الاول ، فتتخلص من مستعمراتها ، التي كانت حجرا ثقيلا في عنقها ، (٤)

(١) انصار الحضارة الرأسمالية لبياتريس وسدني وب

(٢) الن هت في كتابه هذه الازمة . النهائية ص ١٣١

(٣) بالمستون في احدى رسائله إلى لورد كاوى

(٤) دزرائيلي

وتبشر جريدة التيمز في حماس بأن استقلال المستعمرات التام غدا امرا محتوما (١). وتبلغ التجارة حرة التنافس غايتها في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي . وهي في حركتها صعدا تحمل في كيانها ، نقيضا ... الاحتكار .. ذلك بأنه مع تدفق الارباح على الصناعيين ، واختفاء الهآت الصناعية والتجارية الصغيرة ، بتكتلها في مصالح اكبر ، او بقتائها لفشلها ازاء منافسة الهآت الكبيرة ، يتركز رأسمال أكثر فأكثر في ايد قليلة ، فيتغير بالطبع النظام الاقتصادي كله ، وتتغير بالتبعية الخطط السياسية .. تتغير هذه وتلك من مرحلة الزهد في « الأسواق الموقوفة على منتجين معينين ، إلى الرغبة في ايجاد هذه الاسواق وإلى النشاط في سبيل هذه الاسواق . ولما كان الاستعمار قد اتسع مداره بعد منتصف القرن الماضي ، فالضخ على اقتسام هذه الاسواق واحتجازها ضغط كبير .. وتتغير طبيعة المصدر من « الفائض » فبعد ان كان ايام التجارة حرة المنافسة « فائض المصنوعات بالدرجة الأولى يلزمه في حدود فائض المال » ، اصبح في ظل الدور الجديد ، الامبريالي ، فائض المال بالدرجة الأولى .

وان مرحلة الانتقال من التجارة حرة التنافس إلى الاحتكار فالدور الامبريالي هي المرحلة الهامة التي سنتناولها بالبحث والتحليل ، وهي المرحلة الأولى من حيث الأهمية ، في علاقة مصر المباشرة بحملة الأسهم الأجانب عامة والبريطانيين خاصة . واما لجر هذه المرحلة فعهد اسماعيل ، حيث ينشط الخديو في الاستدانة ، فيلقى صدورا رجة عند المالين الاوروبيين ، يغرونه بشروط لينة مطاطة ، ويمنحونه تسهيلات متعددة بل وتشجعه على الاستدانة بعض الهيئات الرسمية المسئولة (٢) ويستغل في نظير هذا استغلالا فاحشا ، ويسعى المليون إلى تحويل الديون من ديون شخصية على اسماعيل إلى ديون على مصر ، حتى اذا ما تحقق غرضهم ، زاد ارتباط مصر ... مستقبلها وكيانها

(١) عدد يناير سنة ١٨٥٠

(٢) ذكر روزستين كيف أن قنصل إنجلترا في الاستانة كان قد دافع عن حق اسماعيل في أن

تطلق يده في غشيان سوق الاموال الاجنبية

إرتباطا عميقا بالآلة الرأسمالية المتطورة إلى الاحتكار فالامبريالية ... والمليون ماضون في امتصاص مصر حتى تصبح كما وصفها قنصل السويد العام في القاهرة سنة ١٨٧٩ « أشبه بضبعة كبيرة يديرها الدائنون ولكن مع هذا الفارق الكبير وهو أن الدائنين عادة لا يفهمون أنه لا بد من أنماء موارد الضبعة حتى يحصلوا على أموالهم . في هذا البلد لا يفكر الواحد منهم إلا في تسلم الأموال ناسيا أنه على مر الأيام يستحيل عليه ان يحصد حيث لم يزرع ،

وليست الآفة في « الافراد » وحدهم إنما هي أولا في التيارات العاملة في مصر وفي العالم كله ... الرأسمالية تجوز مرحلة التنافس الحر إلى الاحتكار، والتسابق على اشده بين الدول المستعمرة والتسابق والتناحر يهدان ما قد يقام في وئام او تنظيم .. حتى ولو كان هذا التنظيم لموارد الاستغلال ذاتها . فمثلا تنشأ المراقبة الثنائية في "مصر وغرضها المدعى تنظيم الدخل والمنصرف للحكومة المصرية ، فاذا هدفها الاول يصبح ايصال فوائد الديون كاملة إلى ارباب السندات والاسهم بصرف النظر عن امكانيات الشعب المصري .. ويكون غرض سيرفرز ولسن مثلا، ان يطعم الادارة المصرية بعناصر من بنى وطنه ... ويكون التنافس بين الدولتين انجلترا وفرنسا ، قويا جارفا ، منعكسا في كل شيء متدفقا في كل وجه ، بالغا كل نطاق حتى اصبح البلاط ذاته منقسما شيعتين احدهما تعمل بتوجيه انجليزى ، والاخرى بتوجيه فرنسى (١)

في مثل هذا التسابق النشط على اختطاف الارباح ، ولا اقول على اقتسامها ، تسوء حالة الحكومة والشعب على السواء . ويكفيك أن تعلم أن دخل الدولة في سنة ١٨٧٧ كان ٩ ١/٣ مليون جنيه ، دفع منه فوائد لخدمة الاسهم مقدارها ٧ ١/٣ مليون جنيه ، ولا يحسب في هذا الجزية التركية (٢) بل ان الضرائب تبتز بأقصى الوسائل وفي اشد الظروف نكرا وبؤسا . يقول مراسل التايمز في ٣١

(١) ذكرها إل نوربرتز وعبد الرحمن الرافعي

(٢) الاستثمار البريطاني في مصر

مارس سنة ١٨٧٩ انها كانت تجمع في وقت يموت فيه الناس على قارعة الطريق ومساحات كبيرة من الأرض لاتزرع والفلاحون يبيعون ماشيتهم والنساء يبعن حلين والمرابون يملثون مكاتب الرهون بصكوكهم ويملثون المحاكم بقضايا المصادرة... بل إن «الكرياج»، الآلة الجهنمية، التي طالما طنطن الانسانيون من امثال «كرومر» فيما بعد، بالغاء استعمالها رسمياً، قد استخدم لينال المليون أرباحهم، وهذا شاهد من بطاقتهم وهو مرسل التيمز — يكتب قائلاً في ٥ ديسمبر ١٨٧٨ «ان الحقيقة المرة التي لا يكاد العقل يصدقها هي أن الفلاحين الذين اخرجهم الفيضان الحديث من بيوتهم وأهلك دوابهم واكتسح آلاتهم وحطم ديارهم هم أنفسهم الذين كانوا يقاضون امام المحاكم لعدم ادائهم الضرائب المتأخرة عليهم، هذا على الرغم من رقابتنا الأوروبية، وهذا شاهد آخر هو اللورد كرومر يقول في الجزء الأول من كتابه «مصر الحديثة» معلقاً على الظلم الذي وقع على يد الإدارة الثنائية: «وأصبحت الحكومة البريطانية، مسئولة الى حد ما، عن النظام الذي لا بد انه قد لازم جمع الضرائب... وذكر السير الكسندر بيرد ان الفلاحين اضطروا في بعض الجهات الى بيع قمحهم بسعر الاربدين خمسون قرشا، في وقت كان سعر الاربدين من القمح فيه (١٢٠ قرشا) ويذكر تيودور رودستين في كتابه «دمار مصر» كيف ان الحكومة في ظل الادارة الثنائية عام ١٨٧٧ لم تحجم عن الاستيلاء على اقوات الفلاحين لانهم تأخروا في اداء الضرائب. وكيف انها «وضعت يدها على محصول فلاحى بعض الاقاليم المختصة باداء الدين بحجة التأخر عليهم ثم باعتها لشركة آل هوايترن البريطانية... وهذا مرسل التيمز يكتب في ٢٦ ابريل سنة ١٨٧٧ قائلاً لقد شدد في جمع الضرائب والتقارير الواردة من انحاء القطر متفقة على انه قد عجل بجمع ايراد السنة المقبلة قبل دخولها.. ساءت الحال اشد السوء في ظل المراقبة الثنائية وبعدها ولم يكن بد، والتنافس مستعرب بين فئات الدائنين على اعتصار مصر، من أن يزيد سوء حالة الشعب، يوما بعد آخر، وأن يصم الدائنون

جميعا آذانهم عن صرخات « الانسانيين » والاحرار وآلام الشعب . . حتى اذا ما طالب صوت بتخفيف العبء عن كاهل المصريين وذلك بتخفيف فائدة الدين، قال بارنج (فيما بعد لورد كرومر) « لا تردد أن أقول إنه ليس في وسعي ولا وسع زملائي أن نقرأية تضحية تطلب الى الدائنين ... »

ولست ألتى اللوم كله على الافراد هذه المرة ايضا، ذلك بانهم كانوا وآلات، تحركها قوة أعظم منها، ولانهم أجزاء في « ما كينة » كبيرة من انتاجها البؤس المخيم المتزايد على الطبقات المنتجة والشقية عامة، اينما احتكت بها . ووجه آخر للمسألة هو انه — مع استمرار المنافسة بين فئات المالىين والسياسيين كان من المستحيل أن يقدم أحدهم على انتاج سياسة طويلة الاجل غير تلك السياسة التي « سنفقت الاوزة من اجل بيضها » ... ولعل مراسل التايمز الاسكندري، قد لخص الصورة تلخيصا طيبا حينما قال في ١٩ ابريل سنة ١٨٧٨ « لسنا في الحقيقة الأمة الوحيدة التي تمتد عينها الى وادي النيل؛ لو ان الامر كذلك لكان حل المسألة أسهل نسياما هو ولكن من اوائل عهد محمد علي قد عمل الفرنسيون ومايزالون في أن يكسبوا ويستبقوا لانفسهم النفوذ الاكبر في مصر .. » زد على هذا أن طبيعة الكيان الاقتصادي والسياسي في كل من البلدين، ذلك الكيان المتطور الى الامبريالية، تمنع من اتحاد نشاطهما وإخضاع سياستهما في مصر لادارة واحدة، ومن ثم كانت احلام المالىين والسياسيين اليوطوبيين من الجانبين في أن « تحقن الدماء ويتعاون الطرفان، لا تساوى شيئا في ميزان الواقع ... فهذه جريدة التايمز البريطانية تكتب في ٢٦ مارس ١٨٧٨ « أن فكرة احتلال انجليزى فرنسى لمصر لا تلقى استحسانا، ذلك بان طول عهدنا بالادارات الثنائية التي يقف فيها تنافس الرؤوس عقبة في سبيل التقدم يجعلنا نشك في استقامة العمل مع مثل هذا الاشتراك،

لنط القوم كما ترى بما لم يكونوا يجيزونه لانفسهم اوائل أو واسط القرن، أيام كان بالمرستون وبطاته ينشطون في نفي رغبتهم في الحصول على مصر ... يوم أن كان انجيله مذكروه في احدى رسائله « إننا لا نريد مصر لانفسنا بأكثر

عما يريد رجل عاقل يملك ضيعة في الشمال ومسكنافى الجنوب من أن يمتلك
الفنادق المقامة في طريقه من الشمال إلى الجنوب». لفظ القوم باكثر مما كان
يلوكة كرومر من « ان انجلترا لم ترد امتلاك مصر ولكن من الأساسى بالنسبة
لمصالح انجلترا ان لاتقع في يد أية دولة اوروبية اخرى، لفظ القوم بالاحتلال !!
فاين تراها ذهبت اسطورة المنافسة حرة والتجارة حرة... واين مقولاتهم
« المسبح هو التجارة الحرة والارض جميعا مجالها والسما غايتها » ..

لم تذهب اسطورة المنافسة الحرة فقط، بتغير الكيان الاقتصادى والسياسى
في البلاد الصناعية الكبرى، بل وتلاشى طى الريح « اخلاقيات الفيكثوريين »
المتزمتين وتلاشت طى النسيان المثل العليا التى رددتها الثورة الفرنسية،
وانصارها من أمثلة « الاخاء » ود المساواة... واصبح الجديد المعقول
لدى المالىين « انك اذا كنت تاجرا و اردت أن لاتخسر مالك » تسر على
مبادئ المسيحية الأولى (١) وأصبحت الارباح من مصر وسواها الملحمة
الكبرى التى يجوز لهم ان يرتلوها.. انها ملحمة الريح، بحورها الجشع الاسود
وهدفها الكسب العاقى، وكيانها المظالم والاعتساف، وإن هذه الحقبة من
تاريخ المالية الحديثة هى من اولها إلى آخرها مما ينجل له كل حراى النفس،
ويعرض بوجهه مخافة ان يرى لقومه اية صلة بامور كلها شقاء لا يحيط به الوصف
لعدة ملايين من النفوس (٢) .

لم تخسر مصر مالها فقط، وهو يمثل عرق الكادحين فيها سنوات
وسنوات بل بدأت تخسر أرضها. ذلك بان الضرائب الثقيلة المتنوعة —
التي بلغت ٣٣ نوعا كما يقرر كرومر — قد ألقت بالفلاحين البائسين، في احضان
« المرابين والممولين وألقت بحجز كبير من الأرض الزراعية في يد الملاك الأجانب
» وكانت النتيجة أن أكثر الملاك الوطنيين قد أصبحوا أجراء للأجانب (٣)

(١) إدوارد ديبى

(٢) عدد يناير سنة ١٨٧٦ من فرازز مجازين — مقالة تركيا ومصر والسألة الشرقية

(٣) ص ٣١٦ ج ٢ عصر اسماعيل لعبد الرحمن الرافعي

لم تخسر مصر مالها وعرق بنيتها والكثير من أرضها فقط بل وشقي الموظفون الوطنيون ... فرواتبهم متأخرة والمربوط منها ثمانية، والموظفون الاجانب يميزون عليهم ، يعطون رواتب ضخمة علمها تخفف عنهم مشقة الغربة ، كما تمتدز جريدة التيمز ، وعددهم يزداد ويزداد « حتى لقد اصبح مما يلوه به الزوار الساخرون ان يحصوا عدد الموظفين الاوريين الذين يتقاضون الاف الجنيهات في الوقت الذى لا يستطيع فيه مئات من موظفي الحكومة الوطنيين الحصول على مرتبات قليلة متأخرة من العام الماضى والذى قبله » (١).

كان مقضيا ان ينه السيد الجديد ، (الرأسمال الاجنبى) المصريين ويفتح عيونهم على العصف والاستغلال، خاصة وانه قد كواهم بناره، ومس شغاف قلوبهم بظلمه وراح يلقي عليهم كل يوم عبئا جديدا . مس الاستغلال جميع مرافق الدولة ، وجميع طبقات الامة، ومس بالخطر المصالح المادية لامراء الارض المصريين، الذين اعلنوا كتبهم التالية المثلة لموقفهم بعض التثيل — عندما أريد اعلان افلاس مصر والغاء قانون المقابلة الذى اكتبته فيه مصر — قالوا « إن هذه الخطوات جميعا ضارة بمصالحنا وحقوقنا ونحن لانقبل ان ننفذها (٢) » ، والذين نشطوا في « مجلس النواب » يلحون في مؤازرة الحديو ضد التدخل الاجنبى ، ويتماسكون في وجه السيطرة الاجنبية ، وليس من المستغرب ان يكون « صوتهم البرلمانى » من أعلى الاصوات .. ذلك بان مجلس النواب كان مكونا من العمد والمشايع واعيان البلاد ، وقد اصبح جديرا بان يسمى مجلس الاعيان (٣) ... وآزرت الصحافة الوطنية المجلس في مواقفه الوطنية وشاطر أمراء الأرض الفلاحون المتوسطون ، والأعيان الصغار الذين وفدوا على القاهرة ، يحتجون على شدة الضرائب وقسوتها ، وهذا مراسل التيمز الاسكندري يقول في ١٨٧٩ « لست مبالغا اذا قلت إن في

(١) التايمز في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٨

(٢) ص ١١٠١ من كتاب مصر الحديثة للورد كرومر

(٣) ص ٩٦ ج ٢ عصر اسماعيل لعبد الرحمن الرافعى

القاهرة الآن ماث من المشايخ يمثل كل واحد منهم قرية من القرى جاءوا بمعروضات يسألون فيها تخفيف الضرائب وكلهم يعلن انه لا يمكن بقاؤها على ما هي عليه، وجمعهم محتشدة أمام ابواب النظارات حيث يعترضون النظر في غدوهم وروحهم ... واما فئة المثقفين والكتاب وإن كانت قليلة العدد فقد ابدت نشاطها الواضح ، ففاضت الجرائد تهاجم التدخل الاوروبي وتؤيد المطالبة بحكومة برلمانية وتتابع حركة مجلس النواب الاحتجاجية بالتأييد والاشادة ، بل ويذهب بعضها إلى مناقشة الآراء والمذاهب الاجتماعية في اوروبا كالشعبية والشيوعية، بل ويحمل بعضها علم الحرية الكاملة لكل مواطن فاكرو، وبعض الاقلام مشروعة في مهاجمة ظالمى الامة، وزاد في اشتعال وعى الكتاب والمثقفين نشاط جمال الدين الافغانى ورواده الذين راحوا ينشرون الآراء المتحررة ، وينفثون اسباب انهيال الشرق ويستنهضون الهمم .

سرت نفثات الأقلام المخلصة إلى الموظفين الناقين على حالة معيشتهم البائسة . . فزادت من سخطهم .. ولم يكونوا حقا معرضين عن المصلحة العامة.. ولا كانوا في غالبيتهم منصرفين إلى مصالحهم الشخصية فقط. ذلك بأن مصالحهم الشخصية ارتبطت بالمصلحة العامة في أن كلا المصلحتين مهددتان بالخطر من السيطرة الأجنبية على مرافق البلاد . فأصبح كل سعى في هذه أو تلك ، يفيد الاثنتين معا . كان الكثيرون منهم كما قال «فان بملن» القاضى الهولندى «يكروهون الحكم التركى والحكم الاجنبى على السواء ويريدون حكومة وطنية بكل معانى الكلمة وكانوا يحبون مصر الحديثة ومصر التاريخية ويهتمون بمصير الشعب ويتألمون لمصائبه التى لانهاية لها ولا آخر» .. سرت الروح الوطنية إلى فئة التجار ، تحفزهم الرغبة فى اكتساب السوق المحلية بتخفيف قبضة الممولين الاجانب عليها، ويحفزهم الانتعاش الوليد فى الحركة التجارية عبر مصر وفيها ، الى الاستزادة من الارباح ، وييلون من سخطهم ، تنوع الضرائب ، التى كانت تذهب إلى جيوب الدائنين والمالين الاجانب ، ويفريهم بالانسياق مع التيار الرغبة فى التخلص من الخطر المائل فى افقهم ، خطر انتصار المصالح الاجنبية التجارية والمالية ...

وليس من ريب في أن عوامل أخرى الزمت فئات التجار والموظفين ، والملاك الكبار ، أن يؤيدوا التيار الوطني ، ولكن أصواتهم لم تكن مسموعة بدرجة واحدة .. ودرجة الثبات في مواقفهم كانت مختلفة... فبينما ترى الصحافيين غير المأجورين ، لا يتقاعدون عن إبراز رغبات الامة ، والتمسك بالدستور والبرلمان ، ويتطرف بعضهم في نقده للسلطات المحلية ، نجد الموظفين خادمين حكوميين او يكادون يكونون كذلك ... ونجد أن مجلس النواب ، «رأس الرمح» في المقاومة الوطنية في دورها هذا ... ونجد فئة التجار ، تشترك في حدود ضيقة ... وبالاختصار نجد أن طبقات المجتمع المصري متضامنة في موقفها من التغفلل الاجنبى يتزعمها أمراء الأرض الذين اصبح جهازهم - مجلس النواب - مرموق القوة من المعسكرات المتباينة ... المعسكر الاجنبى ، يتبع اطواره ويرسم الخطط لافساد نهضته ، .. ومعسكر الخديو اسماعيل ، يؤيده ، ويروج له ... ويتخذة درعاً لوقياته وكان حتماً أن تنشط حياة المجلس ، وأن تتخذ قوته شكلاً جدياً ، بحيث يصبح د واجبا معها على الخديو نفسه - رغم أنه ملك البلاد - أن يحسب حساب الحزب الوطنى .

المالية العليا تعمل وتجتهد . تضرب شبكتها حول « الخديو » الذى لم ينحز مائة فى المائة الى جانبها ، وتوسع هذه الشبكة لتشمل الرموس البارزة من امراء الأرض ... « ويسعى المليون لى رجال السياسة ليحملوهم على التخلص من الخديو حتى يطمئنا على ديونهم » كما يقول الرافعى فى الجزء الثانى من « عصر اسماعيل » (١) ويسعى بيت روتشيلد (٢) المالى ، لنفس الغرض المليون يرون فى اسماعيل ما هو أكثر من «خديو » ... يرون فيه انه محور

(١) ص ٢٦٩

(٢) كان لال روتشيلد يد طولى في تشكيل علاقة مصر الخارجية ، فى فترة من فتراتها ومهدا الى الديون المتكررة التى استغفها اسماعيل منه ، والتي حملته يسلف دزرائيلى ٤ مليون جنيه ليشترى اسهم مصر فى قناة السويس ... وكان بنك آل روتشيلد المصرف الذى اتجهت اليه انظار كرومر ، عندما قررت الدول فى مؤتمر لندن ، أن تعقد مصر قرضا لتسوية فوائد الدين . (المؤلف)

مقاومة امراء الارض .. «كان اسماعيل يمثل شيئاً أكثر من تولى الحكم. كان اكبر امراء الارض فى مصر » (١) ... فعزله أذن ، «ضربة حاسمة للحركة الوطنية التى يتزعمها أمراء الارض ... وتوطيد للتغلغل الأجنبى الذى اتخذ شكلاً خطيراً فعلياً بانشاء المراقبة الثنائية ، وصندوق الدين والوزارة الاوروية الخ .. والمسألة الآن هى هل تصمد الحركة الوطنية البرجية » ، التى يحركها « برح امراء الارض » ، للعاصفة الغاشمة الهابة من الخارج ؟! «لقد فشل اسماعيل فى تبين قيمة التغيرات التى وافق على إجرائها ... كما يقول كرومر .. لم يتبين أن الخطوات التى سارها النفوذ الأجنبى بموافقته فى الحكومة المصرية ، موجهة ضده بالدرجة الاولى ... وأنه وقد أدى للمالين الطاقة النهائية من الخدمات أصبح وجوده الاجتماعى والاقتصادى ، كأكبر أمراء الارض المحليين ، أصبح يعمق الاستغلال الجشع الذى يشعله المليون الاجانب .

أبعد اسماعيل عن العرش واعتذر المليون بأنه لو أن النجاح كان من نصيب اسماعيل فى الحصول على ثقة المجموعة الصغيرة من الموظفين الاوروبيين . ولو أنه نجح فى كسب خدماتهم إلى جانبه لما كان مستحيلاً ، « بل لكان محتملاً جداً ، أن يظل خديو مصر حتى يوم مماته (٢) » ... وكان عزله ايذاً يقرب الاحتدام بين الوطنيين والاجانب ... الوطنيين الذين تزايد تحفزهم ضد الظلم الاجنبى ، والذين أخذ مدارهم يتسع ، ويتقل محور مقاومتهم من مجلس الاعيان إلى الجيش .. وتسطيع حركتهم بصيغة اعم فتصبح مقاومة للسيطرة غير المصرية ، اوروية كانت أم تركية أم شركسية ، وتحتك بأطراف المجتمع المصرى : بطبقة الملاك المتوسطين ، والصغار ، والتجار والموظفين والعمال الزراعيين ، وتلقى تأييداً من فئات الشعب المختلفة ، من الفلاحين الذين اشقاهم دفع فوائد الدين الاجنبى ، ومن الجنود الذين اضجرتهم المعاملة السيئة على أيدي الاتراك والشراكسة والاجانب ، ومن الموظفين

(١) ص ٥٦ من كتاب مصر الحديثة - لكرومر .

(٢) ص ٢٥ ج ١ من كتاب مصر الحديثة - لكرومر

الوطنيين الذين لا قوا الويل لتأخر مرتباتهم وضآلة العيوب منها.. بل ومن كثير من أمراء الأرض الذين كانوا يخافون استغلال المالكين الأجانب لمصادر الثروة في مصر،^(١) والذين اضربهم الاستغلال الاجنبي الذي كانت إحدى نتائجه، هبوط اسعار الأرض هبوطاً فاحشاً فأصبح الفدان الذي كان يباع قبلاً ٨٠ جنينها يعرض في سنة ١٨٧٩ بثمانية جنيهات لا غير^(٢)..... لقيت الحركة العسكرية أذن — وهي أشد تطرفاً وتعصباً من حركة الاعياز في مجلس النواب — تأييداً أوسع وأشمل، لم يخفف منه قيام وزارة مسئولة بدل الحكم الاوتوقراطي او قيام مجلس نواب أو صدور دستور الى آخر هذا المتاع، الذي لم يكن له اثر واقعي في حياة الشعب، والذي لم يكن في جوهره الا مجرد لعبة مالية عظيمة ترمى إلى رفع قيمة السندات المصرية، كما قال سيرجورج كامبل في مجلس العموم.

تشددت المقاومة الوطنية فينهض المليون فزعين على مكاسهم التي وطدوها في مصر، ويفتنون في تحويل التيار.. تعرض الحكومة الفرنسية على عراقي مرتباً سنوياً قدره ستة آلاف جنيه، ويعرض عليه آل روتشليد مبلغ ٤ الاف جنيه سنوياً ليغادر مصر، ولكنهما يفشلان... في حين أن العاصفة تتجمع ريحها لتهب عما قريب... فهل تراهم يقفون متفرجين؟؟ كلا بالطبع... وجدت السياسة البريطانية فرصة للعمل، لتقصي منافستها فرنسا وتدخل مصر في دائرة الامبراطورية... ومهد قنصل بريطانيا في مصر — وهو الذي يمثل المصالح الصناعية والتجارية والمالية البريطانية — مهد للدور الذي لعبته بريطانيا بأن أبرق إلى وزير خارجيته يقول: لن يتاح لنا ارجاع سيادتنا الا اذا قضى على السيطرة العسكرية التي تثقل على كاهل مصر الآن — واعتقد أن ثمة ازمة حادة ستوجد قبل أن تحل المسألة المصرية وأنه من الاجدى

(١) ص ٩ من الاستعمار البريطاني في مصر لالينور برز

(٢) عدد اغسطس سنة ١٨٧٩ من مجلة المالكين

أن نسرع بها بدلا من أن نحاول تعويقها (١)، ولذا فإتياهات الظروف للسياسين الانجليز ومن ورائهم الطبقة السيدة الرأسمالية ليدبروا الازمة الحادة التي يجب أن تسق حل المسألة المصرية بالكيفية المرضية لهم، حتى نفذوها غير مجنيين وما كادت الحركة العراية تهزم حتى بدأ طور جديد في تاريخ مصر الحديثة، انتقلت فيه من عزلتها النسبية إلى رحاب الامبراطورية البريطانية، وإلى رحبة الاستغلال الرأسمالى عامة، فتشكل اقتصاد مصر متفاعلا ومتشيامع هذا الانتقال وتشكل كيان المجتمع المصرى ذاته، فتميز جوهر طبقاته، وتغير وضعها، تبعا لنمو المجتمع المصرى، الناتج — إلى درجة كبيرة — من الحركة الاقتصادية والسياسية العالمية المعاصرة، وتشكلت الاداة الحكومية فى مصر بحيث تستطيع أن تؤدى ما يتطلبه الوضع الجديد، وبدأت الثقافة والصحافة والأدب، تطعم بمقومات مغايرة لمقوماتها الأولى ..

وحرى بنا أن نوضح أن هذا الانتقال أصيل الترابط بما سيتبعه من أحداث فى مصر وغيرها — وخاصة فى إنجلترا — مشدود إلى النظام الاقتصادى والسياسى فيها باواصر عميقة لا تنفصم ... وأن هذا الانتقال وهذه الاحداث جزء من سلسلة التاريخ متصلة الحلقات.. تصدير الفائض من المصنوعات يلزومه الفائض من المال — واستغلال مرافق مصر الزراعية واستنزاف لمواردها ويكون الاستغلال مضطربا غير مبنى على سياسة مرسومة، لتضارب نشاط المستعدين المالىين ... ثم يسير النشاط المالى الاجنبى، إلى جانب إنجلترا نتيجة أسبقية كيانها الرأسمالى الذى أخذ منذ اواخر الستينيات وخلال السبعينيات من القرن الماضى، يسير بسرعة إلى « الاحتكار » فالاستعمار ... ونتيجة انهزام فرنسا فى حروبها الاوروية، وتذبذب سياستها الخارجية، تذبذبا كبيرا ... وتنتهى الملحمة — واساسها كما رأينا فى التطور الاقتصادى والسياسى العالمى والانجليزى خاصة — إلى أن تصبح إنجلترا منفردة بمصر ...

(١) أورد هذه البرقية رود ستين مؤلف كتاب دمار مصر فى ص ١٨٠ من الطبعة العربية ترجمة العبادى وبدران

هكذا تكيّفت العلاقة بين مصر وإنجلترا من جهة ، وبينها وفرنسا من جهة أخرى ، وكان تكييفها خاضعا للضغط الرأسمالية ، ونسبة سبقها في بعض البلاد الأخرى وبسرعة حركتها من المنافسة الحرة إلى الاحتكار والاستعمار ... وتكيّفت طبقا لتطور الكيان الاقتصادى والسياسى المصرى وهكذا كانت الحوادث التاريخية تترى فى اتساق مع هذه المؤثرات المادية جميعاً . . وتترى على نستق يمكن تحليله عليا لا لبس فيه ولا غموض ولا مغالطة ولا اعدار ولا تحايلا زائفاً كهذا الذى أرادته اللورد كرومر من كلمته المعروفة : لقد بذلت السياسة البريطانية جهدها فى أن تلقى عن كاهلها عبء مصر ولكن الحوادث كانت أقوى من أن يقف تيارها عمل سياسى . كان مقدرا لمصر أن تكون من نصيب الإنجليز وفضلا عن ذلك كانت من نصيبهم رغم أن البعض كان يمارض فى ذهابهم إليها بل أنهم قاوموا مقاومة شديدة شريفة كل ما من شأنه أن يضطرهم إلى الذهاب . وإن أمثال هذه الكلمة لكثير فى كتابات اللورد وهى جميعا تكشف عن الطريقة التى يحاول بها اللورد أن يذهب عن الحقائق خاصة الحقيقة وأن يلبسها من أكاذيبه ما يعيه قاموسه الدبلوماسى من زيف ومغالطات ... ولكن عذره أن الأمبراطورية مسألة بطون كما يقول صاحبه سيسل رودز !!



ايها البائسون العرايا اينما كنتم
يا من عليكم أن تصدوا للعاصفة العاشمة.
كيف تدفع عنكم هاما تكمل العارية من كل
غطاء ويطونكم الخاوية وجلايكم المزرقة الشوها
امثال هذه الاوقات
وا أسفاه .. لقد فعلت القليل في هذا الميدان
المك لير

الكم من فراغ وراحة ودعة ؟
وماوى وطعام وغرام ندى عطر
او ما الذى تشرونه بهذا الثمن الغالى .
والامكم وخوفكم ؟

شلى

“الامبراطورية مسألة بطون” (سبيل روبرت)

ألقى اللورد كرومر فى لباقة مسئولية وقوع مصر فى حباله الامبراطورية ،
على القدر . وكان همه أن يمويه الحقائق ، ويتجنب المسائل الدقيقة المحرجة
وكان همى من ناحية أخرى أن أثبت خلال تحليلي ، الأصول المادية التى حركت
مصر من عزلتها إلى حباله الامبراطورية ولقد دلت الدراسة المتعمقة للتاريخ
على أن حركة مصر إلى حباله الامبراطورية ، كانت جزءا من حركة أعم
وأوسع .. جعلت الامبراطورية تزيد بين عامى ١٨٧١ و ١٨٩٩ بمقدار
٨٤٠ ر ٢ ميلا مربعا ، ويزيد عدد سكانها بحوالى ١٢٥ مليون
نسمة ٠٠٠ (١) وكانت القوى التى تحرك البلاد المتأخرة إلى حباله الامبراطوريات
كامنة فى تطور الرأسمالية البريطانية خاصة — فى الرأسمالية التى أخذت تسير
من مرحلة التنافس ، وقد بلغت أوجها فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى ،
إلى مرحلة الاحتكار والاستعمار . أى من مرحلة انتاج السلع بالدرجة الأولى ،
إلى الرأسمالية المالية ... وكان مسيرها على هذا النمط محقوما ، بعد أن قضت المنافسة
الحرة على الصناعة ذات النطاق الضيق ، وأحلت محل الصناعة ذات النطاق
(١) كلمه للسيد روبرت جيفن فى المهد الملكى للمستعمرات القاها فى فبراير سنة ١٨٩٩

الواسع ، الصناعة ذات النطاق الأوسع ، وبعد أن ركزت ، الانتاج ورأس المال في ايد قليلة فأقل ... وبعد أن تداخل رأس المال الصناعي في رأس المال المصرفي وفي انتقال الرأسمالية من المنافسة الحرة إلى الاحتكار ، قضاء على الأمل الوردى الشهى الذى ظل يساور نفوس الصناعيين الإنجليز في أن تبقى إنجلترا أبدا الدهر البلد الصناعى الأول في عالم زراعى أو صناعى بدائى يبدو في نهضة الدول الصناعية الناشئة مثل ألمانيا وأمريكا وفيه أن « الاحتكار الذى تمتعت به إنجلترا لقرن تقريبا قد تحطم إلى غير اصلاح » ، كما يقول الفيلسوف والمفكر الكبير فردريك إنجلز . وقد استجابوا بالفعل ، فكانت الصيحة الإمبريالية الأولى صادرة في مانتشستر ، وهى المدنية التى أطلقت الصيحة الأولى بالمنافسة الحرة .. نشرت جريدة إيفنج ستاندارد في أول نوفمبر سنة ١٨٨٦ الاقتراح التالى الذى عرض على غرفة مانتشستر التجارية « لما كنا قد انتظرنا بلا جدوى اربعين عاما أو يزيد لتحد الدول الاخرى حذو إنجلترا في الأخذ بمبدأ حرية التجارة فان هذه الغرفة تظن أن الوقت قد حان لتراجع موقفنا هذا » ... وفى كلمة اخرى « حان الوقت أن تنسكب الرأسمالية البريطانية للمنافسة الحرة ... ولماذا التنسكب ونقض العهود ؟؟ أنسى ربانية الصناعة ما جهدت ابواقهم في ترويح من فضائل المنافسة الحرة ؟؟ وهل لم يعد في جراهم اخلاقيات وأدب وشعر يخدرون بها الناس ؟ ليس الامر شيئا من هذا « لأنه كان من المحتوم على الانتاج الرأسمالى أن يستمر في الزيادة ويمعن في الانتشار والافق ، وذلك بأن عنصر الانتاج الرأسمالى الاصيل ، هو حاجته إلى الانتشار الدائم وهذا الانتشار الدائم أصبح اليوم مستحيلا : أتتهى الانتاج الرأسمالى إلى مأزق .. وكلما مر عام ، كلما اقتربت إنجلترا من مواجهة هذا السؤال . على إنجلترا أن تتحطم أو يتحطم الانتاج الرأسمالى فأيهما سيدك (١) . »

تعطل الانتاج أو كاد ، فانتشرت البطالة ، وساءت حالة الطبقة العاملة ، انخفضت الأجور ، واخذت مصانع الكتان تقفل ابوابها تباعا فاذا قدرنا عدد العمال المتعطلين المتزايد باستمرار ، وجب علينا أن نسأل هل من وسيلة لتحسين الامور (٢) ولكن أية المنافذ تلك التى ستهجها الرأسمالية ؟.

(١) فردريك إنجلز .

(٢) جيمس مودسى — وهو من المحافظين المعاصرين لهذه الفترة .

أيها قد وجدت ، المنافسة الحرة ، حلا لازمتها في الاربعينيات .. وإن
 المنافسة الحرة أ كسبت انجلترا احتكار الانتاج في العالم .. وكان احتكار
 انجلترا الانتاجي محور النظام الاجتماعي آنئذ ، (١) كان المحور بين الطبقتين
 متناقضتي المصالح ، الطبقة البورجوازية ، والطبقة العمالية ... ولكنه تحطم
 مانيار المنافسة الحرة .. فأخذ الغطاء ينكشف عن الهوة السحيقة بين الطبقتين ..
 وتنبه الفيلسوف فردريك إنجلز الى دقة الموقف وخطورته فكتب سنة ١٨٨٦
 يقول ، ماتراهم (الرأسماليين) فاعلين بالعاطلين .. في الوقت الذي يتضاعف
 فيه عدد العاطلين عاما بعد عام ، لا أجد من يجيبني على سؤال هذا ، .. حقا
 إن البريطانيين ما يزالون يملكون أكبر اسطول تجارى .. ولكن ماذا عن
 السلع التي تحملها هذه السفن ؟ .. إن قيمة الصادرات البريطانية لم تزيد قبل
 سنة ١٨٩٥ عن قيمة الصادرات الاميركية أو الفرنسية أو الألمانية كما كانت
 تزيد قبل (٢) والدليل القاطع على هذا ، ماتطالعهم به الاحصائيات من أن قيمة
 الصادرات البريطانية كانت في سنة ١٨٨٤ — ٢١٦ مليوناً فأصبحت في
 سنة ١٨٩٢ — ٢٢٧ مليوناً — أى زيادة أحد عشر مليوناً لا غير بينما كانت
 قيمة الصادرات الاميركية في سنة ١٨٨٤ — ١٨١ مليوناً — فقفزت الى ٢١١
 مليوناً سنة ١٨٩٢ أى زيادة ٣٠ مليوناً ... تغيرت لغة الصادرات ولم تكن هي
 وحدها التي تغير ميزانها ، ولكن إحساس أصحابها تغير بالتبعة: وقف السناور
 يفردج يخطب في بوسطن سنة ١٨٩٨ فقال : إن المصانع الاميركية تخرج أكثر
 مما يستطيع الشعب الاميركي أن يستعمله ، والارض الاميركية تنتج أكثر مما
 يستطيع أن يستهلك ... لقد كتب الفدرسياستنا . يجب أن تكون — وستكون —
 تحارة العالم بين أيدينا .. وستتسلط عليها كما علمتنا أمنا انجلترا — سننشئ
 مراكز تجارية في العالم كله ، كنقط لتوزيع الانتاج الاميركي ، سنغطي صفحة
 المحيط بأسطولنا التجارى — سنبنى أسطولا حرييا يتمشى مع عظمتنا ، وحول

(١) فردريث إنجلز

(٢) ص ٣١ من تاريخ الشعب البريطاني لهايلي (طبعة بلسكان)

مراكز تجارتنا ، ستنمو مستعمرات عظيمة تحكم نفسها بنفسها وترفع علمنا وتتجر معنا .

تغير ميزان السلع — وتغيرت لهجة أربابها .. فأصبح محتوما أن يفكر الصناعيون والماليون والسياسيون البريطانيون في حل .. أنهم يشكون من أن ثمة فائض في رأس المال والانتاج وشيك التعطل ... ومن ورائهم « المنافقون من حملة الاقلام » يروجون أن المال الفائض ، لا مكان له في حاجات السوق المحلية الانجليزية في وقت كانت فيه الجماهير تشقى بالبطالة ، وسوء التغذية وانحطت المستوى الصحى .. أى في وقت كان ممكنا أن تستنفذ هذه المعاطب الاجتماعية كل « المال الفائض » وأن يستوعب انعاش الطبقات الشعبية ورفع مستواها — الفائض من المصنوع والمكنوز ولكن « لو أن الرأسمالية فعلت ذلك ، إذن لفقدت جوهرها فانه ما دامت الرأسمالية باقية على حالها فإن الفائض لا يستغل في رفع مستوى الجماهير لأن معنى هذا نقص في ربح المالىين .. ولكن الفائض يصدر الى الخارج الى .. البلاد المتأخرة حيث الربح يكون مرتفعا لندرة رأس المال فيها حيث سعر الارض يكون منخفضا نسبيا والاجور ضئيلة والمواد الأولية رخيصة ،

إذن ما هو الحل ؟؟

ليس بالطبع الانفاق على الطبقات الكادحة المنكودة لان هذا الانفاق لا ينتج ربحا وليس في المنافسة الحرة ، لأن هذا عصر ذهبي تقلص وليس في اسكان البشر ولو كانوا رأسماليين إعادة العصور التي تمضى — إذن أين ؟

« في الاستعمار فقط ... به الحل الوحيد لأزمنا الاجتماعية ذلك أن البطالة والسلام لا يلتئمان وليس في المملكة المتحدة فرصة للقضاء على البطالة وإني لاراهنا في تنمية أسواقا القديمة والاستيلاء على أسواق أخرى جديدة » (١) .

وهذا سيسل رودز الاستعماري المعروف يقول « لكي ننقذ الاربعين مليوننا وهم سكان هذه الجزيرة من حرب أهلية دامية يجب علينا نحن أصحاب سياسة

(١) يوسف تشاربولى وهو من اكر دعاة الاستعمار الامبريالى

الاستعمار أن نجد أرضاً للفائض من الشعب والمنتجات . أن الامبراطورية كما قلت مسألة بطون ، — وواضح انها مسألة بطون لامثال يوسف تشامبرلين وسيسل رودز ، وأنها انقاذ لهم من حرب داخلية دامية ، لانه مع نمو البورجوازية ، وبلوغ انتعاشها لاقتصادى مثلاً فى حركة *laissez faire* ، الذروة ولدت الحركة العمالية فى انجلترا متمثلة فى *— chartism* وهكذا كانت انجلترا البلد الاول الذى يعطى العالم حرية التجارة أى البلد الاول الذى يعطى العالم البورجوازية الصناعية المتطورة ، وكان أول بلد يولديه نقيضها الحركة العمالية وكلما تقدمت الرأسمالية خطوه ، الى الاحتكار ، كلما بعدت عن القوة التى تصل بين طبقتى المجتمع الانجليزى — وهى قوة احتكار انجلترا الانتاجى — وكلما تكشفته الهوة ، حتى أصبحت الطبقتان ، كما يقول دزرتيل شعين لا يوجد بينهما أى تدخل أو أية محبة يحمل كل عادات وآراء ومشاعر الآخر ، كأنهما يعيشان بعيدان فى جهتين سحيقتين أو كأنهما سكان كواكب مختلفة لكل واحد منها عاداته المختلفة وتحكمهم قوانين مختلفة — . . . هؤلاءهم الاغنياء والفقراء والاولون بمعنون فى الاثراء لهم أخلاقياتهم الغالبة ، ولهم أدبهم الغالب . . . وأما الآخرون فمفروقون فى البؤس . . . مجذبة عقولهم ، ظامئة نفوسهم الى الثقافة التى اعطوا أقل قدر منها — الاولون لاتهم الظروف الفقيرة البائسة التى يعيش فيها الآخرون إنهم غرباء عنهم — سكان كوكب آخر غير كوكبهم — وكل الذى يعينهم أن يتبع لهم سكان الكوكب الآخر مكاسب متواثبة . . .

كتب فردريك إنجلز يقول « ذهبت ذات مرة إلى منشستر مع أحد البورجوازيين وتحدثت إليه عن المبادئ الرديئة غير الصحية والظروف المفزعة التى يحيا فيها العمال وأبنت له أنى لم أر أبداً أسوأ من هذه المدينة — استمع الى الرجل فى هدوء حتى فرغت من حديثى ثم قال وكنا قد ملغنا نقطة نفترق عندها . « ورغم هذا . . . فالمدينة تنتج كمية عظيمة من المال . صباح الخير ياسيدى . »

لم يعد سكان الكوكب الأسود ، محل رعاية « سكان الاراج العاجية » ولم يكونون محل رعايتهم؟؟ لم يعودوا يستمعون فى اشفاق الى مثل كلمة سيره . كامبل بانزمان

سنه ١٩٠٣ من أنه يوجد حوالى ٣٠٪ من السكان مصابون بقلّة التغذية ، ويعيشون فى قبضة الفقر الابدى ، وكلية ويلكنز (و . ج . ويلكنز) من أن « ٥ من كل ٨ من عمالنا اليدويين البالغين يعيشون بأقل من الحد الأدنى للاجور وثلاثة فقط من كل ٨ يعيشون فوق خط الحياة فى الاجور ،

لم يعودوا يهتمون لسكان الكوكب الآخرو لم يعد يهمهم الاعتصار الارباح ولكن سكان الاكواخ تتفتح عيونهم فاذا العاصفة تكاد تهب . . والريح صرصر قاسية . والتذمر والضجر بالغان كل شغاف و جيمس موريسون العامل الواعى الواقعى يرسلها كلية فيلسوفة مناضلة « إن ازمنا قريية جدا . أنها فى أعقابنا .. سيمس الصراع كل كائن والويل لمن تخلى عن مكانه ، فهل هى حقا عاصفة أم أنها مجرد أزمة تجوزها الرأسمالية لابد ستجد لها مخرجا منها — يجب سيسل رودز فى كلامه الذى القاه ذات مرة الى صاحبه د . وسيتد :

« كنت بالامس فى إيست اند فى لندن وحضرت اجتماعا للعاطلين واستمعت الى الخطب البغيظه التى لم تكن تخرج عن كلمة واحدة : الخبز . الخبز . الخبز . ولقد فكرت طويلا اثناء عودتى الى منزلى وأصبحت مقتنعا بشكل لم يسبق له مثيل بقيمة الامبراطورية . ان فكرتى المفضلة فى حل مشاكلنا الاجتماعية هى اننا لى ننقذ الاربعين مليوننا وهم سكان المملكة المتحدة من حرب دموية أهلية — يجب علينا نحن السياسيين الاستعماريين أن نجد أرضا تتلقى الزائد من السكان ونهىء الجديد من الاسواق لما تنتجه مصانعنا ومناجمنا .

ان الامبراطورية كما قلت دائما مسألة بطون ، اذا لم ترد الحرب الاهلية كن داعية استعمار . »

« سيدي لا يزال في مصر خير ولا يزال فيها
قوم يريدون أن يجنوا ثمار ما لم يزرعوا أو لئلا أرجو
أن يجبط الله أعمالهم وأن يبيي هذا البلد
الطيب الكريم ولاهله الاوداء المسالمين العالمين
أياماً خيراً من أيامه السالفة وسعادة أبقي امداً
وأقوي دعامه »

ستيفن كيف

طريق العاصفة في مصر لورد دوسرين يقترح

عرفت مصر الرأسمالية البريطانية في ادوارها المختلفة ، عرفتها منذ أن كان
« تصدير السلع، طابعها المميز ، وأيام لازم تصدير السلع تصدير الفائض من
رأس المال . وعرفتها ابان المنافسة الحرة ثم خبرتها وهي تجوز مرحلة « التجارة
حرة التنافس » إلى الاحتكار فالاستعمار . ولقد تكيفت الصلة بين البلدين
تبعا لطبيعة كل دور من أدوار تطور النظام الاقتصادي والخطة السياسية
فيهما ، ... ولذا لم يكن من باب السخرية ما قاله لورد بالميرستون من أن بريطانيا
لا تريد مصر لنفسها ، لأن كلامه هذا ، انعكاس لحالة انجلترا الاقتصادية والسياسية
آنئذ من حيث اخلاصها إلى « المنافسة الحرة » التي يريدونها في كل ركن من
أركان الارض ، وفي كل ناحية من نواحي الحياة . والتي من طبيعتها أن تلغى
الحدود وتعاوى الاستثمار وترغب عن المستعمرات فتصفها بأنها الحجر الثقيل
حول رقاب أرباب الصناعة الأنجليزية المتفوقة المزدهرة الطامحة إلى أسواق
العالم طرا ... ثم إذا تقدم القرن واخذ التفاؤل الدافق في مستقبل التجارة حرة
التنافس ، يخبو شيئا فشيئا تجد أن موقف الساسة البريطانيين قد استجاب للتغير
العامل في طبيعة النظام الاقتصادي — نخدم يتحرزون ، فيقولون « لا نريد
مصر لانفسنا ، ولكن من أجل مصالحنا فقط لا نريد ما في يد أية دولة اخرى ، ..

هكذا يزيد اهتمامهم بمصير مصر .. فاذا ما وضع انكماش المنافسة الحرة ، أو قل إذا ما وضحت الاخطار المحيطة بأنجلترا من كل جانب ، ووضحت معالم مرحلة انتقال الرأسمالية البريطانية من المنافسة الحرة إلى الاحتكار ، وضع موقف الساسة البريطانيين إزاء مصر فيكون « شراء اسهم القناة » خطوة تلقى تأييدا وتمجيذا وتكون في حساب المالين والسياسيين أكثر من مجرد صفقة تجارية . كانت عملا سياسيا . وتجرى عجلة الحوادث المحلية في مصر بعد هذا إلى حيث يقضى على « مدار » الحركة الوطنية — وهى العسكرية العراية — ويرسل « لورد دوفرين » ليرى ماعساها تكون سياسة الانجليز في مصر .. أو قل ماعساها تكون الخطة التى تجرى عليها مصر في ظل الاحتلال . فتكون اقتراحاته انعكاسا لوضعية مصر في وسط علاقاتها الجديدة بانجلترا . والحق أن اللورد دوفرين قد تنبه إلى أشياء كثيرة دقيقة فحاول أن يتلافها ، من أقل ثغرة إلى أكبر فج . وأن يربط بين التغير في الأساس الاقتصادى للمجتمع المصرى ، وبين التغير في طبقاته ذاتها ، والتغير في آلة الحكومة ، والهيئة التشريعية ، وكأنى به قد أراد أن يخلق جهازا دقيقا محكما ، يشمل مصر ، مجتمعا وحكومتها ، بأقتصادها وسياساتها ، ولقد أرسل « اللورد دوفرين » سفير بريطانيا فى الآستانة إلى مصر بحجة أنه سيعيد تنظيمها بعد أن تم القضاء على الثورة كما جاء على لسان وزير الخارجية البريطانية غير أن تنفيذ هذا عمليا كان « تنظيم الحماية المقنعة على مصر » كما يقول عبد الرحمن الرافعى بك . إذ أنه لما جاء مصر سنة ١٨٨٣ نصح بأن لاتحكم انجلترا مصر مباشرة . أن تحكمها خلال « نطاق وطنى من المصريين » ، وبأن يشرح المجلس المصرى الموجود آتذ بحجة أن فيه الكثيرين ممن اشتركوا فى ثورة عرابى . ولأن مصر بحمد الله تحدها الصحراء من ثلاث جهات ولأن وظيفة الجيش يجب أن تكون المحافظة على الأمن لا غير ، على أن يعهد بأدارته إلى ضابط انجليزى كبير يعاونه آخرون وأن يوضع البوليس تحت أمرة حكامدار انجليزى وضباط بريطانيين . وأن يكون النائب العام للحاكم الأهلية من

الاجانب — وأن يكون مفتشو الري من الانجليز . وأن ينشأ مجلس شورى القوانين — بدلا من البرلمان الواسع ا حقوق والضمانات لأن الشعب المصرى عنده لم يتهيأ بعد لمثل هذه الخطوة . ونصح بأن لا يتعرض الاحتلال بأى سوء للأعيان ، رغم أنهم نشطوا فى مقاومة السيطرة الاجنبية والسبب الذى أورده اللورد هو أنه مع كون نفوذ الأعيان الذين أصلهم من الأتراك لا يزال أكبر مما يرغب فيه كل فيلسوف فإنه يمكننا أن نقبل ذلك النفوذ لأنه نتيجة ماضى القطر وهم جديرون بالنظر والرعاية وعلى هذا فلا يكون من العدل استعمال القوة فى إزالة امتيازات الأعيان ، ونصح دوفرين كذلك بأن يحرم بيع الأوطان والعقار الجبرى إستيفاء للديون — وهذا رأى له أهميته الكبرى لاتصاله برغبة « اللورد » والسياسة الانجليزية من بعده فى المحافظة على طبقة الملاك الصغار وتنمية هذه الطبقة ، لأسباب سنفصلها فى الكلام عن كرومر ، واقترح انشاء بنك سليف زراعى ليسهل على الملاح الصغير استثمار أرضه بمساعدة الحكومة .

وهكذا ترى معى أن اهم الأسس التى هدف اليها دوفرين فى تقريره هى :
أولا — اخراج الحكومة من الايدى الوطنية إلى الايدى الاجنبية .
ثانيا — القضاء على كل ما يمكن أن يقوى الروح القومية ، باقامة مجلس نيابى صورى بدل المجلس الذى طالبت به الأمة قبل الاحتلال ، وأيضاً بتعطيل الجيش واخضاعه للضباط الأجانب .
ثالثا — المحافظة على امتيازات الطبقات العليا فى مصر .

رابعا — بدء سياسة زراعية يراد بها خلق طبقة من صغار الملاك ، يتمشى إيجاد الاحتلال لها مع سياسته الاستغلالية المحتاجة إلى ضحايا كثيرين
وأما الطريقة العملية لتحقيق هذه الأسس فقد شرحها اللورد حيث قال :
« لو كان شأنى فى مأموريته أن أجعل مصر فى مقام ولاية هندية تابعة لنا لمثلتها بصورة غير التى مثلتها بها فإن يد الوكيل المستقر الثابتة القوية كانت تجعل كل شئ طوع أرادته بما أمكن من السرعة ولكننا فى خمس سنوات

نزيد ثروة البلاد وخيرها المادى بمقدار عظيم بتوسيع نطاق الأراضى التى
تزرع وزيادة الإيرادات وإبطال شىء من العونة وترتيب القضاء ولكن لو
أننا فعلنا ذلك لرأى المصريون أنفسهم أذ ذاك خاسرين إذ أن ثمنها فاحش
وهو ضياع استقلالهم الوطنى .»

وفى هذا القول مفتاح سياسة كرومر أو من كان يمكن أن يختار لمهمة
كرومر — فيه الاهتمام بالدرجة الاولى بتحسين وتنظيم الناحية المادية ،
بزيادة الإيرادات وتوسيع الأراضى المزروعة والقضاء جزئيا على السخرة —
وفيه ترتيب الإدارة الحكومية ، وترتيب القضاء بشكل يمتشى تماما مع
سياسة إثراء الارض . والحكومة البريطانية إذ تعجبم رجالها لتختار أليقهم
لمهمة تنظيم مصر فى نطاق العلاقات الجديدة لم تجد خيرا من كرومر وهو
المالى السياسى الذى رضى عنه الرأسماليون وحملة الأسهم ، وهو واحد من كبار
دائنى مصر ، واحد المبعوثين من قبل حملة الأسهم إلى مصر وأخر عهد إسماعيل
للتحقيق فى حالة البلاد المالية ، أو قل لاستكشاف جذور الآلة الحكومية
المصرية أملا فى اقتلاع هذه الجذور وغرس جذور أخرى تؤتى ثمرا أشهى
وأغزر . كان كرومر حير من يصلح للمهمة الثقيلة ذلك بأنه قد « رأت الحكومة
الانجليزية أن تعهد فى تنفيذ قرار اللورد دوفرين إلى قنصل عام يكون له من
السيطرة والنفوذ ما يجعله فى مقام نائب الملك أو الحاكم العام فى المستعمرات
فأختارت سير وليام بارنج (كرومر) » . (١)

(١) هكذا قال الرافعى

— ٤٠ —

« كأن الدهر قد سلط المالك على المصريين
ينهبون أموالهم ويسلبون أقواتهم ثم سلطكم الله
عليهم لسلب ما جمعو ثم سلط عليكم أعناقكم
فسلموا مجاميع ذلك للإجاب »
- عيسى بن هشام - اللويلحي

« قد يغيب عن الأذهان أننا في تاريخ مصر
الطويل لا نجد الطبيعة مع قليل من عمل
الإنسان قد وجدت فرصة لظهور قدرة البلاد
على الانباج إلا في ربيع القرن الأخير . »
كرومر

« إن مصالح حملة الأسهم ، ومصالح الشعب
المصري متآحية منسجمة »
كرومر

الجلاليب الزرقاء في مهبط الإصلاح

يحسن بي أن أنبه إلى أن اللورد كرومر تفضل فاعتبر نفسه صديق الفلاحين ،
وأني لا أحرم المالين الآخرين من صداقة الجلاليب الزرقاء مادام استغلال
الاصدقاء للاصدقاء هو أساس المودة بمعناها الكرومرى
قال كرومر إن مهمة الرجل الإنجليزى فى مصر إنما هى انقاذ المجتمع
المصرى، ثم عدد أنواع المعاطب وصنوف الفوضى التى يمكن أن يخلص الرجل
الانجليزى الشعب المصرى منها .. فى رأيه « أن مهمة الانجليزى المتمددين هى
أن يمد يد الصداقة والتشجيع إلى المصرى المتأخر ، وأن يرفعه ماديا ومعنويا
من أهوة البائسة التى انزلت إليها وإن الانجليزى لينظر إلى انتصارات بنى وطنه
الإدارية فى عجب وزهو . ينظر إلى الهند ويحدث نفسه بكل ما فى طاقة الجنس
المستعمر من قوة، أستطيع أن أفعل هذا ، فقد قت به قبل الآن — لقد أغدقت
نعمًا لا تحصى على أهالى البنغال ومدراس وهم أولاد عم الفلاحين المصريين .

سينال الفلاحون المصريون ماء لمزروعاتهم ، وعدلا في محاكتهم ، واستتبأبا في ادارتهم .

ان الزجل الانجليزى لم يأت مصر كغاز . اوعدو . لا . ولم يأتها وهو راغب في المحىء . لقد « قاوم » القدر فلم يستطع ، ولم يملك من نفسه الا أن ينساق معه !!

يقول كرومر في ص ١٢٣ الجزء الثانى من كتابه « مصر الحديثه » .
« لقد أتى لا بوصفه غازيا ، ولكن جاء فى مسوح منقذ للمجتمع . . وإن مجرد ادعاء هذه الرسالة ، سواء أكان من فرد أو أمة ، ليشير الشك الى حد ما . ذلك بأن العالم اعتاد ان يظن أنه لا يحتمل أن يرعى « المنقذ » مصالحه وان يعمل على تحرير المجتمع وقد دلت التجربة على ان هذا الشك ، كان غالبا سليم الاساس . ولكن بالتأكيد ، فى مقدور الانجليزى أن يرر الدور الذى القى على كاهله . لقد لقي بحيوه ترحيبا من سكان مصر الشرعيين ومن مجموعة الشعب المصرى . وقد نظرت غالبية الأوروبيين لأعماله بغير كره ان لم يكن بموافقة إيجابية » .

هذه الرسالة تمثل الى حد ما الطريق التى سلكها « كرومر » .. وهى طريق الإصلاح وانقاذ المجتمع لأنها الطريق التى توصل الى أهداف بارنج فى مصر وهى المشابهة تماما لاهداف خطة فروهلنج وجوشن السابقين . طريقته « أن يقدم للرأسمال الاجنبى فوائد متزايدة تعصر من المنتج الفلاح بواسطة الطبقة العليا وأن يزيد قدرة مصر الانتاجية حتى يتسنى الحصول على أكبر قدر ممكن من الفائدة من اعتصار الفلاحين » (١) .

لقد تزايد الضغط على الفلاحين « فى ظل ريجيم بارنج اخوان » ، وتزايد الضغط على الحكومة « وتزايد بالمثل على الفئة العليا فى المجتمع المصرى الزاهدة فى التعاون مع الاحتلال » . . . وهذه الخطة الإصلاحية من جانب ، والضغط

من جانب آخر ليمثلان فحرا جديدا بدأ بعام ١٨٨٠ وهى فحر المرحلة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة . المرحلة التى صدر فيها قانون التصفية ، والتى انتهت فيها فترة الاستدانة من الخارج على نطاق واسع بالتغيير الذى أدخل على الحكومة والتى صدر فيها قانون يعطى ملكية الارض للفلاحين . . . والتى استمرهم الحكومة فى العشر السنوات الاولى منها أن تتجنب إفلاسا جديدا وقد سميت هذه الفترة (بالسباق ضد الافلاس) « (١) .

تذبذبت سياسة الاحتلال فى مصر ، تذبذبا يعكس طبيعة وضعية المحتلين فى مصر : فهم لم يستقر بهم المقام نهائيا . . . حقا أنهم تغلبوا على « العسكرية » وهى العصب الظاهر فى المقاومة الوطنية ، وحقا أنهم أخضعوا الفئة العليا من المجتمع المصرى . . . ولهم فى مصر حراب تسند طريقتهم الجديدة فى الاصلاح ، كما يقول كرومر فى مذكراته .

ولكن التنافس مستعر بين انجلترا وفرنسا وغيرهما من الدول . التنافس الذى يمثل عموما مرحلة الانتقال من « التجارة الحرة الى الاحتكار فالإمبريالية » حيث يأخذ تقسيم الارض بين الدول الصناعية الرأسمالية يتم ، وحيث تخرج الشركات والهيآت التجارية عن حدود « الوطن » الاصغر الى حدود العالم كله وحيث يمتزج فيها رأسمال المال الصناعى برأسمال المال . . .

التنافس مستعر ولذا فكرومر لا يستطيع ضم مصر . ولكنه يستطيع أن يحدث من الخير ما كان يحدثه لو أنه ضمها بالفعل . وهو لا يتدخل فى حرية عمل الحكومة الخديوية ولكنه عمليا يضغط على الخديو والوزراء المصريين ، لينسجموا مع آرائه . وهو نظريا يمثل واحدة من قوى كثيرة تستعمل حقوقها المتساوية ، ولكنه فى الواقع يتمتع بنفوذ أكبر من يمثل أى قوة أخرى .. وإنه لا يتملص من وعوده « للرجل الفرنسى » ولكنه يستطيع أن يلفها فى « منشقة » لينشرها فى مناسبة أكثر ملاءمة . وفى كلمة أخرى إنه يعمل بكل إحساسه

العملى ، ساخرا من « النظريات » ومن وجود أية خطة مرسومة مقامة على تفكير منطقي ، ساخرا من التاكثيك الدبلوماسى ، مفتخراً بأن هذه الخصائص هى الميزة لجنسه (١)

إن المصلح الإنجليزى — وهو مبعوث العناية الإلهية المثالى عند كرومر — سيجد بالإضافة إلى شعب وطنى أرهقته السنين العجاف الماضية ، وشرد الكثيرين من أبتائه الظلم الأسود الذى حاق بهم وخاصة أيام اسماعيل وعلى يد الممولين والمرابين الأجانب، سيجد فى المقام الأول أن الـ ١٣ ألف أوروبى الموجودين فى مصر ، « يمثلون الجانب الأكبر من الثروة والذكاء والتقدم ، والاثرة المسيطرة فى القطر ، وأكثر من هذا فإن رأى هؤلاء المائة وثلاثة عشر الفا المختارين ، سواء أكل رأياً عادلاً أو غير عادل ، له القوة التى تفرض تنفيذه ، كأن هؤلاء « ملح الأرض المصرية » و « براهمة مصر » ، من ورائهم الساسة الاجانب ، وربما من ورائهم جنود وبحارة كل بلد فى أوروبا . فى حالة هؤلاء ، على الرجل الانجليزى أن يعالج المشكلة بدقة تمدد بها تجربته فى الهند .

« لقد كان أول شرط لبقاء الانجليز فى مصر هو أن ترضى الدول عن مصالحها المالية كل الرضا » كما يقول روذستين صاحب كتاب « دمار مصر » — على الاحتلال أن يحد أعصاب هؤلاء « الصفوة المنتازة — ملح مصر وبراهمتها ... ورأس الرمح تسنده الساسة والعسكر الأوروبية .. عليه أن يمسه من التحرير .. مساهياً رقيقاً لا يدميهم .. إنهم فضلاً عن أن فى امكانهم أن يقيموا العراقل فى وجه الاحتلال ، ذوو مصالح مرتبطة متداخلة مع مصالح الانجليز ، أو قل انهم بعض هذا المتاع الذى يريد أن يسخره الاحتلال ليدعم اعتصاره لمصر ، ومن ثم لم تكن أمثال هذه الغضبنة المضرية التى أعلنها كرومر فى تقريره سنة ١٩٠٦ من أنه يرفض أن يكون له « يد فى ترويج مطالب لو قبلت لكان قبولها ظلماً فاضحاً للأجانب الذين لهم مصالح عظيمة جداً فى مصر » .

نقول إن أمثال هذه الغضبة الكرومرية المضرية لم تكن من باب الغضب لجرد اشتاء الغضب ولكنها كانت دفاعا عن المصالح الانجليزية ذاتها . هذه المصالح التي أفصح عنها كرومر في تقريره لسنة ١٩٠٥ حيث قال « إنى لا أشير على حكومة جلالة الملك بطلب تعيين نواب عن المصالح البريطانية إذ أن تلك المصالح هي عين مصالح سائر الأوروبيين المقيمين في بر مصر . فلا تحتاج إلى حماية خصوصية في مجلس مركب كله من الأوروبيين ، ونحن لا نسلم بكل ما قاله اللورد ، فدأبه أن « يلغم » مقولاته ولكننا نسلم جزئياً بأن المصالح البريطانية والأجنبية المالية أخذت تتشابك وتتداخل بحيث تكون الحماية لبعضها ، أحيانا لها كلها .. ولكن للمصالح البريطانية الاستغلالية نواح أخرى . ولذا فهم المعتمد البريطاني ، ليس منصرفا كله إلى إرسال « الغضبات المضرية دفاعا عن المصالح الأجنبية في مصر . إن همه الأساسى أن يحول هذه المصالح إلى الدائرة التي تتسلط عليها إنجلترا ١٠٠ ٪ ... هم المعتمد البريطاني أن يجر مصر إلى معزل سحيق .. بعيدا عن الدائرة الدولية لأن الدولية ، بالرغم من مظهرها الخارجى الطيب ، الذى يفرض المساواة بين الدول العظمى ، والمعاملة المتساوية لرعايا الدول المحكومة ، تعنى غالبا من حيث الوجهة العملية ، « الانانية السياسية » و « صرف النظر عن حقوق الشعب المقهورة » ، وتعنى أيضاً انهيارا فى سلطة « الدولة الأوروبية التي يتوقف على الإبقاء على نفوذها الكبير ، تقدم المدنية الصحيحة فى مصر . وهذه الدولة الأوروبية هي بريطانيا العظمى ، (١) ... هكذا يقول اللورد كرومر .

ولذا فالمعتمد والاحتلال ضد الامتيازات الأجنبية ، لأنها أحد الأسس القوية التي تركز عليها « الدولية » (٢) — لقد كانت السياسة البريطانية تبغى دائما إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر لا لأجل مصر أولا ولكن

(١) ص ٤٤٢ الجزء الثاني من كتاب مصر الحديثة لكرومر .

(٢) « دولية » فى مقابل كلمة انترناشيونالزم ، في معناها الضيق جدا ، وهو الخروج من دائرة دولة واحدة الى نطاق دولي عام (المؤلف)

لتطلق يد الاستعمار بشكل أقوى من ذي قبل (١) — يقول كرومر في تقريره لسنة ١٩٠٥ « إن نظام الامتيازات الأجنبية المعمول به الآن لا يلائم أحوال مصر اليوم لسبب لا أتردد في تبيانها وهو أن مركز مصر فريد بين مراكر البلدان الشرقية فقد اقتبست شيئا من التمدن الأوروبي والطرق التي تجري عليها حكومتها معظمها طرق أوروبية » يجب إلغاء الامتيازات الأجنبية إذن أو قل يجب تركيز السلطة كلها في يد الاستعمار البريطاني، ولكن كيف والسبيل إلى هذا ملتوية معقدة ؟؟

يرى اللورد (٢) أن تنازل « الدول لبريطانيا العظمى عما لهن من الوظائف التشريعية ... ولا بد لهذا التنازل طبعاً من شروط ... إن ذلك التنازل لا بد من أن تكون إحدى نتائجه إيجاد أداة حكومية يشترك فيها الأوروبيون، وليس « مستغرباً » ولا مدعاة للضحك أن يقول اللورد هذا الكلام العجيب لأنه يرى الفرق بين المصرى الصادر من قلب مصر .. المربوط إلى أديمها وسمائها .. الحى بوجدانها الوطنى ، ومصائبها وآمالها .. لافرق بينه وبين « الاجنبى » الوافد إليها لحما ودماء وفكراً من أوروبا أو من أقاصى الأرض والذي قال عنه منذ لحظة إنه « ملح هذه الأرض » و« براهما » مصر .. يقول اللورد « إن الاجانب القاطنين في مصر لا يجوز من باب العقل والحق أن يعتبروا أجانِب بالمعنى الذى يطلق على الفرنسى القاطن في إنجلترا أو الإنجليزى القاطن في فرنسا فالسياسة القديمة والعدل يقتضيان بأن يعد هؤلاء مصريين » (٣) رأيت أذن فلسفة « اللورد » !! الرجل الفرنسى في مصر ليس غريباً — ليس غريباً كالفرنسى في إنجلترا ولا تسخر من سفسطة « اللورد » فهى متاعه ، ومنتهى انسانيته وتعليلها في نظره أن « الاجنبى » في مصر ذو مصالح مادية عظيمة .. أنه ملح هذه الأرض الطيبة . أنه براهما مصر . وإذن يجب عند إلغاء الامتيازات

(١) ص ٢١ من كتاب الاستعمار البريطانى في مصر

(٢) تقرير كرومر سنة ١٩٠٥

(٣) كرومر في كتاب «عاس الثانى»

التي تجعل منه غريبا عن مصر ، إيجاد طريقة مقبولة وعملية لإشراك أعضاء الجاليات الأوروبية في مصر في حكومة البلاد بشكل كاف بحيث يسهل عليهم اسماع اصواتهم ، (١) أو لعل تبريره لهذا النوع من اصلاح الامور بأفسادها هو فيما قاله من « أن تقدم مصر المادى اعتمد في درجة غير صغيرة ، على وجود عدد من الأوروبيين المقيمين في مصر وعلى اجتذاب رأسمال أوروبى إليها. والأوروبى لا يقيم في مصر إلا إذا كان « سيضع ، مالا من إقامته فيها ، والأوروبى لا يستطيع أن ينتج مالا مالم تكن حياته وما ملكت يده ، محمية ضد خطوات الحكومة التسفوية التي كانت إلى وقت قريب سيئة جدا ، والتي يظن — وله الحق — انها قد ترجع إلى أحوالها السابقة إذا انسحبت يد بريطانيا الحاكمة . » (٢)

انها هي هذه القصة الابدية التي تجعل الرجل الفرنسى وقد أخذناه مثلا للوافدين على مصر من الاجانب ، غير اجنى في بلادنا لان له مصالح مادية ، ويجب أن يكون له صوت مسموع في الحكومة المصرية ، بوصفه ليس غريبا « عنا ، ... و « الفرنسى » هذا من ناحية اخرى ، يجب أن تضمن له « يد الدولة السيدة في مصر ، رزقه وسلامته ومن جهة ثالثة يجب أن يكون هذا « الفرنسى » واحدا منا بالفعل .. أعنى ان يكون خاضعا للحكومة المصرية ، أو قل ممتزجا بها ، — أى ممتزجا بالجهاز العصبى الاستغلالى « الذى تعنى بإقامته وانشائه ، « يد الدولة السيدة » بما عهد فيها من قدرة على تنظيم مثل هذه الامور ، ودقة في ربط جزئياتها المتناثرة لتستوى كلها استواء لذيذا

ولكن أليس هذا الاتجاه مناقضاً لما ادعاه كرومر ومن بعده غورست وكنتشن مرارا وتكرارا من أن هدف الاحتلال لا يرمى إلى مجرد تضييع المصريين بنعم حسن الادارة والاحكام حسب بل الى تدريبهم أيضا حتى يشتركوا تدريجيا بنصيب يزداد شيئا فشيئا في ادارة حكومتهم وتدير أمورهم ، (٣).

(١) ص ١٣ من كتاب كرومر « عباس الثانى »

(٢) ص ٣٢ الجزء الثانى من كتاب مصر الحديثة لكرومر

(٣) ص ٢ تقرير عن المالية في مصر والسودان سنة ١٩١٠ ترجمة المقطم

أم تراه منسجما مع مقاله اللورد (ص ٢٣ — ٢٤ الترجمة العربية لكتاب عباس الثانى لكرومر) « إن القدر الذى عرفه هو ميروس فى شعره بأنه ضائعة الدمار والخراب لم يستحق فى زمن من الأزمان هذا التعريف أكثر مما استحقه عند ما قضى على حياة هذا الرجل « يقصد توفيق » وهو فى مستقبل العمر وحطم بذلك نظاما كان مجرد وجوده موقوفا إلى درجة غير قليلة على إطالة أجل حياته . » فما هى إذن المزايا الرئيسية لذلك النظام الذى كانت تحكم مصر بمقتضاه فى الدور الذى تقدم وفاة توفيق باشا ؟ إن أساس ذلك النظام كان وجود التفاهم الحسن بين الخديو وبضعة موظفين مصريين من أصحاب المناصب العالية فى حكومته من جانب وبين قنصل جنرال بريطانيا العظمى وبضعة أشخاص من كبار الموظفين البريطانيين من جانب آخر .

أليست الدعوة إلى إشراك الأجانب فى الجهاز الإدارى للآلة الاستغلالية متناقضة مع خصائص « ريجيم » كرومر فى إدارة مصر ؟ كلا . إنها ليست كذلك .. إن الرجل الانجليزى الذى صورده قلم كرومر « مبعوث الرحمة » ، سيلقى فى الواقع أن المصريين الذين رغب أن يستحيلوا إلى شئ مفيد حقا ، رجاء أن يتمكنوا من حكم أنفسهم بأنفسهم مادة من « خام الخام » ، وأن الأدوات التى يجب أن يشتغل بها ، والتى تعتمد عليها جودة العمل يجب أن تكون من البريطانيين ، أو الفرنسيين أو الأتراك أو السوريين أو الأرمن أو من الكثير من الجنسيات الأخرى . وقبلها تكون من المصريين ، (١) . فى كلمة قصيرة وجد كرومر نفسه يعمل فى ظروف عرف كيف يسخرها لغايته منافسة الدول الأوروبية قائمة لم تتمتع ، وخاصة من جانب فرنسا وهذه المنافسه يمكن تخفيف وطأتها ، بالبقاء « عظم » فى (فم) المالىين والساسة . وبايصال الأرباح إليهم كاملة غير منقوصة وبالمحافظة على مصالحهم .. وهو إذا ما استطاع اسكاتهم فنجح فى المضى فى « سياسة طويلة الأجل » .

(١) ص ١٣٢ ج ٢ من مصر الحديثة لكرومر

بها قدم الاستعمار في مصر وخاصة بعد أن فتحت أزمة الثمانينيات في إنجلترا، الطريق إلى الاستعمار، فلم تعد «سياسة كرومر» وأضرابه — رغم تناقضها مع «سداجة» كلمات جلاد ستون الطيب القلب وكلمات الحالمين من الأحرار، لم تعد هذه السياسة مبعث فزع أو حتى مثار نقد جدى شديد في بريطانيا. وأما في الداخل، فالأجانب كثيرون ولهم مصالح مادية واطماع متشعبة ولو تركوا وأمرهم لساءت العاقبة على الاحتلال والمصريين على السواء، فالواجب إذن أن يهدهم اللورد فلا يشذون في سياستهم الرئيسية عن الطريق العامة التي خطها الاحتلال.

وهناك استغلال الاموال الاجنبية في مصر، وهي كأي مسألة اخرى متشعبة الأطراف، جانب منها، وهو تداخل بعض الهيآت الأوروبية التجارية والصناعية مع بعض الهيآت البريطانية، هذا الجانب يجب صونه والدفاع عنه. وأما الجوانب الاخرى فينظم ويرتب حتى لا يتعارض مع الجانب الأول الهام.

وهناك الشعب المصري، فلاحون بائسون، وهؤلاء واجب الإنجليز حيالهم أن يصفوا عليهم بعض الميزات، وهم الذين طالما جلدوا وأهينوا واستنزف عرقهم على أن لاندك هذه الميزات التي سوف تمنح للكافة النظام الاجتماعي الذي يرغم تعفنه قد حفظ المجتمع المصري متماسكا لعدة قرون» (١).

وهناك كبار «الملاك» وهؤلاء لابد وأن يحد من عناصر التذمر فيهم. ولكن بغير أن يضغط عليهم ضغطا شديدا يخل بالنظام الاجتماعي الذي اعترف اللورد بتعفنه والذي سجل له بالحمد والثناء تماسكه لقرون عدة رغم هذا التعفن وهناك الآلة الحكومية وهذه يجب أن تسير على وئام تام مع «الاحتلال». ويجب أن تعتمد في معظم حركتها على الموظفين غير المصريين، مع ملاحظة أنه من نوايا الاحتلال أن يحل المصريين محل الأجانب !!..

وهناك طبقة الملاك الصغيرين الذين تنبه الاحتلال إلى فائدتهم للنظام

الذى بينه .. وهذه يجب أن توجد ، لتعوق الكفاح الاجتماعى ، ولتسهل الاستغلال .. وعصب هذه الأهداف كلها ، (المال) ... المال الذى نضبت منه مصر فى السنوات السابقة .. إنه (العظمة) الغليظة التى سيلقيها الاحتلال بين أسنان (العازلين) من الطامعين الآخرين .. وهو الضمان لأن يطول أجل الاحتلال — لأنه (الرشوة) ، الدسمة التى ستقدم لكل من يرام المشاكسة من الأجانب والمحليين ولأنه — وسيلة — لانتاج ربح متزايد ..

لقد قدرت (رأس كرومر) كل هذا ، وسندها واقع السياسة العالمية والانجليزية ووضعية مصر آنئذ .. فأخذت تدبر سياسة طويلة الأجل .. لايجاد المال .. ولالقاء العظم ذات اليمين وذات الشمال فى افواه المكشرين عن انيابهم المتحفزين (للقبض) أو النباح .

أصبح مقصدا أن يعنى اللورد فى سياسته بازدهار الناحية الاقتصادية ، وإنتاج الربح ، ففكر كثيرا وتدبر أمره كثيرا ، واختط ستة مالية وزراعية وإدارية هدفها الحصول على (قدر سمين) من المال ، ورفع مستوى الطبقات الفقيرة إلى الحد الذى تستطيع معه أن تستهلك المصنوعات البريطانية ، ولعل (هذه السنة) هى التى أوحى إليه أن يقول كلمته التى ذهبت مثلا سخرها .
« إن مصالح حملة الأسهم ومصالح الشعب المصرى متآخية متجانسة » .



تمس علينا اليوم أن قد أخصب الترى وأن أصبح المصري حرا منكما
أعد عهد إسماعيل جلدا وسخرة فاني رأيت المي انكي وآلما
علمت على عز الجداد وذلا فأغليتم طينا وارخصتم دما
إذا أخصبت أرض وأجذب أهلها فلا أطلعت بتا ولا حادها السما

حافظ ابراهيم

« بالرغم من حل وكران المصريين للجميل ، فاني مازلت أحسر على إبداء أمل في
أن الحيل الحاضر والاحيال المقله من الفلاحين ، الذين يحصلون على خبزهم اليومي
وسيتمرون يحصلون عليه ، بمرق جيبهم ، سيدكرون بعاطفة أقرب إلى شكر الجميل أن
الاحلو سكون كانوا هم الذين أطلقوهم من قصة ظالمهم ، وكانوا هم الذين علموهم
(أي الفلاحين) أنهم أيضا اصحاب حق في أن يعاملوا معاملة المخلوقات البشرية ، وانهم هم
التي تحت قافلة المدينة الغربية السليمة وانهم هم الذين قتلوا أمامهم الطريق الذي ينتهي
لدين أضمو عليهم النعم إلى التقدم ورفعة الفكر »
كرومر

من وكران

باللهجة السابقة من اللورد كرومر كثيرا على المصريين بالإصلاحات
المختلفة التي رفعتهم إلى حيث المدنية الحققة .. إلى حيث أصبحوا يفهمون حقوقهم
البشرية .. إلى حيث فضح رقيهم المادى ... « وسواء كان الفلاح المصرى قادرا
على شكر الجميل أو كان عاجزا عنه فإنه ليس من شك أبدا أنها كانت يد انجلترا
هى التي رفعتة أولا من حماة ظروفه المادية والمعنوية التي تمرغ فيها لقرون
عدة » (١) ... فما هى الإصلاحات الرنانة التي تستوجب من اللورد كرومر
كل هذا المن والمباهاة؟؟؟ والتي قوبلت رغم هذا ، بنكرانها والكفر بقبمتها
من الجانب الآخر ...

لا يختلف كثيرون من الناكرين لجميل الإصلاحيين ، في قيمة ما قدموا
لمصر من أياد ولكنهم يرون أن السياسة التي فرضت هذه الإصلاحات كانت
سياسة مغرضة ... فهم يستمعون إلى اللورد كرومر يقول بملء فيه إن مصلحة

حملة الأسهم ومصلحة الفلاحين المصريين متجانسة متأخية ، فيأخذهم الشك الذى لا يهدأ .. وحقا كيف تكون مصلحة المستغلين هى بعينها مصلحة أولئك الذين يستنزف عرقهم؟ كيف تتآخى مصلحة حملة الأسهم الطامعين فى موارد مصر مع مصلحة العلاحين البائسين الكادحين فى غير اناة، ليرضوا المالميلين الجشعين؟^(١) والذى يعليه المضربون هو أنه قد «أتفق فى لندن سنة ١٨٨٥ بين الدول بناء على طلب فرنسا إنه إذا عجز اللورد كرومر عن إصلاح المالية فى ظرف ثلاث سنوات حلت محله لجنة دولية تتولى إدارة مالية البلاد . لذلك كان أمام اللورد عمل مالى وسياسى ،^(٢) وقيام لجنة دولية أقتل للبصالح والسياسة البريطانية من قيام حكومة وطنية فى ظلمهم .. لذلك كان حتما على اللورد — إذا هو أراد تجنب الكارثة — أن ينجح فى إدارة مصر ماليا على الوجه الذى ترضاه الدول الطامعة ... فيزيد هذا من الشك فى صدق كرومر حين قال إن مصلحة حملة الاسهم والمصريين واحدة بينما إدارة مصر ماليا على شكل يرضى الدول الطامعة معناه إعطاء الدائنين فوائد ديونهم ، وإفساح المجال لرؤوس الاموال الاجنبية ومعناه أن مكسب الرأسمالين متعارض مع رفاهية الشعب المصرى ولكن كيف باللورد ينجح فى مهمته هذه وهو إذ يجيء إلى مصر يجد أن « نصف الإنتاج المصرى يذهب بالفعل لتسديد فوائد الدين »^(٢) ... ويجد أن العبء كله . أو معظمه على الأقل — واقع على كاهل صغار الفلاحين ... ومع هذا فالمليون والسياسيون الاوروبيون يطلبون اليه أن يعتصر من هؤلاء البائسين العرايا أرباها اخرى، وأن ينجح فى تنظيم اعتصار الفلاحين لحسابهم . اصبح حتما أن ينهج اللورد منهجا يوائم فيه بين سلطة المالميلين ومطامعهم ومصالحهم الموجودة فى مصر بالفعل ، وبين حالة الشعب التى ساءت إلى اقصى حدود السوء... وهذا المنهج يتطلب أولا تخفيف الضرائب ، لأن « الأوزة ، التى تبيض الذهب حل بها الاعياء الكافى لقتل بيضها الذهبى كله . اكتشف اللورد — بعد أن قضى عشر سنوات فى مصر ، أن الفلاح يعيش فى

(١) ص ٢٦٢ من المسألة المصرية

(٢) ص ١٥ من الاستعمار البريطانى فى مصر لالينور روتز

« بيوت من الطين » ، وياكل إذا تيسر له الأكل طعاما هزيلا لا يليق بالإنسان واكتشف أيضاً أنه من العار على المدنية الأوروبية ، أن تجعل الفلاح فقيراً بائساً مكدوداً .. واكتشف أيضاً أنه « لاتزال ضرائب الأطنان ثقيلة على الأهالي وخصوصاً في جرجا والجيزة مع تنزيل الأموال التي ذكرتها ومع إجراء إصلاحات أخرى نافعة وإن تكن ثانوية » (١) .. واكتشف بالمثل أن دخل الدولة وهو في معظمه من ضرائب الأطنان في سنة ١٨٩٥ كان أحد عشر مليوناً من الجنيهات أى ما يعادل ثلث قيمة الإنتاج الزراعى وأن نصف دخل الدولة من الضرائب الواقعة مباشرة على الفلاح وأن ٠.٢٥ دخل الفلاح الذى يملك عشر أفدنه يذهب للضرائب و ٠.٥٠ دخل من يملك خمسة أفدنة ، يستنفذ فيها « وأما بالنسبة للمليون عائلة من الفلاحين التى تمتلك كل واحدة منها فدانا وربعا فإن حياتها كانت مستطاعة بأن تستدين باستمرار أو أن يبيع عملها للباكين الكبار » (٢)

والحق الواضح أن هذه النعمة الكرومرية بعد الاحتلال غير ما تعودنا أن نسمعه من الكرومرات قبل الاحتلال ... أيام كان اللورد كرومر يقف معارضا في تخفيف فوائد الدين ، قائلًا في غير موارد أنه غير مستعد لاهو ولا المالىين الانجليز أن يبذل أو يبذلوا أية تضحية تطلب اليهم أيام كان يرغب ويزيد بأن الضرائب في مصر ليست أكثر منها في الهند ...

الواضح الصريح أن هذه النعمة الانسانية الحماسية — مع شديد تقديرى لصدق الحقائق التى ذكرها اللورد كانت دجلا سياسيا لا يقصده خير الفلاح وحده ... دجل سياسى يتغير لونه بل يتغير جوهره بتغير الظروف — لأنه لا يعقل أن يكون كرومر ضد مصلحة الفلاح البائس علانية في سنة ١٨٧٩ الى سنة ١٨٨٢ ثم ينقلب فجأة وبدون سبب بعد الاحتلال الى صديق ذوى الجلاليب الزرقاء وأن يورده هو وأنصاره قبل الاحتلال ، كل حججه على قدرة الفلاح

(١) ص ١٥ و ١٦ من الترجمة العربية لتقرير كرومر لسنة ١٨٩١

(٢) ص ١٥ من كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر لالينورر

المصري على دفع فوائد الدين ، وبساطة الضرائب المفروضة عليه اذا قورنت بمثلها في البلاد الاخرى ، ثم اذا به يورد ، هو وأنصاره أيضا - بعد الاحتلال كل حججهم على فقر الفلاح وبؤسه فيقول اللورد نفسه في سنة ١٨٨٤ « إن الضرائب المصرية المفروضة على الاراضي الخراجية يفوق كثيرا متوسط المفروض منها على اراضي الهند النادرة الخصب » ويقول أحد معاونيه - سير إدجار فنسنت المستشار المالي « لقد راغنى مارايت في رحلتى في السعيد من إملاق الفلاحين. إن بؤس الفلاحين في تلك الجهات ليفوق كل مارايت في غير مصر من البلاد... ويعود كرومر فيقول « هناك يوجد التسعة وأل عشرة ملايين من المصريين الوطنيين في الدرك الأسفل من السلم الاجتماعى قوم فقراء جهلة - هكذا كانت حالهم لتسعين قرنا من سوء الحكم والظلم .. على الإنجليزى المتتمدين أن يمد يد الصداقة والتشجيع إليهم ». هذه كلمة تنير السيل في القليل البسيط .. المصريون فقراء ، وواجب الانجليزى أن يساعدهم .. هكذا يقول اللورد.. أو أن المصريين فقراء لا يستطيعون أن يؤدوا ما يعقده عليهم المليون من آمال ولا يستطيعون أن يستهلكوا الكثير من الانتاج البريطانى ومن ثم فواجب الانجليزى أن يساعدهم .. وكيف ؟؟ هل يكون ذلك بتخفيف الضرائب أم باقراض مصرية ديونا جديدة أم باصلاح الادارة الحكومية ؟؟؟ أنه هذا كله ولكنه في الجوهر ليس ذلك فقط ... أنه زيادة قوة مصر الانتاجية لتستطيع مصر أن تؤدى ما عليها من أقساط الديون فتنتجو إنجلترا من تحفز الدائنين غير الانجليز ، وتقف الباب في وجه السياسيين الاستعماريين المترقبين ... وتكون زيادة انتاجه مصر ، متمثلة أكثر تمثيل ، في زيادة إنتاجية القطن ، التى تجعلها تحصل على أرباح طائلة من شراء القطن وصناعته وبيعه وعمليات الوساطة فيه .

نجح كرومر في تشجيعه للقطن فزادت صادرات القطن من مليوني قنطار قبل مجيء كرومر إلى ٧ مليون سنة ١٩٠٧ وكانت هذه الزيادة في الإنتاج مصدرا لزيادة الفائض الذي يستولى عليه كبار الملاك والمرابون والبيروقراطيون والمدينون والعسكريون ، وكان من هذه الزيادة شيء للفلاح المنتج ولكنه كان شيئا تافها يسيرا لا يتناسب مع المصائب التي نجمت عن الإمعان في سياسة تشجيع القطن .. غير أن التوسع في زراعة القطن سبب حركة تجارية لها حسابها فالقطن — تزداد مساحته على حساب المزروعات الغذائية — كالقمح والأذرة — فتتحول مصر تدريجيا من بلد كان يعتمد على موارده في إنماء حاصلاته الغذائية إلى بلد يستورد من هذه الحاصلات ما تبلغ قيمته في سنة ١٩٠٨ مليون جنيه وما يبلغ سعر الأردب من قمحه في مصر أغلى منه في إنجلترا بنسبة ٥٠٪.

ولعلني أجول الصورة بشكل أوضح عندما أبسط الإحصائية التالية (ص ٣٠٥ دمار مصر — النسخة المترجمة) .

زادت مساحة أرض القطن فيما بين عامي ١٨٨٤ — ١٩٠٨ من نحو ٨٠٠ ألف فدان إلى ١٣٦٤.٠٠٠ فدان — واضطرد مع زيادة المساحة المزروعة قطنًا ، زيادة في استيراد المواد الغذائية فن الماشية واللحوم والسكك استوردت مصر سنة ١٨٨٤ ما قيمته ٣١٤.٠٠٠ جنيه ، فقفز هذا في ربع قرن إلى ١٣٦٥.٠٠٠ جنيه سنة ١٩٠٨ ومن الحبوب استوردت مصر سنة ١٨٨٤ ما قيمته ٥١٠ ألف جنيه ، ثم استوردت منها سنة ١٩٠٨ ما قيمته ٣٧٨.٥٠٠ ألف جنيه وهذا الاستيراد للبواد الغذائية من إنجلترا والمملكة المتحدة خاصة يربط المصريين في أهم شيء — في الغذاء — بإنجلترا . وهذا الإصدار للقطن — وهو أهم حاصلاتنا — يربطنا في أهم عناصر ثروتنا القومية بإنجلترا .. وكلما زادت قيمة القطن المصدر بالنسبة لصادرات مصر العامة ، اشتد ارتباط مصر بإنجلترا .. لقد كان القطن المصدر يمثل ٨٠٪ من صادراتنا سنة ١٨٨٠ فأصبح يمثل ٩٣٪ من صادرات مصر سنة ١٩١٤ وفي هذه الفترة

بين ١٨٨٠-١١٩٤ استمرت إنجلترا أكبر عميل مع مصر وأكبر مورد لها (١) ومع التوسع في زراعة القطن ، ، والتوسع في إصداره إلى إنجلترا ، واضطراد الزيادة في استيراد الحبوب والمنتجات الغذائية وغيرها — تنتعش حركة تجارية في مصر صدر عنها — كما تلاحظ الينورييرنز مؤلفة (كتاب الاستعمار البريطاني في مصر) نماء فئة التجار وأصحاب السفن والغزل وغيرها ... وهذه الفئة هي إحدى البذرات التي خلقتها طريقة الإنتاج الجديدة ، والتي أصبحت حربا عليه فيما بعد .

ولكن بالإضافة إلى « نماء إحدى بذرات البورجوازية المصرية ، فإن المصنوعات البريطانية راجت أكثر من ذي قبل يدك على هذا واردات المنسوجات القطنية والصوفية التي زادت مقطوعيته زيادة كبيرة ، فثلاث بلغت الواردات منها في سنة ١٨٩٠ — ٢٧٦٠٠٠ كيلو جرام ثم قفزت إلى ٣١٣٠٠٠ كيلو جرام في أحد عشر شهر لا غير من سنة ١٨٩١ (٢) ولقد أضحي هم المستفيدين من زراعة القطن أن يظل سعره مرتفعا ، وهؤلاء هم أصحاب السفن ، والتجار والمصرفيون والملاك الكبار ... جمعت بينهم مصلحة واحدة هي الإبقاء على سعر القطن عالياً ليكون الربح طيبا وفيرا وتفرض هذه المصلحة ، إنتاج قطن جيد النوع ، رخيص التكاليف الانتاجية ، ويأتي من هذا التحسين في وسائل الري والصرف ، ومن التحسين في طرق نقل القطن فإذا ما تذكرنا الكمية الهائلة من الماء التي يحتاج إليها القطن (٣) أصبح من اليسير أن نفهم كلام المستشار المالي في مصر سنة ١٩٠٨ من أنه « لما طبقت سياسة التوسع في مرافق الإنتاج عن طريق تحسين الري

(١) ص ١٧٤ تطور مصر الاقتصادي لكراتشلي

(٢) تقرير كرومر عن المالية في مصر سنة ١٨٩١

(٣) يحتاج فدان القطن الى من ٢٠ الى ٣٠ طن من الماء يوميا وبذكر كراتشلي انه لو أريد أن تزرع ٥ مليون فدان قطن لاحتيج الي ١٠٠ مليون طن في حين أن النيل في أوائل الاحتلال كان يعطى ٣٠-٤٠ مليون طن يوميا لا غير (المؤلف)

وجدت فرصة لاستغلال رأسمال ضخم ، فنتجت نتائج محتومة ذلك بأن التوسع في الرى يعنى التوسع في رقعة الأرض المزروعة، يعنى الحاجة إلى مواصلات جديدة لنقل المنتجات .

وهكذا نرى أن النظام الاقتصادى الجديد، المعتمد على زيادة انتاجية مصر في القطن يفرض أعمالاً عمرانية كثيرة .. ونحن نعلم أن خطة « اخوان بارنج » في اعتصار مصر ، تستلزم العمل على امتداد « رقعة الأرض المزروعة » وزيادة « الارض التى تروى رياً دائماً » وزيادة انتاجية القطن .. وهذا كله يتطلب التحكم في ماء النيل وتحسين وسائل الصرف ... فأقيمت القناطر المختلفة وسد أسوان ، وأنشئت الرياحات وشقت المصارف الخ .. كانت هذه الخطة واضحة في مواقف كرومر كلها ، منذ أن وافقت الدول على أن تعهد اليه بتنظيم الحالة في مصر .. ففي سنة ١٨٨٤ « عرض على المؤتمر الذى عقد في لندن ، للنظر في المالية المصرية أن تقرض مصر مليون جنيه وتنفقه على تحسين نظام الرى فيها » (١) ... والاقتراض داء لا يعجب المدعين إصلاح مالية مصر فيكون طبيعياً عندئذ أن يرتاب الكثيرون « من الثقات في صلاحية ذلك لأسباب معقولة وقالوا إن عقد القروض الزائدة هو الذى غادر مصر على شفا الافلاس » (٢) .. هؤلاء المتشككون في قيمة الاستدانة لإصلاحات طويلة المدى ، هم الدائنون والسياسيون من غير الانجليز .. أما « فريق كرومر » فكانوا أعظم من هؤلاء ثقة بمستقبل مصر وإمكان استرجاع ثروتها باستدراخ خيراتها .. وقالوا إن أحسن الطرق لإنقاذ مصر من ديونها الفادحة التى تراكت عليها بعقد قروض بذر معظمها تبذيراً إنما هو عقد قرض صغير واستعماله في توفير حاصلات البلاد وخيراتها » (٣)

واستمر الكرومريون في سياستهم الإصلاحية طويلة المدى التى توتق ثمراتها متأخرة نسبياً ، ولكنها تؤتيها طيبة قيمة .. فثلاً أصبحت النتيجة المباشرة للتوسع في أعمال الرى أن زادت رقعة الأرض المزروعة — فزادت الأرض

المفروضة عليها الضرائب كانت الأولى أى الارض المزروعة ١٨٤٠ ر ٧٦٤ فداناً سنة ١٨٨١ عندما جاء الانجليز مصر فبلغت ٨٠٠ ر ٩٥٨ فداناً سنة ١٨٩٩ ثم بلغت ١٠٠ ر ٦٠٣ سنة ١٩١١ .. وهذه الزيادة فى الأرض المزروعة فضلاً عن أنها أمدت الحكومة بمال جديد . هى الضرائب ، قد أوجدت الفرصة لاستغلال جزء من المال المتدفق على مصر . فى استثمارها على يد الشركات والبنوك الزراعية ، وبيعها للفلاحين ، إلى آخر هذه القصة الاستغلالية المعروفة . فضلاً عن إمداد الحكومة بمال جديد . وتوفير ميدان جديد لاستغلال رؤوس الأموال الأجنبية — وقليل من المصرية — فى استثمار هذه الأرض قد فتحت ميداناً رحباً مشعراً فى وجه المال البريطانى والمقاولين البريطانيين والأجانب . الذين كانوا غالبية المتعهدين لمثل بناء الخزان أو الكبارى ، أو القناطر الخ .. وبالطبع قد فتحت سوقاً للصنوعات البريطانية — والثقيلة منها — خاصة .

كانت سياسة التوسع فى أعمال الرى فى مصر ، جوهرية الرابطة بالسياسة العامة للاحتلال .. هى ستار لمغالطاته ومآسيه ، فائراً للأرض لإثراء للمستغلين الأجانب خاصة وسلب للعاملين فى الأرض . سلب حقيقى متزايد . إفقار فى عقولهم ، ونفوسهم ..

كان « للقطن » المتزايد إنتاجه ، المعتمد على الرى المعنى به كل هذه العناية وكان لزيادة الدخل الحكومى من ضرائب الأرض ، — التى رأينا رقعتها تتسع — نتيجة ، بل نتائج أخرى غير التى أوردت منها مايقوله اللورد .. والحقيقة الثانية التى يجب على أن اسجلها ، لا تقل دلالة عن سابقتها إذ أنه خلال العشرين سنة ، السابقة لآخر ديسمبر سنة ١٩٠٦ صرف مبلغ طائل يبلغ ٣٠٣ ر ١٩ جنيه على السكك الحديدية والمباني العمومية والقنوات . ومن هذا المبلغ الضخم استلفت الحكومة ٣ ١/٢ مليون لاغير — والباقي

أخذته من دخل الدولة» (١) .. أفهمت ياصاحبي ماوراء هذه الكلمات ؟
 زيادة زراعة القطن ، واتساع الارض المزروعة اطلاقا .. يلقيان
 بين يدي الحكومة « بمبلغ طائل » من المال تستطيع أن تصرفه على
 السكك الحديدية والمباني العمومية . أو قل ، لتفتح به ميدانا آخر للاستغلال
 الاجنبي الصناعي والمالي المتمثل بالفعل في البناء والتعمير والواقع جميعه في
 يد الممولين والمقاولين الأجانب وحسبك مثلا ماقاله كرومر (١) إنه في
 سنة ١٩٠١ « انعقدت في السنة الماضية مقاولات زادت قيمتها عن ٥٥٠ ر
 جنيه » علاوة على عدة مقاولات صغيرة وقد توزعت كالآتي :

مقاولات عقدت في بريطانيا	بمبلغ	٣٤٢ ر ٥٠٠	جنيه
» بلجيكا	»	٥٦ ر ٠٠٠	»
» النمسا	»	٥٠ ر ٠٠٠	»
» المانيا	»	٤٩ ر ٠٠٠	»
» مصر	»	٣٢ ر ٠٠٠	»
» ايطاليا	»	١٠ ر ٠٠٠	»
» فرنسا	»	٨ ر ٥٠٠	»
» تركيا	»	٣ ر ٥٠٠	»
<hr/>			
٥٥١ ر ٥٠٠			

أى أن قيمة ماعقد من المقاولات في تلك السنة في بريطانيا حوالى ٦٠ ٪
 وقيمة ماعقد منها في مصر — مع ملاحظة أن الكثير من المقاولين في مصر
 آتئذ أجانب — كانت حوالى ٩ ٪ . تقريبا .. وليس هذا المثل استثنائيا .
 ويجدر بي أن اختتم هذا الفصل - وهو الحلقة الأولى في السياسة الكرومرية
 الاصلاحية — بأن النقص نتائج التوسع في « الرى » وزيادة الأرض المربوط
 عليها ضرائب وزيادة رقعة الأرض المزروعة قطنا .. وهى ما اسمها سياسة
 إثراء الأثمن فيما يلى :

(١) تقرير عن المالية في مصر والسودان سنة ١٩٠١ ص ٩٠ من الترجمة العربية للمقطم

اولا — تمكنت مصر من أن تدفع فوائد الدين بانتظام — بل من أن تحجز لوفائه رصيدا يصل سنة ١٩٠٥ كما قال كرومر في كتابه مصر الحديثة مبلغ ... ٣٠٥٠٠ ر جيه .. وهذا معناه «القاء اللقمة الدسمة» في أفواه النابحين من حملة الأسهم والسندات. معناه تحقيق جانب عظيم من البرنامج الكرومرى القاضى باسكات المالىين الاجانب عن طريق اعطائهم فوائد ما لهم المستغل فى مصر بشكل منتظم ومضمون .

ثانيا — زيادة الأيراد القومى فى مصر بحيث تستطيع مصر أن تستهلك أكبر جزء مستطاع من الواردات الصناعية البريطانية . أى تحقيق جانب عظيم آخر من خطة كرومر اخوان الهادفة إلى استهلاك جزء من فائض الصناعة البريطانية .

ثالثا — جعل مصر سوقا للصناعة الثميلة البريطانية بتكيتها من القيام بمشروعات عمرانية كمد السكك الحديدية ، وإقامة الكبارى ، والمباني ، وإقامة القناطر الخ .. وهذه السوق مفتوحة للمقاولين والوسطاء الاجانب ، لينشطوا فيها كما يريدون .

رابعا — فتح ميدان استغلال المال فى استصلاح الأرض ، أمام البنوك والشركات الأجنبية والبريطانية خاصة ، حتى أن الكثير من الشركات التى أسست للقيام بأعمال تجارية أو زراعية ، قد انقلبت إلى شركات عقارية انحصرت نشاطها فى المرحلة الأولى ، من مراحل الاستغلال الأجنبي المنظم لمصر ، فى شراء الأرض البور واستصلاحها وبيعها للفلاحين . وفى السليف على الأرض أو على محصولها الزراعى .

خامسا — نشأت أعمال تجارية كثيرة ، من الاتجار فى القطن والبذرة ، والحصلات الأخرى فقد خلقت الأعمال العمرانية والانشائية حركة وساطة ونشاطا تجاريا اضطلع بمعظمه الاجانب : هيآت وافرادا . ولكن ما لبثت العناصر المصرية أن أخذت بنصيب ، فنشأت بوجودها ، احدى البذرات الهامة فى البورجوازية المصرية وهى التى ادارت كفاحها الوطنى ، وتديره الآن : لامتلاك السوق المحلية ...

سادسا — اخرجت مصر من عزلتها الاقتصادية الاقطاعية ، إلى مجال الرأسمالية العالمية وإلى نطاق المبادلة والاستغلال الرأسمالى .. واخرج الفلاح المصرى من حالة الاكتفاء الذاتى وهى من اخص حصائص الاقطاع إلى الاعتماد على المنتج والمقاول والمالى الرأسمالى — أى أدخل هو الآخر فى نطاق الرأسمالية العالمية .

سابعا — كانت الاصلاحات العمرانية والانتعاش المادى والتقدم الشكلى ذات فوائد إيجابية . لانسكرها فى تطور مصر عن طوقها القديم ، لتأخذ مكانها المتقدم نوعا بالنسبة للبلاد المجاورة ، التى لم يكن من نصيبها أن يتفاعل كيانه الاقتصادى والاجتماعى مع الرأسمالية الأجنبية المتطورة ، والامبريالية الدافعة الطاحنة بمثل القوة والتغلغل اللذين تعاملت بهما مصر .

وهكذا قدر لمصر ، بهذه السياسة الاقتصادية الجارية فيها على يد « بارنج اخوان » أن تخرج من عزلتها أكثر فأكثر . أن تخرج من نطاقها القديم ، إلى دائرة الاستغلال الرأسمالى البالغ مرحلة الاستعمار ، وان ترتبط فى مصيرها ، بهذه السياسة المدقوقة فى كيانه ، والمتصلة بكيان الاستغلال الرأسمالى نفسه . وقدر لها ، أن يطعم مجتمعا ، بجرائم جديدة . وأن تأخذ الطبقة البوجوازية المحلية فى النشوء ثم التبلور . وأن تولد معها وبعدها بقليل الطبقة العالمية أى أن يحمل النظام الاستغلالى الضخم المنظم فى بطنه الخناجر التى ستعمل فى نحره ؛ لقد آذى اللورد كرومر نكران المصريين لجميله ولم يدر ان هاتين الطبقتين الوليدتين والفئات الأخرى الشعبية المتدمرة هى التى أنكرت ، وستنكر الجميل ، لأنها تحس بوضوح ما وراء الاصلاح المالى الاجنبى المستغل فى مصر — ولقد قدر لمصر أن تغلغل فى استغراق وعنف مع الكيان الرأسمالى الأجنبى : الاقتصادى والسياسى . وكان نشاطه عاملا أساسيا فى خلق الطبقات الضدية للاستعمار ..

«إذا كنت تاحرا لا تريد الافلاس فلا تسرفى عملك على مباديء السيجية»
إدوارد ديشي في «مستقل مصر»

ألم يكفنا أما سلنا صيانا على حين لم نبلغ من الفطنة الذى
وزاحا في العيش كل ممارس خير وكنا جاهلين ورفدا
وما الشركات السود في كل بلدة سوي شرك يلقي به من تصيا
حافظ ابراهيم

المال الأجنبي في مصر

سبحان الله الذى لا اله الا هو

قصة المال الاجنبى فى مصر ، هى من صلب التاريخ المصرى الحديث ،
من حيث أهمية الدور الذى لعبه المال الأجنبي فى كيان مصر ، مجتمعها ،
وسياستها الداخلية الادارية وغير الادارية ، وفى موقف مصر الخارجى ، وفى
ارتباطها بمنابع إصدار المال إلى الخارج .. ثم من حيث صلة هذا كله
بحركة الرأسمالية فى دورها الطفيل (١) رأيت معى ، كيف أن انتهاء فترة المنافسة
الحرّة ، بنشوء نقيضها الاحتكار ، قد لازمه اتساع فى رقعة الامبراطوريات —
وخاصة البريطانية . وكيف أن تدفق فائض الأرباح إلى يد الصناعيين آلافا
فى المائة أيام التجارة الحرّة ، قد انتهى إلى ماسموه فائضا فى رأسمال يكاد
بتعطل .. ثم كيف أنهم وجدوا فى الاستعمار الأمريالى حلا لورطتهم
الخاصة ، ومخرجا من ورطتهم الاجتماعية ..

ولقد كان الاحتلال البريطانى لمصر سندا قويا ، ودعامة هائلة للماليين
وفين عامى ١٨٨٠ — — ١٩١٤ تدفق رأسمال اجنبى على مصر .. ولكن
تدفق هذه المرة فى شكل استثمار خاص — شركات وبنوك وهيآت
تجارية الخ (٢) .

(١) يتميز الدور الطفيلى للرأسمالية ان يعيش الرأسماليون على أرباح القراطيس والاسهم
اي ان يعيشوا « طفيليين » على الحياة الاقتصادية — المؤلف
(٢) ص ١٧٩ من كتاب تطور مصر الاقتصادى لكراتشلي

وكانت سياسة الإصلاح الكرومرية موجهة في أساسها إلى فتح السوق المصرية للبالين والمنتوج الصناعي البريطاني خاصة والاجنبى عامة . وحسبك أن نتيجة الإصلاحات الجزئية كبناء الخزان ، أو إقامة القناطر أو زيادة المصروفات على الرى يتبعها حتما قيام بنوك وشركات اجنبية فى مصر ... فثلا عقب إصدار قانون الأراضى ، وعقب القيام بالتسوية المالية قبل الاحتلال أنشئ مصرفان أجنيان للرهن أحدهما فرنسى والآخر انجليزى (١) وبعد اصلاح القناطر الخيرية مثلا . نجد فروعا لبعض الشركات البريطانية المعمارية تنشأ فى مصر ، وشركات للرهن تقام أيضا .. وهكذا دواليك .

إن تاريخ استغلال رؤوس الأموال الاجنبية فى مصر متداخل الأسباب بتاريخ الإصلاح الاجنبى لمراقفها .. وبتوجيه هذا الإصلاح الاجنبى إلى زيادة إنتاجه القطن — وهو سلعة تحتاجها — الدول الصناعية — وزيادة أعمال الرى والصرف ، وهى ميدان خصب «للبقاولين» ، وزيادة أعمال البناء والسك الحديدية وهى باب آخر لاستنفاد بعض المال الوافد من الخارج ، وقليل من الناتج منه فى مصر ، فى استهلاك بعض الفائض من المصنوعات الاجنبية واستغلال رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر متداخل بالإصلاحات الاجنبية لمراقفها ومن ناحية أخرى ، هو مطرد معها اضطراب امتسقا ، بإصلاح الارض وزيادة الرى ، وزيادة الأمن للاجانب يشجع المالىين على أن يدلوا بدلائهم فى مصر . والأرض الزراعية ، التى يرتفع ثمنها ، يرتفع مايمكن أن يقرض عليها .. والأرض الزراعية إذ يجود ويتضاعف انتاجها ، يتضاعف المقرض من المال لفالحها . ثم إن زيادة زراعة القطن وزيادة المنتجات الأخرى يضمن الأعمال التجارية المتصلة بها ، فتنشط المالية الاجنبية هنا نشاطا عجيبا .

أرأيت أذن ، كيف يترابط استغلال المال الاجنبى لمراق مصر ، بإصلاحات الاجانب لهذه المراقف . وكيف كان كرومر حكيما فى انصرافه منذ البداية إلى الناحية المادية فى مصر ، ينميتها ويشجع على تنشيطها .

لأنها الآلآذات الجانبين الجانب الغنى الدسم، يمتص منه الفضوليون الرأسماليون المستغلون والجانب الآخر يشقى باعتصار القليل منه الوطنيون الكادحون .. بل إن الإصلاحات العمرانية ، وإصلاحات الري وخلافها لا تؤدي إلى اجتذاب مال أجنبي لاستغلاله فيها فقط بل تؤدي إلى استغلاله في وجوه أخرى لا يتصل بالرى أو البناء اتصالاً مباشراً فأصبح من نتائج كل تنشيط مادي محلي ، نشاط استغلالى واسع . ولقد ازداد دخول المال الاجنبى إلى مصر ازدياداً عظيماً جداً مع النهضة التجارية والمالية التى ابتدأت باقبال محصول القطن سنة ١٩٠٢ — ١٩٠٣ ، فإن البنوك التى كانت موجودة زادت أموالها من الخارج كثيراً وأنشئت أيضاً بنوك جديدة وشركات عديدة بأموال أجنبية وزيدت البضاعة المحلوبة بالدين زيادة عظيمة وزيد الدين الذى على مصر للأمم الأخرى بطرق عديدة، (١) ... نهضة تجارية باقبال محصول القطن ، بنوك تنشأ ، وأخرى توسع أعمالها ، والمال الاجنبى يستورد من الخارج ليول هذه وتلك ، والبضاعة المحلوبة من الخارج تزداد بالتبعية .. ثم .. يزيد الدين الذى على مصر للأمم الأخرى .. أى يزيد العبء الملقى على المنتج والكادح المصرى ... وهذا هو الوجه الآخر الهدالية كما يقال — الوجه الاول براق ذهبي .. والآخر أسود قاتم ..

على أنه ماكانت أية قوة تستطيع أن توقف التيار الاستغلالى، فهو ليس من صنع « كرومر » ولا من صنع مصر كلها ، وإنما هو نتيجة لتطور الرأسمالية وهى أعم وأقوى .. ، وانشأت مصر فى هذا الطريق ، المنذر بالإملاق لاهلها فذا السنوات الأخيرة من سياسة بارنج تشهد تكوين عدد من الشركات الإنجليزية « فى سنة ١٨٩٧ تنشأ شركة الدلتا المصرية للخطوط الحديدية الضيقة ، وفى سنة ١٩٠٤ تنشأ الشركة المصرية لأراضى الدلتا ولاستغلال الأراضى التى تمر بها خطوط الشركة الأولى وفى سنة ١٨٩٨ تنشأ شركة الاسواق المصرية وتحتكر

بناء وإدارة ١٢٠ سوقاً أميرياً وتستورد السماد الكيماوى من الخارج، ثم وفى سنة ١٨٩٨ ينشأ البنك الاهلى المصرى ، وفى لجنته الادارية فى لندن ٥٠ بارنج ابن عم اللورد كرومر^(١) ٢٢

المال الاجنبى المستغل فى مصر مضطرد الزيادة ، يكون سنة ١٨٩٢ ٢٦٠٠٠ ٧٣٢٦٠ (بغير فروع البنوك فى مصر) فيقفز إلى ٢٨٠٠٠ ٢٦٠ سنة ١٩٠٢ ثم يقفز فى خمس سنوات حتى يبلغ ٨٧٠١٧٦٠ ١٩٠٧ سنة ١٩٠٢ ثم يقفز بعد سبع سنين أى فى سنة ١٩١٤ إلى ١٥٢٠٠٠ ١٠٠ (٢) فإذا أدخلنا ديون مصر ، وفروع البنوك الاجنبية فى مصر ، كان المال الاجنبى المستغل فيها فى سنة ١٩١٤ حوالى ٢٠٠ مليون جنيه مصرى .

* * *

المال الاجنبى فى مصر يقفز قفزا ، فيثقل إثقالا على كاهل المنتج والكادح المصرى . ولكن الشركات والبنوك العاملة فى استغلال مرافق مصر تنشط وكأنها تجرى على خطة موصوعة بحيث لا نجد فيها نشاطا — إلا فى حالة يسيرة أو حالتين — فى ميدان الصناعة وبحيث ترتبط الشركات والهيئات الاستغلالية الأخرى ، باستغلال « الارض » .. ويمكن أن نستنتج من الاحصائيات فى هذا الصدد ، ومنها دليل الشركات المساهمة فى مصر سنة ١٩٤٥ (٣) ما يلى :

أن رأسمال بنوك الرهون العقارية كان (٣٠٨٣٥٠٠٠) فى سنة ١٧٧٣ فأصبح (١٠٠٥٢٤٠٠٠) فى سنة ١٩٠٣ فأصبح (٥٢٠٢٣٢٠٠٠) فى سنة ١٩١١ والشركات العقارية الزراعية كان رأسمالها (١١٧٠٠٠) فى

(١) الارقام والاسماء الخاصة بالشركات والبنوك والنشأة فى مصر ايام بارنج مستقاة من كتاب الاستثمار البريطانى فى مصر — المؤلف —

(٢) ص ١٧٩ من كتاب تطور مصر الاقتصادى

(٣) الارقام الخاصة بينوك الرهون العقارية ، ورؤوس الاموال الاجنبية المستتلة فيها فى الفترة المذكورة مستقاة من احصائيات جمعية الاقتصاد والتشريع بالقاهرة (المؤلف)

سنة ١٨٨٣ فأصبح (٢٠٣٢٧٠٠٠) في سنة ١٩٠٢ فأصبح (٧٠٨٨٦٠٠٠) في سنة ١٩١١ بينما كان رأسمال الشركات المالية (٣٩٠٠٠) في سنة ١٨٨٣ فأصبح (١٥٥٠٠٠) في سنة ١٩٠٢ فأصبح (١٠٥٦١٠٠٠) في سنة ١٩١١. فان رؤس الأموال المستغلة في استثمار الأرض برؤس الأموال المستغلة في الأعمال المالية، ثم قارنها بالمستغلة في الأعمال التجارية حيث كان رأسمال الشركات التجارية لاشيء في سنة ١٧٧٣ فأصبح (٧٥٠ ر ٠٩٩) في سنة ١٩١٢ فأصبح (١٠٠٠ ر ١٧٣٠) في سنة ١٩١١.

ثم قارنها برؤس الأموال المستغلة في المناجم، وصناعة البناء، تجد أن رأسمال المستغل في المناجم كان لاشيء في سنة ١٧٧٣ فأصبح (٣٧٠٠٠) في سنة ١٧٩٢ فأصبح (٧٠٠٠٠) في سنة ١٩١١ ورأسمال شركات صناعة البناء كان لاشيء في سنة ١٨٨٣ فأصبح (٨٢٠٠٠) في سنة ١٩٠٢ فأصبح (٤٦٧٠٠٠) في سنة ١٩٠١.

يلاحظ كراوتشلي أن حوالي ٣/٤ المال الأجنبي المستغل في مصر حتى سنة ١٩١٤ كان لهن الأراضي الزراعية. والتسليف على الحاصلات ويذكر كرومر في تقريره سنة ١٩٠٥ «أن قيمة الأسهم والسندات الاحتياطية في بنوك الرهونات كانت ٠٠٠ ر ٢٦٣ ر ٧ جنيه سنة ١٩٠١ فقفزت (في أربع سنين لاغير) إلى ٠٠٠ ر ٧٤٩ ر ٢٩ جنيه سنة ١٩٠٥ وكانت قيمة ما لها عند المدينين ٠٠٠ ر ٧٤٤ ر ٧ سنة ١٩٠١ فقفزت إلى ٠٠٠ ر ٦٦٥ ر ٣٢ سنة ١٩٠٥.

هذه الشركات والبنوك الرهون العقارية الأجنبية هي رأس الرمح في الاستغلال الأجنبي.. وزيادة رأسمالها في اضطراد، مع زيادة الاصلاحات الطينية التي أمعن فيها كرومر... وهي كلما زادت الاصلاحات، وتقدمت السنين بالاحتلال فرسحت قدمه عن ذى قبل كلما زاد نشاطها، وبالتالي كلما زاد قضاؤها على المرايين الصغار الفرديين وجلهم من الايطاليين والاروام.

يقول كرومر في تقريره المالى سنة ١٩٠٥ .

« ومن أسباب زيادة رأسمال البنوك الرهن العقارى ازدياد ثقة الاهلين بالبنوك اذ أن الذين كانوا يستدينون من المرايين صاروا يستدينون من البنوك » ثم إن « زيادة الرهون العقارية » متمشية ومتآخية مع سياسة فتح مصر للاستثمار المالى الأجنبى .. استمع إلى كرومر يعترف « بأن الشركات التى تصلح الأطنان وتبيعها قد زاد عملها فى السنوات الاخيرة فأدى ذلك إلى جانب كبير من زيادة رأسمال فى بنوك الرهن العقارى »

استغلال المال الاجنبى فى الرهن العقارى هو رأس الرمح الرئيسى كما قلت وقد يهيا للقارىء أن مسألة استغلال مصر قاصرة على مصر وبريطانيا خاصة وقد وضعت بين يديه أطرافاً من نشاط المالىين البريطانيين ، . الواقع أن حركة تصدير المال البريطانى إلى مصر ، واستغلاله فيها جزء من حركة ارحال المال الاجنبى من البلاد الصناعية المتقدمة إلى البلاد الزراعية ، والبلاد الصناعية المتأخرة نسبياً . وارتحال رأسمال المالى من البلاد الصناعية المتقدمة ، هو الأساس فى المرحلة القصوى من الرأسمالية ، وهى مرحلة الامبريالية حيث يكون استغلال صاحب المال ، لا بنتاج مصنوعات وبيعها فى الاسواق الخارجية . بل يكون بتصدير رأسمال الفائض عن الدائرة الاستغلالية المحلية ، إلى السوق الخارجية . وهذه المرحلة تضم إلى نضج الرأسمالية أسباب نقيضها .. وفى هذه المرحلة يخرج الاستغلال المالى من الدائرة الوطنية ، إلى المجال العالمى - أى تفخذ الرأسمالية شيئاً فشيئاً صفة غير محلية - بل صفة دولية - فتتشبك وتتداخل الشركات والبنوك - وتقسم « مجالات الاسواق » بين هذه « الكارتلات الدولية وما إليها ... وتبلغ باستغلالها أطراف الأرض ، خذ مثلاً البنك الاهلى - انشئ فى مصر عام ١٨٩٧ » واعطته الحكومة امتياز إصدار أوراق النقد المصرى فصار بمثابة بنك الحكومة وهو بنك اهلى شكلاً ومؤسسه وحمله اسهمه الاوائل هم سير آرنست كاسل المالى الانجليزى الشهير ، والمسيو سلفاجو وشركاؤه ورفائيل سوارس واخوته » (١)

البنك الاهلى المصرى يكون حملة أسهمه الأوائل أجنب ، ويستغل رأسماله فى مصر ثم هو يعاون فى إنشاء البنك الزراعى المصرى ثم ينشئ بنك الحبشه ، الذى له وحده حق إصدار البنكنوت ويكون « مدير البنك الاهلى المصرى والبنك الزراعى » متصلون بـ ٢٩ شركة ومصرف استغلالى آخر ، تعمل فى أرجاء العالم كله . ويمثل بنك انجلترا فى لجنة البنك الاهلى فى لندن » (١) .

المال البريطانى المستغل فى مصر — جزء من المال البريطانى المتحرك حسب طبيعة النظام الاقتصادى فى بريطانيا . ومقدار المال البريطانى المستغل فى مصر — على اساس الاصدار العمومى وحده — يقفز خطوات واسعة فى ظل بارنج فييلنج كما يقدره سير جورج باش سنة ١٩١١ — ٤٢ مليون جنيه . هذا عدا رأسمال البريطانى الذى لم يقدره سير جورج باش والذى كان ارتحاله إلى مصر فى أعقاب القرن الماضى وأوائل الحالى جزءا من ارتحال رأسمال البريطانى المهدد بالتعطيل فى انجلترا إلى العالم كله والذى آتى ارباحا سنة ١٩١١ قدرها هافلى فى كتابه تاريخ الشعب البريطانى بما لا يقل عن مائة مليون جنيه . لقد لاحظ سنة ١٩٠٩ فى كتابه « أن انجلترا بدت تنقلب من دولة صناعية إلى دولة دائنة . فبالاضافة إلى زيادة إنتاجها الصناعى وزيادة المصدر منه فإن الزيادة النسبية فى فوائد الأسهم والسندات ، وفى اعمال الوساطة أكبر من الاولى . وفى رأى أن هذه الحقيقة هى أصل اتساع الاستثمار البريطانى .. أن الصلة بين الدائن والمدين أقوى وامتن منها بين البائع والشارى » انتهى تطور النظام الاقتصادى البريطانى إلى مرحلة خطيرة . ذلك « بأننا اذا وصفنا التغير فى الاقتصاد الانجليزى على انه تغير من الصناعة إلى الربا لاشتمنا قطعاً رائحة الطفيلية وهى الخاصية المميزة للإمبريالية ولو أننا قدققنا النظر فى المجتمع الانجليز فى هذه الفترة لوجدنا فيه الطفيلية والانهار خاصيته البارزتين . فأصحاب الصناعة لا يحسنونها لأنها لا تريح كثيراً ، بل منهم ليستغلون

أموالهم في أسهم الشركات العاملة في الخارج . وهذا سير أ . كوتس من « شركة كوتس اخوان » يعلن في سنة ١٩٠٣ أن جزءا كبيرا من ارباح الشركة، جاء من ارباح اسهم شركات الانتاج واستغلال الاجنية العاملة في الخارج « وثمة تغير اساسي هو أن العمال في الصناعات الرئيسية انخفض عددهم فبعد أن كانوا يمثلون ٢٣ / من عدد السكان سنة ١٨٥١ فاضخوا يمثلون ١٥ / . في سنة ١٩٠١ بينما زاد عدد العمال المشتغلين بالصناعات الثانوية وصناعات الترف الخ »

مرحلة تنتهى ومرحلة تولد .

وفجر يشرق .

مرحلة أنتاج السلع . وانتاج السلع الرئيسية خاصة وإصدارها إلى الخارج مرحلة ارتباط منتج السلعة ، بمستهلكها ارتباطا تجاريا او استثماريا صيا .. هذه المرحلة تتلأتى . بينما تولد مرحلة انتاج ادوات الترف والسلع غير الرئيسية . وهى ما تمثل بداية انحدار الصناعة الرأسمالية . وتمثل انتقال الصناعيين من الحياة على أرباح الصناعة . إلى الحياة على « الكوبونات » وارباح الاسهم . أى من عصب الصناعة الرأسمالية ، إلى نطاق الطفيلية عليها .. وأما الفجر الذى ينبثق في الطبقات الشعبية في البلاد الصناعية ذاتها ، وفي البلاد المتفاعلة مع الدول الامبريالية . أنه ينبثق متأخيا مع انحدار الصناعيين الرأسماليين إلى ماليين طفيليين . ولكن ميلاده ، مصحوب بالتفتق والآلام .

انه فجر جديد في حياة البشرية وحرية الشعوب وأن اطرافامنه لتشرق في مصر ، فتبدء القافلة في المسير الوعر المعربد الشاق . ومع الفجر الجديد ، تستغرق القلوب المخلصة في ايمانها بغدها وحريتها ، وأن كانت المأسى تمس ابدان اصحابها ، وتكويها حتى جوهر العظام ..

فجر بوليد في الطبقات الشعبية ولكن...

مع انتقال إنجلترا من مرحلة الرأس مالية الصناعية ، إلى المرحلة الرأسمالية المالية . حدث تغير في العلاقات بين القوى الاجتماعية في إنجلترا لا يمكن التذليل عليه بالارقام . وأصل هذه التغير زيادة تركيز رأس المال في أيدي قليلة حتى أصبح نصف الدخل القومي في يد ١/٩ السكان والنصف الآخر في يد الثمانية أضع الباقية (١) وحتى غدا ٣٨ مليوناً من البريطانيين فقراء ، من هؤلاء ١٣ مليوناً في قبضة الجوع الدائم ، ومنهم عدة ملايين أخرى تعيش تحت (خط الفقر) لاحظ (ل . ج . تشيوز) أن ثمة تجارة وصناعة ازدهرتا على حساب الشعب والذي حشر في مدن قبيحة ودساكر عجفاء ، والذي سلب قوة الابدان وجماها ، وأعطى ما يسمى من باب السخرية — التعليم الاولي — والذي خلق بعمل الملايين منه أريستقراطية مال ، أضافها إلى أريستقراطية الارض ، كانت أجور العمال ثابتة إسمياً ، ومنخفضة فعلياً ، بينما أرباح الصناعيين والمالين متزايدة ، فثلاً في الفترة بين عامي ١٩٠١ و ١٩٠٨ لم تزد الاجور بأكثر من ٠.١٪ . بينما ارتفعت الارباح بمقدار ١٢٥ ٪ . وبينما ارتفع مستوى المعيشة .. فإذا القدرة الشرائية للجنيه الانجليزي تسقط من عشرين وحدة سنة ١٨٩٥ إلى ١٨٥٥ وحدة سنة ١٩٠٠ إلى ١٦ وحدة في سنة ١٩١٢ ..

لم تكن هذه الحالة البائسة شيئاً جديداً على المجتمع البريطاني ، .. ولكنها هذه المرة اقترنت بعامل خطير الاهمية هو اتخاذ الحركة العمالية صفة جذية اكثر بكثير من ذي قبل تلك الحركة التي عرفتها إنجلترا لأول مرة في تاريخ الصناعة الآلية في العالم ، متمثلة في «تشارتزم» والتي نشطت اوائل القرن الحالي . تدعمها سلسلة من الاضرابات والاحتجاجات حتى اسحقت كلبة احد كبار القادة الاحرار في العالم « منذ أن اضربت الطبقة العمالية ، لم

تعد كما كانت — ذلك بأنها تعلت كيف تنجاهد ا ككتشفت الطريقتى ، وعرفت قوتها . اشتد وعى الطبقات الشعبية ، وتغير كيفه تغيرا ملحوظا ، ولكن اشتد حذر الطبقة المقابلة . . « ولعب فى ميدان العمال » ديماجوجى كبير هو « لويدي جورج » . وشاطرته عملية « التحذير » عناصر اخرى لبست مسوح الاحرار . ورغم هذا ، فان الحركة العمالية البريطانية ، والاندفاع الشعبى الجديد والتنبه الملبوس فى المعسكرين . اخذت جميعا تجرى فى طريق حاسم ، عدلت منه كثيرا الحرب العالمية الاولى . والاحداث التى تلتها .

هكذا نرى أنه مع بلوغ الامبريالية أوجها ، ومع امتداد دفعة الامبراطورية إلى مداها ، وتدفق الارباح من الخارج والداخل تشد حالة الطبقات الشعبية فى البلد الام لهذه الموجه الامبراطورية والمالية ، سوءا على سوء... .

ويحمل الاستغلال المالى ، والنشاط الاستعمارى ، فيما يحمل ، إلى البلاد المستعمرة والبؤس الشقاء . ولقد رأيت معى كيف انتهت سياسة كرومر الاصلاحية إلى اثناء الارض : إلى شق الترع والمصارف وإقامة الخزانات والقناطر ، فانتهد بهذا إلى الشطر الضخم من برنامجها وهو زيادة إنتاجية مصر ، وزيادة الصادرات . التى كان محصول القطن يمثل و ٧٣ ٪ منها وزيادة الواردات ، ونسبة كبيرة منها روؤس أموال أجنبية ، ومصنوعات وأغذية . على أن زيادة إنتاجية مصر ، وزيادة الوارد والصادر ، لاتعنى زيادة القوة الشرائية لعامة الشعب المصرى . زيادة كبيرة . لاتعنى ارتفاع مستوى معيشتهم . إذان سبب الزيادة فى الواردات هو تدفق رموس المال على مصر ، . وزيادة الصادرات فضلا عن أن معظمها قطن ، لا يملكه المنتج الصغير أو الفلاح الكادح ، فهى لم تكن بالفعل فى صالح الطبقات الشعبية . لانها زيادة « فى محصول تجارى » وليست فى محصول أساسى أو غذائى . ويدلك على سوء حالة المالكين الصغار زيادة ديونهم العقارية التى بلغت فيما قبيل

الحرب الماضية ١٦ مليون حنيه وكانت الفائدة التي يطالب بها المرابون ٣٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ ، ووضح من تقارير ستة ١٩١٢ أن عدد صغار الملاك ١٠٧ ر ٥١٩ شخصاً يملكون ٢١٤ ر ٦١٩ فدانا ، وعليهم من الديون ٦٦٠ ر ٩٩٠ بل إن الزيادة في الانتاج وفي الصادرات والواردات قد أدت إلى زيادة دخل الدولة بتخفيف كثير من أعباء الفلاحين الصغار — الذين قال عنهم كرومر في تقريره المالي سنة ١٩٠٥ « إن ٢٥ ٪ من دخل الفلاح الذي يملك ١٠ أفدنة يذهب للضرائب ، و ٥٠ ٪ من دخل الفلاح الذي يملك ٥ أفدنة يذهب للضرائب أيضاً وأما حالة المليون عائلة ممن يملكون فدانا ونصف في المتوسط فانهم لا يستطيعون الحياة إلا بأن يبيعوا قوتهم على العمل لكبار الملاك » ولقد اضطر عدد كبير من الملاك الصغار إلى حالة نصف بروليتارية أي إلى أن يعولوا أنفسهم ، من فلاحتهم في أرضهم ، وبيعهم قدرتهم على العمل للمالكين أكبر منهم .

أما العمال الزراعيون ، أنصاف الرقيق ، خالتهم كانت أسوأ وأشد تفاقماً فقد زاد عددهم بإلغاء السخرة جزئياً ، وانقلاب جزء من طبقة الملاك الصغار إلى عمال زراعيين ، ولعدم وجود صناعة تتمتع شيئاً منهم ولعدم نشاط التجارة بشكل قوى يجذب بعضاً مهماً من مجموعهم ، ولارتفاع مستوى المعيشة المتزايد ، وانخفاض سعر الانتاج الزراعى ... زاد عددهم ، ورخصت أسعار شراء قواهم على العمل ، فكانت ١٠ صاغا للعامل في اليوم الواحد في وقت كان فيه أردب القمح بحوالى الجنيه ... زاد عددهم وفي هذا مرتع خصص للاستغلال أفاد منه المقاولون وشركات البناء والسكك الحديدية والملاك الكبار ... ولعل هذه الفائدة من تراجع الأيدى العاملة ، على موارد الرزق هى التى ألهبت وجدان ، الإنسانين من الكرومرين والمحتطلين !!! وغيرهم وجعلتهم ينادون بإلغاء السخرة ، لأنها تعطيل عناصر منتجة بشرية يمكن استغلالها ... وهكذا « فبالرغم من أن الإنتاج الزراعى استمر أهم مصدر للثروة فإن العمل المأجور قد أدخل في أعمال كثيرة واستخدمه ملاك

الأبعاديات وكان هذا من العوامل التي أدت إلى إلغاء السخرة جزئياً وذلك لأن كبار الملاك وجدوا أن السخرة تشل جانباً كبيراً من العمال الزراعيين فتعوقهم أن يستخدموهم في أبعادياتهم ، (١)

ويمثل إلغاء السخرة من نواحيه الأخرى ماهية الاستفادة الفلاح الكادح من الإصلاح الكرومرى ومدى هذه الاستفادة — يقول الينور برنز « قدر أن إلغاء العمل الإيجابى يكلف الدولة ٤٠٠ ألف جنيه فى السنة ، لأن متوسط الذين يدعون للسخرة مائة يوم حوالى ٢٣٥ ألفاً ، ولكن عند التنفيذ رصد مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه وخفض عدد العمال المسخرين الذين سيؤجرون إلى ١٠٢ ألف ، أى أن السخرة لم تلغ كلها ، وأن أجرة العامل الزراعى الذى ألغيت السخرة عنه إنخفضت من حوالى ٤ قروش إلى إقل من قرشين وأما المستأجر الصغير لحالته العامة بائسة أيضاً ... ذلك بأن ارتفاع « سعر الأرض » وارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ، وزيادة اصلاحات الري وغير ذلك قد أدت إلى رفع الإيجار ... وهذا المستأجر الصغير لم تخرجه الحالة الجديدة التى أوجدت فيها مصر ، حالة النشاط التجارى والمالى والاحتكاك بالإستبدال والإستغلال الرأسمالى العالمى — لم تخرجه لشكل حاسم بعيداً عن العلاقات الاقطاعية التى كانت ولا شك — تثقل عليه ، ... يكتب كتشنر فى سنة ١٩١٣ فى تقريره المالى عن مصر قائلاً « إن الإيجار لا يدفع نقداً فى بعض النواحي ، ولكن يدفع فى شكل عمل يؤدى لصاحب الأرض — فى مزرعته — وإن ديون ملاك الأرض على مستأجريها لتضطرم إلى علاقات شبيهة بعلاقات أمراء الأرض برفيقها » .

وهكذا لم يحرر الثراء الجديد الملبقات الشعبية من ربة الإملاق ولا هو أخلقها تماماً من ربة الإقطاع ... وهكذا تسوء حالة الفلاح كادحاً كان أو منتجاً صغيراً أو مالكا صغيراً بل إن حالة الريف إطلاقاً لنسوء إذا قورنت بالمدن التى أخذت تستفيد بوضوح من النهضة التجارية والزراعية

وهذا التناقض الضئيل آتئذ — والمتزايد بعد ذلك — بين المدينة والقوية من أخص خصائص الاقتصاد الرأسمالى، الذى بدأ يتبلور فى مصر منذ الاحتلال . . .

لم يحرر الثراء الجديد الفلاحين والطبقات الشعبية الأخرى من الفقر — ولا أقول من الجهل لأن « الفقر » هو الذى أدعى الإصلاح البكرومرى أن يحاربه واقتربت الزيادة فى الأرباح الجارية إلى جيوب المالىين والمصرفيين والتجار والملاك والبروقراطيين بزياده فى عدد السرقات الجنح ولأذلك على صدق ما ذهب إليه أن دخل الدولة يسير من (٧٤٠٠٠٠ ر ١٤) فى سنة ١٩٠٧ إلى (١٥٠٠٠٠ ر ١٥) فى سنة ١٩١٨ إلى (١٥٠٠٠٠ ر ١٥) فى سنة ١٩٠٩ إلى (١٥٠٠٠٠ ر ٣) فى سنة ١٩١٠ إلى (١٥٠٥٥٠٠ ر ١٥) فى سنة ١٩١١ وعدد السرقات والجنح يسير هو الآخر من سنة ١٩٠٧ — ١٥٠٧٤ جنحة فيصبح ٥٦٤ ر ١٦ جنحة فى سنة ١٩٠٨ فيصبح ٦٠٠ ر ١٦ جنحة سنة ١٩٠٩ فيصبح ٥١٥ ر ١٧ جنحة سنة ١٩١٠ ثم يقفر إلى ٢١٠٠٣٦ جنحة سنة ١٩١١ .

والحق إن اللورد كرومر وبعده غورست وكشتنتر قد حاروا فى تعديل هذه الزيادة المضطردة فى عدد السرقات والجرائم إطلاقاً وتنبه كرومر ذات مرة فى كتابه « مصر الحديثة » إلى أن هناك رأياً يقول بأن الفقر أصل ارتكاب الجرائم وخصوصاً السرقات . . . فسخر اللورد بكل ما فى دمه من سخرية ، من هذا رأى البليد . . . وذكر أن حالة مصر وحدها كافية بأن تدك قواتهم هذا رأى — إذ أنها حالة رخاء لم تكن تعرفه من قبل . . . رفع فيها الفلاح من حمأة الفقر التى كان يتمرغ فيها ، وسال فيها الذهب إلى وادى النيل . . . وأظن أن القارى قد لمس فى تحليل وضعى الطبقات الشعبية كيف كانت تهوى يوماً بعد آخر — إلى حمأة الفقر والبؤس « رغم المال الوفير » « والإصلاح الكرومرى » . . . ورغم أن اللورد كرومر يؤكد أن الفلاح المصرى أنقذ من هوة الفقر إنقاذاً .

وتنبه اللورد كرومر ذات مرة أخرى إلى أن المدينة الأوربية قد أفسدت على سواد الشعب المصرى أخلاقه ودينه ، ولذا كثرت الجرائم والسرقة والتزوير !! يصدق كلام اللورد فى حالة واحدة وهى أنه لو كانت سياسة إزراء الارض الكرومرية هى المدينة الأوربية بعينها وأما إذا كانت المدينة الأوربية شيئاً آخر فكلام اللورد كذب وهراء ثم رجع اللورد مرة ثالثة إلى العلاقة بين زيادة الجنايات وانتشار الفقر فقال « فى تقريره المالى والإدارى عن مصر سنة ١٩٠٣ » يظن الناس عادة أن ازدياد الجنايات يقترن بازدياد الفقر ولكن الأمر لتس ذلك بل اقترن ازدياد الجنايات فيها بازدياد سكانها فى الثروة ازدياداً سريعاً فلا بد لازدياد الجنايات من سبب آخر ولا أظنه بعيد المنال وذلك أن القانون ليس له هيبه على المجرمين « ... وواضح أن حكاية كرومر عن زيادة السرقات والجرائم ، تتنوع كل عام ، ويشاء اللورد أن يزور كل عام وأن لا يقول كلمة الحق وهى أن الجرائم زادت لا لأن المصريين أشرا ولكن لأن حياتهم كانت شرا ، والتزوير والسرقات زادت لا لأن أخلاق المصريين فسدت ولكن لأن فقرهم زاد .

لم تسء حالة الفلاح العامل والمالك الصغير والمستأجر الصغير فحسب ولم تزد ديونهم وتتضاعف أعباؤهم فقط ، ولم تنتشر الجرائم على نطاق متزايد دائماً لا غير ، بل ضيق الإصلاح الكرومرى على الصناعة الوطنية ... كان من جراء تشجيع الصناعات الأجنبية أن قضى على الانتاج المحلى المتأخر وان تحطمت « نقابات الحرف » وهى بقية أخرى من الاقطاع ... تحطمت الصناعة الموجودة فى مصر ولم يبق غيرها بما يلائم الظروف المحلية والعالمية الجديدة ذلك بأن كرومر كان يرى أن قيام مصنع فى مصر معناه إغلاق مصنع أو أكثر فى بريطانيا ... وكانت سياسته الإصلاحية كلها تقوم على إبقاء مصر بلداً رراعياً باستمرار . وهذه السياسة واضحة جلية فى كتبه وتقاريره عن مصر وهذه الشبهة التالية من تقريره المالى لسنة ١٩٠٩ عن مصر تصور طرفاً من السياسة المرسومة قال « غنى عن البيان أن القطن المصرى يصدر إلى أوروبا ولا سيما منشستر فيدفع عليه ٠.١ / رسم تصدير

ويعود فيدخل مصر على شكل غزل أو منسوجات يدفع عليها ٠.٨٪ (حسب قيمتها) رسم دخول فليس ثمة سبب معقول يدفع الحكومة إلى رفض طلب يراد به المساواة بين البضائع الوطنية والأجنبية . أما حماية صناعة الأقطان في مصر وتنشيطها بهذه الحماية فيلحقان ضرراً بليغاً بالمصالح الإنجليزية والمصرية معا لأسباب لا تخفى ، ولذا كان من العدل عند كرومر أن تسوى المصنوعات الوطنية الناشئة ، بالمصنوعات البريطانية المتقدمة العريقة ، فتفرض ضريبة ٠.٨٪ على المصنوعات القطنية المنتجة في مصر ! أو قل يفرض على هذه المصنوعات أن لا توجد لأنها بداهة لا تستطيع منافسة الواردات البريطانية ، متى تساوى سعرها .

يلاحظ أ . الدوث « أنه لم ير بلدا غنيا كصر يزرع القطن ولا يقيم ما يتصل به مباشرة من صناعات » ... ويقول « إلينور برنر » « إنه مما يزيد الموقف شناعة وقبحاً أنهم (أى الكرومر يون) في الثلاثين سنة الأولى لم يخفقوا في أن يوجدوا ولو صناعة واحدة لحسب ، بل وقتلوا بالفعل كل ما من شأنه أن يعود بالتقدم الصناعي » ...

في الفترة التي ، اضطرد فيها بؤس الفلاح والعامل المصري ، اضطرد نمو المال الأجنبي المستغل في مصر حتى أن رؤوس مال الشركات الأجنبية المستعلة في مصر أصبحت سنة ١٩١٢ ... ٢١٠٦٧٥ جنيه وقيمة سنداتها ٤١٠.٦٢٠.٠٠٠ ورجحها السنوي ٣٣٤٨٠.٠٠ (١) فإذا أضفنا إليها الدين وهو ٩٥٠٧٤.٠٠٧ جنيه لكان المجموع ١٥٧٠٩٧٨.١٤٠ جنيه — فإذا أضفنا إلى هذا رؤوس الأموال الخاصة لبلغ الرقم ٢٥٠ مليون جنيه وقد قدر كونت كريستاني ثروة مصر العقارية بـ ٦٦٦٠٤٦٤.٠٠٦ مليون جنيه أى أن الأموال الأجنبية المستغلة في مصر زادت على ثلث قيمة الثروة العقارية المصرية جميعاً ...

واضح أن المال الأجنبي لقي سنداً هائلاً في السياسة الكرومرية الميمنة على ضمان الأرباح للبريطانيين خاصة والأجانب عامة ... واضح كيف أن رسوخ قدم الاحتلال البريطاني في مصر ، بعد الاتفاق الودى ، قد ساعد على جذب رؤوس أموال أجنبية كثيرة فثلاً قبل سنة ١٩٠٤ كان عدد الشركات الأجنبية العاملة في مصر ٦٠ شركة ورأس مالها حوالى ٤٠ مليون جنيه فأصبح عددها بعد الاتفاق الودى سبعين شركة و صار رأس مالها ٧٠ مليون جنيه .. ولا غرو في ذلك فالاحتلال ضرب من الاستعمار العام ، كما يقول الراحل بك ..

كانت الأموال الأجنبية تتدفق على مصر والأرباح الطيبة تستخرج منها ذات اليمين وذات الشمال . والأرباح تقفز في سرعة ونهم إلى الخارج . والعمال والطبقات الشعبية في إنجلترا يزيد بؤسها وكذلك الفلاحون والطبقات الشعبية في مصر يزيد شقاؤها ... ووعى الطبقات الكادحة يتضح في إنجلترا ، ويأخذ مجراه إلى الوضع في مصر ...

وهكذا تصطرع القوى المتناقضة ... ويبشرها واقعها وغدها بالكفاح المحتوم ...

واللورد كرومر في مصر يعد آله ، ويحزم أمره .. يريد أن يطمس معالم البعث الجديد ، وأن يطوى العناصر الضدية للاستعمار طى السجل .. وغايته هذه اسمى عنده من كل عرف سياسى أو منطق دبلوماسى .. انه يتصرف بكل ما في جنسه من قدرة على التصرف ومرونة ازاء الحوادث ... والآلة الحكومية في مصر رهن بنائه .

يناديك قبد أزریت بالعلم والحجا
ولم تبقي للتعليم بالورد معهدا
وأبك أخصبت البلاد تعهدا
وأجدبت في مصر العقول تعهدا
حافظ ابراهيم

الأدارة والتعليم

جر إخصاب الأرض، على الفلاحين الكادحين والمالكين الصغار والمستأجرين الصغار بؤساً جديداً .. وألتي في يد « الملاك الكبار » بأرباح طيبة وفي نفس الوقت ألتي في جيب المصرفيين والصناعيين الأجانب ، بأرباح مكدسة .. وكان مقضياً أن يقوم بالإشراف على تنفيذ سياسة إثناء الارض «جهاز حكومي» يناسب الغاية المطلوبة .. وأن يطعم الجهاز الحكومي بكفايات أجنبية خصوصاً في الداخلية والرى والمالية والتعليم والجيش .. وأن تكون سلطة الموظفين غير المصريين السلطة الحقيقية ، وسلطة الوطنين « اسميه » .. أن يؤجر الاجانب أجراً طيباً ، لأنهم « يؤدون أعمالهم في أمانة وفهم المسئوليات ولأنهم أكفاء وغرباء في نفس الوقت » وأن يقنع الوطنيون بالأجر المتواضع ولا بأس أن يحتك الموظفون المصريون بالجمهور ... فإذا تظلم أو اشتكى ، لتي صدرا ظاهره الرحابة والحذب ، من الرئيس الأجنبي ، ولتي عنده تصريفا وقوة في التنفيذ .. بهذا يوقعون في خلد الجمهور ، أن القادرين على الابرام والحلبل والقادرين على الحب والبغض ، هم الموظفون الأجانب ! ومن ناحية أخرى ، يضطرد عدد الموظفون الأجانب . عاما بعد عام ، فيزيد تسلطهم على الجهاز الحكومي ، ويزيد تركيز سياسة إثناء الارض في أيدي الراغبين فيها - يذكر عبد الرحمن الرافعي بك الإحصائية التالية : —

كان عدد الموظفين في الحكومة المصرية سنة ١٨٩٦-٩١٣٤ شخصاً فأصبح في سنة ١٩٠٦ - ١٢٢٧٩ .

وعدد الموظفين الأجانب سنة ١٨٩٦ كان ٦٩٠ شخصاً فأصبح في سنة ١٩٠٦ ١٢٥٢ وعدد الموظفين الإنجليز سنة ١٨٩٦-٢٨٦ شخصاً فأصبح في سنة ١٩٠٦ ٦٧٢ بينما كان عدد الموظفين المصريين سنة ١٨٩٦ - ٨٤٤٤ شخصاً فأصبحوا في سنة ١٩٠٦ - ١٢٢٠٧ .

أى أن الموظفين الأجانب زادوا بنسبة ٢٠٠ ٪
وزاد الموظفون البريطانيون بنسبة ٢٧٠ ٪
والمصريون ٥٠ ٪

ومفهوم طبعاً أن ال ١٢٠٠٠ موظف مصرى، يشملون السعاة والفراشين وعمال السكك الحديدية والتلغراف الخ ..

بل كان معظم الباقيين يشغلون وظائف ثانوية فمثلاً كان عدد موظفي مصلحة السكة الحديدية في سنة ١٩٠٦ - ٥٥٦٨ شخصاً منهم :-

٣٢	مراقب أجنبى
٤	مراقبون مصريون
٧٤	مفتش أجنبى
١٩	مفتش مصرى
١٩٨	عامل أجنبى
٥٢٣٠	مصرى

يتمشى مع حالة الجهاز الحكومى، الكرومرى التثليل النيان الذى وكانت الفكرة الرئيسية فيه منح المصريين فرصة لإسماع أصواتهم، ولكن - في ذات الوقت - دون أن تنقيد السلطة التنفيذية بقيود برلمانية، لا محل لها في بلد تربيته السياسية تتقدم تقدماً بسيطاً كما هي الحال في مصر، (١)

يرى كرومر أيضاً « أن أية محاولة لمنح مجلس شورى القوانين، سلطة برلمانية كاملة، سيظل لمدة طويلة مقبلة - ضرباً من الحق »

(١) لورد كرومر في كتابه مصر الحديثة

ولم إذن أقيم برلمانية في مصر، إذا لم يكن من طبيعة عمله أن يقيد الحكومة بقيود برلمانية ولماذا يرى اللورد أن تخرج (بعض المسائل الهامة كإبرام اتفاقية قناة السويس وقانون صندوق الدين)

عن دائرة اختصاصه ، وإذا كان في نية مشيديه أن لا يمنحوه السلطة الكاملة لمدة طويلة مقبلة ، لأن عمل كهذا سخيئ وجنوني!! وإذا كان مشيدوه يشكون في قيمته بالنسبة لمصر التي تختبر فيها الفكرة النيابية بالقدر الكافي ، لماذا إذن تقام الجمعية التشريعية أو مجلس شورى القوانين ؟؟؟

الرد عند كرومر في أنه يرى « أنه إذا دامت المراقبة الانجليزية على مصر ريبا (أى المجلسان) وهذا حتى يصيرا مجلسين نافعين ويتمكن بهما العنصر البريطاني من معرفة ما يدور في خلد الأهالي ومعرفة حاجاتهم التي هي أغض ما يدور في خلد هم » (١)

ويتمنى (مع الجهاز الحكومي) المرغوب فيه ، ودية الهيئة البرلمانية ، حالة التعليم وجعله خادما للجهاز الإداري ، — كتب اللورد كرومر في صراحة تامة — بشكر عليها — فيبين هدف سياسة التعليم حيث قال « غرض الحكومة في السنين الأخيرة مزدوج فقد كان قصدها الأول نشر التعليم البسيط بقدر الطاقة بين الذكور والإناث بحيث يتألف هذا التعليم من دروس ابتدائية في الحساب واللغة العربية والغرض الثاني إعداد فريق منهم لكي يتقلدوا الوظائف الحكومية » (٢) والشرط الأول من سياسة الحكومة ، معناه عمليا تشجيع الكتاب وهي برغم « أن قيمتها التعليمية قليلة ، ومعلينا في الغالب فقراء يكتسبون معاشهم بقراءة القرآن ، » وبرغم أنها في الغالب في بيوت غير مستوفية الشروط الصحية ضئيلة النور ، وبرغم أن معلينا لا يقومون بواجباتهم (٣) فإن الحكومة تشجعها وتدعمها ، فيقفز عددها من ١٦١ إلى ١٧١

(١) تقرير كرومر سنة ١٩٠٥

(٢) » » » ١٩١٠

(٣) هذه الجمل جيمما وردت في صفحة ٧٢ من تقرير كرومر سنة ١٩٠١ عن مالية مصر والسودان .

سنة ١٨٨٠ إلى ١٩٠١ كتابا سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٤٥ كتاب سنة ١٩١٠
تدعمها الحكومة وهي تعلم أن لافائدة في التثقيف الذي تقدمه ، ولا غناء فيها
اللهم (إلا نشر التعليم البسيط بقدر الطاقة) ...

وأما الشرط الثاني من السياسة التعليمية ، فتحقيقه يعنى التقتير في الصرف
على المدارس ، لأن الهدف لإخراج عدد محدود ، تبتلعهم الحكومة ، ومن
الطبعي فلا حاجة إلى الترف في الثقيف ، ولا حاجة إلى الاسراف على
المدارس الثانوية والعالية .. فإذا بلغت ميزانية الدولة في الربع قرن التالى
للاحتلال ، حوالى ٢٠٠ مليون جنيه ، كانت ميزانية التعليم في هذه السنوات
الخمس والعشرين ٢٨٠٠٠٠٠ جنيه أى ما يعادل ١٠٤ ٪ . تقريبا - أى كانت
ما يقل كثيرا عن ميزانية التعليم قبل الاحتلال - أيام اسماعيل - عندما كان
المصروف على التعليم يساوى ٨٧ ٪ . تقريبا من الميزانية العامة ..

كان طبعيا أن تلقى السياسة التعليمية نقدا من كل قلم مخض ولسان وطني
وأن يكون دفاع كرومر عن خطة التقتير في الصرف على التعليم دفاعا حارا .
من أهدئه النبذة التالية (١)

ثم إن هناك كثيرين من كبار رجال السياسة ومن الصحف النافذة الكلمة
لا يكفون من الإلحاح بوجوب ترقية التعليم المصرى مقدمة للاسراع فى التوسع
والاستقلال الداخلى - أما أنا شخصا فلا أعتقد أن التعليم الذى يلقن فى المدارس
والكليات يجعل المصريين أكثر كفاءة للحكم الذاتى التام ما لم يقترن ذلك
ببعض الانقلاب والتغير فى أخلاق الأمة وبمجاياها وهذا أمر لا بد أن يكون
السير فيه بطيئا . على أن ذلك ليس النقطة التى يجب أن نهتم بها فى الوقت
الحاضر فأنى أود فقط أن أبحث فى أمر نفقات التعليم وأبين عدم الحكمة فى
اتباع سياسة واسعة فيه تقضى بفرض الضرائب الثقيلة .

كرومر يرى أن سياسة التوسع فى التعليم غير حكيمة فى وقت يقول فيه
مصطفى كامل ، معبرا عن قلوب المصويين جميعا « إن كل ملهم يزيد على

ساجة المصرى ولا ينفق فى سبيل التعليم فهو ضائع سدى والامة محرومة منه بغير حق ، (١) .

وكرومر يلغى التعليم المجانى ، مفندا هجمات نقاده « بان إبطال التعليم المجانى وازدياد اجرة التعليم فى المدارس المتفرجة ليسا من دلائل التأخر ولاهما مضران بمصلحة البلاد الحقيقية بل هما بمثابة إبطال امتيازات استغرقت حتى الآن كل اموال نظارة المعارف وانفاها على التعليم الموافق لمصلحة امانى الامة عموما . ثم ان التعليم المجانى وضع ليستفيد منه الفقير ولكن لم يستفد منه فعلا الا اهل الغنى والجاه ومحسوبوهم بواسطة نفوذهم ووساطتهم واما التلاميذ المحتاجون المستحقون للمساعدة فكانوا مضطرين ان يدفعوا اجرة تعليمهم » (٢) وبناء عليه فالعلاج عند « اللورد » ليس فى تنظيف التعليم المجانى من استغلال كبار الموظفين والاثرياء له ، وليس فى مساعدة الطلبة الفقراء بان يقصر التعليم المجانى عليهم وحدهم ... ولكن العلاج الشافى الناجع للطلبة الفقراء هو فرض مصرفات - وهى طريقة عجيبه حقاً - اول لكنها الطريقة الكرومرية على أية حال .. كتب اللورد هذا ، بعد أن قال واحد من جوقته وهو مستر لى « إن الخطأ الكبير فى تعليم الفقراء هو أن تعليمهم كان فى الغالب عليا أكثر من اللازم » (٣) كأنما التعليم « العلى » مصيبة على الفقراء ولذا فواجب اللورد أن يرد عن الفقراء هذه الكارثة ... كان هذا الاتجاه الكرومرى حيا عاتيا ... بينا نصيحات الجرائد ، والوطنيين لا تخدم بطلب نشر التعليم ، بل لا تخدم مناديه بانشاء الجامعات والمدارس العليا ، أى إلى الاستزادة من العلم النظرى الذى لم يكن مباحا منه إلا القدر البسيط الهين - وهذا مصطفى كامل يكتب فى رسالته له إلى محمد فريد بك سنة ١٩٠٦ داعيا الامة إلى إقامة جامعة أهلية « وليذكر الذاكرون أن بين أبناء الفقراء الذين سد الاحتلال فى وجوههم أبواب العلم والنور رؤوساً لو تحملت بالعرفان لكأنت نثار مصر إلى أبد الزمان - ليذكر ذوو الإحساس

(١) صفحة ٢٣١ من كتاب مصطفى كامل - لعد الرحمن الرافعى بك

(٢) صفحة ١٣٥ من ترجمة « المقطم » لتقرير كرومر سنة ١٩٠٥

(٣) صفحة ٩٣ من ترجمة المقطم لتقرير كرومر سنة ١٩٠٣

والوجدان أن في مصر كنوزا لم تستخرج للآن وأنها لو أخرجت للناس لمئات الأرض نورا ، وأن هذه الكنوز مدفونة بين مساكن الفقراء ، إن الكلية (يقصد الجامعة) هي البناء الذي أدعو المصريين جميعا إلى تشييده ، ليست المسألة من السطحية بمثل ما يبدو ، ليست في كره كرومر للفقراء أو في حبه لهم ... وإنما هي في صلب سياسته الهادفة إلى ترويض تعليم بسيط قدر الطاقة ، ولذا فأكادت صيحة الوطنيين تولد بمشروع الجامعة ، حتى زاد هو وأنصاره في حملة الاكتتاب لمشروع الكتاتيب .. وذلك ليحول التبرعات من الجامعة إلى « مصانع التعليم البسيط قدر الطاقة » ، إلى معامل التخدير . . .

ولكن إذا كانت (السياسة الكرومرية) قد نجحت في تعويق النهضة العلمية ، فهي قد فشلت في كبت الإحساس الوطني أزاءه - هذه مضبطة جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤ لمجلس شورى القوانين نسجل :

« إن نشر التعليم قد تقهر كليا عما عليه قبل ذلك ويحسن بنا أن نقول إن القابضين على زمام نظارة المعارف وإدارتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى تقليل التعليم وسد أبوابه بكل حيلة في وجه الأمة ،



المجتمع المصرى بين انزواء الأرض وانقار العقول

خسرت مصر من جراء الإصلاحات الكرومرية الكثير ، ورحبت أيضاً الكثير . وخسرت الطبقات الشعبية أكثر من غيرها — فالفلاح الصغير منتجا كان أم كادحا أم أجيراً ، لم ينل من الثراء الجديد ، إلا القنات القليل ، وألزمته الخطة الكرومرية أن يتدهور باستمرار ، ولكن بغير أن يعي يؤسه ... فظل يولد في ظروف فقيرة ، مظلمة . وظلت معالم التقسيم في المجتمع الذى يكدح بين ظهرانيه ، بطيئة الحركة إلى تقسيم أكثر تقدماً — ولا أدري لماذا سخر اللورد وبمن سخر حينما قال « إن الفلاح هو الشخص الذى كسب مكاسب طائلة مما بذله له الرجل الإنجليزى ؛ كسب الفلاح أكثر من أى شخص آخر ، وكسبت طبقته أعظم مما كسبت أية طبقة أخرى من المجتمع » ...

ولا أدري بالمثل من كان يسخر اللورد حينما قال « إننا لا نجد الطبيعة ، مع قليل من عمل الإنسان ، قد وجدت فرصة لظهور قدرة مصر على الانتاج الا فى ربع القرن الاخير » ، فالذى أعرفه ، ان الكثير من عمل الانسان ، بل والكثير جدا من عمله ، هو الذى خلق « الفرصة » وهو الذى أظهر انتاجية مصر ؛ غير ان اعتبارا هاما ادخل في حياة الفلاح المصرى ذلك بأنه قد ادخل في مرحلة شبه رأس مالية في الداخل ، وجر إلى نطاق التعامل الرأس مالى العالمى — وقد كسب الفلاح من خروجه من عزلة الاقطاع وسيره في طريق الرأسمالية ... « ذلك بأنه يظل من المستحيل عملياً أن تحسن ظروف الفلاح ما بقى المجتمع اقطاعيا جامداً بعاداته وعلاقات السيد بالمسود فيه ، ولكن يبدو تحطيم الاغلال التى تقيده ، بنمو التجارة وادخال اقتصاد المال ،^(١)

وكسبت مصر ، بازدهار حركة اثار الأرض ، ونشاط التجارة ، ميلاد الطبقة المتوسطة التي لعبت دورا طيبا في تقدم البلاد وفي كفافها الوطني ... وكسبت بالاكثير ، ميلاد الطبقة العاملة التي برهنت عن وجودها مبكرة إذ أخذت تنظم نفسها وتطالب بحقوقها (١) على أن المكاسب والخسائر التي وقعت من نصيب مصر ، لا تقيم بهذه الحدود وحدها — إذ يجب أن تقيم على اعتبار العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين أعضاء المجتمع المصري من ناحية ، وبين مصر كوحدة والبلاد الأخرى من ناحية ثانية .

أما العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع فقامت على علاقاتهم الاقتصادية ، وفي الدرجة الأولى ، على علاقاتهم بوسائل الانتاج : وأهمها الأرض الزراعية ... رأينا كيف أوصى اللورد دوفرين خيرا بكبار الملاك في مصر الذين — وإن كانت امتيازاتهم بما لا يرغب فيه كل فيلسوف كما يقول دوفرين نفسه — تجب رعاية حقوقهم فهي ميراث الماضي ، وثمرة لجذور بعيدة النور في المجتمع المصري — ... والطريقة المثلى للحفاظ على امتيازاتهم ، تكون أولا في تنمية أرباحهم ، بحيث تظل سائرة يدا بيد مع تنمية إنتاجية مصر ، ولا حرج أبدا إذا هي سبقت قليلا .. وتكون ثانيا بايجاد التوازن والتناسق بين طبقات المجتمع فلا يسمح لطبقة أن تتجاوز في قوتها الحدود المرسومة لها ، فتخل ميزان المجتمع ؛ فالفلاحون مظلومون حقاً ، وبأئسئون حقاً ، وشقاؤهم باد للعيان ، ووظيفة « المصلح الكرومرى » أن يمد اليهم يد الإخاء والمعونة ، وان يساعدهم ، ويضفي عليهم حقوقا لم تكن مباحة لهم من قبل ، ولكن ليس معنى هذا أن يدفع « المصلحون الكرومريون » بطبقة الفلاحين (من حمة الفقر والجوع) إلى قمة السلم الاجتماعي ، لا ولا يدفعون بهم إلى وسطه ...

وهذا « التوازن » خطة « ورقية » ! يحتمل جداً أن تجيد الأفلام رسمها ، ويحتمل جدا أن تفتن الألسنة في صياغتها ولكن لا يمكن أن ينفذها الواقع ... وسنرى كيف خرجت طبقات المجتمع في طورها ، عن الحدود التي رسمها لها

(١) كلام كرومر في تقريره سنة ١٩٠١ وفي سنة ١٩٠٣ عن اضراب العمال

« المصلحون الإلهيون » ، وكيف سارت كل في طريقها الذي رسمته « وضعيتها » ، ودعمته مصالحها ، وهى إذ يتقدم بها الطريق خطوة خطوة ، تبرز تناقضاتها مع الطبقات الأخرى تناقضا تناقضا ، فلا تنتهى إلى غايتها فى هدوء الفلاسفة « وميزان الأوهام » ...

وهذا التوازن الموهوم يحطمه الإصلاح الكرومرى ذاته ... ويسوى بدلا منه — بطريقة غير مباشرة — تخلصا واضطرابا ... جاء كبار الملاك فى ظل الإصلاح الكرومرى ربح كثير من انتاج القطن ، من ارتفاع سعر المحصولات الزراعية ، من ارتفاع ايجار الاطيان ومن تنظيم دفع الضرائب الخ

ولكن جاء الاصلاح فى الجانب المقبل من المجتمع — فى الطبقات الشعبية — بفقر وبؤس ، زاد فى انقلاب عدد متزايد من صغار الملاك والمستأجرين إلى عمال زراعيين . وتدل إحصائية سنة ١٩٠٧ على أن ٤٠.٣٦ ٪ من مجموع المشتغلين بالزراعة مستأجرون و ٣٦.٣٦ ٪ منهم عمال زراعيون — وليس من شك فى أن « ذوبان فئة الملاك الصغار » فى العمال الزراعيين والمستأجرين ، لا يبشر الكرومرين بخير — لأنه ضد التوازن والانسجام فى المجتمع ، ولذا لم يغب عن بالهم أن يتداركوا الخطر بل إن رائدهم اللورد دوفرين — قد أوصى خيرا بطبقة الملاك الصغار ... وحاول كرومر ، ومن بعده غورست وكنتشر ، تحقيق وصاية دوفرين — والتعليل سهل — فالإبقاء على هذه الطبقة وتنشيطها ، فضلا عن أنه يخلق سوقا رجة لاستهلاك المصنوعات البريطانية ، يضمن نجاح سياسة التوازن بين طبقات المجتمع ... ذلك بأنه لو ترك المجتمع المصرى يتطور بغير أن يدق الاستعمار فى أوصاله نهجا خاصا تنسجم به قوة وكيان كل طبقة ، إذن لذابت طبقة صغار الملاك ، تحت ضغط ارتفاع مستوى المعيشة ، وتحت ضغط الاستغلال العاتى الذى أشعله المليون هيث وأفرادا ، ولكنها ، إذا أبقي عليها ، ودعمت أواصرها ، لكانت قوة جدية تعوق الكفاح فى المجتمع. وهذا مفلسف سياسة

الاصلاح الجديدة — لورد كرومر — يقول في صفحة ٥٦٤ من كتابه مصر الحديثة ، إن أحسن طريقة لتأجيل الكفاح ، وبالمثل لبيع تركزه ، إنما هي في تجنب اتخاذ أى قانون يرمى إلى القضاء على الملكيات الصغيرة ، ناهيك بما في تدعيم هذه الطبقة من تقوية لأرباح المستغلين ذلك بأنها الطبقة الضخمة المكونة من صغار الملاك وعائلاتهم ، وهم الجزء القوى المنسجم في كيان الأمة . بل ولعلها أكثر عناصرها إنتاجاً وثباتاً ، (١) وقد يظن أن في تشجيع الملكية الصغيرة أضراراً بالملاك الكبار ، ولا أجسد «الطف» من رد كرومر في صفحة ٥٦٤ من كتابه مصر الحديثة من أنه « نظراً لعدم وجود ضغط عظيم في كثافة السكان فإن إيجارات الاطيان لم تصل إلى حد إثارة المستأجرين ضد الملاك ، وأيضاً كلما زادت رقعة الارض المستصلحة ، وقلت الأرض غير المزروعة كلما كان الخطر أقل ما يمكن ، في أن تقوم عقبات كبيرة بين الملاك والمستأجرين كما حدث في البلاد الأخرى مثل الهند وإيرلنده... لا أجداً لطف منه لأنه «لنم» بالمغالطات فليس من الحق أن المستأجرين كانوا في وئام مع الملاك . أو قل ليس من الحق أن الملاك كانوا مطمئنين إلى مهادنة المستأجرين لهم — وحسب اللورد كرومر دليلاً على مغالطته أن قال أحد حلفائه لورد كيتشنر في تقريره سنة ١٩١٢ :

« اعترض البعض (ومن المحتمل جداً عندى (٢) أن يكون المعترضون هم كبار الملاك) بأن زيادة عدد المالكين من الفلاحين يخفض إيجارات أرض كبار أصحاب الاطيان الواسعة ولكننا إذا نظرنا إلى عدد الأهالي ومساحة الأرض التي تعتبر صالحة للزراعة بعدما تتم أعمال الصرف والرى لعلنا أنه لا بد من مضي سنوات كثيرة قبل أن يتأثر بها الإيجار الحال وهو من ١٢ إلى ١٨ جنيه للفدان في العام... »

(١) صفحة ١٦٢ من كتاب تطور مصر الاقتصادي لسكراوتشلي

(٢) المؤلف

كتشز أكثر سطحية من كرومر - وأكثر صراحة منه - ولكنهما متفقان في أعماق قلوبهما ، على « أن الوثام والاذن » بين عناصر المجتمع ليس حتماً أبدياً... أهمها يريان ، أو لعلهما يحسان على الأقل ، أن مصالح الفئات المختلفة تتضارب ومع هذا فهما يغالطان ويكبران

وواضح لمن يدرس تقارير اللوردين عن مصر ، أن كرومر أعمق احساساً ووعياً بمهمة المصلح البريطاني في مصر وأضخم فهماً لماجرىات الأمور ولذا فهو في الوقت الذي يقول فيه ملء صوته إنه صديق أصحاب الجلايب وفي الوقت الذي يشجع فيه فئة صغار الملاك ، نجده لا ينسى كبار الملاك... يقول في تقريره سنة ١٩٠٣ - مفصلاً جانباً من العلاقة بين الملاك والمستأجرين: « ولما كان ازدحام السكان آخذاً في الازدياد فليس بعيداً أن يوجه الاهتمام إلى وضع قوانين تضمن حقوق المؤجر والمستأجر لكي تدور على محور قانوني فإذا ينبغي أن تكون سياسة الحكومة على وجه الإجمال في أحوال كهذه وبالنظر إلى المصاعب التي يمكن أن تحول في المستقبل دون إجراء هذه الأمور في ظني أن الجواب الأول عن هذا السؤال واضح كل وضوح فكل ما يمكن القيام به يجب أن يقع لصيانة صغار المالكين وتكثير عددهم من غير أن يعطوا حقوقاً ليست لغيرهم »

ويحق لنا أن نفصل بعض الشيء الصلة بين تنشيط صغار الملاك ، وتنشيط استثمار المال الأجنبي في مصر - « كانت سياسة الحكومة المصرية موجهة إلى تأييد الملاك الصغار وتسهيل السبل على الأوروبيين لاستغلال أموالهم باقتناء الأطلان ولكن من غير أن تعمل عملاً من شأنه إحلال الأوروبيين محل الملاك الوطنيين ، (١) »

هذه السياسة تربط بشكل غير مباشر - وإن كان ظاهراً - بين تأييد الملاك الصغار وتأييد المال الأجنبي وتربط بين تأييد المال الأجنبي وعدم إحلال الأوروبيين محل المصريين المالكين للأرض . وفي كلمة واحدة تربط بين

اللقاء على المصريين مالكين للأرض ، منتجين فيها ، وبين استغلال المال الأجنبي لها ولهم ... وهذا جانب آخر من السياسة الكرومرية التي تبجدها نفسها لتبقى الأمور في حدود التوازن - وذلك بإبقاء ملاك الأرض الوطنيين في أرضهم ، وعدم اخراجهم منها لأن ذلك - لن يحدث إلا بان ينزل كارثة على الممولين الا جانب والحكومة والمجتمع المصري ، كما يقول دوفرن ، ولكنها في نفس الوقت لا تألو جهداً في مساعدة الشركات والبنوك الأجنبية ، على استغلال الأرض بواسطة مالكيها الاصليين الذين أخذوا ينقلون إلى اجراء .

فشلت هذه السياسة الاصلاحية الكرومرية ، المبنية على إثراء الأرض في محاولتها حفظ التوازن بين طبقات المجتمع ، ولا أدري كيف فات اللورد الذكي ، أنه ليس صانع المجتمع ، ولو كانه ، فإنه ليس صانع التيارات العالمية الاقتصادية والسياسية .. كيف فاته أن المجتمع في تطوره ، يقلب السياسات الورقية ، رأساً على عقب . وأنه يسير في طريقه إلى نهايته وأن المجتمع المصري لابد متطور رغم أنف المعرقلين .

فشلت السياسة الكرومرية في أن تبقى على ميزان أمراء الأرض ، وأن تؤجل - في ذات الوقت - التناقض الطبيعي .. وأن تعوق الكفاح الاجتماعي بتنشيط طبقة صغار الملاك . فشلت السياسة الكرومرية ، لأن الملكيات الكبرى كان يضطرد تركها في أيدي أقل فأقل ، وكانت رقعتها تزيد في حين أن الملكية الصغيرة يقل اتساعها في المتوسط ، وكلما كثر عدد الملاك الصغار انخفض مستوى معيشة طبقة الملاك الصغار وسهل ذوبانهم في الطبقة العمالية الزراعية وهذا أخوف ما كان يخاف اللورد .. لأنه فشل في تنشيط سوق الاستهلاك ولأنه معول يحطم التوازن الطبقي .

أورد كراوتشلي في صفحة ١٦٢ من كتابه تطور مصر الاقتصادي الإحصائية التالية - كان الملاك الكبار في سنة ١٩٠٠ - (١١٩٢٩) شخصا يملكون (٢٣٤٣٣٥٧٣) فداناً فأصبح عددهم في سنة ١٩١٣ (١٢٥٥٨) شخصا يملكون (٢٤٢٠٥٥٨) فداناً وكان الملاك الصغار في سنة ١٩٠٠

(٧٦١٣٣٧) شخصا ، يملكون (١٠١١٣٤١١) فداناً فأصبح عددهم في سنة ١٩١٣ (١٠١١٣٤١١٥٨) شخصا ، يملكون (١٠١١٣٤١١٥٨) فداناً) والذي يدرس بقية الإحصائية يجد أن فئة متوسطى الملاك ، تدوب في الطبقة العليا غالباً .

وتنطوى أجزاء منها في طبقة صغار الملاك ويلاحظ أن متوسط ما يملكه المالك الصغير انخفض من حوالى ١٥ فدان سنة ١٩٠٠ إلى حوالى فدان سنة ١٩١٣ في حين أن متوسط ما يملكه المالك الكبير زاد من حوالى ١٨٧٥ فدان سنة ١٩٠٠ إلى حوالى ٢٠٠ فدان سنة ١٩١٣ ...

وهكذا يزيد الملاك ثراء .. ، فلا تبقى ميزاتهم كما كانت، ويتضائل نصيب الملاك الصغار ، فلا تصل ميزاتهم إلى ما (يحلم به) أصحابهم الكرومريون .. زد على هذا أن يؤس صغار الملاك ، بل الطبقات الشعبية جميعاً ، يتزايد ارتفاع الأسعار ، وزيادة عدد السكان ، ولضغط الاستغلال الرأس مالى الاجنبى ..

فشلت سياسة اللورد إذن ، أمام التطور الاقتصادى الداخلى متفاعلاً مع تطور المجتمع .. وفشلت بالمثل ازاء تطور الاقتصاد العالمى ، فالأموال الأجنبية تتدفق على مصر ، والبنوك تنشأ ، والشركات .. واللورد مطلق الحرية في أن يحلم بأن يسلم المصريون المالكون من شرها ، ولكنهم رغم تمنيات اللورد المشكورة — تظفر بنصيب الأسد فيقع في يدها ٦٠ ٪ من الأرض المصرية رهناً أو امتلاكاً قهراً آمال اللورد في أن تنجو الأرض الطيبة المصرية من حبال المالىين . تطورت طبقة كبار الملاك إلى حيث لم يكن مرسومها في سياسة كرومري الورقية ، وكذلك فعلت طبقات صغار الملاك . فتأرجح قب المجتمع ولكن تبلور في كيان المجتمع المصرى ، ولیدان جدیدان ، هما أقل على توازن الورق الكرومري من سابقتيهما .. تلك هى البورجوازية المصرية ، والطبقة العالية المصرية . تعاونت سياسة إثراء الأرض ، وزراعة القطن ، والنشاط المالى والتجارى في مصر على خلق ثمرة جديدة ، هى الطبقة البرجوازية المصرية ، كانت جراثيمها الوليدة مبطونة في النشاط التجارى والمالى في مصر قبيل الاحتلال ، دراسات في تاريخ مصر ١١

ولسكها خلقت عناصرها الأولى ، في ظل الفترة السكروميه ، الفترة التي نشطت فيها الرأس مالية المالية في مصر . يدلنا على بزوغها نمو عدد التجار الوطنيين والمقاولين الوطنيين ، الذين أخذت مقاولات حضر الترع والرى تنتقل إليهم شيئاً فشيئاً كما يقول كرومر ... ثم أن ارتفاع سعر المحصولات الزراعية وارتفاع دخل أمراء الأرض ، أو جند فائض استثمار في الأعمال المالية والتجارية : قد لاحظ كرومر أن ارتفاع أسعار الأرض هذا الارتفاع العظيم هو الذي جعل الملاك يستثمرون أموالهم في الشركات التي تنشأ على اختلاف أنواعها ، وحرى بنا أن نلاحظ أن البورجوازية المصرية ، متشابكة الكيان منذ البداية الأولى ، بطبقة أمراء الأرض . وان جانباً عظيماً منها متداخل المصالح — منذ ولادتها — بالاحتلال .

نرى بوادئ الرأس مالية المصرية في محاولات إقامة الفابريقات القطنية أوائل هذا القرن ، وفي نشاط بعض كبار الملاك والتجار في استثمار رؤوس أموالهم في الشركات ، وهذا كرومر يحس الطعنة الموشكة فيحذر الدافعين بها .. يحس خطر الطبقة الجديدة البورجوازية على الاستغلال الاجنبي ، فيحاول خنق عناصرها الوليدة .. ولكنه يفشل بالطبع .. يكتب في تقريره سنة ١٩٠١ قائلاً : أما فيما يخص أصحاب الأسهم من المصريين فاني أغتنم هذه الفرصة لتكرار التحذير الذي حذرته غير مرة لاسيما في تقريرى سنة ١٨٩٩ (مصر عدد ١ — سنة ١٩٠٠ صفحة ٣٢) حيث قلت إن الذين يضيعون أموالهم في الشركات يحسن بهم أن يتبصروا ويبحثوا بأنفسهم عن نفع كل أمر يعرض عليهم ويستشيروا أولى المعرفة والدراية من أصدقائهم سواء كان الذين يعرضونهم أوروبيين أو وطنيين .

بدأت البورجوازية المحلية ، بدأت إحدى قوات مقاومة الاستعمار ، الذي حملها في « بطنه » وغذاها من كيانها وإليك مثلاً على اضطراب نمو الرأس مالية المحلية .

كانت قيمة الدين المصري في سنة ١٨٨٤ . . . (٩٤٧٣٢٠٠٠ جنيه)
 وقيمة ما كان في الخارج من سندات . . . (٩٠٠٩٤٣٠٠٠ د)
 أى أن قيمة ما يوجد منه في مصر كانت . . . (٣٠٨٨٩٠٠٠ د)
 فصارت قيمة الدين في سنة ١٩٠٧ . . . (٩٥٨٣٣٠٠٠ د)
 قيمة ما يملكه حملة سندات خارج مصر . . . (٨٦٠٢٥٠٠٠ د)
 أى أن قيمة ما يملكه حملة سندات في مصر . . . (٩٠٧٧٣٠٠٠ د)
 كان ميلاد العناصر الأولى في ظل الاحتلال ، وقد انتعشت هذه العناصر
 كثيرا أثناء الحرب العالمية وأبدت من المواقف السياسية والاجتماعية ، عقب
 الحرب ، قوة جديدة : ففي سنة ١٩٢٤ أصبح أكثر من نصف الدين
 المصري مملوكا لأناس ساكنين في مصر ، ثم أقيم اتحاد الصناعات المصرية في
 سنة ١٩٢٧ وأصدر قانون الشركات ملزما بأن يكون لكل شركة عضوان مصريان
 على الأقل في مجلس إدارتها ، وقد محدود رأس مالها في أيد مصرية .. ويظهر
 وجودها في اصدار قوانين سنة ١٩٣٥ التي تعنى بعض المصنوعات المصرية
 من الضرائب وأيضاً في منح امتيازات خاصة للجمعيات التعاونية الخالصة وذلك
 بمقتضى قوانين سنة ١٩٢٧ .. وقد اخترت بعض ما صدر عنها في فترة ما بين
 الحربين ، لأخلص إلى أن عناصرها الأولى قبل الحرب العظمى الأولى ،
 لم تكن طفلة تافهة ، بل كانت مبتدئة في قوة ، وسائرة إلى الأمام في نشاط
 حتى أن مناقضاتها الداخلية بدأت تظهر في هذه الفترة المبكرة ، فمثلا عندما
 أقيمت حلقات القطن ، لتنظيم البيع والشراء ، كان هذا مكسبا لكبار التجار ،
 وكان حسارة لصغارهم ، وأترك كتشنر يقص بقية الحوادث وصادف هذا
 المشروع مقاومة شديدة من صغار التجار ومن القباينة واعتصب صغار
 التجار في بعض الأماكن على الامتناع عن دخول الحلقات ومشترى القطن
 الذي مر بها ولكن جاءت رسائل من كبار التجار تدل على أن التجار الأمناء
 رحبوا بهذا المشروع ولأنه مهد السيل وساعد جماعة من ممثلي أكبر تجار

القطن في البلاد مساعدة فعلية تستحق الذكر^(١) بل إنه في الوقت الذي أخذت فيه العناصر الأولى للبورجوازية المصرية تتحرك وتنشط، لتشغيل مالها في الشركات ، وتحاول إقامة مصانع القطن ، وتواجه مقاومة الرأسمالية الأجنبية ، في هذا الوقت بدأت الطبقة العاملة ، تعبر عن وجودها في القيام بإضرابات ، وإنشاء النقابات : أضرب لفافو السجائر في سنة ١٩٠١ وفي سنة ١٩٠٣ ، واشترك في تنظيم الاعتصاب عمال يونانيون ، وكانت هذه أول مرة تضرب فيها فئة من المجتمع المصرى ، تريد أن تحسن أحوالها المادية - قال كرومر في تقريره سنة ١٩٠٣ ، اعتصب في الشتاء الماضي لفافو السجائر في العاصمة ، اعتصابا شبيهاً بالاعتصابات التي أشرت إليها في تقريرى عن سنة ١٩٠١ وكان عمل الحكومة مقصوراً على حفظ النظام وحماية غير المعتصبين ،

وفي تقرير سنة ١٩٠١ قال ، حدث مؤخراً عدة اعتصابات في القاهرة وقد رفع إلى لفافو السجائر كتاباً في شهر ديسمبر فأجبت عليه جواباً أعربت فيه عن النصيحة التي رأيت من واجبي أن أقدمها للحكومة المصرية فقلت :

أولاً — عندى أن الحكومة تلزم جانب الحياد في المسائل المختصة بأرباب العمل والعمال وتتركهم يتولونها بأنفسهم بشرط عدم إضرارهم بقوانين البلاد. ثانياً — يجب المحافظة على الراحة العمومية بأى وجه كان ولكن لا يجوز الاستعانة بالقوة إلا عند ميسر الحاجة ولست أرتاب في أن الحكومة المصرية إذا اتبعت هذه السياسة في المسائل المتعلقة بحقوق الإبعاد إلى خارج القطر المصرى رأت من جميع قناصل الدول مساعدة تامة على إنفاذ ذلك .

ثالثاً — يجب على الحكومة أن تبذل كل ما تستطيعه لمنع كل عمل غير قانونى يقصد به مس حرية كل عامل أو فريق من العمال وقد حدث مرة ما أوجست منه بعض الخوف على الراحة العمومية ، لكن لحسن الحظ زال في الحال بالوسائط الفعالة التي اتخذتها الحكومة بالاتفاق مع حضرة قنصل اليونان

الجنرال الذى أظهر فى هذا الأمر مساعدة صادقة تستحق الذكر وبعض اليونان الذى أبدوا تشويشا أبعدهوا إلى خارج القطر ... ،
حاول اللورد كرومر هذه المرة أيضا أن يوجد الانسجام بين العمال وأصحاب الأعمال ولكنه - مع الأسف بالطبع - قد اضطر إلى التدخل فى مصلحة أصحاب الأعمال .. حقا إنه دعا الحكومة أن تقف على الحياد - ولكن الذى حدث هو أنه قضى على منظمى حركة الاعتصاب، وطرد اليونانيين المشتركين فى الإضراب . وشرد بعض المصريين الآخرين - وهكذا نفذ الحياد المطلوب بالدقة والامانة المطلوبتين!

كان حتما مقضيا أن لا يقوم السلام والوثام والإخاء إلى آخر هذا المتاع اليوطوبى الذى حاول كرومر أن يفهمنا إياه فى كتبه وكلامه وتقاريره .. كان حتما أن تظهر المتناقضات بين عناصر المجتمع المصرى ، كلما زاد فضجها وكان حتما مقضيا أيضا أن يتشعب المجتمع إلى أكثر من ملاك كبار وصغار فيسع بورجوازيين وعمالا .. وأن تتطور القوى الوطنية فى مصر تبعا لذلك ، إلى نطاق آذى اللورد كرومر كثيرا ، بل قضى عليه ، وهدم سياسته ، وأن يوجد التطور الاقتصادى والاجتماعى وعيا سياسيا وطنيا .. أن يفيق المصريون وأن يفتحوا عيونهم على الإصلاح الكرومرى ، فلا يتركونه يمر فى وثام ، لا تقف ألسنتهم منه موقفا هينا كيبسا ، ولا تقف عنده أحلامهم ، ولا ترتبط بمحدوده آمالهم .. كان حتما أن يكون من المجتمع المصرى ، واضطراد البؤس والشقاء ، وأن يكون من الآراء والأفكار الجديدة والمتحررة ، مزيجا يطور وجدان الوطنيين فإذا الكلمة الفاصلة فى سياسة الإصلاح الكرومرى ، ليست كلبته المنمقة ولا كلبتى المخلصة وإنما هى فى تطور المجتمع المصرى ، وفى هذه الحركة الوطنية المباركة . وفى تطور التيارات السياسية والاجتماعية العالمية

« إلى الحد الذي تكافح فيه بورجوازية بلد مظلوم البورجوازية الظالمة نحن معها دائماً -ومنها في كل حالة ، ومهما بنصميم أكثر من أى أحد سوانا لأننا أصلب أعداء الظلم وأعندهم . وإلى الحد الذي تعمل فيه بورجوارية بلد مظلوم لصالح وطنيتها البورجوازية نحن ضدها »

نقيض الاستعمار

وضحت المتناقضات في المجتمع المصري ، وفي العلاقة بين بعض عناصره ، والرأسمالية الاستعمارية ، ووضح أن الرشوة الكبيرة التي أراد أن يلقي بها كرومر في أفواه الناجحين والطامعين ، لم تكن الضمان الأبدي لنجاح سياسته . ووضح أن سياسة إثارة الأرض ، تعنى عملياً افقار العقول — لم يكن بد ، أن تستوى الحركة الوطنية في شكل جديد ينمى أن المؤامرة الرأسمالية قد أسرفت في استغلال الفلاح والطبقات الشعبية ، إلى الدرجة التي جعلت مجلس شورى القوانين وهو الخجول المتردد يثبت في مضبظته سنة ١٨٩٤ :

« إن حالة الأمة المصرية سائرة في طريق الفقر وعسر الحال وهذا يزيد على مر الأيام وتوالى الأعوام ويبان هذا أن الديون الخصوصية المسجلة في سجلات المحاكم بلغت في المدة بين ١٨٧٦ — ١٨٨١ حوالى ١٢ مليون جنيه ، فإذا هي تصير سنة ١٨٩١ حوالى عشرين مليوناً ، والاطيان المرهونة مليون فدان وثلاث ولاشك أن هذه الحالة لو دامت لم تمض سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين ونصبح الأراضي المصرية ومعظمها مرهونة ويصبح الأهالى أجراء يعملون لدائنهم فيما كانوا يملكون ،

وينمى أيضاً كما يقول الرافعى « أن الطبقة الكبيرة من الفلاحين والعمال وهم غالبية الشعب قد ساءت حالهم في عهد الاحتلال والاحتلال هو المسئول عن انتشار الجهل والامية بينهم طوال أربعين سنة ونيف ، ينمى ازدياد البؤس بين الطبقات الشعبية ، وازدياد حجم الطبقة العاملة

بانقلاب عدد من صغار الملاك الزراعيين ، والمستأجرين الصغار إلى عمال زراعيين ، وبايجاد بعض الصناعات ، كالسجائر والسكر وصناعات النقل، أى ينميا تطور الطبقة العالية حجبا واشتداد بؤسها الذى ينعش وعيها كثيرا

وينميا بشكل قوى التناقض بين مصلحة فريق من كبار الملاك للأرض، وبين مصلحة الرأسماليين الاجانب ، الذين وقعت فى أيديهم أراض زراعية كثيرة والطامحين فى التسلط على أكبر قدر ممكن منها . ويشعلها فى حدود ضيقة — طبقة البورجوازيين المحليين المصريين منهم والاجانب، الذين لمسوا كيف يضيق الاحتلال عليهم الخناق ، كيف يحاربهم إذا هموا بإنشاء المصانع وكيف يمهّد للمال البريطانى ويعاونه معاونة تامة ، ويشترك فى إذكائها بعض المتعلمين والمثقفين ، وهؤلاء يقول عنهم سيرالدون غورست فى ٢٧ مارس سنة ١٠٩ « من بين الطبقات الاكثر تربية طبقة قليلة العدد ولكنها تزداد على مر الايام — وهذه الطبقة تهتم بكل ما يتعلق بحكومة البلاد وإدارتها وهى تأمل بحق أن تعاون فى تقريب ذلك اليوم الذى تستطيع فيه مصر أن تحكم نفسها دون مساعدة خارجية »

على أن طبقات المجتمع المصرى وفئاته المختلفة ، تذبذب دورها الكفاحى وتذبذبت علاقاتها بالاحتلال ، بمقدار إيمانها ووعيا القومى ، العميق الترابط بوجودها الاجتماعى — فالجمعية التشريعية ، ومجلس شورى القوانين مثلا ، بطبيعة تكوينها من الاعيان ، لم يسيرا فى طريق الكفاج قدما - وإن كانا قد أديا دورا غير منكور ، وقاما بحركة جزئية مشكورة .. كانت حركة المجلسين تأتى متأخرة ، وأتجىء مبهترة ، وكانت دائما تأتى تحت ضغط الاندفاعات الشعبية الاعم مدى والأغنى غورا ، ذلك الضغط المتمثل فى حركة الوطنيين .. وكان موقف اللورد كرومر منهما ، موقف الراغب فى بقاءهما على حالهما ، من حيث التكوين والسلطات ، المطمئن إلى أنهما ديمتان ، إن اجادتا الإلحاح أحيانا ، فلا يجيدان الكفاح الجدى أبدا .. واللورد متأرجح تتجاذبه سياسة لإجراء الامور فى

نطاق الوثام والتوازن ، وتدفعه من الناحية الاخرى موجة المقاومة الوطنية فيكتب في تقريره سنة ١٩٠٥ متحدثا عن المجلسين ، وما حولها «أما مستقبل المجلسين فيتوقف أكثره على تصرف أعضائهما إذ لا مشاحة في أن أفعل الوسائط التي تضمن توسيع سلطتهم في المستقبل هي إقناع الحكومة والامة على مر الايام بأنهم يستعملون مالم من السلطة بالعقل والحكمة ولكن لا حاجة لي الآن إلى اطلاق عنان القلم في هذا الميدان وإنما أقول شيئا عن النظام الذي تساس به مصر اليوم قاصدا بذلك إفادة القراء من الانجليز أكثر من إفادة القراء من المصريين فإن كثيرا ما أسمع الناس يعيرون هذا النظام بأنه استبدادي مقرون بارادة الخير والحسنى فإن كان المراد من هذا الوصف أنه ليس في مصر مجالس يابية مدنية على مثال ما في بعض البلدان الاوربية فهو وصف صحيح ، وإن كان المراد بالاستبداد عدم المراقبة على المستبد المزعوم فذلك بعيد عن الصحة بمراحل وإن يكن اختصاص وكيل الحكومة البريطانية في مصر غير معين بالتدقيق ومحاولة تعينه لا تذيب غير الضرر — ولست أنكر أن اختصاصه واسع ودائرة سلطته عظيمة » . كرومر لا يرغب في تغيير المجلسين إلى هيئة نيابية ، لأنه يخاف على مستقبل البلاد منها ويخاف على الوفاء ويخشى الديمقراطية التي لم تنهيا لها مصر بعد. يقول هذا في تقاريره ، بينما اللواء يحمل في ٩ مارس سنة ١٩٠٤ كلبة الوطنيين المججلة ، يرسلها مصطفى كامل د ليس للاحتلال مصلحة في إيجاد مجلس نيابي لهذه البلاد ، ولكن صوت الامة يعلو على صوته إذا تمسكت به ودعت إليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأي والفكر والثبات التي هي أكبر القوى الفعالة في حياة الامم . فانما هي تخطو بالوصول إليه أكبر خطوة في طريق الاستقلال »

الوطنيون لا يعجبهم المجلسان القائمان ويدعون إلى برلمان حق ، لا إلى ديمتين ناطقتين ، ذلك بأن المجلس معتدل هادىء في لهجته ، خجول حيي في أغلب مواقفه ، والموضوع الذى يهم المجلس خصوصا هو الميزانية السنوية فقد أرسل تقريراً مطولا إلى الحكومة عن ميزانية السنة الجارية أشار فيه إلى إلغاء ضريبة النخيل

وعوائد الملاحاة فى النيل وبزيادة المصروف وخصوصا مصروف الحفانة والمصارف العمومية وأقام أعضاؤه الأدلة على صحة ما أشاروا به بعبارة معتدلة « (١)

. ومجلس شورى النواب لم يكن فى طوقه ، وهو الممثل جزئيا للأعيان ، والمعين معظمه بواسطة الحكومة ، أن يقف موقفاً صلباً من تصرفاتها — فما يبدى معارضة أو ملاحظة عليه بعض الشيء حتى ينكس على عقبيه ... وزاد فى ترده وانكاشه عقد الاتفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا فقد هب له — ولكثيرين غيره من المترددين أن الاحتلال سوف تثبت دعائمه إلى الأبد... المجلس يتذبذب ويجبن ومصطفى كامل يناديه « إن أعضاء المجلس لم يسمعوا الأمة والعالم كله ذلك الصوت المحبوب، صوت المطالبة بأعز ما تريد البلاد ألا وهو الاستقلال ... إنكم يا حضرات الأعضاء طلبتم هذا الطلب الغالى مرتين ، وحسبتم أن الإسارة تكفى وكأنكم نسيتم أن الإلحاح فى الحق ليس بعبىء . واذا وقعت حادثة دشواى ، انتهت الأقلام بالاحتجاج ، وفاضت بالآلم ، ومجلس شورى القوانين لم يحتج ولم يتحرك — وكأنه يعيش فى كوكب غير الدنيا التى توجد عليها مصر .

وأما الطبقة العليا ، فنقسمة فى موقفها حيال الاحتلال إلى أقسام — فبعضها ما وصفه كرومر بقوله « إن شيخ البلد ، مثله مثل الباشا والعالم يحس غيرة الدفاع عن النفس تثار بنشاط المصلح الانجليزى ، يحس أن مكانه الممتاز سيتأثر » (٢) ويقول أيضاً « باستثناء القليل ، كانت هذه الطبقة معادية للانجليز فى بداية الاحتلال ولقد رأينا أمراء الأرض يقاومون السيطرة الأجنبية أواخر عهد اسماعيل ، وكثير منهم يؤيدون الحركة العراقية ، ثم يبدون امتعاضاً من الاحتلال البريطانى ولكنهم ما يلبثون أن يجدوا أن مصالحهم فى ازدهار فى ظل الاحتلال . وإن مشروعات الانشاء والتعمير قد أفادتهم بالدر-

(١) صفحة ١٧ من تقرير كرومر سنة ١٩٠٣ (ترجمة المقطم)

(٢) صفحة ١٢١ من كتاب مصطفى كامل باعثة النهضة الوطنية — لعبد الرحمن الرافعى

الأولى». ولقد مثلهم مجلس شورى النواب في فترة ما قبل طغيان الحركة تمثيلاً صادقاً، وفريق منهم مخلص للحركة الوطنية يؤيدها، وفريق آخر معتدل، يميل إلى الاحتلال ويداهنه، وكأني بلسان هذا الفريق الأخير لا يقول شيئاً أكثر تمثيلاً لما هيته كلمة رئيس نظار مصر التي دحجها عن مثل الاحتلال وألقاها — في غير حياء — في حضرة الخديو السابق :

« جناب المحتشم اللورد كرومر اعتذر اليوم عن الحضور في هذا الحفل

لتغيبه عن مصر؟ كل يعلم ما له من المقام الأرفع والنفوذ الشامل في هذه البلاد،

وبالأخص ما له من اليد الطولى في كل ما به مساس بالمصالح والمنافع العمومية

فهذه اليد الفعالة قد شملتنا وهي التي كانت لنا معواناً». أثر الاتفاق الودى تأثيراً

كبيراً في هذه الفئة من الطبقة العليا، ولكنهم كانوا سائرون بالفعل في طريق

المبالاة والتهاون — سائرون إلى تكوين حزب المعتدلين الذي سمي فيما بعد حزب اليمين .

هم يقفون هذا الموقف، ومصطفى كامل يكتب إلى أخيه على بك كامل

عقب حادثة فاشودة التي فضحت تخاذل فرنسا أمام الإنجليز والتي أعقبتها أن

جنح معظم رجالات مصر إلى الولاء للاحتلال :

« إن الأحوال السياسية سيئة للغاية بعد مسألة فاشودة وقد أظهر

بعض الكبراء الجبن وكادوا يخونون بلاداً أحسنت اليهم بما لا يحلم به غيرهم،

ولكنني ثابت على خطتي حتى الممات لأن اعتقادي أن ثمر الدفاع وإن لم يجنّه

المدافع الأول أو الثاني فلسوف يجنيه مصرى على الدوام ،

وأما موقف الخديو عباس الثاني فكان أول الأمر في الجانب غير

الاحتلال — ثم عاد فأصبح مع اليمينيين — يقول كرومر في كتابه

عباس الثاني صفحة ٢٨-٢٩ « كنت أتلو تقارير السر آرثر هاردنج

وتلغرافاته التي أرسلها في غيابه. وقد كتب في ١٣ أكتوبر يقول « إن ميل

السراى هو الآن ما يسميه الخديوى « مصر يا ... » وكتب سير آلدن أن

رياض باشا قال فى سياق الحديث إن سلوك الخديو قد رفعه فى أعين الشعب وأكسبه احتراماً عاماً وإن جميع المصريين الآن فى جانبه » (١)
 وكان عباس الثانى جديراً لموقفه إذ ذاك ، بتأييد الشعب ، ولكن تغير موقف عباس بعد حادثة فاشودة والاتفاق الودى ، بالشكل الذى تغير به موقف جزء غير قليل من الطبقة العليا ؛ كتب مصطفى كامل فى رسالة إلى مدام جوليت آدم يصف هذا التغير : « أبعث اليك مع هذا بمقالة تفصح عن شعورى والشعور القومى نحو سياسة الخديو فى لندن — تلك السياسة التى آلمتنا كثيراً وما ذلك إلا نتيجة فاشودة » ... يقول الرافعى بك فى صفحة ٣٣٣ من كتابه (مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية) « ولما استقال اللورد كرومر فى ابريل سنة ١٩٠٧ وخلفه سير الدون غورست اشتد انحياز الخديو إلى السياسة البريطانية وظهر هذا التحول فى حديث مع المستر ديسى الذى نشرته جريدة ديلي تلغراف فى مايو سنة ١٩٠٧ إذ نفي عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال وذكر اللورد كرومر بالخير وصرح بأن المعتمد البريطانى لا يستطيع حكم مصر وحده ، وأنه مستعد للتعاون معه ، وأنه لا فائدة للبصريين من استبدال احتلال باحتلال وإن الاحتلال البريطانى أفضل من أى احتلال آخر .. ١١ »

رد مصطفى كامل على موقف الخديو بقوله « مما يجب علينا إعلانه والجمهور به أمام الملا كله أن تصريحات الجناب العالى لا تفيدنا بأى حال من الأحوال — لأن مركز سموه غير مركزنا ؛ على أن كل مصرى صادق الوطنية لا يقبل مطلقاً أن يكون حكم مصر بيد سمو الخديو بمفرده أو بيد المعتمد البريطانى ، أو بيد الاثنين معاً ، بل يطلب أن يكون حكم هذا الوطن بيد النابغين والصادقين من أبنائه وأن تكون نظمات الحكومة دستورية نياية . وقد قلنا مراراً إن سمو الأمير بعيد عن الحركة الوطنية وإن المجاهدين ضد الاحتلال مستقلون عن سموه كل الاستقلال »

يئست رجالا مصر الكبار أو كادت ، وبقى الشعب تزيد قوته ،
ويضطرم وعيه ، ووضح له ان العلاقات القائمة بين الاحتلال من جانب
وبعض المصريين من جانب تمنع هؤلاء البعض من أن يقفوا في صفه ، ووضح له
أيضاً أن فرنسا وهى التى رجوا مساعداتها قد خانتهم ، لحاجة نظامها
الاقتصادى والسياسى ، إلى ضحايا جديدة مستعمرات جديدة ، وهى لهذا
تنقض وعودها ، وتطمس مواقفها الحرة ، يئس اليمينيون ولكن بقى الشعب
صامدا مثابرا — يقول لسانه « إنا لم نياس . ولن نياس من مستقبل الوطن
العزیز ... ولكتنا إذا كنا غير يائسين من مستقبل بلادنا فاننا يائسون كل
اليأس من أى تعضيد يأتينا من أوروبا » (١)

هكذا ظهر التناقض جليا فى موقف فئات وطبقات المجتمع المصرى من
الاحتلال فرياض باشا يقول رسمياً ، ولا يخجل ، ان كرومر صاحب اليد الطولى
علينا ... وله الفضل الاول على الإصلاح . فبينما يقول مصطفى كامل فى اللواء
سنة ١٩٠٧ « ماذا نذكر من سياسة اللورد كرومر وخطته فى مصر ؟ نذكر
أنه الضارب للخديوية بيد من حديد ، نذكر أنه الذى فتح السودان برجالنا
وأموالنا ثم جردنا من كل حق وسلطة فيه — نذكر أنه الذى سلب الحكومة
المصرية والوزارة الأهلية كل وجود ونفوذ وحياة — نذكر أنه الذى حرم
الفقراء من التعليم فى مدارس الحكومة وجارب اللغة العربية — نذكر أنه
الذى قرب الذين يضحون بأشرف العواطف لخدمة المطامع الذاتية — نذكر
أنه الذى سعى لقتل العواطف الوطنية بالمال وظن أن الثروة وحدها كافية
لإرضاء أمة وشراء ضمائر الشعب . قويت الحركة الوطنية واشتد ساعدها ،
واشتد فى نفس الوقت انحراف اليمينيين إلى حزب المعتدلين — ولكن لمن
الغلبة ؟ للراضين المغالطين — أم للتحسينيين المتهمين بأنهم متهورون
متعصبون — المتهمين بأنهم متطرفون أشد التطرف — والمدافعون عن

أنفسهم بأنهم ليسوا متطرفين لأنهم لا يطلبون استعمار غيرهم ، أو امتلاك بلد غير بلدهم . لمن الغلبة وعلى من تدور الدائرة ؟ المجتمع يتطور ، وقوى المقاومة فيه تضغط إلى الأمام فتلزم اليمينيين والمعتدلين الحائظ حتى مجلس شورى النواب يخرج عن رزائته وفلسفته الاعتدالية الانتهازية فيقرر كتشتر سنة ١٩١٠ د أن لا وزارة بطرس باشا ولا وزارة محمد سعيد باشا استطاعت أن يتوليا قيادة المجلس حتى الآن وأن تنشئ فيه حزبا للحكومة مع أن رجالها مشهود لهم عند الجمهور بأنهم أعقل المصريين وأقدرهم ، ويقرر أسفا أنه لا ينكر مع ذلك بأن التجربة الحديثة التي جربت لم تنتج بل خابت فيما يخص مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

المسألة أعمق من ملاحظات اللورد أو السير .. ومن تذبذب رجالات مصر الكبار ... المسألة أن كل عام جديد خطوة إلى الامام ، في طريق الحركة الوطنية المتبلورة من بعض عناصر الطبقة الطينية ، ومن كثير من عناصر الطبقة المتوسطة والطبقات الشعبية . وكل عام ينقضى يبرهن على أن سياسة اليمينيين انتهازية ليست في صالح الشعب الذي انعكس بعض موقفه من اليمينيين في آيات حافظ ابراهيم التالية :

ويا حزب البمين إليك عنا لقد طاشت نبالك والسهام
ويا حزب الشمال عليك منا ومن أبناء مجدتك السلام

توجست القلوب ، واشتد الإدراك وأثمرت صيحة الوطنيين ، دائما المجلس النيابي مقرونا بطلب الاستقلال ، فإذا مصر مقبلة على دور هائل في تاريخها ، لا ينكر أباؤها فيه أن مصر قد ربحت المشروعات العمرانية ، ولا ينكرون أن الأرض الزراعية قد اتسعت رقعتها ، وأن بعض أبنائها قد تخرج في الثراء ، وأن البورجوازية والطبقة العالية قد ولدتا ... أن الفلاح قد أخرج من حياته الإقطاعية إلى محيط التبادل والاستغلال الرأسمالي ، وأنه بهذا كله أدخلت اعتبارات هامة في كيان المجتمع المصرى بل وأن هذه الاعتبارات ذاتها كانت من القوى التي بدأت تعمل على تحرير مصر ...

ولكن صوتاً مخلصاً يرفعه مصطفى كامل هاتفاً دفا فائدة الأموال التي تجمع والخزينة التي تملأ بالذهب الوهاج إذا كانت الأسوار قائمة بين الفقراء والعلم، والأحوال الصحية على أسوأ حال والعدل مزعزع الأركان، والمصري لا يملك في بلاده نفوذاً ولا يسمع له صوت والأمن محتل أى اختلال، تطور منطق الوطنيين، وتطور في مقابله منطق أعدائهم والمجتمع المصري سائر في فضجه قدماً، ومصر ممعنة في ارتباطاتها العالمية امعانا — والحركة الشعبية في بريطانيا وغيرها متجهة إلى دور حاسم والرأسمالية مقبلة على حربها الأولى. والأحوال جميعاً مهياً لتغيير هائل ضخم تكون السياسة بعده مخالفة لما كانت عليه قبله. العالم يسير إلى الأمام والشعوب متحفزة إلى حريتها... ومصر منتهية إلى مرحلة جديدة في جهادها التحريري

بقبت مصر، وبقى شعبها ساعياً إلى حريته وديموقراطيته وانطوى دبارنج وذهبت معه سياسته الإصلاحية والصوت الوطني يعصف دائماً البرلمان والاستقلال،

انتهى

كلمة يجب انه يقال

أهذه نهاية المطاف ؟

إذن فقد كتبت هذه الصفحات في ظل الاحكام العرفية ، وشبح الرقيب مائل أمامي ، وتعليماته أن لا أهاجم الاستعمار البريطاني قائمة حولي ...
لشد ما كنت أكتب سخطي وأنا اسجل الحقائق عن استغلال الرأسمالين للشعب المصري . كنت أكبح جماح قلبي مرات ومرات ، حتى جاء البحث أقرب إلى تقرير الحقائق الجافة منها إلى تجربة تاريخية عاشت في دمي واعصابي سنوات عدة ، وكان آباءى واجدادى وقومى مادة هذه التجربة .

إن المتأمل لتاريخنا الحديث يجدده لا يختلف في جوهره عن تاريخ أى شعب آخر ، نكسب بالاستغلال الرأسمالى واستبد به الاستعمار ، لقد تركنا الاستعمار بعد نيف وستين عاماً من وجوده الرسمى بيننا أمة ماتزال أغليبتها جاهلة ، وما يزال فلاحها متأخراً فقيراً مريضاً ، وما تزال صناعتها طفلة ناشئة ، والمتعلمون فيها ولم يعطوا شيئاً من الثقافة القومية ، ولا من المعلومات العامة الصحيحة ..
على أن نقاوض الاستعمار ، من طبقات شعبية ورأسمالية محلية ، وإن كانت قد لعبت دورها في تقويض الاستعمار كما أوضحت في البحث ، وإن كانت الطبقات الشعبية أبعد مستقبلاً في هذا الميدان ، وأعرق تأثيراً على تقرير مصيرنا .. لقد مرت النهضة الوطنية المصرية في أدوارها المختلفة بسرعة وعمق فجزنا المرحلة التي تزعمنا فيها أمراء الأرض ، وجزنا مرحلة أخرى قادنا فيها خليط من أمراء الأرض وأمراء المال ، ونحن الآن نمر في مرحلة أسمى من السابقتين ، حيث يكون الضغط الشعبي . القوة الأولى في توجيه القيادة .. ويخالط المرحلة الراهنة طوراً أكثر سمواً من المراحل السابقة ؛ تميزه لنا هذه الظواهر الديموقراطية ، والاتجاهات الشعبية ، الهادفة إلى تحرير الشعب من الجهل والفقر ... ولن يستوى لنا استقلال صحيح إلا إذا

استندنا في كفاحنا الاستعمار الاجنبي ، على قاعدة شعبية واسعة ، وبالطبع ليس هذا ممكنا إلا إذا جعلنا تحرير الشعب هدفنا دائما .

ومالى استيفيىض فى الحديث عن حركتنا الوطنية وقد عزمت وأنا أهم بالكتابة أن لا أحدثك عن شىء جدتلك عنه فى الكتاب .

إنه لأجدر بي الآن ، أن أذكر الزملاء الذين اعتمدت على مشورتهم وخاصة من سهر منهم بعض الليالى إلى جانبي ، نراجع فقط لم أكن قد توفرت على دراستها بما يكفى...

واشكر من نقد رسالتى الأولى « قناة السويس ».. وخاصة الذين وجهوني فى منهج بحثي ، أو أضافوا جديدا إلى معرفتى بتحليل التاريخ...

راجحي زوجتى .. لقد قرأت عليها فصولا من الكتاب لم تكن قد اكتملت بعد فلم يفز بها تشويه العرض ، ولا أضجرها تكراراً لفصل واحد أو أكثر.

كانت تمد لي سمعاً رفقاً مشجعاً وتنصت إلى كأني أقول شيئاً جديداً لا تنتهى لذته ... لطالما قرأت لنفسى منفردا ، فضقت ذرعاً بالقراءة.. ولم أكن

أطبق التكرار.. ولكنى اليوم ألقى عليها ما أكتب فتستعيني في صبر جميل.. واعتذر للقارئ الكريم عن الأخطاء المطبعية .. لقد حاولت جهدى أن

أتلافى الأخطاء دون أن أستعين بمراجع فنجحت في أجزاء وخاتمي التوفيق في آخر ، ورجائي أن تكون الطبعة الثانية خلوا من الأخطاء .. وستكون حتما.

وبقيت كلمة كنت أحب أن ابدأ بها . كنت اعترفت وأنا أكتب

البحث أن أهديه لأمي... ففى قد أوحى إلى بكثير منه عن غير قصد.. كانت تجلس إلى كل مساء تقريبا ، وأنا صبي صغير ، تحدثني عن «هيفضة عراني» وكيف

اشترك فيها أبوها وعمها... ثم تحدثني عن ثورة ١٩٠٩ ، وكيف وقفت قرينتنا كما وقفت العرى المجاورة لتقاوم الانجليز.. وهي بعد اشد من رأيت كرها للمستعمر

وبفضاً في بقاءه.. وستسر لاشك عندما يقال لها أنى أكتب ضد المستعمرين..

وسيتخلج معها قلب كل مصرى مخلص يقرأ هذا الكتاب ؟

١ . رشرى صالح

مراجع البحث

اشكر لجميع الرءلاء الدين عاونوني في جمع مادة هذا الكتاب والدين وحبوني بتقديم مرارا .
واشكر لقراء رسالتى السابقة عن « قناة السويس » الدين تفضلوا فابدوا ملاحظاتهم ونقدم

- ١ — مصر الحديثة (الجزء الأول) تأليف لورد كرومر
- ٢ — د د د (الجزء الثانى) د د د
- ٣ — عصر اسماعيل (الجزء الثانى) د عبد الرحمن الرافعى بك
- ٤ — مصطفى كامل د د د د د
- ٥ — المسألة المصرية (دمار مصر) د رودستين تعريب محمد بدران وعبد الحميد العبادى
- ٦ — الصناعة في مصر د حسين على الرافعى
- ٧ — عباس الثانى د لورد كرومر
- ٨ — مشكلة الفلاح محاضرة ألقاها جلال فعيم باشا
- ٩ — مصر للمصريين (الجزء الخامس والسادس) بقلم الفريد نقاش
- ١٠ — مضبطة الجمعية التشريعية (لسنوات ١٩٠٣ — ١٩٠٤ — ١٩٠٥)
- ١١ — بعض أعداد اللواء والجريدة والطائف والاهرام .
- ١٢ — مقتطعات من التاريخ السرى للاحتلال البريطانى تأليف ويلفرد سكوت بلنت
- ١٣ — مقتطعات من جريدة التايمز من سنة ١٨٨٥ إلى ١٩١٠
- ١٤ — تقرير لورد كرومر عن مالية وإدارة مصر والسودان في سنة ١٧٩١
- ١٥ — د د د د د د د د د د ١٩٠١
- ١٦ — د د د د د د د د د د ١٩٠٣
- ١٧ — د د د د د د د د د د ١٩٠٤

١٨ — تقرير لورد كرومر عن مالية وإدارة مصر والسودان في سنة ١٩٠٥
١٩ — " " " " " " " " " " " " " " " "
٢٠ — " غورست " " " " " " " " " " " "
٢١ — " " " " " " " " " " " " " " " "
٢٢ — " " " " " " " " " " " " " " " "
٢٣ — " " " " " " " " " " " " " " " "
٢٤ — تقرير كتشنر عن المالية والإدارة في مصر والسودان سنة ١٩١١
٢٥ — " " " " " " " " " " " " " " " "
٢٦ — تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن تأليف جورجى زيدان
٢٧ — إحصائيات جمعية الاقتصاد والتشريع
٢٨ — الصحف الخالدة — مختارات من مقالات وخطب لعبد العزيز جاويز
٢٩ — إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ١٩٤٣
٣٠ — إحصاء الجيب سنة ١٩٣٧

مراجعة افرنجية

- 31 — British Imperialism in Egypt by Eleanor Burns.
- 32 — Man's Worldly Goods by Leo Huberman
- 33 — This Final Crisis by Allen Hutt
- 34 — The Egyptian Problem by Sir Chirol Valentine
- 35 — History of the British People' by Elie Halévy
- 36 — Letters from Egypt by Lady Duff Gordon
- 37 — Imperialism, the Highest Stage of Capitalism by Lenin
- 38 — On the National Question by Stalin
- 39 — Marx - Engels - Marxism by Lenin
- 40 — Extracts from Engels

فهرس

٥	مقدمة
١٤	أيام الجوع
٣٠	الامبراطورية مسألة بطون
٣٦	طريق العاصفة في مصر
٤٠	الجلاليل الزرقاء في مهب الاصلاح
٥٠	من ونكران
٦١	المال الاجنبى في مصر
٦٩	فجر يولد في الطبقات الشعبية ولكن ...
٧٧	الادارة والتعليم
٨٣	المجتمع المصرى بين اثراء الارض وأفقار العقول
٩٤	نقيض الاستعمار
١٠٣	كلية يجب أن تقال
١٠٥	مراجع البحث





الاستعمار الأمريكي في الشرق العربي

تأليف

المجتر سري صالح

رئيس تحرير الفجر الجديد

الطبعة
٢٠ ملية

« إلى المجاهدين المؤمنين بشعبنا ... أولئك الذين لم يطمس نفوسهم ،
« ظلام ولم يخطف أبصارهم بريق ... إلى أهلنا وجيراننا ... ،
« هؤلاء المستعبدين في أرض كريمة وبلد مجيد . . إليهم وإلى ،
« قلوبهم الصامدة وإلى كفاحهم في اليوم وفي الغد أهدى ،
« هذه الكلمة .. »



تقديم

.....

لا يصرفنا الحديث عن خطر الاستعمار الأمريكي إليه وحده
ولا ينسينا ان عدو شعبنا الأول هو الاستعمار البريطاني وأسناده
ودعائه ولا يلهينا عن الاوضاع الشريرة التي نزرح تحتها ونشقى
بظلامها فهدفنا « استقلال كامل وديموقراطية حقيقية »

١٠٠٠ ص

القاهرة في ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧

يتساءل الناس من الذى يوجه سياسة الولايات المتحدة ؟ من الذى يدفعها بعيدا عن سياسة روزفلت؟ ومن ذا الذى يزوجها فى معترك التسابق الاستعماري ؟ أجاب « هنرى ولاس » ، وزير التجارة الأمريكية السابق فقال : ان الدافعين ببيرنز (وزير خارجية الولايات المتحدة) إلى مسلكه الاستعماري هذا إنما هم أصحاب القبعات العالية فى وزارتي البحرية والحربية ووال ستريت (١) ، . . . إذا فهؤلاء العسكريون والساسة الداعون إلى الحرب ، السالكون بالولايات المتحدة طريق الاعتداء ، إنما يجرون فى ذيل أرباب المال والصناعة واصحاب الاحتكارات فألى أى حد تصدق كلمة ولاس ؟ تقول الاحصائيات ان هناك أربعين شركة احتكارية رأسمال كل واحدة منها أكثر من بليون دولار (٢) . ويبلغ دخل هذه الشركات الاحتكارية أكثر من مائة بليون دولار وهذا رقم مرتفع جدا إذ أن دخل الولايات المتحدة القوي السنوي مائة وسبعون بليون دولار أى ان الاحتكارات تستولي على حوالى ١/٣ الداخلى القوي كله (٣) !! وهكذا يخضع الاقتصاد الأمريكى الضخم الجبار ، لأقلية قليلة من أصحاب المال والصناعات فتلا يسيطر هؤلاء النفر الضئيل على ٢/٣ انتاج الصلب و ١/٢ خطوط التلغراف بل ان

(١) شارع البيوب المالى

- (٢) من أم هذه الاحتكارات شركة التأمين على الحياة الأمريكية ومصارف جيى وشركة ستاندارد أوئل دات النموذ الهائل على منابع بترول الشرق العربى
- (٣) من الامثلة الصارخة على سرعه تطور النظام الاقتصادى الأمريكى من مرئى التنافس الحر إلى مرحلة الاحتكار وهي عشية الاستثمار ما تقوله الاحصائيات من ارباح شركات استخراج البترول كانت ٠/٥٠ فى عام ١٨٨٢ فأصبحت ٤٢' فى القرن الحالى كما أصبحت هذه الشركات مالكة ٩٥' /٠ من منابع البترول فى الولايات المتحدة

مصارف موارد جان وحدها تسيطر على ١ الاقتصاد الأمريكي - وهذه المصارف تتحكم في ١ انتاج الفولاذ و ٢ انتاج النحاس ... وهكذا يسهل على هذه الاقلية الضئيلة أن تملئ كلتها على الحياة القومية السياسية والثقافية .

الاحتكارات تسيطر على الصحافة والاذاعة

وزيد من خطورتها وجبروتها أنها وهي التي تملك وسائل انتاج السلع التي يستهلكها الشعب الأمريكي تسيطر على وسائل انتاج الآراء ، ، فثلا تسيطر مصارف مورجان (التي قلنا انها تقبض وحدها على ١ اقتصاد الولايات المتحدة) على ٢٥ . / إلى ٣٥ . / من مجموع الصحف اليومية كما أن حوالى ٤٠ . / من بقية الجرائد تطبع في مطابعها أى أنها تسيطر بطريق أو بآخر على حوالى ٨٠ . / من صحافة الولايات المتحدة . وليس من شك في أن الصحافة الخاضعة لهذه المصارف تروج آراءها في السياسة الداخلية والخارجية وتدعو الى نشر نفوذ امريكا الاقتصادية اقتحام الاسواق الخارجية التي وقفت بعيدا عن استغلالها ... فاذا اضعنا الى هذا ان بقية وسائل النشر من اذاعة وسينما ومسرح بل ومدارس وجامعات خاصة في يد هذه الاحتكارات وان المطابع ودور النشر ومصانع الورق بل والغابات التي يستعمل خشبها في صنع الورق هذا جميعا في يد هذه الاحتكارات اذا لعلنا شئنا من سلطانها على آلة الدولة وتأثيرها في الرأي العام وضغطها على المعارضة الشعبية

سياسة ترومان

ولقد وضع طفيان الاحتكارات في نجاح الجمهوريين في الانتخابات الاخيرة ذلك النجاح الذي ان دل على شيء فعلى أن مالكي وسائل انتاج السلع ووسائل

انتاج الآراء قد شددوا قبضتهم الحديدية على مصائر الشعب الأمريكي ولا ننسى ان انتصار الجمهوريين وهم غلاة الاستعماريين جاء حلقة في سلسلة حوادث كثيرة فاولا هناك تحول ترومان والبيت الابيض عن السياسة الاصلاحية التي استنها روزفلت وهناك الهجوم المتواصل على الحركة العالية النقاية والسياسية ، ونبد مبادئ الحرية التي سطرها الشعب الأمريكي نفسه في جهاده ضد الاستعمار البريطاني وضد الرق . . . وهناك تخلي الولايات المتحدة عن الاتفاقات الدولية التي عقدت اثناء الحرب كاتفاق بوتسدام وياتا ، وبرلين ، وفي هذا التخلي معنى الخيانة للثقة التي أولتها شعوب الأرض للدول الديمقراطية الكبرى اثناء قتالها النازي والفاشيين . . . وهناك بالمثل تأييد الولايات المتحدة بشكل أو بآخر للحركات الفاشية والاستعمارية : لاسيانا الفركوية ، لتركيا ، لليونان ، للصهيونية ، لحكومة كاي تشك ، لحكومة طهران واخيرا - وليس آخرها - للاستعمار البريطاني... ولاشك ان هذا التأييد اعتداء على الحركات الوطنية والتيارات الديمقراطية في العالم . . . فالاسطول الأمريكي يشترك في المناورة مع اساطيل البرتغال وتركيا اللتين كانتا قاعدتين هامتين للجواسيس ووكرا لعملاء النازية اثناء الحرب . . . والاسطول الأمريكي ينقل العتاد والمؤن لقوات كاي تشك في اعتداءاتها على المناطق الصينية الديمقراطية وهي التي قاتلت الغزاة اليابانيين قتال الابطال لم تلق سلاحا ولا ادارت ظهرها لحظة لقضية الحرية في العالم... وهاهي ذى الطائرات الامريكية تستعملها حكومة طهران لضرب الاكراد والاذريجين الذين كانوا العناصر النخلة في ايران ايام الحرب ، ايام كانت طهران موطننا للثابور الخامس النازي . . . لقد تجردت سياسة ترومان ، بل قل سياسة الولايات المتحدة من مبادئ الحرية ولقد ناهضت التيارات الديمقراطية واخذت تطرق صرح السلام بمعاولها الهدامة فأين ذهبت كلمات ولسن ووشنطون وجيفرسون ولنكون

بل اين ذهبت كلمات ولسن وروزفلت ١٩ طويت طلى الريح وحلت مكانها
مبادئ الاستعمار

سياسة التوسع

يعجب بعض الناس لهذا التحول ... ويرى آخرون أنه تحول لا تفسير له ولا
تعليل ... بيد أننا نستطيع أن نتعرف أسباب هذا التحول ... لدينا فيما قلناه
في صدر هذا البحث عن قبضة الاحتكارات مادة تكفي لوضع النقط على الحروف
كما يقولون فإنتاج الصناعة الاحتكارية الأمريكية قفز حتى ساوى لإنتاج
الصناعات الرأسمالية في العالم كله وبلغ الإنتاج الأمريكي أرقاماً عالية جداً فمثلاً
انتجت المصانع الأمريكية في عام ١٩٤٥ - ١٩٤٦ (٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ياردة
من المنسوجات القطنية) و (٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ياردة من المنسوجات الصوفية)
و أنتجت المزارع الأمريكية (١٢.٠٠٠.٠٠٠ رطل زبدة) و (٤.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
رطل ألبان) و أنتجت المناجم (٨٢.٠.٠.٠ طن حديد خام) و (٢٧.٤٨٠.٠.٠.٠
طن فولاذ خام) و (٢١.٧٧٦.٠.٠ طن فحم ترانسيت) وهكذا دواليك ..
هذا الإنتاج الضخم الجبار لا بد له من تصريف ... وأصحاب هذا الإنتاج
يدبرونه على أساس الربح الفردى أى على أساس منفعتهم الخاصة فإذا كانت
الأسواق المحلية لا تقدم لهم الأرباح الطائلة التي يريدونها توجهاً باننتاجهم الى
الاسواق الخارجية وهذا هو عين ما حدث في أمريكا . وما حدث في بريطانيا
وفي كل بلد يقوم اقتصاده على الربح الفردى ... وفي أمريكا نرى أرباب المصانع
والاحتكارات يعملون على اخراج سلعهم من السوق المحلية لماذا ؟ لأن متوسط
دخل الفرد الأمريكي انخفض وما يزال في هبوط مستمر ومعنى هذا ان مقدرة
الشعب الأمريكي الشرائية في هبوط ثم هناك عاقلون بلغوا حتى أغسطس ١٩٤٦

أكثر من مليوني شخص وهؤلاء العاطلون لا يشترون شيئا يذكر أضف الى هذا ان الولايات المتحدة قد ورثت الكثير من أسواق العالم وخاصة في الشرقيين الأقصى والوسط وهذه الاسواق تنتج إضعاف الأرباح التي تنتجها السوق المحلية ... لهذه الأسباب وغيرها يتجه الانتاج الأمريكي الى الخارج الى حيث تكون الأرباح أعلى والامكانية في اعتصار المال أوسع ... ويتجه الانتاج الى الخارج بصرف النظر عن حالة الشعب الأمريكي .. فالاحتكارات لا يعينها سد حاجات المواطنين الأمريكيين . كلا .. لا يهتمها فقرهم ولا عوزهم .. فهي عطشى الى الارباح ... والى الارباح وحدها تسعى ، لهذا فهي - وجميع انواع الاقتصاد المبني على الربح الفردي - تسعى الى الانتشار .. هذا هو حجر الزاوية في سياسة التوسع الأمريكي فاذا ما رأينا السياسة الأمريكيين أو الصحافة الأمريكية أو العسكريين الأمريكيين وقد انتابهم حمى الاستعمار ... وإذا ما رأينا أصحاب القبعات العالية ، يشددون قبضتهم على مصائر الشعب الأمريكي ويحاولون ان يثيروا الاضطراب والفتن في الخارج فتحت هذا كله تيار الانتاج الأمريكي الدافق الى اسواق العالم . . تحت هذا كله جشع أرباب الاحتكارات والمال .

التحضير لحرب عالمية ثالثة

ولكن هل من الممكن ان ينتشر الانتاج والنفوذ الأمريكي الى بقاع العالم في أمن وطمأنينة ؟ كلا .. لان هناك دولا استعمارية أخرى سبقت الولايات المتحدة في مضمار الاستعمار وامتلاك الاسواق ... هناك بريطانيا التي تملك خمس مساحة العالم والاسواق الهامة في أغنى بقاع العالم : في الهند وأستراليا والشرق الأوسط وأفريقيا ... وهي قد وضعت جيوشها حول هذه الاسواق وثبتت رموس أموالها في استغلال مرافق هذه البلاد فهل نظن أن بريطانيا تقدم

مالها ومنبع أرباحها لقمة سائغة لاصحاب القبعات العالية الامريكيين ؟ كلا بالطبع ... ثم هناك بلاد أخرى غير استعمارية ، تجرى اقتصادها لا على أساس الربح الفردى وإنما على أساس مصلحة الشعب ، وهذا الاقتصاد الموجه - المتمثل فى الاتحاد السوفيتى وبلاد شرق أوروبا - يعتبر عقبة فى وجه الجشع الاحتكارى ذلك بأن هذه البلاد لا تسمح لاصحاب القبعات العالية أن يثروا ويتخموا من عرق شعوبها ... فهل يستطيع النفوذ الأمريكى أن يقضى على هذه الدول فى أمن وطمانينة ؟ كلا لا يستطيع ... ثم هناك الحركات الوطنية فى المستعمرات والبلاد التابعة هذه الحركات التى تقاوم كل تغفل استعمارى أمريكى أو غير أمريكى وقد عرفنا أنواعاً من هذه الحركات فى الصين الديموقراطية واندونيسيا وبلادنا العربية لا يستطيع النفوذ الأمريكى ان يبتلع أسواق هذه البلاد فى طمأنينة وأمن ... اذاً فكيف ينتشر النفوذ الأمريكى ؟

تدمير السلام

ينتشر على جثة السلام والتعاون العالمى ... فى الوقت الذى هبت فيه شعوب المستعمرات والبلاد الديموقراطية تصارع النازى كانت الولايات المتحدة قد دوعت العالم بقنابلها الذرية - التى مالبثت بعد انتهاء الحرب . أن أجرت تجاربها فى اعماق المحيط وأشاعت الاوهام عن جبروتها فى ارجاء الأرض . . ومن تظنه الذى ناصر سياسة الترويع الذرى ؟ اتظنه الشعب الأمريكى ؟ كلا . فلقد شغل الشعب الأمريكى اثناء الحرب بمقاومة النازى وهبت طبقاته العالية والكادحة بعدها ترد هجوم « اصحاب العقبات العالية » على مستوى حياتها . . اتظنهم الزنوج الأمريكيون ؟ كلا . فالزنوج لم يحظوا فى الماضى ، ولم ييسر لهم فى الحاضر ، ان يقولوا كلمة مسموعة فى أمر وطنهم فضلاً عن انهم ضحية هذه

السياسة العدوانية فعلى اشجار بلادهم شنفوا ، وفي قرارة بيوتهم روعوا ، وفي كل درب من دروب الحياة أهينوا . . . إذا من ؟ انهم أصحاب القبعات العالية ودعاة الحرب وأكلة الديمقراطية ! انهم ارباب شركة « دى بونت الكماوية » ، وامثالهم اولئك الذين ربحوا ملايين الدولارات من صناعة الاسلحة والذين يربحون دائما على حساب شعبيهم وعلى حساب الانسانية جمعاء لقد أراد هؤلاء الدعاة الاستعماريون أن يستخدموا سياسة الترويع الذرى ليقضوا على الانفاقات الدولية ويحاصروا الجبهة الديمقراطية - وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى - ولكسبهم لم يتجحوا نجاحا باهرا . . .

يبد أن السياسة العدوانية كانت قد تسربت بالفعل الى انحاء الارض بحيث أصبحت الجيوش الأمريكية تعسكر فى ٥٠ قاعدة بحرية وجوية وتحتشد فى ٤ دولة وجزيرة خارج بلادها فى حين ان قوات بريطانيا منتشرة فى ١٧ دولة لاغير (١) وكذلك فالحكومة الأمريكية رصدت فى ميزانية هذا العام ١٦ بليون دولار (وهو ما يعادل ثلث ميزانيتها العامة) للاغراض العسكرية بينما خفض بلد مثل الاتحاد السوفيتى قواته الى ١ ما كانت عليه اثناء احرب .

جبهة استعمارية عالمية

ويقود الاستعمار الأمريكى الجبهة الاستعمارية العالمية بما فيها بريطانيا وقد رأينا ظاهرة قد تبدو عجيبة أول الأمر تلك هى تساند الاستعماريين البريطانيين والامريكيين وتحالفهما برغم انها غريمان شديدان يسعى كل واحد منهما الى الانفراد بالسيطرة دون الآخر . وأما انهما يتسadan ويتعاونان الآن فسيب ذلك أن مصائر العالم اليوم موقوفة على أحد أمرين لاثالث لهما : إما أن يستمر التعاون العالمى فى اشكاله الدولية وعلى اساس الاتفاقات التى ابرمت اثناء كفلاح

الشعوب ضد الفاشية ويستمر ضغط الشعوب والتيار الديموقراطى حائلا بين دعاة الحرب وبين تدميرهم للسلام وإما أن تنجح الجبهة الاستعمارية العالمية في تدمير التعاون العالمى والتخلص من ربة الهيئات الدولية والتغريب بالشعوب . . وعلى هذا فن صالح الاستعمار الأمريكى أن يتساند ويتعاون مع اجزاء الاستعمارية العالمية خاصة وان مجال الاحتكاك بينها ومدار التنازع على الاسواق لم يحن أوان شدته ولم يظهر ميعاد نضجه بعد . . . فلقد ورثت الولايات المتحدة بعد القضاء على الفاشية اليابانية والايطالية والالمانية اسواقا رحبة في الشرق الاقصى واوروبا هذا فضلا عن أن الامبراطورية البريطانية المعجوز تمد يدها الى صديقتها وغريمها - الاستعمار الأمريكى - لتقرض الأموال الطائلة وفي ذات الوقت تمنحه بعض الامتيازات هنا وهناك كما حدث اخيراً في ميدان البترول بالشرق الأدنى اذ فتحت الاحتكارات البريطانية ذراعيها للاحتكارات الامريكية برغم أن كل فريق منهما يعمل على تدمير الفريق الآخر .

الاتشعار على حساب الاستعمارات الاخرى

ولممكن يجب أن لا يتبادر الى اذهاننا ان الجبهة الاستعمارية العالمية بنيان قوى متماسك وأن التحالف بين الاستعماريين البريطانى والامريكى دائم وطيد اذ الواقع انه في الوقت الذى ينشر فيه النفوذ الأمريكى بالتعاون مع الاستعمار البريطانى وتحت أنف الجبهة الاستعمارية العالمية ينشر ايضاً على جبهة الاستعمار البريطانى وبرغم أنفه . . . وهكذا فاذا مارأينا اليوم « ييفن و بيرنز ، متعاونين تماماً ضد الجبهة الديموقراطية ، واذا مارأينا تشرشل يخطب في « فولتون ، يدعو الى القضاء على الاتحاد السوفيتى واذا ملاحظنا أن مونتجومرى يرتب التدبيرات مع قادة الجيش الأمريكى أو شاهدنا الامريكيين والبريطانيين يتبادلون

المديح ويتراشقون بذكريات القرابة في الدم ودماء الديمقراطية، فإن تحت هذا كله تنافسا مشبوبا وتناقضا أصيلا مندلعين الآن في الجبهة الانجلو امريكية ذلك لأن الاصدقاء الحميمين يكيدون بعضهم لبعض فاذا لم تكن اثار هذا التناحر شائعة معلنة فلأن نشاط الاستعمار الامريكى لم يبلغ بعد الدرجة التى يحدث عندها الانفجار فى هذه الجبهة على اننا نرى منذ الآن آثار هذا التنافس ونشم رائحته

التنافس على الاسواق

تملك بريطانيا الجانب الأكبر من منابع بترول الشرق العربى يعززها سلطانها السياسى والعسكرى ولكن الشركات الأمريكية غزت هذا الميدان وها هى ذى تضغط فى كل إتجاه فإذا ما أرادت الشركات الأمريكية أن تمتد أنابيبها عبر مصر (وقد كادت الحكومة المصرية أن توافق) أوحث بريطانيا الى مصر بأن ترفض فيكون لها ما تريد وإذا أرادت الشركات الأمريكية أن تجلب عمالا من السودان عرقل أصدقاءها البريطانيون ، هذا المسعى ! واخيراً ينتهى الطرفان الى اتفاقا البترول المعروفة التى تنص على أن يتقاسم الغريمان القويان الارباح فهل يقدر لهذا الاتفاق أن يعيش ؟ كلا بالطبع لان مصالح الغريمين متضاربة فى الجوهر ولو بدت متقاربة الآن... هذا من ناحية البترول أما من ناحية الاسواق ذاتها فالبريطانيون يقيمون حولها سداً منيعاً هو د النطاق الاسترلىنى ، وبواسطته تتحكم بريطانيا فى تدفق الاتاج الامريكى الى الشرق فهل يرضى هذا التحكم أصحاب القبعات العالمية فى وشطنطون ونيويورك ؟ ... الواقع أن الاصدقاء ينهشون الفريسا ويدبرون المكائد بعضهم لبعض يريد كل واحد أن ينالها وحده وقد فضحت وكالة الانباء الفرنسية هذه الحالة فى إحدى رسائلها بتاريخ ٣١ - ١٢ - ١٩٤٦ إذ قالت : هناك الآن مباراه حقيقية بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى

لتدعيم نفوذهما الاقتصادي على سوريا وتعرض الدولتان باستمرار على الحكومة السورية مختلف المشروعات الخاصة سواء بالتجارة والصناعة أو بالمواصلات البحرية والجوية .

التسابق الى امتلاك المواقع الاستراتيجية

ومع هذا يجري تسابق على إمتلاك ما بقي من المواقع الاستراتيجية فالصحافة الامريكية الاستعمارية تشن بين الحين والحين هجوماً على إحتكار بريطانيا للبحر الابيض وترميها بانها تقلد ايطاليا الفاشية التي كانت تقول عن البحر الابيض « بحرنا » . . . وفي ذات الوقت يتسابق الغريمان الصديقان لخطب ود تركيا وتبذل أمريكا لها القروض المالية وتغشى فيها الجنود. وترسى أسطولها في موانئها - وحدثت نفس الحالة في « اليمن » حيث ترى أمريكا الى إيجاد مراكز سيطرة لها هناك ...

أضف الى هذا ان السلطات الامريكية قد استولت على ميناء ليوتى في شمال افريقيا وهو مسدد الى جبل طارق وما تزال متمسكة به بل ما تزال تدعّمه باعتباره القاعدة الرئيسية لاسطولها في البحر الابيض . ذلك الاسطول الذى أريد به « ان يساعد على تنفيذ سياسة اللويات المتحدة ويحمى مصالحها ويعزز سيادتها في تلك المناطق » كما أن القوات الامريكية قد استولت على مناطق عند « بربريم » وسددتها الى باب المندب و عدن . . وكذلك شيدت مطارات بالقرب من الخليج الفارسي وفلسطين ا هذا في شرقنا العربى وحده ، ولا شك أن تسديد المواقع الامريكية الى الى قلب المواقع البريطانية أمر ملحوظ في بقية بلاد العالم .

منافسة حرة أم احتكار

ولا ريب ان احتكار بريطانيا لاسواق الشرق ومنابع بترولها ومراكبه الاستراتيجية يعمقه ويعززه تسلطها على البلاد العربية فهي تضغط متى أرادت لتضعف الحواجز الجمرية على الواردات الامريكية وهي تملي متى شادت على حكومات هذه البلاد أن لا تفتح أبوابها للواردات الامريكية وليس أمام الاقتصاد البريطاني المهرم منفذ آخر سوى هذا المنفذ لانه لا يستطيع أن يفتح الباب أمام فيض المصنوعات الامريكية ... لقد أنقضت أكثر من سبعين عاما الآن منذ ما جاوزت الرأسمالية البريطانية نطاق التنافس الحر ... وقد بلغت مرحلة لا تستطيع أن تعيش فيها جنباً الى جنب مع اقتصاد أقوى منها مثل الاقتصاد الامريكي .. لذلك نراها تتمسك بالاحتكار والحواجز الجمرية ونطاق الاسترليني بينما ينادى أرباب المال والصناعة الامريكيون بأن ترفع القيود وتطلق التجارة حرة وان تسير في الشرق العربي على أساس « المنافسة الحرة » أن الصديقين الغريمين لا يستطيعان أن يعيشا في وئام ولن يعيشا في وئام ! فكل واحد منهما يعيش على ما يضر صديقه وغريمه ... ولذلك فلا معدى للاحتكاك بينهما بل انا لنرى هذا الاحتكاك كما قلنا وثق بأنه سيزيد حدة على مر الأيام وها هي ذى صحيفة عادية انجليزية « أفريكان ورلد » تقول « ولد بالفعل سوء تفاهم بين أمريكا وبريطانيا فالصحافة الامريكية أخذت تهتم بريطانيا بالرغبة في احتكار الاسواق العربية والواقع أنه ليست لبريطانيا أية نية في أن تصدر أمريكا سلها الى هذه البقعة من العالم ان ما تريده بريطانيا هو ألا تسود الشرق شريعة الغ (أى التنافس الحر) فيما يتصل بالتجارة ، وهذه جريدة بيوت المال الامري (غازيت أوف وال ستريت) تقول « اسكن تحافظ بريطانيا على سياسة البتر العراقي في الاسواق الأوروبية بعد الحرب لجأت الى عزل الاسكندرية بوه

مصّب الأنايب الأمريكية القائمة عبر الأراضى العربية وذلك بأن ضغطت على الحكومة المصرية لحملها على فرض ضريبة ١٥ فى المائة على البترول المصدر من مصر مهما كان مصدره ولذا فالأمريكيون مضطرون الى اختيار مصب آخر لانايبهم الآتية من المملكة العربية السعودية إما فى فلسطين أو فى سوريا ، هكذا تنفجر التنافسات بين أرباب الصناعة والمال البريطانيين و «أصدقائهم» الأمريكيين ونعتقد أن أمثال هذه الشرارات كافية لازدياد مرارة النضال بين الاستعمارية الأمريكية والبريطانية فى الشرق العربى .

انتشار الاستعمار الأمريكى على حساب الشعب الأمريكى

قال روزفلت ولولا الجشع لما مات جندى أمريكى واحد خارج بلاده ، وهذا القول صادق صحيح بالنسبة للظروف الحاضرة فلولا الجشع الأمريكى لما تأخر تسريح ملايين الجنود المغتربين فى العالم ولما تحمل الشعب الأمريكى ١٦ يون دولار لينفقها دعاء الحرب على الأغراض العسكرية هذا العام وحده ! لولا الجشع الاستعمارى ما الغيت الرقابة على الاسعار فى الولايات المتحدة عشية انتصار الجمهوريين وما تضاعفت اثمان الحاجيات ومنها المواد الغذائية ولما بلغت اسعار بعض الحاجيات الضرورية ١٢ ضعفا لما كانت عليه قبل الحرب ان هذا الجشع الاستعمارى نتيجة سياسة الاحتكارات وارباب المصارف العالمية لك الذين قضت مصلحتهم بأن يتخذ ترومان اجراءات ظالمة ضد النقابات لحركة العمالية بغية تخطيمها .. ولا شك أن الاستعمار الأمريكى الذى يستهدف لراع العالم لا يطبق مقاومة فى قاعدته ولا يصبر على ضغط مناوئ له فى موطنه لك نرى سياسة أمريكا يتخلون عما فآخروا وفاخر به عملاؤهم من ان يموقراطية و الانجلو أمريكية ، تضمن للبشر «جنة الأرض» وتؤمنهم على حرياتهم ومعاشهم ! الآن يصرخ فى وجه هؤلاء واقع التاريخ بأن البلاد التى

قال فيها ابراهام لنكولن انه فخور لان القانون الامريكى يسمح العمال حق الاضراب والتي ارتفع فيها صوت الحرية قبلها يرتفع فى فرنسا عام ١٧٨٩ هذه البلاد هى التى تسوم الآن جماهير شعبها ومنهم العمال الاضطهاد والسكبت !
 أن واقع التاريخ لمضح اكاذيب الدعاية الامريكية التى تصور ان الولايات المتحدة جنة الله الموعودة ، شعبها سعيد هانىء، وعمالها وفلاحوها سعداء قانعون !
 لاطلما نشروا فى بلادها هذه الاكاذيب ولطالما رددوها البسطاء ! ولكن ليسمع المصريون أن فى هذه البلاد الرخية ينخفض متوسط دخل الفرد منذ ٢٤ شهرا على التوالى ولا تستطيع الحكومة أن توقف هذا الانخفاض ! وأن هناك ارتفاعا صارخا فى الاسعار كان سببا فى اضرابات الطوائف المختلفة - حتى أن المدرسين « الوقورين » اضرَبوا احتجاجا . وهناك عاطلون أربوا على مليونى شخص وهناك أزمة مساكن مستحكمة منذ عشرة سنوات كما تقول نشرة السفارة الامريكية فى القاهرة ! أن واقع التاريخ يضع أصابعنا على مآسى متزايدة تتمرغ فيها طبقات الشعب الامريكى ويدلنا على مواضع العفن فى صرح الاقتصاد الامريكى السامق . .

اضطهاد الملونين والسود

وفى قلب هذه البلاد الديموقراطية وفى جنبات هذه « الجنة » ملايين من السود والملونين يسامون ألوان الخسف والظلم ! انهم ضحية الفلسفة والاراء السياسية العنصرية التى تروجها صحف الاحتكارات ودوائر الاستعمار الامريكى ...
 تريد ان تضعف وحدة الجماهير الشعبية وتلهى الزوج المستغلين المضطهدين والعمال والفلاحين البيض المشتغلين عن مشكلاتهم المشتركة إلا وهى مستوى معيشتهم المنخفض ، وسوء أحوالهم وتأخرهم السياسى ... ولكنها تريد أيضا أن تبث روح الوطنية العمياء التى لتسم بها الاستعمار فى مراحلها كلها وانعكست

واضحة في الاستعمار الفاشي ... في قلب هذه البلاد الديمقراطية جماعات فاشية وعنصرية واضحة ! هناك الصهيونيون وجميعيات اضطهاد اليهود جنباً الى جنب ! هناك جميعيات اضطهاد الزوج مثل « كوكوكس كلان » التي ظهرت لأول مرة في عام ١٨٦٥ وتقول في برنامجها « ستحدث ثورة يمينية أو يسارية وأما نحن فؤيد ثورة اليمين » وتدعو علانية الى سيادة « البيض » فتقول « يجب أن يكون هناك إيقاظ لشعب الولايات المتحدة بحيث يحس الضرورة الى سيادة البيض اذا كان يجب ان تظل هذه البلاد أعظم بلاد العالم ، هكذا دائماً ترتبط العنصرية بالاعتداء الاستعماري أرتبطت في ظل « هتلر وموسوليني » وها هي ذى ترتبط في ظل « فاندنبرج و تافت وهيرست » الامريكيين

الاستعمار الامريكي ينتشر على حساب الحركات الوطنية

ان هذه الاستعدادات الحربية الهائلة وهذه التكتلات في الجهة الاستعمارية العالمية موجهة كلها الى قلب الحركات الوطنية : في مصر والشرق العربي والعالم أجمع .. فمثلا نرى أن الاسطول الامريكي في البحر الابيض يؤيد الكتلة الشرقية (التي تعتبر بحق جسراً أمبراطوريا مقسماً على جثث الوطنيين العرب) ويؤيد اليونان الفاشية والبرتغال ويقاوم الحركة الوطنية ؟ أنها تبغى القضاء على اسباب الحروب ، على الاستعمار والاستقلال ، وما دام التمسك بالسلام هدف هذه الحركات فهي خطر داهم على الاستعمار الامريكي وغيره . ولنضرب لك مثلاً ساطعاً على أن الاستعمار الامريكي ينتشر على حساب الحركات الوطنية وجهاد الشعوب المستعبدة نضع بين يديك حركته في الشرق العربي

الاستعمار الأمريكى فى الشرق العربى

• ان مصالح امريكا الاستراتيجية والاقتصادية (فى الشرق العربى) لاتفوق

الان الا المصالح البريطانية (١) ،

نلاحظ اليوم ، سواء كنا فى مصر أو الحجاز أو العراق ، وطأة الاستعمار الأمريكى ، ولقد اتاحت الحرب العالمية الثانية فرصة للنفوذ الأمريكى كى يتسرب الى شرايين الشرق العربى فاشتركت الحكومتان الأمريكية والبريطانية فى - فى مكتب الأصدار والاستيراد ، الذى كانت مهمته الظاهرية أن ينسق تبادل المنتجات بين امريكا وبريطانيا من جانب والبلاد العربية من جانب آخر . فى حين انه عمل منذ البداية على أن يبقى الاسواق المحلية محتجزة للنتجات البريطانية والأمريكية . . وهذا جيمس لانديس . يمثل امريكا فى هذا المكتب يقول • ان العجز الناتج عن اختفاء الواردات اليابانية والالمانية والفرنسية قد سدته المصانع الأمريكية والبريطانية ، كما أن الاحتكارات الأمريكية قد مدت مخالبها الى الشرق العربى ففى مصر عقدت اتفاقية الطيران الأمريكية المصرية ، وعقدت واحدة أخرى مع حكومة السودان وثالثة مع ايطاليا وبمقتضاها جميعا أصبح لشركة خطوط عبر العالم الأمريكية (T. W. A) مركز معترف به - وفى الحجاز سيطرت بعض الشركات الأمريكية على وسائل النقل بالسيارات والطائرات .

البتروى العربى

ولكن التغلغل الأمريكى لا يتمثل فى شىء تمثله فى صناعات استخراج البترول . . ففى عام ١٩٤٣ أعطى الملك ابن السعود امتياز استخراج البترول

(١) جريدة صنداي تايمز بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦

للشركة العربية الامريكية فسرعان ما امتدت عملياتها حتى شملت ٢٤ ألف ميل من أراضى شبه الجزيرة العربية وهذه المساحة تعادل بمساحة الولايات المتحدة وسرعان ما امتد العمران في مدينة طهران حاضرة البترول الأمريكي وبلغ عدد الأمريكيين في هذه الشركة ٢٠ في المائة من مجموع عمالها وأما انتاجها فقد أربى على ٧٥ مليون برميل في العام كما أن اشرافها على احتياطي البترول قد شمل ١١ مليار برميل في الشرق العربي في حين أن احتياطي البترول في الولايات المتحدة نفسها لا يتعدى ٩ مليارات برميل .. هذا عن الحجاز وأما في ايران فقد تدخل رأس مال الأمريكي والبريطاني في صناعة استخراج البترول وأصبحت الشركة العربية الامريكية تملك أسهما في شركة البترول الانجلو ايرانية وكذلك في شركة نفط الكويت وقسما من أسهم الشركات العاملة في سوريا وفلسطين ومصر وهكذا وضعت حفنة من الاحتكارات الامريكية يدها على ٤١ في المائة من بترول البلاد العربية (بما في ذلك مصر (١)) فإذا لاحظنا أن تدخل رأس مال الأمريكي في صناعة استخراج البترول العربي قد بدء عام ١٩٢٧ فقط أدركنا مدى السرعة الفائقة التي انتشر بها

في ركاب البترول

ولا شك أن هذه السوق الرائجة - سوق المادة الخام الاولى في الحروب والصناعة والمواصلات - قد أملت على الاحتكارات الامريكية أن تعمق جذورها في مواقع الشرق العربي فإذا فعلت ؟ حصلت الشركة الامريكية العربية

(١) يشرف على استخراج البترول في مصر شركات الانجلو احبشان اويل قبلدز وهي تابعة لشركة شل وشركة الانجلو ايرانية ومن الشركات الامريكية سكوفي فاكوم وستاندارد أويل وتكساس أويل

من شرق الأردن على امتياز يخولها مد أنابيبه عبره كما انها أبرمت اتفاقاً مائلاً في يناير ١٩٤٦ مع حكومة فلسطين يقضي بمنحها منفذاً الى البحر الأبيض المتوسط ليسير نفطها في خط طوله ألف وستمائة كيلومتراً وهذا الخط يقع في يد الشركة تحت ستار الاستغلال البري . . .

البترول والاهداف الاستعمارية

ولقد استخدم البترول وما انشء حوله من مواصلات ومواقع استراتيجية ، كقاعدة لنشاط الولايات المتحدة العدواني فقد أذيع رسمياً أن البحرية الأمريكية تشتري ٥٨ ألف رميل من بترول الحجاز وحده لتستعمله في السفن الحربية ، بالشرق والمحيط الهادي ، والذي نعرفه أن هذه السفن استخدمت ضد الحركات الوطنية في اندونيسيا والشرق الأقصى كما أن المراكز الأمريكية الاستراتيجية ، وتغلغلها الاقتصادي ذات ثقل شديد في جانب الرجعية والاستعمار العالمين ولا يفوتنا أن نذكر ان احتكارات البترول تلعب دوراً رئيسياً في سياسة الشرق الأوسط والأدنى ومن أمثلة ذلك المؤامرات والمساعدات التي قدمتها شركة البترول الإيرانية الانجليزية لحكومة ايران الرجعية لتقضي على حركة الشعب الاذريجاني وكذلك فإن تفضيلها لمواقع معينة في سوريا ولبنان كي تصب فيها بترونها الآتي من العراق وايران يرجع إلى خوفها من ضغط الحركة الوطنية المصرية القوية ويرجع بالمثل الى الرغبة في اخضاع سوريا ولبنان من جديد لقبضة الاستعمار بعد ما تحررتا من عساكره

الصهيونية رأس الرمح

وتعتبر الحركة الصهيونية من رءوس رماح الاستعمار الأمريكي في الشرق

العربي . ولعلنا لا نحب كثيرا اذا علمنا ان الاحتكارات الأمريكية خاصة شركات الأدوات الكهربائية والمواد الكيميائية ، قد تداخلت مع الشركات الصهيونية العاملة في فلسطين . كما أن الصناعة الصهيونية تمثل منفذا للتغلغل الاقتصادي الأمريكي ، وكذلك فالحركة الصهيونية ذاتها ، الناحية السياسية منها والاجتماعية ، تلعب دور المعبر للنفوذ الأمريكي الاستعماري فهي إلى جانب اتاحة الفرصة له كي ينتشر اقتصاديا تفتح أمامه السيل ليدس أنفه في شؤون الشرق العربي وما قد دعا أقطاب المحافظين تشرشل ويغبروك - اصحاب القبعات المرتفعة الأمريكية أن يحملوا نصيبهم في القضية الفلسطينية وهذا متمش تماما مع التجاهل الاستعماري البريطاني والاستعمار الأمريكي كل الى الآخر كلما تعذر على أحدهما أن يتلغ الغنيمة بمفرده

وفي ركاب الدولار غزو ثقافي

ولا يكتفي الاستعماريون الأمريكيون بالغزو الاقتصادي والعسكري وإنما يلزمونه بغزو خطير آخر - ذلك هو الغزو بالدعاية السينمائية والمطبوعات - ولعلنا أن نأخذ فكرة عن المجهود الكبير الذي تبذله الدوائر الأمريكية في هذا الميدان متى ذكرنا أن مكتب الولايات المتحدة للانباء في القاهرة قد وزع في عام ١٩٤٤ - ١٩٤٥ أكثر من مليون مطبوع في مصر وحدها !! وكانت هذه المطبوعات تروج كلها أفكاراً أمريكية وتحمل اسم « الحياة في أمريكا » ثم هناك الأفلام الأمريكية التي تغمر السوق المصري والعربي والتي ضاق المنتجون البريطانيون ذرعاً بها ففقدوا وجهات مع بعض أصحاب دور السينما والموزعين المصريين لتقاوم فيض الفيلم الأمريكي ثم هناك ٧ جامعات أمريكية في الشرق العربي بخلاف المدارس والبعثات الدينية وقد زبدت ميزانيتها هذا العام الى

خمسة عشر مليوناً من الدولارات هذا فضلاً عن النشرات والمقالات والصور التي توزعها الدوائر الأمريكية في الشرق العربي .

الاستعمار الأمريكي حرب على قضيتنا الوطنية

موقف الاستعمار الأمريكي في الشرق العربي إذا هو موقف الاعتداء : الاعتداء على عرب فلسطين لأنه يؤيد الصهيونية جهاراً وعلانية والاعتداء على سلامة بلاد العرب لأنه يبني مراكزه الاستراتيجية فيها ويفرض نفوذه الاقتصادي في قلبها والاعتداء على سلامة العراق وإيران لأن الاحتكارات الأمريكية تبسط يدها شيئاً فشيئاً على أهم مواردهما القومية الا وهو البترول . . .

ثم أن الاستعمار الأمريكي يهدد أمان الشعوب العربية جميعاً إذ يساند تركيا والكتلة الشرقية ومشاريع سوريا الكبرى هذه المشاريع والتكتلات التي تسعى الجهة الاستعمارية العالمية التي تحقيقها كي تمرل الاتحاد السوفيتي وتبنى عند حدوده الأمريكية نقط ومراكز وثوب وكي تنفرد هذه البلاد فتطحن الحركات الوطنية الديمقراطية وكل هذا لأجل تأمين مصالحها الامبراطورية وفي بعض مناحي هذا الميدان تتلاق مصالح الاستعمارين الأمريكي والبريطاني فمثلاً يريدان أن يقضيا على الحركات الوطنية في الشرق العربي فتتسعمل بريطانيا جيوشها وضغطها السياسي بينما تؤيدها أمريكا بضغط سياسي كما حدث أخيراً في مصر إذ نصحت السفارة الأمريكية للحكومة الصديقة بأن تقبل مشروع المعاهدة ! ولا شك أنها لم تستهدف مصلحة الشعب المصري لأن الشعب بأجمعه ناقد على هذه المعاهدة الظالمة وهي لم تتحدث باسم الشعب الأمريكي لأن الشعب الأمريكي ، كأي شعب آخر ، لا يتنوى الاعتداء ولا يقر الطغيان... لقد نصحت وتدخلت باسم الاستعمار العالمي وباسم مصالحه الاحتكارية الآثمة ... وفي بعض الحالات

يسلك الاستعمار الأمريكى مسلکاً أعنف وأوضح ضد أمانى العرب الوطنية فيها هو ذا يؤيد تركيا التى خضبت يديها بدماء الوطنيين العرب وعلى أعواد مشانقها قضى كثير من الأحرار وفى سجونها ومعتقلاتها يعيش أبناؤها الديموقراطيون والتى ما تزال تضع يديها على لواء الأسكندونية العربى وتذكى نار الخصام والفن بين البلاد العربية بعضها وبعض وتشعل حملة الأكاذيب ضد الحركات الوطنية الديموقراطية وتتدخل لمصلحة الاستعمار العالمى والبريطانى خاصة ضد الشعوب العربية كما حدث بالنسبة لمصر إذ أبدت الصحافة التركية المعامدة الاستعمارية وهاجمت الحركة الوطنية ورحبت بالاستعدادات الاستبدادية التى قام بها صدق . . . تركيا هذه . موضع تأييد وتقدير الاستعمار الأمريكى فيجزل لها القروض ويمنحها أخيراً ٥٠ مليون دولار ولأدخال التحسينات اللازمة ، على صناعاتها فى حين انها يحارب البلاد المجاورة لها كيوغوسلافيا ورومانيا وبلغاريا . . . هذه البلاد التى تحملت شعوبها نير الظلم النازى سنوات عدة وبذلك فى القضاء عليه أقصى الجهد وأنبله فى حين كانت تركيا وكرراً للطاير الخامس النازى وملجأ لأعداء الديموقراطية من كل صوب وحذب ! حقاً أن الاستعمار الأمريكى عدد آخر يناصر شعوبنا العربية المجيدة العداء المرير ويكيد لها ويعمل على بقائها مستعبدة مستذلة .

نهاية المطاف

هذا موقف الاستعمار الأمريكى من بلادنا العربية ومن العالم أجمع رأيناه يقود الجبهة الاستعمارية العالمية ويتحالف مع الاستعمار البريطانى ولكنه ينتشر على حسابهما فى ذات الوقت رأيناه يتجه الى تدمير السلام العالمى ، الى عزل الاتحاد السوفيتى ، الى اذلال الشعب الأمريكى ، الى اخضاع الشعوب الأخرى لمصاصى الدماء ولحفائهم البريطانيين ولكن هل فى قدره أن ينطلق الى غاياته كما يشاء وفى الوقت الذى يريد ؟ نحن نراه حتى الآن صرحا شامخا لاشك فى ذلك ولكنه متعفن من الداخل ، ولقد قلنا ان الجماهير التى يستغلها فى بلاده ويستمد منها العون تناجزه العداء وقد برهنت باضرباتها الجبارة الأخيرة على انها قادرة على رد هجوم أكلة الديموقراطية وأصحاب القبعات العالية . . . وأن جرائم الغن تناله من كل جانب ! بطالة تزيد وتنتشر ! ارتفاع فى الاسعار يستلزم ويشدد ! ازمة فى المساكن تستحکم ! انخفاض فى دخل الفرد الأمريكى ! اضطهاد للزواج والمولود واليهود ! هكذا شأن المجتمع المبني على الربح الفردى تنشر عفوته فى الوقت الذى يبذل فيه شامخاً كأعظم ما يكون البناء الشامخ ! والسؤال الذى يتردد على الشفاه من الكفيل برد هجوم الاستعمار الأمريكى ؟ ومن يستطيع أن يقف فى وجهه ؟ . . . لقد سبق الواقع الاجابة . . . فبالفعل يتكاثر الاعداء والنقائض على الاستعمار الأمريكى فهناك الجبهة الديموقراطية العالمية يشد ازرها ويدعم سلطانها الحركات الوطنية فى الصين مثلاً يسعى الاستعمار الأمريكى الى القضاء على الحركة الديموقراطية الوطنية فيشير ضده حقد وكرامية مائة مليون صينى ! وفى اندونيسيا يثير عليه ملايين الوطنيين ! وكذلك فى الشرق العربى ! وكذلك فى اليونان وأوروبا !

وفي ذات الوقت يعمل الاستعمار البريطاني في نحر صاحبه وغيره الاستعمار الأمريكي ولا غرو في هذا ولا عجب فهذه سنة سارقي الشعوب ومصاصي دماها ولكن هناك نضالا هاما رئيسيا ذلك هو نضال الشعب الأمريكي نفسه الذي تزايد واتسع مداره وتغلغل جذوره

الحركة الديمقراطية

وزيد في حدة الصراع بين الاستعماريين من امثال «فاندنبرج» و«تافت» وهيرست، والمنظمات الشعبية وعلى رأسها النقابات ازدياد التجارب بينها وبين العناصر الديمقراطية التي أيدت سياسة روزفلت ورأت فيها منهجاً قويا لسعادة الشعب الأمريكي وأمن العالم وعلى رأس هذه العناصر «مورجانتو»، الوزير السابق و«هنري والاس»، وزير التجارة السابق و«ليمان»، و«موراس»، وغيرهم من القادة السياسيين. ومن هؤلاء تكون «مؤتمر التقدميين»، أثناء الانتخابات الاخيرة ليقاوم حزب الجمهوريين الاستعماري... كما أنه أنشئت «منظمة مواطني أمريكا التقدميين»، في واشنطن وقد خطب فيها والاس مبنياً أغراضها فقال «أن هدف المنظمة الجديدة هو الحصول على السلم وإزدهار الحرية في العالم»، وقال «سند جميع الاعتداءات التي يقوم بها الاحتكاريون»، ولا شك أن المجهود المجيد الذي يقوم به الأحرار الأمريكيون عقبه كأداء في طريق أصحاب القبعات العالية.

ولا يفوتنا أن نذكر الدور الرئيسي الذي يلعبه الحزب الشيوعي الأمريكي في قيادة الطوائف المختلفة ضد الاستعمارية الأمريكية فيفضله كشفت خيانة أعداء السلام ودعاة الحرب... وما يزال مستمراً في تقوية هذه الطغمة الشريرة - كما أنه يحضر لإنشاء حزب ديموقراطي جماهيري معتمد على الطبقة العاملة التي لا تريد

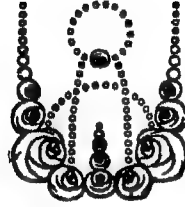
سرباً ولا تهدف الى إستبعاد . ولقد نجحت سياسته نجاحاً ملحوظاً تحت قيادة « فوستر ، فألفيناه ينال ٩٠ ألف صوتاً في الانتخابات الأخيرة في نيويورك وحدها كما أن تأثيره يزداد ويتغلغل في صفوف العمال وتحالفه يقوى مع كتلة النقابات المخلصة وهي (C. I. O.)

حقاً . . أن الاستعمار الأمريكى المتسامى تنخر فيه عوامل فئائه ! ولكنه يتدفع بالسلام الى الدمار ! ولقد أطلق رجال من أمثال والاس صيحة الديدبان فهل من مدكر ؟ هل تقف عجلة الاعتداء عجلة الدمار والتخريب ؟ ان هنرى مورجانتو وزير المالية السابق ومئات الآلاف بل عشرات الملايين ليرون صدق ما قال من أن أمام أمريكا طريقين « اما الى القيادة المعنوية وهذا الطريق سينتهى الى سعادة وسلام الشعوب نجيعاً وأما الى الكفاح من أجل الأسواق وهذا الطريق سيؤدى الى الحرب... وأن أمريكا سائرة في الطريق الثانى ، ... ولسنا نشك في أن هذا الصرح العدواني الشاخ سينهار ، ستصرعه معاول الحركات الوطنية ومقاومة الشعوب ! وبينها الشعب الأمريكى نفسه، ولقد رأيت في هذه اللحظة السريعة كيف أن النظام الاقتصادى الأمريكى متعفن بالرغم من علو صرحه وارتفاع بنيانه وقد لمست أن نظاماً لا يتيح للعمال السعادة والعمل ويعيش على استرقاق الملونين والمظلومين والاعتداء على أمن الأمم الأخرى وهنأتها لا يمكن أن يكون سليماً من « جرائم ، الدمار... دماره هو الاعتداء الآثم على السلام العالمى .

إننا - نحن المصريين والعرب - أجدر الناس بمعرفة خطر هذا العدو الجديد... وأحرى بنا أن تلقى سمعاً واعياً وقلباً يقظاً الى صيحة الديدبان التى يطلقها الأحرار فى الولايات المتحدة وخارجها . علينا أن نقاوم الجبهة الاستعمارية

— ٢٨ —

والرجعية العالمية التي تقودها الإحتكارات الأمريكية والبريطانية .. علينا أن
نعمل في جانب قوات السلام والحرية .. في جانب التعاون العالمى وأن نلقى
بقوتنا جميعاً فى النضال من أجل حرية بلادنا ورفاهيتها وديموقراطيتها ؟



قناة السويس

لجنة نشر
الثقافة الحديثة

دراسات في تاريخ مصر م ١٤



مشا کلنا

قناة السويش

بقلم
أحمد رسدي صالح

كلمتى

إليك أخى ، جهلنى أم ربطتك بى صداقة .
وإليك أبى ، أول من علمنى كيف يتحرر عقلى وتتطهر نفسى .
ناديتنى : هؤلاء أهلك ، وأولاء إخوتك — وأشرت إلى الناس جميعاً .
وإليك صاحبتى ، ولم تشفق من الطريق الضخم الذى بدأناه : فيه كفاح ؛
فيه تضحية ، ولكنه طريق القافلة ، ولن تضل القافلة .
هذه الصفحات من تاريخ الوطن . أردتها أعق وأغنى ، ولكنى قنعت
بظهورها كحلقة تكملها حلقات ... ؟

ص . ر . ا

القاهرة — أول يوليو سنة ١٩٤٤

المقدمة

أومن أن النظريات والآراء والمعلومات ، مهما سمت وكلت في تقدير أصحابها ، لا تساوى كثيراً إذا ظلت محض نظريات ومجرد آراء ومعلومات . وإنما تكون قيمتها بقدر ما يكون لها من شيوع بين جماهير الشعب ، وبقدر ما يعظم أثرها ويعمق تفاعلها مع أفراد المجتمع ويسلم إدراكهم لها . ولن يكون شيوعها في أوسع دائرة وتفاعلها في أعمق حالة وإدراك الشعب لها في أكل صورة إلا إذا اتخذت الشكل المادى الصحيح ، فتظهرت من الرومانطيقية والميتافيزيقية والأثرة وغيرها من صنوف التفكير المضلل الأنانى ، وإلا إذا اتجه أصحابها منهجاً علمياً حراً ، فكان مصدر آرائهم حقائق المجتمع المادبة وواقعه ، وكان هدف تفكيرهم وتفسيراتهم ومعلوماتهم الهدف الأعظم — الشعب ... إذ كيف يستطيعون لها شكلاً مادياً كاملاً إذا لم تصبح ملك الشعب ، فتخرج بهذا عن المعانى والرسوم التى اصطنعها أصحاب البروج العاجية ، والمترهبون من العلماء ، والمترفون من السادة ؟ وتسمو إلى الجماهير في كفاحها فتتلقاها وتتفاعل معها وتحتضنها ، وعندها تتحول المعلومات النظرية إلى قوة مادية تشد من أزر الجماهير وتشجذ من سلاحها . ذلك بأن الجماهير في كفاحها تزهد في السفسة النظرية ، وعذرها أن العدة الوحيدة التى تقرر مصير التحرر والعدالة إنما هي عدة مادية بحتة . وأما كيف تتطور الآراء والمعلومات إلى قوة مادية فتفسيره أنها بذوعها وتضاعف تداولها واستنادها إلى واقع المجتمع وتفاعلها مع غيرها من القيم ، تذكى الوعى وتنبه الإدراك وتنشط الرأى العام فتتخذ صورة اجتماعية وتنبور قيمتها الاجتماعية فتتركز قوتها الدافعة — وهذا التفاعل وذلك التحول إلى القيمة الاجتماعية ، وذلك الدفع لا يصدر إلا عن حالة مادية في غير معنى الكلمة البورجوازية .

وما دام إدراك الجماهير للحوادث لا يكون سليماً إلا إذا استند إلى واقع المجتمع الذى يعيشون فيه — ولا يكون صحيحاً إلا إذا كان التفسير للحوادث مادياً علمياً — فواجب المثقفين والمفكرين الأحرار أن يوفروا لها تلك المادة تفسيراً حراً واقعياً لما في المجتمع من قوى ، وما بينها من أسباب ، وما بين ظواهره وظواهر غيره من صلات .

والدراسة التاريخية الصحيحة وسيلة ضخمة لإذكاء الوعى الاجتماعى ، فهى تحليل

لظروف المجتمع وأطواره ، واستيعاب للقيم فيه ، وإرشاد إلى مواقع الدلالة منه . ومادام الحاضر ثمرة الماضي وبذرة المستقبل ، فيه مسببات متلاشية وفوى تؤذن بالنشوء ، وهو حلقة سبقتها حلقات وتتلوها آخر — فالترابط ملحوظ ، والاتصال منتظم ، والسبيل إلى فهم التاريخ يكون امتحاناً للماضي ففهماً للحاضر . ولبس من المنطق أن تفصل حادثة واحدة عن الظروف التي نشأت فيها وتكيفت بها لتفسرها وندل عليها . وليس منطقاً أن نقصر دراستك لها على حاضرها فقط .

وما دام المجتمع لا يمكن أن يكون قد تطور في ماضيه أو أن يتطور في حاضره بمعزل عن غيره من المجتمعات ، فليس منطقاً أن تعزله عن التيارات التي عملت في سواء ، والقوى التي اضطرت في العالم كله . وليس منطقاً أن تقف بدراستك له على دائرة ضيقة . فالحادثة التاريخية في مصر ، وهي ثمرة لماض وحاضر ونتيجة لتفاعل بين القوى المحلية والعالمية ، لا يكون تفسيرها إلا تفسيراً محلياً عالمياً جذوره في الماضي وظاهره في الحاضر .

والذي يفيد المجتمع من دراسة كدراسة التاريخ ، أن تبين الجماهير القوى التي كفت وجودها ، وألزمها مكانها ، وفرضت عليها نسقاً خاصاً في التطور ، وأن يتبين نعب كيف تنمو هذه القوى إلى تقيضها ، فيعمل على ضوء التجربة التاريخية والتفسير المادى العلمى ، وبدفع بالحوادث إلى حيث نحين فرصته التاريخية ، وأن يتبين الشعب التضليل في رأى فينبذه ، والانتهازية فيسحقها ، والفاشية الفكرية فيقضى عليها — فيخلص في كفاحه إلى خيره وخير الإنسانية جمعاء .

وتحرره وتحرر غيره من الشعوب الأخرى .
والعدالة في مجتمعه والقضاء على الظلم في المجتمعات الأخرى .
ويتخلص من مساوىء الحياة التي يحياها ، بوسائل سليمة حرة ، فيتلخص معه غيره من الشعوب العاملة على نفس النسق .
وإذا استطاع الشعب أن يتحرر من الفاشية في مختلف أساليبها ، والرجعية في كل صورها ، والظلم في متعدد وسائله ، فقد انتهى إلى الديمقراطية الحققة .

المؤلف

نفسير

دعت الحركة التجارية بين مصر الفرعونية وبلاد بنط وغيرها من بلاد البحر الأحمر والخليج الفارسي ، إلى شق الترع الفرعونية بين النيل والبحر الأحمر . فلما جاء الفرس مصر كانت حاجتهم إلى القناة كافية للمحافظة عليها والعناية بها ، بل كان هذا من الأهمية بحيث إن من أتاه منهم افتخر به وتاه بذكراه . نقش داريوس هستاسپس الفارسي على نصب حجري ذكرى نظهيره للقناة قال : « أنا فارسي . وبقوة فارس قهرت مصر . أمرت أن تشق قناة بين ييرافا (النيل) والبحر الذي يجري من فارس (البحر الأحمر) » . وأبقى عليها الرومان والبطالسة فتعدها بعضهم — فيلادلفوس سنة ٢٨٦ ق . م . ، ويورجيتس سنة ٢٤٦ ق . م . بالإصلاح والتوسيع .

والتعليل واضح : حاحة التجارة إذ ذاك إلى طريق سهل لنقلها عبره . فلما غزا العرب مصر كان من أوائل أعمالهم العمرانية فتح خليج أمير المؤمنين . بقيت الملاحة قائمة فيه بقاء العلاقات الطيبة بين أجزاء الدولة الإسلامية . فلما اضطرت أغلقت القناة سنة ٧٧٦ هـ كوسيلة لمعاقبة بعض بلاد الحجاز الثائرة على أمير المؤمنين . ولما اكتشف ماركو پولو الطريق البحري الشمالي إلى الهند والصين نشطت التجارة عبر بلاد الشرق الأوسط نشاطاً كبيراً في القرنين الثالث والرابع عشر ، وازدهرت ثروات المدن التجارية الإيطالية ، والبنديقية على وجه الخصوص ، وزادت أرباح مكوات مصر المالك من الضرائب التي كانوا يحبونها .

ولكن ثقل الضرائب ، وزعزع السلم ، وتضعف الدولة العثمانية ، وما أدى إليه من فوضى واضطراب ، مضافاً إلى هذا كله منافسة بعض البلاد الأوروبية ، كالبرتغال وإسبانيا ، لمدن الإيطالية ، أوجدت الحاجة إلى طريق لا يتميز باستغلال البنادقة له ، ويكون في الوقت نفسه أسلم من طريق الشرق البري وأبعد عن الضرائب الثقيلة . وهكذا وجدت رحلات فاسكو دا جاما وكريستوفر كولومبس . واتجه الأول جنوباً ليكشف الطريق إلى الهند والصين ، واتجه الثاني غرباً ليجد مسلكاً إلى أسواق الشرق الغنية . فوق فاسكو دا جاما على طريق رأس الرجاء الصالح ، فأحدث باكتشافه

ثورة في طريق نقل التجارة ، ووقع كولومبس على العالم الجديد فأحدث ثورة في الأسواق ، إذ أنه أضاف إلى مناطق الاستغلال عالمًا جديدًا ، فانشعبت الحركة التجارية بين أوروبا وغيرها إلى شعبتين : إلى الهند والصين وبقية أسواق الشرق ، وهذا ميدان قديم ، وشعبة إلى الأمريكتين ، وهذا ميدان غنى جديد .

على أن اكتشاف رأس الرجاء الصالح قد حول التجارة عن الطريق البري عبر بلاد الشرق الأوسط . وزاد في أثره وأكد وجوده اكتشاف الأمريكتين إذ زادت الحركة على الطريق الغربي .. أفضت النتيجة المحتومة أن تنقل الثروة من يد المدن الإيطالية إلى البلاد الأوروبية الواقعة على المحيط الأطلسي : البرتغال ، هولندا ، فرنسا ، إنجلترا . وانتقال التجارة إلى البلاد الجديدة وتحول استغلال الأسواق إليها ، تنتقل إليها الصدارة والأهمية ، فيحزن البنادقة ويفكرون في شيء يعملونه ليردوا إليهم غابرجدهم ويسلبوا غرماءهم أهميتهم الوليدة . فيرى مجلس العشرة في سنة ١٥٠٤ أن يقترح على سلطان مصر (القوري) أن يعيد شق الترع القديمة بين النيل والبحر الأحمر ، ولكن لم يلق هذا الاقتراح نجاحاً . ثم ما لبثت فكرة مشابهة لك أن تردت على لسان أحد ولاة مصر الأتراك فانتعشت الآمال في صدر العثمانيين والمماليك . وفي هذا يقول سافاري ده لآنكوزم ممثل فرنسا في القسطنطينية : « أيقظ هذا المشروع الغريب غرورهم المعتاد !! وأحيا مطامعهم وجشعهم حتى لقد أصبحوا يعتقدون أنهم مالكون لكل كنوز الهند وأحجارها الكريمة » .

واهتمام سفير فرنسا بأمور القنافة ليس من باب المصادفة أو مجرد اهتمام بشيء طريف إنما هو نموذج للاتجاه السياسي الفرنسي أو قل هو تعبير هين لمقتضيات اقتصادية ضخمة .

فرنسا ، وإن كانت واقعة على الأطلسي وكانت إحدى الدول التي أفادت من التحول التجاري عن طريق الشرق البري ، تفرد بخاصية لا تتمتع بها البلاد التجارية الجديدة في الاستغلال ما عدا إسبانيا ، ذلك لأنها من بلاد البحر الأبيض المتوسط ، فهي إذن ترتبط بالطريق البري عبر بلاد الشرق الأوسط ارتباطاً عميقاً ، واهتمامها به لا ينتهي بانتقال التجارة عنه أو مشاطرتها في الغنائم والأسلاب الآتية عن طريق رأس الرجاء والمحيط الأطلسي . ثم إن فرنسا تنافسها في استغلال أسواق الشرق

عن طريق رأس الرءاء ، بلاد قوية ، منها : إنجلترا وهولندا والبرتغال . أما الأولى فقد استحوذت على طريق رأس الرءاء الصالح . وأما الثانية فقد انفردت باستغلال جزر الهند الهولندية الشرقية ، وهي أسواق غنية واسعة .

وأما البرتغال وإسبانيا فكان ههما استغلال أسواق العالم الجديد . فإذا تذكرنا كيف فقدت فرنسا كندا أكبر جزء وقع من نصيبها في العالم الجديد ، وإنجلترا قد انفصلت من مستعمراتها في أمريكا ، رأينا رغم حدوث ذلك بعد الحوادث التي أشرنا إليها كيف تدرج التنافس بين القوتين : إنجلترا وفرنسا ، وكيف ضاقت دأثرته وتركز نشاطه في استغلال أسواق الشرق . ثم إن فرنسا تعلمت كما تعلم غيرها من غريعاتها أن أى انتصار ينال في القارة الأوروبية لا يفصل في مستقبل الدول التجارية

إذا لم يصحبه تقرير هذه المسألة : من الذى سينتهى إليه استغلال أسواق الشرق ؟

وما دام الصراع يتحول قسراً إلى الشرق ، وما دامت دأثرته تضيق وتضيق لتقف فيها إنجلترا وفرنسا كأكثر غريمين ، فلا معنى لكل منهما أن تتخذ أقطع الوسائل وأن تنهج أحسن المناهج .

كتب مجهول إلى ريشيليو يقول : « إن أحسن طريقة لفرنسا هي إعادة شق التربة القديمة بين النيل والبحر الأحمر » .

ويشتغل چاك سافارى ، صاحب كتاب «التاجر الكامل» ، بمسألة التربة . وكان كبير الإيمان بأن المنافسة بين إنجلترا وفرنسا وغيرها ستنتهى في صالح فرنسا إذا هي تمكنت من السيطرة على الطريق عبر مصر (١) . وچاك سافارى يهتم في بحثنا أهمية خاصة ، فهو يمثل رجل الأعمال المتحمس لمصلحته ومصلحة وطنه ، ولأن اقتراحه أخفى موضع اهتمام التاجر والمهندس بدل أن يظل مهماً للسياسى فقط . راحت فرنسا تعقد المعاهدات مع البكوات الممالك لتسهيل نقل التجارة عبر مصر ، وكانت تجارة الهند قد بلغت في القرن الثامن عشر حداً كبيراً ، ونشاط الشركات التجارية الفرنسية والإنجليزية قد بلغ درجة عظيمة ، وتربص كل فريق بالآخر وتنبه لحركاته وحذره من أعماله قد أصبحت أموراً طبيعية .

١ — كتب سافارى هذا الكلام إلى هنرى الثالث .

وكان التجار الإنجليز يخافون أن ينتهى نشاط فرنسا إلى امتلاكها مصر .
وأخشى ما كان التجار الفرنسيون يخشونه أن تقع مصر فى قبضة إنجلترا . وإليك
مثلا واحداً فيه دلالة وإيضاح :

كتب جورج بالدوين أحد رجال شركة الهند الشرقية الإنجليزية قائلاً : « إن
فرنسا ، بامتلاكها مصر ، ستحصل على المفتاح الرئيسى لكل محطات العالم التجارية ،
وسيكون بقاء الإنجليز فى الهند تحت رحمة الفرنسيين » . وزاد فى غير التجارة الإنجليز
وتيقظهم أن التجار الفرنسيين ظلوا — معظم القرن الثامن عشر — يحتلون الصدارة
فى الاتجار مع مصر والتعامل مع بكواتها (١) .

ولكن التنافس مستعر بين الدولتين التجاريتين العظيمتين ،
والتنافس منته إلى التحفز والترقب المرير .

ولا تكون المسألة بين الدولتين مسألة أسواق الشرق فحسب . لا . ولا هى ملكية
الطرق إليها . وإنما هى أعمق من هذا وأتمل : فى البلدان بورجوازيتان تنموان ،
وفيها قوات إقطاع تتضال فى كل منهما بمقدار نمو البورجوازية فيها .
وفى فرنسا عميل البورجوازية على الأرستقراطية فتطحنها .

فتب قوى الإقطاع فى أوروبا تقاوم الثورة الفرنسية .
وتعتقد الأمور أكثر فأكثر بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية ، وينفرج
التعقد عن حرب . فإذا بالرأى من حديد : « لا فائدة من انتصار على القارة
الأوروبية ، إنما فصل الخطاب فى أسواق الشرق .. » . إذا رغبت فرنسا فى النيل
من خصيمتها فعليها أن تقبض على عصب الحركة فيها .

« إن امتلاك الفرنسيين لمصر سيحدث انقلاباً تجارياً فى تحارة أوروبا سيكون
ضربة ضد إنجلترا تدمر سلطانها فى الهند قاعدة مجدها الوحيدة فى أوروبا » .
هكذا قال تاليران فى كلامه إلى حكومة الديركتوار ، مبرراً إرسال حملة فرنسية
على مصر . فقالت حكومة الإدارة فى أمرها إلى نابليون :

(١) تطور مصر الاقتصادى — تأليف كراوتشلى

The Economic Development of Egypt, by G. H. Crouchley

« يستولى جيش الشرق على مصر ، ويشرف القائد الأعلى على شق برزخ السويس ، ويتخذ الخطوات اللازمة لتأمين سلطة الجمهورية الفرنسية في البحر الأحمر ».

لم الاستيلاء على مصر ؟ ولم شق ترعة السويس ؟ وتأمين سلطة الجمهورية الفرنسية في البحر الأحمر لماذا ؟

ألم بعد كافياً أن تزيد فرنسا من معاهداتها مع الممالك وأن توثق صلاتها بهم ؟
أأصبح الطريق البرى عبر مصر غير كفيل بتحقيق حاجات فرنسا التجارية ؟
أهو الخصام السياسى والحربى بين الدولتين ذلك الذى دفع بفرنسا إلى مصر ؟
إنه خليط من هذا وذاك ، ولكنه فى الأصل النتيجة الحتمية للتطورات الاقتصادية بين البلدين : التجارة الفرنسية التى كانت صاحبة المكان الأول فى أسواق الشرق الأدنى وفى الصف الأول من أسواق العالم كله تشقى اليوم لمنافسة التجارة الإنجليزية وترزح تحت عبء ثقيل .

لم يعد فى طاقة المنتجات الفرنسية أن تنافس المصنوعات الإنجليزية .
فى إنجلترا أدخلت الآلة فى المصنع وأدخل البخار فى إدارة الآلة وتغير الإنتاج كمية ونوعاً ...

أصبحت مقاديره فى وفرة متزايدة .

وأثمانه فى تناقص ...

وأما الصناعة الفرنسية فلم تكن قد نضجت بعد نضج الصناعة الإنجليزية .

فتكاليفها ما تزال أضخم .

ومقادير إنتاجها أقل ، ومكانها فى السوق صعب متضائل مضغوط أبداً .

أصبحت فرنسا وأمامها طريق واحد . . ولكنه أى شىء غير التنافس

للكشوف مع إنجلترا .

أمامها الفرار إلى سوق رحبة واستغلال لوسائل أخرى غير التنافس بأسلوبه القديم . ولكن مصر حجر الزاوية ، وليكن الطريق البحرى — برزخ السويس — شريان حركتهم المقبلة .

ولم تسكن فكرة الاستيلاء على مصر وليدة فى أواخر القرن الثامن عشر ولكنها عدت خطوة محتومة إذ ذاك ، فلماذا ؟

« لضمان سوق في شرق البحر الأبيض المتوسط للمنتجات الفرنسية التي هددتها منتجات إنجلترا الصناعية بشرط أن تنمي فرنسا هذه السوق بأن تعيد إلى مصر رفايتها فتجعل باباً إلى الشرق ومنفذاً لضربة ضد بريطانيا في الهند » (١)

وهكذا يرتبط مصير مصر والقناة بالتطور الاقتصادي العالمي — وهكذا يتأثر كيان مصر بقوة ضخمة أثرت في العالم كله أكبر الأثر وأعظمه — تلك هي الانقلاب الصناعي — ولكن نصيب مصر من آثاره لم يقف عند ما قدمنا — وللقصة باقية .

تجىء الحملة إلى مصر وغرضها اقتصادى وحربى .
ويكلف نابليون بعض رجاله بدراسة حفر ترعة السويس ، ويهتم هو نفسه بالذهاب إلى السويس .
فيرفع لوير تقريره باختلاف منسوب المياه في البحرين فتتحطم آمال الفرنسيين .
وتفشل الحملة في جعل مصر سوقاً للمنتجات الفرنسية .
ولكنها تفتح العيون من جديد على مصر — وتضعها من جديد في مهب الريح .
لم تنته أطماع الفرنسيين وكيف تنتهى الوضع الاقتصادى والاجتماعى فيها كما علمنا تسنم للبورجوازية التجارية المالية الصناعية وضغط شديد من إنجلترا المتفوقة في الصناعة — ولم تنته مجهودات الإنجليز بالتعاون مع الباب العالي على إخراج الفرنسيين من مصر .

فصر كما قال نيقولا الأول قيصر روسيا لمسيو Barante ممثل فرنسا سنة ١٨٣٩ « لازمة لهم لإنشاء طريق جديدة إلى الهند التي أخذوا يثبتون أقدامهم فيها وفي بلاد خليج فارس » .

ومصر في تطورها إذ ذاك تخضع للتغير الشامل الذي أخذ يقلب الأوضاع في المجتمع الأوروبي وخاصة الإنجليزى — لقد كان التحول الاجتماعى الذي بلغ أشده

(١) تطور مصر الاقتصادى لكراوشلى .

منذ نيف وقرن تطوراً عميقاً في المؤثر الرأسمالي واطراداً شاملاً في نمو الرأسمالية على الخصوص . ولقد بدأت ظواهر هذا التغير واضحة جلية في إنجلترا ، لسبق الانقلاب الصناعي فيها .

أفضت وفرة الإنتاج الصناعي إلى ضرورة تصريفها في الأسواق المحلية مهما تشعبت وفي الأسواق الخارجية مهما تعثرت الطرق إليها في الماضي — وفي أسلوب آخر تفرض الزيادة المطردة في الإنتاج حاجة إلى أسواق استهلاك محلية وخارجية فيكون حتماً أن تفرض التسهيلات في طرق النقل ووسائله . ترى في إنجلترا مثلاً آلاف الأميال من الطرق تبعد في الثلاثة الأرباع الأولى من القرن الماضي يلزمها توسع ملحوظ في شق الطرق الداخلية ويتبعها انتشار شبكة السكك الحديدية في الربع الأخير من القرن وما يحدث في داخل إنجلترا يقابله تغير .

وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر يحدث انقلاب في النقل البحري لاستعمال البخار ويبلغ عدد اليواخر الإنجليزية في سنة ١٨٣٦ التي تعمل بين الموانئ الإنجليزية وغيرها ٥٠٠ سفينة تجارية... وما يحدث في إنجلترا لتسهيل نقل التجارة والمنتجات يحدث بالمثل في مصر فتصلح ميناء الإسكندرية وتبنى المنارات في البحرين الأحمر والأبيض ويقترح مستر Briggs — أحد التجار الإنجليز المقيمين في الإسكندرية — على محمد علي سنة ١٨١٧ أن يحفر قناة الممودية فينتهي منها عام ١٨١٩ ، ويفكر محمد علي تفكيراً جدياً في مد السكك الحديدية ، فيرسل أحد مهندسيه Galloway إلى إنجلترا لشراء الآلات والقاطرات اللازمة لمد طريق حديدي بين القاهرة والسويس (١) وتنتشر الطرق البحرية البخارية .

وفي سنة ١٨٣٦ تلتحق شركة البواخر الشرقية الإنجليزية خطأً بين مصر وسوريا .

وفي سنة ١٨٣٧ تنشأ شركة المساجيري مازيم الفرنسية خطأً بين الإسكندرية

ومارسيليا .

وفي سنة ١٨٣٨ تنشأ شركة Litovd النمساوية .

(١) لم يتم إنشاء شيء من السكة الحديدية أيام محمد علي .

وفي سنة ١٨٤٥ تدلى مصر بدلوها فيجري عهد على خطأ بين مصر والقسطنطينية تسير فيه الباخرتان رشيد وبولاق .

وفي عهد محمد على تنشأ فنادق للمسافرين عبر مصر توفيراً لراحة المسافرين . واستعملت الجرارات البخارية في المحمودية تسهيلاً لنقل التجارة والمسافرين . وصرح محمد على لشركة الهند الشرقية الإنجليزية سنة ١٨٤١ أن تجرى بواخر نيلية في المحمودية وتكسب مصر من ازدياد الحركة التجارية عبرها فيتوقع مدير شركة P.&O. الإنجليزية أن تبلغ قيمة التجارة المارة بمصر عام ١٨٤٠ عشرة ملايين من الجنيهات وأن يكون ربح مصر منها ٢٠٠ ألف جنيه^(١) .

وهكذا نرى أن وفرة الإنتاج الصناعي المتزايدة تتطلب تسهيلات أكثر وأكثر في وسائل النقل وطرقه فتشيد السكك الحديدية وتشق القنوات وترتبط البلاد المنتجة الصناعية بالبلاد المستهلكة والبلاد الزراعية . وأكثرت البلاد المنتجة تقدماً من حيث الصناعة أكثرها امتلاكاً للسفن التجارية، وهكذا تحتل إنجلترا المقام الأول تعاملاً مع مصر — فتصبح في سنة ١٨٣٠ البلد الأول استيراداً وإصداراً إلى مصر . ويبلغ نصيبها من تجارة مصر (الواردة والصادرة) عام ١٨٤٩ — ٤٤٪ من المجموع الكلي . فإذا رددت هذه الظاهرة إلى أصلها وجدته فيما قاله «إنجاز» صفحة ١٥ من كتابه «أحوال الطبقة العاملة في إنجلترا سنة ١٨٤٤» :

« منذ ستين عاماً كانت إنجلترا بلداً مختلفاً مدنها قليلة وصناعتها بسيطة وسكانها مبعدون أو نسبة الزراعيين منهم كبيرة — وأما اليوم فهي بلد لا كأي بلد آخر ، فعدد سكان عاصمتها مليونان ونصف ومدنها الصناعية كثيرة وصناعتها تغذي العالم وتنتج كل شيء تقريباً بواسطة أعقد الآلات .

وليس هذا الكلام من قبيل الإنشاء ، فقوة إنجلترا الإنتاجية زادت ٢٧ ضعفاً حتى سنة ١٨٤٠ ويقرر «إنجاز» أن تاريخ الصناعة الإنجليزية حتى هذه السنة ليس له مثيل في تاريخ البشرية .

وما معنى هذا ؟ وما دلالاته ؟ وما ارتباطه بمصر ؟

(١) في خطاب أرسله مدير شركة P.&O. إلى محمد علي .

كتب «إنجلترا» يقول :

«أصبح مقضياً أن تغدو إنجلترا «مصنع» العالم وأن تغدو البلاد الأخرى — جميعها — ما أصبحت عليه إرلنده ، أسواقاً لمصنوعاتها وتمدها ، في مقابل هذا ، بالمواد الخام والمواد الغذائية » .

ولكن يبقى وجه آخر لإنشاء الأسواق التي تربدها إنجلترا . ذلك الوجه هو التطور الثوري . في إقامة الطرق وإنشاء السكك الحديدية بتعبيد الطرق وإجراء البواخر والقاطرات وانتعاش الصناعة الثقيلة الإنجليزية . فلا غرو إذن أن تصبح إنجلترا ، في أواسط القرن الماضي ، القاول الأول في العالم لمد الطرق والسكك الحديدية وإصلاح الموانئ . وأن تكون الصانع الأول للسفن والقاطرات . فإذا تذكرنا أن الارتباطات الاقتصادية تزداد بين مصر وإنجلترا كما أسلفنا ، وأن اهتمام إنجلترا بالطرق التجارية ومراكزها وأسواقها يتضاعف ويتضاعف ، وجدنا أن ما يبدو من نشاطها — في مصر — إذ ذاك يوحى بمستقبل العلاقات بين البلدين . ولكنها رغم تفوقها على فرنسا وغرباتها الأخرى لا تنهى إلى قرار في صدد مصر . فالمسألة مازالت تنأرحح ومحمد علي في أوائل القرن التاسع عشر يستطيع أن يرفض مشروعاتها في مد السكك الحديدية مستعيناً بفرنسا والنمسا ، كما أنه يرفض مقترحات فرنسا لشق قناة برزخ السويس مستعيناً عليها بإنجلترا وهكذا . ما رالت المناقشة في أشدها بين إنجلترا وخصماتها .

وما زالت الأطماع في استغلال الشرق تلتهب جذوتها .

يقول ميسيو بارو ممثل فرنسا في مصر لمحمد علي مغرباً له أن بشق القناة ومنفراً له من مد السكك الحديدية «إذا كان على مصر أن تصبح الطريق العظيم بين أوروبا والهند فمن الخير أن تكون كذلك عن طريق شق قناة تمر بها سفن البلاد الأوروبية جميعاً فتحضج لها جميعاً خيراً من أن تكون مصر هذا الطريق بواسطة إنشاء السكك الحديدية يخنكرها الإنجليز المتعطشون إلى الاستيلاء على مصر»^(١)

بسفر بارو عن حقيقة الأشياء ، فالدول الأوروبية لا تربد أن تنفرد إنجلترا بمصر

(١) كانت إنجلترا ترغب في إنشاء السكك الحديدية في مصر . والصلة واضحة بين تقدم إنجلترا على غيرها من الدول في هذا المضمار ، وبين رغبتها هذه .

ولكن انجلترا تريد شيئاً آخر ... يكتب بالمرستون رئيس وزراء انجلترا إلى مسنر «مورى» ألا يضيع فرصة في إفهام الباشا ومساعديه ضخامة تكاليف القناة وعدم نفعها بل واستحالة شقها ...

ومحمد على يريد شيئاً آخر . . غير الاستعمار الدولى الذى لمح به پارو وغير السيطرة المنفردة التى ترغب فيها انجلترا . يقول پارو مغيضاً حانقاً :

« محمد على مسرور لأنه يستطيع أن يعتمد على انجلترا في رفض القناة وعلى فرنسا والنمسا في مقاومة السكك الحديدية » .

فهل نجحت مصر نهائياً من محالب الاستعمار ؟ وهل نجح محمد على في أن يعزل مصر عن التيار العالمى ؟ وهل جنبت مصر أخطار مد السكك الحديدية وشق ترعة السويس ؟

يظهر للباحث أن مصر كانت تجوز مرحلة من التذبذب ؛ إنها كانت تدور في حلقة واضحة العالم . يقول كراوتشلى : « بينما أضفى هم الفرنسيين في خدمة باشا^(١) كان هم الإنجليز أن ينموا مصالحهم التجارية والمالية » . وتتأثر مصر بتطورات الاقتصادية في أوروبا ، وخاصة في انجلترا ، في المقام الأول وفي فرنسا في المقام الثانى — فلقد اضطبغت السنوات الأولى من القرن التاسع عشر بالصراع لتحرر رأس المال الصناعى والتجارى من رقابة الدولة أى ليتحرر في نموه وتكديسه . ومحور هذا الصراع البلوغ بالمنافسة ذروتها ، وتبريره أنه ما دامت انجلترا أسبق بلاد العالم في مضمار الصناعة فلا خوف عليها من المنافسة — بل إنها عن هذا الطريق وحده ستغدو — كما قال دكتور Knowles « سنديان العالم — وبانى سفنه ومصنعه الضخم عصب الحركة فيه » .

ويستتبع انتصار حرية التجارة انتعاش التجارة الإنجليزية في العالم كله وخاصة في الشرق ، في الهند والصين واستراليا ، ولا تكون الأرباح الناتجة عن التجارة الحرة المنافسة ٥ ٪ أو ١٠ ٪ بل آلافاً في المائة (صفحة ٨١ كتاب حضارة الكابيتالية مؤلفيه س — ب — وب) .

(١) محمد على .

ويستتبع انتعاش التجارة الإنجليزية في أسواق الشرق اهتماماً خاصاً متزايداً بمصر — وتحشى إنجلترا أن تنفرد بها قوة أخرى — فيكون طبيعياً أن تحارب حكومة بالمستون مشروع قناة السويس وأن تعارض مجهودات ده لسبس (١) .

(١) أصدر والى مصر محمد سعيد باشا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ فرماناً لمنح امتياز شق القناة لشركة يؤسسها فرديناند ده لسبس وبعد أن تعاون لبنان دي بلقون بك ، وموجيل بك ، وهما مهندسان في خدمة الحكومة المصرية ، قدما مشروعاً ابتدائياً ، ثم سافر ده لسبس إلى فرنسا ليروج لمشروعه ويدعو إلى الاكتاب فيه . وفي أكتوبر من سنة ١٨٥٥ شكلت لجنة دولية لفحص المشروع وقدمت تقريرها عنه في نفس العام وتم الاكتاب في أسهم الشركة في نهاية ١٨٥٨ وكانت أسهم مصر ١٧٦٦٠٢ من مجموع أربعمائة ألف سهم ، فلما بيعت هذه الأسهم لالجلترا في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أصبح لها ٤٤٪ من رأسمال الشركة ، فأصبح لها الحق في أن يكون لها ثلاثة أعضاء منتدبون في مجلس الإدارة ثم في نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، بإتمام الاتفاق مع المتهدين البريطانيين لتكوين السفن ، أضفى أعضاء مجلس الإدارة الإنجليز سبعة ، وفي سنة ١٨٨٠ تنازلت الحكومة المصرية عن نصيبها في الأرباح وهو ١٥٪ إلى بنك فرنسا الذى تنازل بدوره عنه إلى الشركة المدينة ، وهذه الخمسة عشر في المائة بلغت قيمتها في عام ١٨٣٨ ٢٩٦٢٢٩ر١٣٧ فرنكا . وأما تكاليف بناء القناة ، بما فيها أعمال التحسين ، فبلغت مليار فرنك ذهب أو ما يعادل مائة مليون جنيه صرفت حتى عام ١٩٣١ وبلغت الأرباح الصافية إلى ما قبل الحرب حوالى ستة ملايين من الجنيهات .

المرور في القناة : كانت أغلبية المرور إلى ما قبل الحرب الحاضرة إلى مسافات بعيدة ، ويقدر متوسط السفريات بنسبة :

٨ ٪ من وإلى البحر الأحمر وأفريقيا .

٣٤ ٪ إلى الخليج الفارسي والهند .

٥٨ ٪ إلى سنغافورة وما بعدها .

وفي سنة ١٩٣٨ وهى آخر سنة قبل الحرب صرت بالقناة ٦١٧١ سفينة منها :

٥٠ ٪ سفينة بريطانية .

١٣ ٪ » إيطالية .

٩ ٪ » ألمانية .

٦ ٪ » فرنسية .

الحركة بين الشمال والجنوب عبر القناة :

وفي سنة ١٩٣٨ نقلت هذه السفن :

٤٨٠.٠٠٠ راكب .

٢٩٠.٠٠٠ طن من البضائع منها :

٨ مليون من الشمال إلى الجنوب (أغلبيها سجاد صناعى ، آلات ، ورق ، أسمنت) .

٢١ مليون من الجنوب إلى الشمال (مواد خام ، وقود سائل ، جوب ، مواد غذائية) .

ولكن التجارة الحرة التنافس تجر على الرأسماليين الإنجليز غنا باهظاً فيتكدس الربح ، وبسر في طريقه إلى الفائض عن حاجة السوق المحلية ، ويكون من نتائج الحرية في المنافسة والتجارة إصدار^(١) المصنوعات إلى أى بلد ، ومن هذه المنتجات الصناعية الآلات الضخمة والمكينات وقطع التغير وما إليها . وتنتهى حرية التجارة إلى تقيضها — إذ يكون ثمرة إصدار الآلات والمكينات إلى بلاد كأمريكا وألمانيا انتعاشاً للحركة الصناعية فهما ، فتضييقاً على الصناعة الإنجليزية ، فمنافسة خطيرة لها ، فلجاء لأربابها إلى التفكير في الحواجز الجمركية بل التفكير في شيء حاربه آباؤهم وحاربوه هم أيام الدعوة إلى المنافسة الحرة ، ذلك الشيء هو احتكار الأسواق وضمان بقائها في أيديهم واستغلالها لمصلحتهم أى الدعوة إلى الاستعمار .

والاستعمار لا يكون ثقافياً أول الأمر ولا فنياً ولا أى شيء آخر من هذا الصنف ولكنه ارتحال الفائض من رأسمال دولة أو من منتوجها الصناعى إلى دولة أخرى — استغلاله في الثانية ، وتكون الأولى دائماً بلداً صناعياً والثانية دولة زراعية .

ولا يحدث استيراد الدولة الزراعية للفائض من منتجات الدولة الصناعية أو من رأسمالها تحت ضغط الحاجة المحلية فقط ولكنه يولد تحت ضغط التطور الاقتصادى العالمى .
مثلاً :

كانت مصر على أيام سعيد أرغد حالاً منها أيام محمد على وإبراهيم وعباس الأول ، وأحسن حالاً منها أيام خلفائه — ومع هذا فقد استدان سعيد . . . فبدأ الصفحة الأولى في علاقة مصر الزراعية المتأخرة بالدول الصناعية المتقدمة ، وكانت السكك الحديدية قد سبقت استدانة سعيد^(٢) .
وهي تمثل في نطاق ضيق استيراد الفائض من المنتجات الصناعية .

(١) يقرر صاحب كتاب «This Final Crisis» أن حرية المنافسة أدت إلى تصدر الآلات والمكينات إلى بعض البلاد التي أصبحت بها بعد من أكبر البلاد الصناعية وأشدها منافسة لأمريكا : ويضرب مثلاً ألمانيا وأمريكا .
(٢) أُلغى أول خط حديدى أيام عباس رغم ميول عباس الرجعية ، ولعصه صد المديية .

قلنا إن المنافسة الحرة أسرع في تكديس الأرباح في يد الصناعيين والتجار والوسطاء ، فزادت كمية الرأسمال عن حاجة السوق المحلية .

ويقول إن استعمال الآلة على نطاق واسع جعل كمية الإنتاج تزيد في سرعة لا تتناسب مع مقدرة السوق المحلية على الاستهلاك أى أنها تزيد عنها ثم تزيد فلا يكون هناك منفذ أمام أصحاب الفائض إلا أن يصدروه إلى بلد غير صناعية .

فيكون استيراد البلاد الزراعية — ومنها مصر — للآلات الزراعية كالرافعات وآلات الري وقطع الكبارى والجارات والقاطرات وغيرها .
ويكون استيرادها شيئاً من فائض رأس المال في البلد الصناعي لتقيم به هذه الآلات وتحقق به مشروعاتها العمرانية .

ويكون استيراد رأس المال والمنتجات الصناعية الفائضة مترابط للأسباب متأخى النتائج .

فلا غرو أن تتبع راية الدولة الصناعية رأسمالها المصدر حتى إذا ما حط رحاله تركز عمادها وظهر في الأفق نفوذها .

وقناة السويس ليست شيئاً مستقلاً عن هذا الكيان الذى فصلنا بعضه — فرضتها ضرورات اقتصادية ، وتذبذب وجودها حسب الحركات التجارية العالمية .
وخضعت علاقة مصر والدول بها للظروف الاقتصادية العالمية .

قال مستر « Bruce » قنصل إنجلترا العام في مصر وقت فتح القناة : « سيؤدى شق القناة إلى ازدياد المواصلات التجارية بين أوروبا والبلاد الواقعة على البحر الأحمر وستنشأ بالطبع مراكز للدول الأجنبية في هذه البلاد ومن المنتظر أن تقع منازعات بينها وبين تلك الشعوب فتتخذ ذريعة إلى التدخل المسلح في شئونها وهذا التدخل يفضى إلى الاحتلال الدائم — ويتوقع أن تحدث هذه النتائج في مصر ذاتها » .

كان شق قناة السويس حداً فاصلاً في تاريخ مصر . كان البرهان الأول الضخم على تدخل رأس المال الأجنبي في مصر . يقول صاحب كتاب « الاستعمار البريطانى في مصر » :

« كان التغلغل الأول العظم الذي حدث لرأس المال الأجنبي في مصر أواسط القرن الماضي بالعمل في قناة السويس » .

ويقول الراقى في كتابه « عهد إسماعيل » (ص ٥٣ — ج ١) :
« فتح القناة يعادل في تأثيره الاستعماري بالنسبة للمسألة المصرية غزوة نابوليون بوناپرت » .

ويقول في نفس الجزء من نفس الكتاب :
« إن المسألة المصرية قد دخلت دوراً جديداً بعد فتح القناة ، إذ صار ينظر إليها كأنها هي مسألة القناة » .

ولكن القناة لم تكن كل شيء !
فهي ثمرة لحركة تصدير رأس المال الأجنبي (Exportation of foreign capital)
وانتعاش التجارة والصناعة الآلية .

والقناة لم تكن الفصل الأول والأخير في نصيب مصر من آثار الثورة الصناعية والفورة التجارية .

فقد اقترن شقها بالاستدانة . . .
واقترن أيضاً بإنشاء الطرق والترع والكبارى وأسلاك البرق والعمارات مما كلف خزينة مصر في عهد إسماعيل حوالى ٥٢ مليون جنيه مصرى .
والذى يتأمل موجة التعمير والإصلاح في عهد إسماعيل وشق الترع وحفر قناة السويس ويرى أن إسماعيل أنشأ في اثنتى عشرة سنة :

- ٨٤٠٠ ميل من ترع الرى .
- ٩٠٠ ميل من التلغراف .
- و ٤٣٠ كوبرى — منها كوبرى قصر النيل ، وكان يعتبر من أعظم كبارى الدنيا حين إنشائه .
- و ١٥ منارة .
- و ٦٤ مصنعاً للسكر (١) .

(١) لم تكن الظروف تستدعى قيام ٦٤ مصنعاً للسكر في مصر ، بدليل أن بعضها =

ويربط هذا بالتطور الذى ألمعنا إليه فى الصناعة الإنجليزية على وجه الخصوص ،
وغيرها على وجه العموم ، وجدت تعليلاً واضحاً سهلاً للروابط والعلاقات بين
الظاهرتين .

يقول چنكس فى كتابه « ارتحال رأس المال البريطانى » (صفحة ٣١٩) :
« فاضت البلاد أيام إسماعيل بالمهندسين الإنجليز ، ورؤوسهم ملأى بمشروعات
الإنشاء والتعمير » .

ويقول « Elinor » صاحب كتاب « الاستعمار البريطانى فى مصر » :
« وكان الرأسماليون الإنجليز يقترحون المشروعات على الخديو ، ويعقدون معه
الصفقات ويقرضونه الأموال اللازمة ليدفعها للمقاولين — أى ليدفعها لهم » .
وكانت حركة إصدار الأموال الفائضة إلى مصر جزءاً من حركة عالمية يكنى أن
تقول عنها : بلغ مقدار ما استغلتها إنجلترا فى الخارج من رؤوس أموال فى الفترة ما بين
عامى ١٨٥٦ و ١٨٦٣ ١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه — وكانت على الأغلب فى شكل
ديون لحكومات أجنبية .

ما وراء الاستغلال لرؤوس الأموال والمنتجات الصناعية الفائضة ؟
وما أمام إنجلترا وقد بدت المنافسة الحظرة من جانب الدول الصناعية الأخرى ؟

== قد تعطل لعدم الحاجة إليه ، وبعضها وقف للامال وكثرة الحسارة ، وعظم التكاليف . يذكر
الرافى بك أن إسماعيل بنى نحو ثلاثين قصراً ثمناً و « كان بعض القصور التى بينها لا يكاد يتم
بأؤها وتأسيسها حتى يعرض عنها ويهبها لأحد أنجاله وحاشيته » (من ٣ ج ٢ — عصر إسماعيل) .
ودكر على باشا مبارك فى الحطط التوفيقية (ج ١ صفحة ٨٥) ، أن ما صرف على :

سراى عابدين	هو	٥٦٥٠٥٧٠	جنيهاً
» الجزيرة	»	٨٩٨٠٦٩١	»
» الاسماعيلية	»	٢٠١٢٨٦	»
باقى القصور	»	٢٣٣١٦٧٩	»
الحيزة	»	١٧٣٩٣٣٧٤	»

وذكر لورد كرومر فى كتابه « Modern Egypt » (ج ١ صفحة ٥١ ، ٥٢) أن مقدار
ما أخذته المقاولون الإنجليز لإصلاح ميناء الإسكندرية ٢٥٠٠٠٠٠ ر. بينما كانت التكاليف
الفعلىة ١٠٤٤٠٠٠ ر.

لا يجدى أى عمل سياسى فى القارة ! ولا يكون إلا شىء واحد ... ولا يكون إلا قول ضخم .

فالمسألة ما زال كما كانت مسألة استغلال أسواق الشرق والطريق إليها يجب أن يظل فى نطاق سلم آمن بعيد عن متناول الدول الأخرى .

تتذبذب سياسة إسماعيل وتضطرب ، فهو ضحية موجة عالمية تعاتية ... يضطر تحت ضغط الدائنين أن يطلق آخر سهم فى جعبته عليهم يرضون ويقنعون ، فيبيع فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ نصيب مصر فى قناة السويس بمبلغ ٤ مليون جنيه تشتريه الحكومة الإنجليزية بمعاونة آل روتشيلد^(١) فيكون الجدل الرومانطى من بعض الأحرار :

(١) فى الخامس عشر من نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، زار فردريك جرينوود رئيس تحرير «البول مول جازيت» ، اللورد دربي ، فى وزارة الخارجية ، وكان قد تعمى فى ليلته السابقة على مائدة أحد المالىين العالمين ببواطن الأمور المصرية ، وعلم أن الحديو وفد أصبح فى حاجة إلى المال يرغب فى بيع أسهم مصر ال ١٧٧ ألف ، فى قناة السويس . وكانت الأسهم كلها — الأربعائة ألف — معظمها فى يد المالىين الفرنسيين . آمن جرينوود أن من صالح إنجلترا أن تشتري أسهم الحديو ، ما دامت القناة الطريق إلى الهند . لم يظهر دربي تحمساً كبيراً لأنه كان يخشى الدخول فى مشروعات ضخمة ، ولكن نشط خيال دزرائيل فأبرق لوكيل انجلترا فى مصر فعلم أن الحديو خير جماعة مالية فرنسية فى أن تشتري نصيبه بمبلغ ٣٠٠٠.٠٠٠.٣٠٠ جنيه . وعلم أن الحديو يسره أن يتعامل مع إنجلترا ولكنه يريد المبلغ فى الحال — ولكن البرلمان الإنجليزي فى عطلة وأربعة ملايين ليست مبلغاً يصرف بدون إذن البرلمان — كتب دزرائيل إلى الملكة «ليس هناك وقت للتنفس ولكن يجب أن ينهى الأمر» — لم تد الحكومة الفرنسية اعتراضاً ، بل بالعكس كان الدوق ده كاز راعياً كل الرغبة فى أن يجوز معاونة دزرائيل ضد بسمارك ، فلم يشجع النوك الفرنسية التى أقدمت على عقد الصفقة — أرسل دزرائيل مونتاج كورى إلى روتشيلد فدخل عليه وهو يتناول طعامه وقال له إن دزرائيل يريد أربعة ملايين من الخنفيات ، فى اليوم التالى — كان روتشيلد يأكل عباً ألقط حبة وألقاها فى فمه ثم قال :

— ومن ضمينك ؟

— الحكومة البريطانية !

— ستنال المبلغ .

لماذا تفعل حكومة دزرائيلي هذا ؟ ويكون التساؤل الغرير الطفل :
أتريد استعماراً ، ونقضاً لقواعد الشرف والأخلاق ؟ ويكون الاستفسار التقليدي :
وكيف بها تقدم — بدون استئذان من مجلس العموم — على المغامرة بأموال
الشعب البريطاني ؟ ومن الكفيل بسلامة هذه الصفقة الجريئة ؟ ...
والرد عند آل روتشيلد ونظرائهم وعند دزرائيلي ومدرسته ...

لم يكن مستغرباً أن تقع هذه الجرأة ، ولا من باب الصدفة أن تقامر الحكومة
البريطانية بأربعة ملايين من الجنيهات ... فأهون ثمن يدفع لضمان المصالح التجارية
وغير التجارية يكون هذه الملايين الأربعة !

تقول «التايمز» ملقية بعض الضوء على تبرير عمل دزرائيلي (نشرت هذا الكلام
في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٥ أى في اليوم التالي لبيع أسهم القناة) :
« من المستحيل أن نفكر في شراء أسهم قناة السويس منفصلاً عن تفكيرنا في
علاقة إنجلترا المستقبلية بمصر — أو أن نفكر في مصير مصر منفصلاً عن علاقة
إنجلترا المستقبلية بها » .

هذا هو جانب من الحق الصراح . . . شراء الأسهم مرتبط بالعلاقة القائمة
والمستقبلية بين البلدين .

لقد تأصلت العلاقات الاقتصادية بين مصر وإنجلترا وبين إنجلترا وأسواق الشرق ،
ومصر مركز الحركة إليها ، وتطورت هذه العلاقات بحيث أصبح تفكير إنجلترا في
مصير مصر لا يكون جائزاً إذا لم يكن هو بعينه تفكيرها في علاقتها بمصر . . . ولا
تكون علاقتها بمصر جزءاً من علاقة الدول الأجنبية بها — بل يجب أن تتكيف
تكييفاً مستقلاً يضمن ما نريده إنجلترا .

== كتب دزرائيلي إلى الملكة فيكتوريا قائلاً :

« مستر دررائيلي — بكل تقدير — إلى جلالتك .

انتهى الأمر الآن — إليك ياسيدتي ، أربعة ملايين من الاسترليني تدفع حالا — لقد كانت
هناك مؤسسة واحدة تستطيع تقديم هذا المبلغ ، تلك هي بيت روتشيلد ، وقد سلخوا مسلكاً طيباً
فقدموا المال بسعر فائدة مخفضة ، والآن أصبح كل ما كان للخديو لجلالته » .

كتبت جريدة «The Economist» بعد أن فشل اقتراح فرنسا لإنشاء بنك مصري (يعني إنكلبزي فرنسى) ، قالت :

«يسرنا جدا بحوط مشروع القرض الفرنسى واللجنة الفرنسية — إن أسوأ ما يجر إليه نجاح أى هذين المشروعين هو أن يغدو الفرنسيون حكام مصر — وهو الأمر الذى حمل اللورد بالمستون على المعارضة فى حفر قناة السويس وهو بعينه ما جعلنا ننفق من أموالنا ٤ مليون خفيه خشية أن تصبح القناة فرنسية » .

يقول ألن هط (Allen Hutt) فى كتابه « هذه الأزمة النهائية » (ص ١٥٧) :
« بدأ استغلال الأموال الطريق ، وتبعته الريبة فى خضوع ، وأصبحت حفنة من المليونيرات مهتمة بأن يكون دفع الفائض مضموناً وإلا فوجب عليها أن تشدد من قبضتها على مصدر آخر من مصادر الاستغلال . وكانت الحكومة الانجليزية ، برغم كل شيء ، حكومتهم تخضع لما يأمرؤ . وكان روتشيلد وبارنج قد أقرضا مصر ديوناً باهظة بربا فاحش . ولأجل أن تدفع أرباح ديونهم كانت الضرائب تحبى تدمغاً من الفلاحين البؤساء المشرفين على الهلاك (وجبيت حتى فى عام المجاعة ١٨٧٧) ما ارتفعت صيحة « مصر للمصريين » أطلق الأسطول البريطانى قنابله على الإسكندرية وأنزلت الجنود إلى البر لتغلب القوات الوطنية فى التل الكبير ، ودخلت المسألة المصرية فى دور جديد » .

ودخلت القناة بالتبعية فى دور غير الدور الأول المتأرجح — تتمثل بعض أطواره فيما حدث من الوزارة البطرسية عام ١٩٠٤ عندما أرادت أن تمنح شركة القناة تمييزاً ٦٠ عاماً بعد انتهاء مدة امتيازها المنصوص عليها فى العقد القديم ولم تكن ثمة حاجة ملحة بالشركة إلى السنتين عاماً التالية للأربعين الباقية لها آئناً !! وتجمع اللجنة سنى كونت لفحص المشروع على رفضه ، وكذا فعلت الجمعية التشريعية باستثناء عضو واحد .

« يرتبط النشاط العام العالمي بحركة الملاحة في قناة السويس مما يجعلها مقياساً لسير الأعمال ومظهراً سريعاً لصدى الأزمة من هبوط حركة الملاحة عاجلاً في الجنوب إلى الشمال بسبب نقص لطلب المواد الأولية وأما حركة الملاحة من الشمال إلى الجنوب فيظهر البطء فيها فيما بعد وتزيد نسبة السفن الخالية من البضائع وأما نهاية الأزمة فتعرف من زيادة مرور السفن الخالية من البضائع إلى الجهة الجنوبية للحصول على المواد الأولية ويتبع ذلك الزيادة المطردة في البضاعة الواردة من الشمال وتعود حركة مرور البضائع الواردة من الشمال إلى الجنوب في النهاية » . (صفحة ٤٠٠ من إحصاء شركات المساهمة بوزارة المالية سنة ١٩٤٤)

بقية قصة القناة والعالم

لا يقف ارتباط القناة بالتيارات العالمية عند كونها ترمومتراً حساساً للغاية للأزمة أو لانفراجها — ولا يقف الأمر عند مرور التجارة من الشمال إلى الجنوب ولكن يصاحب هذا ويسيره قوى اقتصادية عميقة ، تتفاعل بها قوى سياسية تجري في أثر الاتجاهات الاقتصادية المختلفة . أي أن القناة تدل بوضوح عن تيارات اقتصادية فاحتمائية فسياسية دولية . مثلاً :

كانت أسواق الهند في الأعوام الأولى من شق القناة ، في المقام الأول من حيث استغلال الدول الصناعية لها ، فكانت المحولة الداهية إليها ومنها عبر القناة أكبر نسبة من غيرها ، ثم ما لبثت هذه النسبة أن تضاعفت شيئاً وحثت محلها التجارة مع الصين واليابان والشرق الأقصى وهذا التطور متأخ مع تطور الاستعمار وانتشار حلقاته ، ومرتبطة بالسياسة الدولية ونموها .

ومثلاً :

يريك الجدول التالي الارتباط بين ترتيب الدول من حيث كمية تجارتها المارة

بالقناة ، وبالتطور الاقتصادي في كل منها ، ولموقفها السياسي والاستغالي من العالم .
في المدة بين ١٨٧٠ — ١٨٨٠ كان ترتيب الدول الصناعية والتجارية الأوربية
من حيث حمولة سفنها المارة بالقناة هو :

بريطانيا — فرنسا — هولندا — إيطاليا — ألمانيا — النرويج
« لنذكر أن بريطانيا كانت في أوج مجدها الصناعي وزحمة حماتها الاستعمارية »
وفي المدة بين ١٨٨١ — ١٨٩٠ ، كان الترتيب : بريطانيا ، فرنسا ، هولندا ،
ألمانيا ، إيطاليا ، النرويج .

يلاحظ أن الدولتين الأوليين هما بريطانيا وفرنسا ، ويلاحظ أن ألمانيا تتحرك
في ببطء لتكون الرابعة بدل الخامسة . ولهذا التحرك أصله فما أشرنا إليه قبلا عند
الحديث عن التجارة الحرة التنافس .

وفي المدة بين ١٨٩١ — ١٩٠٠ كان الترتيب :
بريطانيا — ألمانيا — فرنسا — هولندا — إيطاليا — النرويج — اليابان .

يلاحظ أن ألمانيا قفزت إلى المرتبة الثانية وأن اليابان دخلت القائمة وهذا متمش
تماماً مع الحركة الصناعية فيهما ، والتيار الاستغالي التجاري بدلا من أن يظل بينها
وبين فرنسا — وفي هذا مصداق ماذهبنا إليه من انقلاب المنافسة الحرة التي كانت
في صالح بريطانيا ، إلى المنافسة الخطرة التي نستدعي الحواجز الجمركية .

وفي المدة بين ١٩٣٠ — ١٩٣٨ كان الترتيب :

بريطانيا — إيطاليا — ألمانيا — هولنده — فرنسا — اليابان
يلاحظ أن إيطاليا قفزت إلى المرتبة الثانية ويرجع هذا إلى نشاطها الاعتدالي
والاستغالي في شرق أفريقيا — وليس هذا فقط ولكن القناة مرتبطة أشد
الارتباط بالاتجاهات السياسية العالمية وأكثف ببسط الأاطاع التي كانت تضطرم
في صدور الفاشيين الإيطاليين وهي تدب في وضوح عن نياتهم الاستعمارية .

في سنة ١٩٢٦ كتب الكونت أبونيو كيكو مقالا عن « إيطاليا — المشكلة
الوسطى في البحر الأبيض » . قال فيها إن حياة إيطاليا وحرثها وسعادتها فيها
متوقفة على الرغبة الحسنة عند من يملك مفاتيح البحر الأبيض : جبل طارق ،

والسويس — وأن حياة أربعين مليوناً إيطالياً ، لتتوقف على مجرد هذه الرغبة التافهة « وبالنسبة لموقعها الجغرافي الذي يجعلها سجيناً في « بحرها » — وبالنسبة إلى حاجتها إلى المواد الخام ، ونظراً لازدياد سكانها المضاعف أبداً ، تعد إيطاليا اليوم أعقد مشكلة في البحر الأبيض » .

وفي إبان الحرب الاستعمارية الفاشية في الحبشة كتب « Cembrosini » في مشكلة البحر الأبيض المتوسط قائلاً : « منذ غزو أثيوبيا ، أصبحت قناة السويس ذات أهمية خاصة بالنسبة لإيطاليا مساوية أو تزيد عنها بالنسبة لبريطانيا إذ يجب اعتبارها خط المواصلات الرئيسي لنا » .
وعلق مانريلى على هذا قائلاً :

« لا يتحتم أن تلقى ببصرك إلى الحارطة لتفهم صدق هذه الجملة ، إن الواقع أنه كان حتماً علينا — خلال الحرب الحبشية — أن تمر كل بندقية وكل مدفع ، وكل حمل من المؤونة عبر القناة ، فإذا ما انتهت الحرب أصبح مقضياً أن يمر كل شيء لارم للمستعمرين بنفس الطريق » .

وقال إن القناة بوضعها الحالي ، تعتبر « منجلة » حول رقبة الإمبراطورية الإيطالية ، تتسلط على « مسمارها » الرئيسي ، يد عاتية غربية عن إيطاليا .

« ولكي نتحاشى هذه « المنحلة » هناك ثلاث طرق :

لإما أن نقوى صداقتنا مع إنجلترا .

ولإما أن نحد خط مواصلات آخر إلى أفريقيا الشرقية .

ولإما أن ننسلط على القناة .

ولا يوجد شك أبداً في أية الطرق تفضل إيطاليا » .

صفحة ١٦٨ من كتاب « من بحر م » ٩

وكانت دعوى الفاشيين إذ ذاك هي أن رسوم المرور على المواد المنقولة إلى الحبشة ثقيلة باهظة . ولكن ينفي هذا الزعم أن هذه الرسوم لم زد على ١٪ من تكاليف حربيهم الاستعمارية في أثيوبيا .

ونشر الفاشيون دعوى أخرى مهلهلة . فكتبت حريدة «ورلرز نيوز» في مايو سنة ١٩٣٩ نقلا عن جريدتي *Il Giornale delle Meraviglie* و *Revue Gerarcia* أن بعض الكتاب الفاشيين قالوا :

« لقد كان جراتيانو غديني ، وهو إيطالى ، من برهن بطلان اختلاف المنسوب بين البحرين ، وكان ينجريللى ، وهو إيطالى آخر ، من قام بعمل الخطة لبناء القناة ، بينما كان يترو بليوكايا ، وهو إيطالى ثالث ، من أشرف على العمل . وكان إدواردو جيوا ، إيطالى رابع ، من أشرف ونفذ أعقد جاب من العمل . وأخيراً كان لويجي توسيللى ، من دافع عن المشروع ضد المتشائمين ومن نظم الكتاب والصحفيين ليقوموا بالدعاية له » . كأن الكاتب يريد أن يجعل كل من قام بالعمل فى القناة إيطالياً !!

ومثل هذا التهمه السخيف ، لا يحتاج لدحض ، ولكنه الإغراق فى التعصب . والتهمه فى السخف ، ولكنه أيضاً تسخير كل شيء ، لخدمة الدعاية الفاشية الاستعمارية . . ولكنه بالأكثر الزيف والبهتان والجشع الأعمى . .

ويتمشى مع هذه النزعة الاستعمارية ، وهذه الدعاية الفاشية — التى أصبحت اليوم رماداً بهزيمة أصحابها — مطالبهم إذ ذاك بزيادة ممثلى إيطاليا فى مجلس إدارة القناة ، بل وفى أن تشترك إيطاليا فى الدفاع عن القناة .

فضحت هذه الكتابات سر الفاشيين ، وخيبت دعايتهم فى مصر ، فقالت الصحافة الوطنية كلمتها المشهودة معبرة عن رأى الشعب ، وقالت الحكومة المصرية كلمتها بلسان رئيسها محمد محمود باشا : « يجب أنؤكد أن الحكومة البريطانية وكل الحكومات الأخرى تعلم أن مصر يقظة لحقوقها . وعليه لن تحدث محادثات فى شأن قناة السويس ، وهو أمر يؤثر فى مصر ، دون أن تقول مصر كلمتها » .

ومصر . . .

« بما أن القطر المصرى متصل مباشرة بالبحر الأبيض المتوسط وبالبحر الأحمر فلم يكن انتفاعه من القناة كباقي البلاد في تموينه وتصريف منتجاته » .
(ص ٤٠١ إحصاء شركات المساهمة لوزارة المالية) .

وضح من البحث أن العامل الأول في شق القناة لم يكن محلياً ، بل كان عالمياً :
تصريف البضائع والمصنوعات الأوروبية في أسواق الشرق واستيراد المواد الخام والمواد الغذائية منها .

وبالرغم من أن مصر خسرت أكثر من ١٢٠ مليون جنيه يبيع نصيبها في القناة وحرمانها من الأرباح ، والتعويضات التي دفعها لإسماعيل للشركة وغير هذا .
وبالرغم من أن علاقات سياسية نشأت بينها وبين دول قوية وأنها لم تكن في صالح مصر .

وبالرغم من أن القناة شقت بالسواعد المصرية ، وفي الأرض المصرية ، واشتغل في حفرها في كل دفعة أكثر من ٣٠ ألف عامل زراعى مصرى ، أسيئت معاملتهم ، وبولغ في العسف بهم ، لتقع آخر الأمر في يد غير مصرية — بالرغم من هذا كله ، فشق القناة خطوة ضخمة إلى الأمام ، وهو في صالح التقدم العالمى والمصرى .
ولا يكون التخلص مما يساورها من مشاكل أن تغلقها كما نادى بعض المتطرفين .
ولأنما يكون بوسائل أخرى .

والذى يسترجع التضحيات الجسيمة التى بذلتها مصر في حفر القناة .
ويسترجع الأدوار التى مر بها مشروع القناة ، ويذكر أول ما يذكر أن سعيداً أعطى الامتياز لصديقه ده لسبس « دون أن يفكر طويلاً » كما يقول هذا الصديق ، فجاءت شروطاً بالغة في القسوة بالغة في الغبن لمصر ، دفع ثمن التخلص من بعضها ، ملايين استدانها لإسماعيل من الرأسماليين الأجانب ، أو جباها من الفلاحين —

وبسترجع كيف كان الفلاحون يسخرون في شق القناة يسورون بالجبال كالتقطعان ، ويرسلون ررافات ليعملوا في القناة (١) .

وردد القناة إلى أصلها الطبيعي ، إنها جزء من تاريخ هذا الشعب وقضيته ، وبرد قضية الشعب المصرى إلى جوهرها إنها لا تختلف عن قضية الشعوب الأخرى ، محرر من الاستغلال ، وبلوغ إلى الديمقراطية الحققة ، والوصول بهذا كله ، إلى الوضع الذى يفيد العالم طراً وتفيد منه مصر .

إذا فهم المشكلة هذا الفهم المحلى العالمى ، وأراد لها حلا ليس فيه تعد أو ظلم ، وليس فيه استغلال أو تحز ، حلا أصله في الداخل نصج الديمقراطية الحققة ، وبلوعها ذروها واعتبار صالح الأمة المصرية ، متضامناً مع صالح الأمم الأخرى .

وفي الخارج الاستقلال ، وزوال الاستغلال ، وتأصل التعاون العالمى ، ورسوخه على قواعد سليمة ، وإذا فهم أن مشكلة القناة ليست منفصلة بذاتها عن مشكلة الشعب المصرى كله ، ولا منفصلة في تاريخها عن تاريخه الحديث ، أو مستقلة كيانها عن كيانها ، وأن كفاحه لتحرير ويتقدم ويصل إلى المرتبة الحرة به ، كفاح في سبيل وضع القناة موضعاً عالمياً صحيحاً ، ومحلياً آمناً عادلاً .

نحب أن تفهم القناة هذا الفهم .

وأن نؤمن أن تخلصها من القوائص المحيطة بها لا يكون بالتراجع إلى الوراء بأن نغلقها !! وإنما يكون بالسعى بها قدماً إلى حيث يأتى يوم يبلغ فيه الشعب المصرى موضعه التاريخى ، ونبلى فيه الشعوب الأخرى مكانها الطبيعي . وهذا اليوم آت لا ريب فيه .

(١) ذكر كرت ليدى دوف جورردون في كتابها « مسائل من مصر » أنها رأت ذات يوم جمعاً من الملاحين مسوين داخل حبل ، فلما اسدأرب إلى بحارها من المصريين تسألهم من يكون هؤلاء قالوا لها في أسى عميق إنهم من « الفلاحين المساكين » — وكانت علامات الحزن العميق تفيض في كلماتهم وعبراتهم وإشاراتهم لزملائهم المسوين إلى الشمال . وذكر رودستين في كتابه « المسألة المصرية » : إن ثلاثين أو أربعين ألفاً من العمال الزراعيين كانوا يرسلون كل فترة ، ليعملوا مسخرين أو شه مسخرين في حفر القناة .

على الرهائن :

١ — تأسست « الشركة العالمية لقناة السويس البحرية » في القاهرة بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ بتبديء من ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، لمدة ٩٩ عاماً .
٢ — يتكون مجلس الإدارة من :

ماركيز دى فوج رئيساً

سير هاريسون هيوز وكيلاً

ومن الأعضاء : شريف صبرى باشا ، إسماعيل صدقي باشا ، مارسيل أوليفر ، ألفريد أوبرمان ، جورجيس فيليبار ، تشارلز رست ، الفيكونت دى روان ، إريست روم ، عمانويل روسو ، سير توماس رويدن ، برنارد ا . رايس ، همبرن دى وندل ، نورمان ا . بونج ، سير آلن أندرسون ، ماكس باهون ، سير آرثر هارولد بيبي ، سير آرثر فيسر ، إيرل أوف كرومر ، جورج دوران فيل ، سير رونالد جراهام ، روبرت ريتشارد ، فيكتور دى لاكروا ، الكونت ماتيو ده لسبس ، كليمنت موربه ، الكونت اتين دى ليش .

ومندوب الحكومة المصرية : على الشمسى باشا .

٣ — بمقتضى اتفاق أول فبراير سنة ١٩٠٢ أصبح حقاً للشركة إعداد واستغلال ميناء بور سعيد والأراضي المحيطة به استغلالاً كلياً .

٤ — تتمتع شركة القناة بامتياز توزيع المياه في جميع المدن بمنطقة القناة ، وينتهي هذا الامتياز بانتهاء مدة امتياز القناة ذاتها « وهي مكلفة بالمحافظة على طرق المواصلات والمزارع الموجودة بالاسماعيلية وتوليد وتوزيع الكهرباء ببور بوفيق .
(صفحة ٤٠٢ إحصاء الشركات المساهمة سنة ١٩٤٣)

٥ — قامت الشركة بإنشاء المدن على الأراضي التي أعدتها لهذا الغرض ، وقد تنازلت الحكومة عنها للشركة ، مع إلغاء حق بيع الأراضي قسمة بين الحكومة والشركة .

وأنشأت الشركة مدينة بور فؤاد في سنة ١٩٢٥ على أرض واقعة في منطقة امتياز القناة وهي تحت الكامل للشركة .

المراجع

العربية :

- ١ — الحركة القومية — عبد الرحمن الرافعى بك — ج ٢ ، ج ٤ .
- ٢ — عهد إسماعيل — عبد الرحمن الرافعى بك — ج ١ ، ج ٢ .
- ٣ — إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استقلالها الرئيسى فى مصر .
تصدره وزارة المالية المصرية — نسخة ١٩٤٣
- ٤ — المسألة المصرية — لروذستين — ترجمة العبادى ، وبدران .
- ٥ — مصر للمصريين — لسليم نقاش ،

الافرنجية :

1. Modern Egypt - by Lord Cromer, I & II.
2. The Economic Development of Egypt - by A. E. Crouchley.
3. British Imperialism in Egypt - by Elinor.
4. The Egyptian Problem - by Sir Chirol Valentine.
5. This Final Crisis - by Allen Hutt.
6. The Suez Canal - by Hugh J. Schonfield.
7. Disraeli - by André Mauroi.
8. The National Review - Vol. 122 - No. 735.

سأله السودان

تأليف

المجهر سري صالح

دراسات في تاريخ مصر ١٦

• الأوضاع في السودان

الحكم الثنائي

بعد أن فتحت الجيوش المصرية البريطانية السودان أقيم الحكم الثنائي وهو ضرب فريد في نوعه من المشاركات الاستعمارية . كانت مصر آنشد في قبضة كرومر معتمد بريطانيا وخدام شركاتها ومصارفها وكانت البيوت المالية البريطانية والاجنية قد اخذت تنشب أظافرها في الشعب المصرى بشكل عميق وواسع ، وكرومر يفتح أمامها الباب حتى تبلغ رموس أموالها المستغلة في مصر (إبان فتح السودان) حوالى المائة مليون جنيه فإذا مادعيت مصر للمشاركة في غزو السودان كانت خادما للإمبراطورية ومنفذا لأرادتها أو لنستعمل اسلوب السياسة المصريين « كانت شريكا أصغر » والحق أنها كانت هي نفسها إحدى الفرائس التي التهمتها الاستعمارية البريطانية وهي تلون خمس الكرة الارضية باللون الامبراطورى الأحمر .

« منذ اللحظة الأولى بدأ استغلال المنطقة الجديدة (أى السودان) ففي أثناء زحف كتشترمد خط حديدى من وادى حلفا على الحدود المصرية الى الخرطوم . . . (١) وتم انشاؤه في نهاية ١٨٩٩ كما مدت بعض الخطوط التلغرافية وفى « عام ١٩٠٦ تم انشاء الخط الحديدي بين النيل والبحر الاحمر وفى سنة ١٩١٠ انشئ ميناء بورسودان وفى عام ١٩١٢ أنجزت التوصيلات الحديدية في

(١) من كتاب « الاستعمار البريطانى في مصر » تأليف الينور بيرز وترجمة مؤلف هذه الرسالة

منطقة الجزيرة وانشئت كبرى الخرطوم وكوستى وأتم بيرسون واولاده على
 ١٩٢٢ و ١٩٢٥ خزان سنار ... (١) الذى أصبح له من الامة ما كان
 لإدخال الرى العام فى مصر فى القرن التاسع عشر . . (٢) ذلك لأن هذه
 المنطقة أدخلت فى دائرة المعاملات الحديثة . . وأيضاً « انشئت عدة شركات
 بناء لتقوم بالأعمال الرئيسية الجديدة ورأسمالها مقترض بضمانة الحكومة البريطانية
 وبين هذه الشركات شركة سكة حديد كسلاو وشركة السودان للماء والقوة الكهربائية
 لتؤدى جميع الأعمال العامة والتوصيلات فى الخرطوم وبالقرب منها وفى يناير
 ١٩٢٨ افتتح كوبرى الخرطوم وقد انشأته شركة دورمان لوج وبلغت تكاليفه
 سبعة الف جنيه « وبالإضافة إلى الشركات الاستغلاية السابقة التى نشطت فى
 استهلاك جزء غير يسير من فائض مصنوعات بريطانيا أوجدت عدة فروع
 للمصارف البريطانية خاصة باركلز وأوجد أكبر مشروع استغلاى فى السودان
 وهو شركة الجزيرة التى تضع يدها ، بتأييد الحكومة ومساندتها على خمسة
 ملايين من الافدنة وتستغل منها بالفعل أكثر من مليون فدان وأما بقية هذه
 الارض فوقف عليها لايباح للفلاح الوطنى ان يبسط يده على شئ منها .
 وفى أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها زاد نشاط الاستغلال البريطانى وكان
 من أهم مظاهره المضاربات فى اقوات الشعب السودانى ومنتجاته وعقد اتفاقيته
 الطيران بين شركة الخطوط الجوية البريطانية وحكومة السودان وهى جزء
 من اتفاقيتها مع مصر وإيطاليا وبمقتضى هذه الاتفاقات حصلت الشركة
 البريطانية على امتيازات ملحوظة فى وادى النيل
 هكذا نرى أنه تحت راية الحكم الثنائى نشطت الرأسمالية البريطانية - المصرفية

منها والصناعية - ويعتبر نشاطها في السودان امتدادا لنشاطها في مصر ذاتها . . . وكما تدفقت شركات البناء ورهن الاراضى الى مصر خاصة أيام كرومر وكانت سياستها ان تعتصر الشعب المصرى لمصلحة أرباب المصارف والاحتكارات البريطانية فكذلك فعلت بالسودان وكما كانت سياسة المالية البريطانية تهدف الى إبقاء الاقتصاد المصرى فى خدمة الصناعة والمصارف البريطانية فكذلك كانت خطتها فى السودان بحيث أصبح القطن أهم انتاج البلدين يمثل ٨٠٪ من صادرات مصر و ٦٠٪ من صادرات السودان ولكن اذا كانت الحركة الوطنية المصرية قد استطاعت أن تحطم قبضة الاستعمار عن كثير من المواضع وإذا كانت قد كسبت جهادها ، بدمها وضحاياها ، شيئا من الحريات فان واية الحكم الثنائى ما تزال ترفرف فوق حكم ارباب اقطاعى وما يزال الشعب السودانى يئن تحت قبضة الفظائع الادارية التى لا مثيل لها فى العالم إلا حيثما تظا اقدام المستعمر الغاصب رقاب شعب اعزل وتدوسه بالحديد والنار

حكم ارباب

فالسودان لا يزال يحكم بالأحكام العرفية التى فرضت عليه فى عام ١٨٩٩ وما يزال القانون المطبق فيه مأخوذا عن القوانين الهندية والعسكرية المصرية (البريطانية) (١) . . . وليس هذا كل شيء !! للديرين ونوابهم ومفتشى المراكز - وهؤلاء جميعا بريطانيون) وكذلك لرجال الادارة الآخرين ولرؤساء القبائل سلطة قضائية يباشرونها دون مراقبة حقيقية ودون ان يكون هناك فصل بين

«١» ذكر الاستاذ محمد محبوب القاضي السودانى وأحدداه الاتصال فى كتابه «الحكومة المحلية فى السودان» ان «أول عمل تشريعى بديء به هو وضع قانون اللقوبات وقانون الاجراءات الجنائية على نسق القانون الهندى فى عام ١٨٩٩ ثم وضع القانون المدعى عام ١٩٠٠» . . . وذكر هذه الحقيقة ايضا كتاب «مأسى الانجليز فى السودان» الذى اصدره الوفد السودانى ،

السلطة القضائية والسلطة التنفيذية فتجد المحامى العمومى يمثل النيابة وهى سلطة الاتهام وفى نفس الوقت يصدر القوانين وكثيرا ما يمارس سلطات إدارية واسعة قتراه قاضيا وموجه اتهام ومشرا وحاكما ! وكذلك تجدد أن رؤساء القبائل يمنحون سلطات إدارية وقضائية وكثيرا ما يحكمون بين الناس على أساس العرف والتقاليد فأية ضمانات للشعب السودانى وأية حرية للأفراد ازاء هذا الحكم العرفى ؟ ازاء هذا الجبروت الاستعمارى الاقطاعى ؟

وليس هذا كل شيء ! فالصحافة السودانية يكتمها الحكم العرفى وتخضع لرقابة الحكومة واستبدادها فللسكرتير الادارى (وهو بريطانى) دائما الحق فى أن يسحب ترخيصات الصحف دون مقاضاة وله ان يصادر الكتب والمطبوعات بالطريق الادارى ولعل الذين يتابعون الموقف فى السودان يذكرون جيدا كيف صادرت الحكومة السودانية وتصادر الصحف المصرية المهاجرة للاستعمار وكيف منعت بعض كتب الاحرار المصريين والداعين الى حرية الشعب السودانى ورفاهيته وكيف اكثر فى الاشهر الأخيرة من التحقيق مع محررى الصحف السودانية الوطنية بل لعلمهم يذكرون ان الحكومة عطلت ذات مرة جريدة « صوت السودان » لسان دعاة الوحدة لأن محررها كان مريضا !

وما يقال عن القوانين العسكرية التى يحكم بها الشعب السودانى وعن الاستبداد الاقطاعى الاستعمارى الذى يسود حياته وعن محاربة حكومة السودان لحرية القول يقال عن حرية الشعب السودانى فى الاجتماع ! بل يقال عن كل ما هو ماس بحياة الشعب الذى يدفع الضرائب وتعيش من كده الاحتكارات البريطانية ولا يكون له حق مراقبة ميزانية الحكومة لانها تعتبر سرا لا يفشى له !

حكومة السودان:

وعلى ضوء ما سبق نستطيع ان نفهم شيئا من طبيعة حكومة السودان . . . ولا أظن أن ما يبثه الاستعمار من دعاية باطله واكاذيب مفضوحة يخدع الوطنيين فثلا أعلنت حكومة السودان أخيرا (مارس ١٩٤٧) ان الاحكام العرفية غير قائمة بالسودان . وكان ذلك ردأعلى الحملة الواسعة التي شنتها الصحافة السودانية والمصرية وليس ابلغ في الادعاء والاقتراء من هذا الاعلان الحكومى لأن الحكومة السودانية تتمتع بسلطات مطلقة لافى الشئون السياسية وحدها بل وفى التشريع والادارة ... انها تحكم البلاد جميعا دون أن يحاسبها الشعب السودانى فى قليل أو كثير ودون أن تخضع لرقابته فى أهم الأمور شأنها أو اتفها قدرا . بل أن لحكومة السودان الحق فى أن تمنح « رخص الطلبات أو ترفض منحها بدون ابداء الاسباب وكذلك لها الحق فى أن تسحب رخص الطلبات الموجودة دون ابداء الأسباب (١) ومعنى هذا أن الحكومة تتحكم فى المشروعات الزراعية دون أن يكون للفلاحين حق مقاضاتها اذا ظلمت ودون ان يكون لمثلهم حق الاشراف عليها ...

أضف إلى هذا أن الحكومة تتحكم فى التجارة مع المناطق المقفولة فلها أن تمنح رخص الاتجار لمن تشاء وترفض اعطاءها لمن تشاء دون اعلان الاسباب لذا فى الأمور الاقتصادية وأما بالنسبة للحريات العامة فالصحافة تحت رحمة السكرتير الادارى والاجتماعات مقيدة وتحت رحمة الحكومة وحرية الانتقال مقيدة هى الأخرى وحرية تكوين الأحزاب ملغاة والعمال محرومون من تكوين

النقابات ... أبعد هذا كله يتحدثون عن إلغاء الأحكام العرفية وعدم وجودها في السودان ؟

وبما يشيعه الاستعمار أن حكومة السودان نوع جديد في ترقية الشعوب المتأخرة لأنها تجمع إلى فضائل الاحتكاك بالمدنية الغربية المحافظة على عناصر حياة الشرق (١١) وأنها حكومة لا مركزية بل وحكومة أهلية ١١ .

ويحدثنا كرومر فيقول إن « السودان بلاد أشد ما تكون حاجة إلى نظام الإدارة اللامركزية » ويكتب ملتر في تقريره المشهور بأن « الحكومة المكتتية (البيروقراطية) المركزية لا تصلح أبداً للسودان إنما تلائمها اللامركزية واستخدام العناصر الوطنية حسب الاستطاعة للقيام بالأعمال الإدارية البسيطة » نسلم هذا ونقرؤه فيخيل للبعض أن الاستعمار اتبع في السودان سنة جديدة وسار على نهج أقل عسفاً وأضيق بطشاً عما يسير عليه في بقاع الأرض الأخرى بيد أن الوقائع تفضح النقاب عن هذه الدعاوى فإذا حكومة السودان جهاز يد البطش والاستبداد ، موجه لمصلحة الاستعمار البريطاني ، يتساند مع أقلية ضئيلة من رؤساء القبائل أولئك الذين عناهم كرومر عندما تحدث عن « اللامركزية » والذين عناهم ملتر عندما أشار إلى « استخدام العناصر الوطنية حسب الاستطاعة » والذين زكاهم سير جون ما في جهازاً وصراحة حيث رأى « أن الطريق السليم لتحقيق الحكم اللامركزي غير المباشر إنما هو توسيع سلطة مشايخ القبائل حتى تضم الناحيتين القضائية والإدارية » (١) .

القبائل :

لقد أيد الاستعمار القبائل وشجع سلطانها لأن النزعة القبلية تعرقل النمو

الوطنى عرقلة شديدة بما تثيره من التعصب وما تبذره من الانصراف عن المصلحة الوطنية العامة . وواضح أن الاستعمار يعتمد أكثر ما يعتمد فى تطبيق سياسته على الأوضاع المتأخرة حيثما وجدت وفى أى شكل تبدت ولعل كلمة سير جرن مافى التى قالها فى عام ١٩٢٥ أن تكون دليلا واضحا دامغا على تأييد الاستعمار للأوضاع القبلية فما هو ذا يدعو البريطانيين الى أن يبنوا سياستهم على قواعد ثابتة مرتكزة على تأييد النظم القبلية ويصف هذه النظم بأنها الفرصة الذهبية التى يجب ألا تفلت من يد بريطانيا ويقول « يجب أن تتخذ الخطوات العملية . فلا يزال لدينا بالبلاد نظم وأوضاع قبلية وعرقية قديمة » وحذر بريطانيا من أن تترك هذه الأوضاع تسير الى الزوال ودعاها ان تحيط الأوضاع القبلية « بسياج منيع من التحصينات » هذه هى سنة الاستعمار لا فى السودان وحده وإنما فى مصر حيث أوصى لورد دوفرين حكومة بريطانيا بأن تحافظ على سلطة كبار الملاك وأن تحميهم وترعى مصالحهم وتغاضى عن أنهم قاوموا نفوذها أثناء الثورة العراقية .. بل ان الاستعمار البريطانى يستند فى اذلاله للشعوب الاخرى على تأييد اشد الأوضاع تأخرا فى الهند يرتكز الى سلطة المهرجات .. بل ان الفاشية وهى أفسى انواع الاستعمار اعتمدت هى الاخرى فى امتصاصها الشعوب على هذه الأوضاع الفائرة فى التأخر فعندما غزت الفاشية اوربا اعتمدت فى أخضاعها الشعوب على مساندة كبار الملاك وكبار الاحتكاريين

وأما فى السودان الحالى ، فما تزال سلطة رؤساء القبائل واسعة فلهم الى جانب سلطاتهم الادارية (التى قد تبلغ حدا يصبح فيه رئيس القبيلة ملكا أو مكا) سلطات قضائية وكثيرا ما يعين شيخ القبيلة رئيسا لعدة عكا كم ! ولقد « دججت الحكومة القبائل الصغرى فى المقاطعة الواحدة تحت رئاسة القبيلة ذات النفوذ

الكبير وبهذا خلقت بعض الزعماء الذين أصبح لهم نفوذ بمائل لنموذ عهود
الانقطاع حتى حسب الناس انهم ازاء دكتا توريات أهلية يسندهماسلطان الحكومة
وتحميها حرا بها ، كما يقول الاستاذ محمد احمد محجوب وهو من أنصار الحكومة .

وعملت الحكومة على تقوية الاوضاع القبلية بوسائل اخرى فكنت قبضتها
على جهاز الادارة والمجالس المحلية والبلدية فنجد ان مدينة القضايف مثلا وهي
مركز الصنع العربي وثانية مدن السودان من حيث الأهمية التجارية والاقتصاد .
نجد أن مجلسا الوبي يقترح ان يكون للقبائل ١٢ عضوا وللمدينة « التجارية »
عضو واحد (١) وهناك قانون وراثه رئاسة القبيلة الذي ركر السلطة
فبدلا من ان تكون زعامة العشيرة . في يد « الأقوى » أصبحت في يد بيت معين
منها يتوارثها الابن عن الاب . . ثم ان المدارس الاولية تنشأ في كثير من الاحيان
على اساس قبلي فلكل قبيلة مدرستها او مدارسها . . وهذا مدير مصلحة المعارف
السودانية يصدر أمره في عام ١٩٣٩ الى اعوانه بأن يقولوا « ابناء المشايخ بصرف
النظر عن مقدرة آباءهم على دفع المصروفات المدرسية أو نجاح امثال هؤلاء
الطلبة في امتحان الدخول » . . . وتلقن حكومة السودان المبادئ القبلية في مدارسها
وتتشرط اثباتها في العرائض والشهادات المدرسية والحاكم ودفاتر المواليد . . .
كل هذا لاحبا خالصا وودا مطلقا لرؤساء القبائل وإنما عملا على اشغال الحزازات
وتفكيك عرى الاخوة بين جماهير الشعب السوداني

وبعد فهل بمحمت السياسة الاستعمارية في تدعيم الاوضاع القبلية؟ الجواب الاول
انها نجحت بدليل انها جندت في مجلسها الاستشاري نفرا غير قليل من زعماء
القبائل وحشدتهم في مناسبات عدة ! ولكن اوضاع الحياة السودانية في تطور

ونمو، بحيث يصبح دخول رجال القبائل المعركة السياسية تلك المعركة التي تقودها في الاغلب قيادة التجار والموظفين والملاك الوطنيين، يعنى تحريك الاحتياطي الذي يستمد منه الاستعمار قوته ولا بد أن التحرك الجماهيري سيلغم هذا الاحتياطي، لأنه اذا كان رؤساء القبائل يستفيدون من الحالة القائمة ويكسبون من بقاء الاستعمار فان جبهة رجال القبائل يرزحون تحت أبشع أنواع الاسترقاق فهناك مليونان منهم عرايا يحرم عليهم الاستعمار بالقانون والاجبار أن يستروا عوراتهم! وهناك ملايين تجمع الصمغ وتزرع السمسم ثم تجبر اجبارا على بيع كدها للاحتكارات البريطانية باثمان غاية في التفاهة! وهل يظل جامعو الصمغ وزارعو الوديان صامتين على هذا الخسف المجرم!؟ انهم لن يصمتوا أبد الدهر.

شعب جائع :

نسمع الكثير المؤلم عن أحوال الشعب السوداني ولكن لعل الذي نسمعه عن تعطيل الحريات والاستبداد واحياء الاستعمار للاوضاع القبلية لا يعادل حالة الفقر المنتشرة في اغنى بقاع النيل واشدها خصبا وأوفرها ثماء . نسمع أن أهالى الجنوب يتعرضون للجاعات - كما حدث لقبائل الشلك سنة ١٩٤٦ - وأن « مستوى المعيشة لدى الكثرة الغالبة من السكان قد بلغ حداً سيئاً لانهم لا يجدون ما يسد رمقهم أو يخفف ألم المعيشة عليهم » بل « أن الكثرة الساحقة من دافعى الضرائب من الفلاحين الذين زرعوا الجزيرة وجبال النوبة من رعاة الماشية وجامعى الصمغ والسمسم فى سهول كردفان هؤلاء جميعا لا يقتاتون بغير مسحوق جذور النباتات أو دقيق السمسم والفول وأما غيرهم من ساكنى شرق

السودان فليس لديهم إلا البان الماشية واما في الجهات الأخرى فلا يجد الاهاى غير مقلى الذرة مع الماء أو على الأكثر فانهم يكتفون بالذرة يأكلونها مع مسحوق البامية الجافة . (١)

هذه احدى صور الجوع التى سجلها الوفد السودانى ولكن من المسئول عن هذه الحالة ؟ ليس السودان ولا الشعب السودانى فهناك خمسمائة مليون فدان صالحة للزراعة لا يستغل منها الا حوالى ثلثه ملايين فدان فقط وحتى هذا الذى يزرع ما يزال معتمدا على الامطار والفيضان ووسائل الفلاحة البدائية ولم يستعمل الفلاح السودانى حتى الآن السماد ولا الآلات الحديثه . وبالطبع لا يعرف شيئا عن النظريات العلمية فى الانتاج .

الفلاحون فقراء :

ويتشى مع الجوع انخفاض دخل الفرد فى السودان اذ يبلغ جنيها واحدا فى العام لغيره ! لقد طفحت الاحصائيات الرسمية على حذرنا وغموضها بحالة الفلاحين السودانين فهذه تقارير المجلس الاستشارى لشئون الجزيرة تقول ان دخل فلاح الجزيرة - حيث المشروعات البريطانية الرسمية - يبلغ الاربعين جنيها فى العام وهذا الفلاح هو الذى يستأجر قطعة ارض تبلغ ثلاثين فدانا فى المتوسط واما دخل الفلاح فى غير الجزيرة لحوالى ١٢ جنيها فى العام . ونحن اذا تفاضينا عما فى هذه الارقام من مبالغه واتخذناها أساسا لتعرف حالة الفلاح لوجدناها بائسة حقا خاصة وان الفلاحين مجبرون على القيام بالتزامات ثقيلة نحو كبار الملاك والحكومة . فثلا لا يتناول الفلاح أجره أو ربحه نقدا وانما يأخذه عينا ففلاح الجزيرة مثلا يأخذه قطنات شترية الحكومة بثمن تحدده هى فيساوى (١/٢) او (١/٣) ثمن

القطن المصرى او كان الفلاح السودانى يبيع انتاجه من السمسم الى شركة U.K.C.C. البريطانية الاحتكارية بمبلغ عشرين جنيها وتبيعه في مصر على بعد أميال قليلة. قد لا تعدو العشرة من بائع السمسم بمبلغ ستين جنيها وفي فلسطين بمبلغ مائة جنية وكانت الحكومة السودانية تستولى على طن القمح بمبلغ أحد عشر جنيها فاذا باعه للجمهور دفع فيه المستهلك واحد وعشرين جنيها وأما العامل الزراعى فيتراوح أجره في الجنوب وفي الاحوال العادية بين ستة وعشرة مليات في اليوم وفيما عدا ذلك فيبلغ حوالى خمسين مليا هذا في الوقت الذى تضيع الحكومة وابواق الاستثمار وتفيض كتب الجغرافيا في مصر والسودان بأن لا يدى العاملة في السودان قليلة نادرة. الحق ان ايشع انواع الاستغلال ينزلها الاستثمار بالفلاح السودانى وبالعامل السودانى الذى يبلغ متوسط أجره أقل من مستوى أجر زميله الهندى (١)

الموظفون مغبونون

وأما مراتب الموظفين السودانيين فنخفضة جدا ويمكن ان تلقى نظرة الى ميزانية الموظفين عام ١٩٤٥ لتجد ان الموظفين السودانيين وعددهم ١٣٤ يمثلون ٧٧٩٪ من موظفى الحكومة يتناولون ٣٨٩٪ من المرتبات بينما نجد ان البريطانيين ٧٧١ موظفا يمثلون ١٢٪ فقط ويتناولون ٦١٪ في المرتبات أضف الى هذا ان البريطانيين يستولون على المناصب الهامة في جهاز الدولة ويتكون المراكز الدنيا للسودانيين وكذلك يشغل الموظفون المصريون القلائل مراكز

(١) حدثني أحد السودانيين الوطنيين فقال أن الطالب السودانى الذى يريد أن يلقى من المصاريف المدرسية يكفيه أن يذكر أن أباه فلاح ليثبت للحكومة أنه فقير مدم ! وقال لى ان أم الممانى التى تزخر بها نفوس الفلاحين هو معنى الفناء لذلك ترام بدون له العدة ويجهزون لجيشه . . . لقد أعماه الظلم عن مباحج الحياة ونضارتها فسبناوا لايرون منها الا اسوداداً وحلقة مريرة .

وئيسية كفتش عام الرى والى وقت قريب قاضى القضاء والخير الاقتصادى
وياور الحاكم العام .

التجار مطحونون

وما يقال عن اغتصاب المستعمرين للبراكر العليا فى الحكومة يقال عن
امنصاصهم لخيرات البلاد ومراقبها فالاحتكارات البريطانية تضع يدها على أهم
منتجات السودان كالقطن والسمسم والصمغ وتحكم فى أسوان السودان
وعلاقتها ببقية بلاد العالم فهى اذ تقبض على السوق السودانية بيد من حديد
تمنع التجارة غير البريطانية وتعنى حكومة السودان بحماية الاحتكارات البريطانية
وتثبيت اقدامها فيحرم على التجار الوطنيين القيام بعمليات الاستيراد والتصدير
وتحتكر الحكومة بعض المواد الهامة كالسكر الذى تغتنم الحكومة فى رفع أسعاره
وتتهدى فى زيادة الضرائب عليه حتى غدت تحصل ١٥ قرشا تقريبا على أقة السكر
الواردة من مصر (١) و تعارض الحكومة فى أن ينشئ التجار والوسطاء
معامل لغزل القطن ونسجه (٢) كما انها تساعد الاحتكارات البريطانية بشئ
الوسائل لتحل محل البيوت التجارية والمنشآت الوطنية كما حدث بالنسبة لاحتكار
مقتل كوتس وجلاتلى هانكى وشركة شل حيث اعطتها الحكومة احتكار السمسم
والصمغ وحرمت التجار الوطنيين منه بشكل أو بآخر

بهذه السياسة الاستغلالية الجائرة تستنزف الرأسمالية البريطانية عرق الشعب
السودانى ولاترك لبنية الا فئات القليلة !

«١» حديث محرر جريدة صوت السودان مع الخبير المصرى الاقتصادى (مارس ١٩٤٧)

«٢» (Inside the Empire) No. Sept. 1945

ثم ان الحكومة تفرض ضرائب غير مباشرة غاية في الأرهاق ومنها ضريبة الجمرک التي تبلغ نسبتها الى المزاينة العامة حوالى ٣٠ فى المائة وهذا يزيد الأمور تعقيدا ونقلا بالنسبة للمستهلكين وصغار التجار سواء بسواء .

العمال

وأنه لأخرى ان يكون نصيب العامل السودانى من هذه المآسى أشد هولاً من نصيب غيره فبالأضافة الى انخفاض الاجور فان غالبية العمال الزراعيين خاضعون لعلاقات اقطاعية كاملة أو شبه اقطاعية فمثلا نشرت دائرة المهدى فى ٥ - ٢ - ١٩٤٧ أن عمال الدائرة فى جزيرة أبأ وحدها ١٤٠٠ عامل مع عائلاتهم وان الدائرة هى التى تقوم بنفقات هذا العدد من غذا - وكساء أو مصروفات الحياة الأخرى وتساعدهم على الزواج ، (١) . . . ومضى هذا ان العلاقات السائدة بين كبار الملاك وعمال الزراعة ليست فى شىء علاقة صاحب الارض التى يستغلها استغلالاً رأسماليا بعمال أحرار فى التنقل يعملون عند هذا المالك أو ذاك اجراء لا يملكون غير قوتهم على العمل يبيعونها لأى صاحب عمل فاذا لم يجدوا شارباً هلكوا جوعاً .

وأما العمال الصناعيون فتجد أنهم ظهروا كنتيجة للنشاط الرأسمالى فى السودان ومازالون حتى الآن عمالاً غير منتجين لسلع . فهم أكثر ما يكونون اجراء فى ورش السكك الحديدية ووابوراتها كما ان تنظيمهم النقابى (الطبقى) ما زال فى طفولته ومازالون مبعثرين ولم يبلغ ضغطهم الحد الذى تضطر الحكومة معه الى اصدار قوانين عمالية ترتب ظروف العمل وعلاقة العمال بأرباب الاعمال

ولذلك فهم محرمون حتى الوقت الحاضر من حق انشاء النقابات . . . ولكن هذه البذرة الطفلة استطاعت على ضعفها وقلة عددها أن تكسب بعض الحقوق وتبدي الآن نضالا مباشرا بالخير . . . توالى اضرابات عمال السكك الحديدية بعطبه وارتفع نداء العمال مطالبين بانشاء نقابات فأسرعت الحكومة السودانية تفسد هذه اليقظة وتشنت قوتها فانشأت خمسة مكاتب عمل في المديرية لحصر عدد العمال ونشاط ضباط العمل « البريطانيين والسودانيين المهادنون » كى ينشئ العمال مكاتب عمالية أو نقابات خاضعة لاشراف الحكومة وتوجيهها بدلا من النقابات العمالية الصحيحة التى يريد جمهور العمال الحصول عليها . ولقد انشأ العمال انفسهم توادى خاصة بهم فى الخرطوم وأم درمان وواد مدنى وعطبرة وفاقت الصحف الوطنية بنداءاتهم وشكاويهم وأخيرا وليس آخرا هرع العمال الى المعركة الوطنية واهتم مؤتمر الخريجين بهم فانشأ لجنة لتدرس اوضاعهم وتقدم مايجب عمله بالنسبة اليهم

سكان الجنوب:

تعطى حالة سكان الجنوب المثل التاريخى لإجرام الاستعمار واهراقه للقيم الانسانية . فقد عمل منذ البداية على ابقاء أهل الجنوب بمعزل عن تيار التقدم اينما وجد حتى ولو كان هذا التيار ساريا من شمال السودان وأبقى الجنوبيون عرايا متأخرين يحرم عليهم ستر عوراتهم ويلقحون بأفكار استعمارية وتعاليم عبودية صارخة ويساند الاستعمار الاوضاع البدائية الممجية

فلا تسبح بأن تقوم أية صناعة خاصة بالفواكه الكثيرة في هذه الاصقاع (١) ويعرقل ما استطاع انتشار الزراعة حتى أن أهل الجنوب . وهم في أغنى بقاع النيل يعتمدون في كثير من عاشتهم على حبوب الشماليين ولذلك لم يكن عجيبا أن نسمع عن مجاعات كاسحة تصيب قبائل الجنوب ... ان جريمة الاستعمار صارخة لا يمحوها اعتذار ولا تبرير فما الذي يقوله دعاة الامبراطورية ازاء املاق الجنوبيين وتعاستهم؟ ماذا يقولون عن فجور المستعمرين واهدارهم للانسانية في هذه الاصقاع ؟ انهم يضربون حولها ستارا حديديا حقيقيا ويحاربون بكل ما أوتوا أى مجهود للهوض هؤلاء البائسين .

الارض لمن؟

ومن العناصر الهامة في الأوضاع السودانية ملكية الارض باعتبارها احدى وسائل الانتاج الرئيسيه . هناك نوعان للملكية الزراعية : ملكية فردية انتشرت حيثما تغلغت الرأسمالية وركزت القبائل نسيا وملكية جماعية تندرج من المشاعية البدائية الى الملكية القبلية . على أن الارض المشاع تعتبر معظم مساحة الأرض المروعة ولكن ليس هناك نضال واضح على امتلاك الأرض فما يزرع حاليا . من الأرض الصالحة بالفعل للزراعة . هذه هي النظرة العامة . فاذا تعمقنا لوضع قليلا وجدنا أن هناك احتكاكا بين الزراع والحكومة - التي تحتكر ملكية الارض - حيثما ينتشر الاستغلال الرسمى مثل منطقة الجزيرة التي لا يسمح فيها للفلاح السوداني أن يملك شيئا . غير أن هذا الصراع محلي وليس

« ١ » حدثني احد اخواننا السودانين بأن الحكومة كثيرا ما تعلن عن حاجتها الى مقاولين يجمعون ثمار المانجو والفواكه الاخرى التي تنضج في شوارع مدن الجنوب هذا في الوقت الذي تقاوم فيه كل محاولة لانشاء صناعة الفواكه

عاما ولا غالبا وهذا عكس ما هو حادث في مصر حيث اتخذت الحركة الوطنية مظهرا فلاحيا في مراحل متعددة وحيث كان النضال على امتلاك الأرض السبب لباشر للثورة العرايية وفيها حمل الفلاحون السلاح وهبوا مع التجار والمتقنين تقاومون الملاك الاجانب والبيوت المالية الاوروبية والبريطانية الذين وضعوا يدهم على ١/٣ الاراضى المزروعة امتلاكاً أو رهنا أو ايجارا

المنتجات لمن ؟

ولذلك يبدو ان الاستغلال الواقع على السودانين واضح في امتلاك منتجات الارض اكثر من وضوحه في امتلاك الارض ذاتها . ويعتبر السودان مخزنا غنيا من مخازن المواد الخام التى تحتاجها الامبراطورية ويضارب بها التجار البريطانيون والاشباب والصمغ والمواد النباتية اللازمة للاصباغ والجلود والقطن والسمسم تصدر غالبا الى بريطانيا التى تقال وحدها ٤٣ ٪ من مجموع الصادرات السودانية ثم تليها الهند فتتال ٢١ ٪ .. اصف الى هذا أن الانتاج السودانى موجه لمصلحة الاقتصاد الامبراطورى أولا واخيرا فيحتل القطن المكانة الأولى في انتاج السودان ، وهو ما تحتاجه مصانع لانكشير ويتجر فيه مالىو ليفربول .. ولا يلقى ارباب الاستعمار بالا الى النهوض بالانتاج السودانى . ولا تصرف الرأسمالية البريطانية جهدا في استغلال هذه المرافق على اساس اقامة صناعات وازهار الزراعة وليس هذا الاهمال زهدا في الارباح ولا تقشفا وتكبيرا وانما هو عجز وفرار . فالالاقتصاد البريطانى يحور مرحلة التطفل حيث يعيش عائلة على ارباح الاسهم والسندات ويستمد حياته من المضاربة فى المنتجات الخام اكثر مما يعيش على ارباح الصناعة والزراعة . لذلك يقف عقبه فى طريق نهوض السودان الاقتصادى . فثلا ينصرف جهد شركة UK.C.C. الاحتكارية الى جمع

السمسم لا تنصره وتبنى عليه صناعة ولكن لتضارب فيه في الاسواق الاخرى. وتحذو الاحتكارات البريطانية الأخرى حذو هذه الشركة . انها جميعا تحتجز مرافق السودان وتحول بينها وبين التطور وبذات الوقت تعيش على مساوىء الحالة الانتاجية تعيش على ابقاء الاقتصاد السودانى معتمدا على الرعى والزراعة المتأخرة وجمع الصمغ والفواكة بطرق بدائية لأنها تسعى إلى بيع المحاصلات الخام فى خارج السودان أو نقلها إلى الجزائر البريطانية ذاتها .

الضرائب الجائرة

ويمثل جرم الاستعمار فى نوع الضرائب التى يجبها من الشعب السودانى . حيث يجعل الضرائب المباشرة — وهى التى يدفعها الملاك — ٥ ٪ فقط من الميزانية العامة بينما يدفع عامة الشعب الفقير عشرة أضعاف الضريبة المباشرة تقريبا . وهكذا نجد أن نظام الضرائب موجه حسب مصلحة الاستعمار والآفطاعين وسائر على أساس امتصاص الشعب السودانى .

التعليم

وسط هذه الظروف المؤسفة تدور المعركة الحامية حول التعليم فالجماهير السودانية تريد أن تتعلم والحركة الوطنية تضع التحرر من الجهل هدفا رئيسيا تستهدف تحقيقه لماذا ؟ لأن الطغمان الاستعماري يتمثل لجميع الفئات راضحا جليسا فى محاولات الاستعمار ابقاء السودانين أسرى الجهل . . كما أنه يبدو فى محاربته للغة العربية — لغة القومية الناهضة فى شمال السودان . لأنه يغزو السودان بفيض من كتبه المؤلفة خصيصا للمستعمرات وفيض من مدرسيه الذين مرتوا على إشاعة الآراء الاستعمارية فى حين أنه يشن حربا عوانا على منشآت السودانيين

التعليمية . . لقد عرف عن السودان منذ نيف وخمسين عاما أى عندما شبت الثورة المهدية أنه كان زائرا بالمكاتب الدينية وعرف عن أهل الشمال خاصة ميل واضح الى التعليم ! كما أن تحرك الجماهير السودانية الى التضال الوطنى ، قديما وحديثا ، قد حمل معه نزوعا شديدا الى نشر التعليم ولذلك كانت الخطوة الأولى التى خطاها مؤتمر الخريجين أن انشأ المدارس بأنواعها كما سيحىء شرحها فيما بعد فما الذى فعله الاستعمار وما الذى قدمته حكومة السودان ؟ تقول الاحصائيات أن عدد الاطفال الصالحين للتعليم الأولى عام ١٩٤٦ بلغ حوالى ٢٢٥٠٠٠٠ نسمة التحق منهم بالمدارس بالفعل ٢٦٠٠٠ طالب أى مالا يزيدون عن ١٠٪ .

وتقول الاحصائيات أيضا أن عددا من يتخرج من المعلمين الأولين لا يعدو المائة سنويا ! وعلينا التاريخ أنه فى المدة من ١٨٩٩ الى ١٩١٨ أوجدت ٩ مدارس وسطى لا غير زيدات مدرستان فقط فى الثلاثين عاما التالية وأن ما كان يرصد للتعليم حتى ١٩٣٦ هو ٣ ٪ من الميزانية العامة وقد ارتفعت هذه النسبة بعد ضغط الحركة الوطنية وحركة المؤتمر التعليمية الى ٥ ٪ وأن ما ينفق على المواطن السودانى فى التعليم كان قرشا ونصفا حتى ١٩٢٨ فى المتوسط السنوى وأصبح الآن سبعة قروش فى العام !

هذه هى الأرقام وأما الحقائق الأخرى فأمر وأنكى . فالدروس تلقى فى التعليم الثانوى باللغة الانجليزية وهناك مدرسة ثانوية أميرية واحدة هى كلية غوردوز التى أنشئت عام ١٩٠٢ وهذه المدرسة تخضع لمراقبة السكرتير الادارى ومؤلف كتاب اللغة العربية الذى يدرس لأطفال المدارس الأولية رجل انجليزى اسمه « سكوت » .

هذه هى حال التعليم وحال الطبقة المتعلمة التى رسم مصيرها كرومر عند ما قال

— ٢٠ —

« أرجو على كل حال أن أوضح ماذا أعنى بالطبقة المتعلمة — أنتى لا أشير الى التعليم العالى — انما القصد الاساسى الآن إعطاء معلومات فى القراءة والكتابة والحساب لعدد من الشبان بقدر يمكنهم من أن يشغلوا عن جدارة (١١) المراكز الثانوية فى ادارة البلاد . . .

هذه الحال ماتزال سائده حتى الآن بالرغم من مرور أكثر من أربعين عاما على تصريح كرومر السابق . . . أنها ماتزال قائمة على أساس البرامج التعليمية الاستعمارية — وعلى أساس أفقار العقول واقفال باب التعليم فى وجه أبناء الشعب وتخرج موظفين حكوميين يشغلون (عن جدارة ١١) المناصب السفلى فى جهاز الحكومة .

العناية الصحية .

وأما عن العناية الصحية فحسبك أن تعلم أن هناك سريرا واحدا فى المستشفيات الحكومية لكل ٣٣٠٠٠ مريض وأن هناك ١١٠ طبيب وطنى لا غير أى بمتوسط طبيب واحد لكل ٨٠٠٠٠ سودانى بينما نجد أن لكل أربعة آلاف مصرى طبيب هذا فى الوقت الذى نشكو فيه من الشكوى أهمال العلاج الصحى عندنا ونرى فىة الأوبئة تحتاج الصعيد فلا نجد كفاية فى الاطباء . أن الشعب السودانى الفقير الجائع يتعرض لفتك الحمى والسل والامراض المعوية فتنفق الحكومة على علاجه بواقع خمسة قروش للفرد فى العام وكانت تنفق عليه قرشين فقط حتى عام ١٩٢٧ .

من المسئول ؟

أية جريمة لايمحوها غفران تلك التى اقترفها الاستعمار ازاء الشعب السودانى ؟

أية جريمة نكراء وإى خزى كاسح ! أن الذين يفاخرون بأنهم انتشلوا شعوب المستعمرات من حمأة الفاقة يجوعون اخوتنا فى السودان كما جوعونا فى الماضى والحاضر أن الذين ساقونا فى ركابهم يدفعون بالشعب السودانى دفعا فى ركاب الامبراطورية وأى طريق يسلكون ؟ طريق الافقار والفاقة طريق المرض والحاجة . وفى يدهم جيش احتلال وجهاز حكومة خاضعان تماما لتوجيههم وخادمان مخلصان لمصالحهم .

ولكن حسبك ؟ اليس الحكومات المصرية منذما فتح السودان شريكا فى هذا الجرم البشع ! تحت راية الحكم الثنائى ارتكبت هذه المآسى وانزل بالشعب السودانى الظلم والهوان فهل اعترضت حكومتنا على شىء ؟ هل احتجت على أن الحكم الثنائى يجوع الشعب السودانى ويعريه ؟ هل اعترضت على أن ما يصرف على تعليم المواطن السودانى قرش واحد فى العام وفى العناية بصحته قرشان ؟ لأم تعترض . لقد ساهمت راضية أو غير راضية فى هذه المسئولية التى لانساها لها نحن أبناء الشعب المصرى لاننا نعز باخوتنا السودائين ونحس الالم ونأسى من قلوبنا لوقع السياط على ظهورهم واجتياح المرض والفقر لاكو اخهم وهذه الاحزاب المصرية هل لها صوت ضد الاستبداد الضارب أنياه فى الشعب السودانى ؟ هل طالبت بأن تشيع الديموقراطية فى السودان كما طالب بعضها بالنسبة لمصر ؟ هل هزها وقع الاستبداد على الفلاح السودانى والموظف السودانى أين نضالها ضد الأحكام العرفية المقامة فى السودان والارهاب الاقطاعى المتمق فى ارجائه لقد اتخذت حكوماتنا وأحزابنا موقفا لاتقره جماهير شعبنا التى لا تعرف شيئا آخر بالنسبة للشعب السودانى غير الأخاء والدفاع عن حريات أبناء الوادى : المصريين والسودائين .

• الحركة الوطنية السودانية

يقظة وصحو :

هل سكت الشعب السوداني ازاء هذه المآسى ؟ هل رضى بهذه الأوضاع الظالمة ؟ كلافهذه ثوراته وانتفاضاته المتكررة ترينا السبيل الى موقفه الصحيح . ثم إن صحوه لم يكن مجرد انبعاث ضد الاستبداد والمظالم وانما تحرك الشعب السوداني لينال مجاله فى الحياة ويقبض على مصيره بيديه وعلى ذلك فلا ترى مفتاح قضيه السودان فى غير الحركة الوطنية السودانية لاننا متى قلنا بالحركة الوطنية السودانية . تمثلنا هذا التحرك الجماهيرى الذى أصبح يضم فى صفوفه الطالب والصانع والفلاح والتاجر ومالك الأرض والموظف ورأينا مظاهر هذا التحرك الجماهيرى فى اضرابات مزارعى الجزيرة الأخيرة واعتصابات عمال السكك الحديدية المتكررة ومظاهرات الطلبة وتدفق عشرات الآلاف الى الأحزاب السياسية . بل نراها فى أبسط صورها وأشكالها مثل المهرجانات العامة التى ينفرد بها اسودان دون مصر ك مهرجان الزواج والمهرجان الأدبى . هذا فى شمال السودان حيث اليقظة القومية ملحوظة وأما فى الجنوب حيث قبائل الزنوج تعيش حياة متأخرة لا يجمعها رابط متين ولا يؤاخي بينهما قومية ظاهرة فان العراك اتخذ شكلا حليما واسلوبا بدائيا فقد جر الظلم الفاجر هذه الملايين الى مناهضة الاستعمار ولطالما اضطرب الأمن فى هذه البقاع واستخدم الاستعمار أقصى أنواع الاضطهاد يدمر القرى ويقتل اهله ويبيح الأعراض . فاذا تحدث المصريون فى فرع ومقت عن حادثة دنشواى وإذا أضمرؤا كرها عميقا للاستعمار الذى بطش بهم فى جنوب السودان تتوالى حوادث دنشواى كل يوم ولكنها

لا تجد من يستنكرها اللهم الا هذه الاحتجاجات المتقطعة التي يرفعها أهالي شمال السودان ويذيعونها بالرغم من حديد الاستعمار وناره .

مرآة الحركة الوطنية :

وعلى ذلك ينصرف حديثنا عن الحركة الوطنية السودانية الى حركة شمال السودان خاصة حيث نضج الصراع الوطنى واكتملت معالم القومية وحيث لمت الحركة فئات الشعب واتخذت طريقا صاعدا متسعا على مر الايام . ولقد يخيل للبعض ان هذه الحركة طارئة مثلها مثل الظواهر التي تبدو وتنتهى لساعتها وقد تصور بعض الاقلام الرجعية هذه الحركة كلها باحزابها وهيئاتها بفلاحها هذا الذى يضرب فى سهول الجزيرة وعاملها هذا الذى يعتصب فى ورش الواوورات وبموظفيها وطالبها انها كلها لعبة انجليزية . . ليس أضر على قضيتنا الوطنية من قبول هذه الآراء وأمثالها لاننا ان فعلنا أخطأنا تقدير نضال الشعب السودانى وجهلنا حقيقة الاوضاع السياسية فى السودان وعيننا عن القوات التخريبية الموجودة ... نحن نعلم أن الشعب السودانى عريق فى نضاله للاستعمار والاستبداد « فاقىء السودانىون ينظمون حركات التحرير كلها واتهم الظروف بمختلف الاساليب والوسائل ولعل الناس فى مصر وانجلترا نفسها لم ينسوا بعد ثورة ١٩٠٨ وثورته ١٩٢٤ المسلحتين فى وجه الادارة ، (١) .. بل لنرجع قليلا فى التاريخ لنرى أنه عند ما زار سعيد باشا السودان فى اواسط القرن الماضى طلب اليه مشايخ القبائل ان يزيد اشتراكهم فى اعمال الحكم والادارة وبالفعل صدرت أربعة مراسيم فى ٢ يناير ١٨٥٧ بتخفيف الضرائب وتنظيم جبايتها واستشارة

(١) مآسى الانجليز فى السودان

المشايخ والزعماء عند تقريرها (١) . . . كان هذا قبل ثورة المهدي بسنوات ... ثم يحدثنا التاريخ عن فترات مقاومة واضطرابات في السودان أواخر عهد اسماعيل تجتاح أمامها كل عقبة وبعد انحدارها يشاع ان اهالى السودان اسقروا بعد اضطراب ورضعوا إلى الاستعمار بعد وثبة جاعة ولكن عملاء الاستعمار نفسه لا يستطيعون أن يكتسبوا الواقع فما هو ذا كرومر يشير في تقاريره السنوية التي كان يرسلها إلى بريطانيا إلى حوادث متكررة يصطدم فيها الاهالى بجنود الحكومة ويقتل فيها ضباط وجنود مصريون ويكتب غورست عن ثورة عبد القادر محمد إمام ودحبوبة ، امتازت السنة العاشرة من احتلال السودان باضطرابات القبائل فاضطرت الحكومة إلى استعمال القوة المساحة ثلاث مرات لقمع الفتن الداخلية وقد اظهرت الحوادث الاخيرة أن موت المهدي وتقويض حكم خليفته لم يحووا الاعتقاد بالمهدية محو تاما ، ... ولم تكن هذه هي المرة الوحيدة أو الأخيرة التي اصطدم فيها الاهالى بجنود الحكم الثاني فقد ذكرت السجلات الحكومية الرسمية أنه في المدة بين ١٨٨٩ و ١٩٢٤ استخدمت قوات الحكومة ضد الاهالى مائة وعشرين مرة !

هكذا نرى ان الحركة الوطنية السودانية الراهنة حلقة في سلسلة كفاح مجيد رفع أثناءه السودانيون السلاح في وجه الغاصب مرارا وتكرارا . بيد انهم ينغمرون اليوم في حركة وطنية شاملة أعلى مرحلة وأرقى درجة من المراحل السابقة لأن المرحلة الراهنة تتصف بنضج المطالب وتأييد الجماهير الشعبية . ولذلك حق علينا أن نفرق بين مرحلتين اثنتين : المرحلة الأولى ونورخ لانتهائها بقيام مؤتمر الخرطوم عام ١٩٣٦ وظهور الأحزاب السياسية والمرحلة الثانية وهي التي تمتد منذ ذلك التاريخ إلى الآن .

في المرحلة الأولى كانت الحركة الوطنية السودانية جزء من الحركة المصرية بالرغم من انها تبدو في فترات نصحبها ونضالها الثورى - كفترة الثورة المهديّة - مستقلة ومنفصلة عن الحركة المصرية . ونحن نجد أن كلا الحركتين تأثرتا بعوامل مشتركة سياسية واقتصادية فعند ما ولى محمد على أمر مصر وفتح السودان ومد الإدارة فيها اعتبر السودان احدى مديريات مصر وظل الأمر كذلك حتى قيام الثورة المهديّة . أى أن السودان تعرض لمعظم ما أصاب مصر في أيام محمد على وعباس وسعيد و اسماعيل فاهى أهم العناصر التي أثرت في الحياة المصرية السودانية آتت (أولا) أقام محمد على نظاما اقتصاديا شاذا ، أساسه أن تحتكر الحكومة الارض والتجارة وهما أهم وسائل معيشة الشعب وكما امثلك محمد على اراضى مصر ووضع يده على تجارتها الخارجية فكذلك فعل بالسودان ... وكما أقام محمد على صناعات بدائية في مصر لتموين جيشه وآلته الحكومية فكذلك أقام في السودان مصانع لتحضير النيلة والصابون والسكر .. ولاشك أن عهد محمد على في مصر والسودان كان ضربة هامة أصابت الاقطاع ، ومهدت لقيام مرحلة التجارة والنشاط الرأسمالى ، وبالفعل نجد أن النظام الاقتصادى والإدارى الذى انشأه محمد على قد بذر البذور الأولى للمرحلة التالية فبدأت نشطت الاسكندرية والقاهرة كمراكز تجارية فكذلك ارتفع شأن مدن عدة في السودان مثل بربرومروى ودنقلة والخندق ومحمد على والكاملين وازدهرت الخرطوم (ثانيا) تعرضت مصر في عهد عباس وسعيد و اسماعيل للغزو الرأسمالى الاجنبى ولفيضان المصنوعات الأوروبية الآلية ، فكان أن اعتصرت الحكومة المصرية الفلاح المصرى والسودانى لمصلحة المال الاجنبى وأن قصص الظلم التى أوردتها مؤرخو هذه الحقبة مشهورة معروفة فالحصولات تباع قبل الحصاد والحكومة تجنى الضرائب القاسية مستخدمة الاكراه والتعذيب وتستمدن من الأهالى الفقراء ديونا اجبارية .. ولم يكن هذا الاستبداد والاعتصار مقصورا

على الشعب المصرى وانما أصاب السودانين وأدى أجسامهم وارتركب الجباة من الاتراك والباشبوزق جرائم معروفة واستنوا سننا فى التعذيب يتذاكرها السودانىون جيلا بعد جيل . . (ثالثا) انتشر الضجريين المصريين والسودانيين وذاعت النقمة على الحكم الارهابى الفظيع ، وضاق الفلاحون فى مصر والسودان ذرعا بالالتزامات الثقيلة والضرائب المجحفة ومس الظلم جماهير الشعب المصرى والسودانى فاذا التجار والمتعلون وملوك الأرض متحفزون للثورة مندفعون اليها (رابعا) تتخذ الثورة فى مصر أسلوب نضال ضد التغلغل الأجنبى وتطالب بأن يصبح الأمر للمصريين وتستهدف التخلص من الاستبداد التركى والشركسى فى حين ترفع الثورة السودانية علم الجهاد ضد الحكم الأجنبى والتركى أيضا وهكذا يهب المصريون والسودانيون فى وجه الحكومة التى أصبحت مطية ذلولا للمالين الأجانب ويحملون السلاح دفاعا عن حرياتهم بل دفاعا عن الأرض التى يعيشون على خيراتها والمنتجات التى لا يملكون موردا سواها .

الثورتان الرأىية والمهدية

وأما فى مصر فترفع راية « الدستور » فوق جموع الأعيان والتجار والفلاحين والمثقفين الذين استهدفوا القضاء على النفوذ الأجنبى وأرادوا أن يوجدوا نظاما مستندا إلى « العدل والحرية » وأفردوا فى مشروع دستور ١٨٧٩ ستة عشر كرسيًا لنواب السودان حتى إذا نجحت المؤامرات الاستعمارية فى تحطيم المكاسب الدستورية التى أحرزها الوطنىون أو آخر عهد اسماعيل استقال شريف باشا رئيس الوزارة المسئولة معلنا انه « كصرى يأسف للعودة الى الحكومة الشخصية ولا ريب أن كثيرين فى السراى وفى الخارج يسرهم فى سبيل مصلحتهم الذاتية أن تظهر ثانية سلطة الخديو المطلقة ولكن إذا قدر ووقعت مصر من جديد

تحت حكومة ملك منفرد بالسلطة كان ذلك نكبة حقيقية على البلاد (١) ..
وعندما اشتعلت الثورة العرابية ، جعلت المطالب الدستورية الوطنية محورها
وافردت لممثلي السودان خمسين كرسيًا في البرلمان . وعارض العرايون في اتحاد
الحركة المهدية التي كانت قد أخذت تبدو جادة آتئذ .

وأما في السودان فقد اتخذ العراك المسلح شكلا دينيا وكان الهدف الأساسي
أن يكف السودانيون يد الجباة الظالمين ويردوا طغيان الحكم الأجنبي والتركي
واستطاع المهديون أن يستقلوا بالسودان ١٦ عاما وأن يقضوا على سلطة
الحكومة المصرية . . ولكنهم لم يعادوا الثورة العرابية ولا الحركة الدستورية
بل بالعكس تساند العرايون والمهديون وشاعت قصص المودة والأخاء بينهم
فالعرايون يعرفون ، أثناء قوتهم وأثناء ضعفهم ، أية محاولة لتعطيم الثورة المهدية (٢)
وعرابي نفسه يدافع عن المهدية في أحاديثه مع مراسلي الصحف الأجنبية فإذا
ما هزم العرايون وأرسل البريطانيون حملات من بقايا الجيش العرابي للقضاء
على الحركة المهدية أبدى الجنود عطفًا شديدًا على الثوار السودانيين وفر بعضهم
إلى معسكر الثورة وسجل الضباط البريطانيون المرافقون للحملة في تقاريرهم
السرية أن السبب الأول في فشل الحملة هو أن الجنود المصرية ما تزال تفيض

(١) تاريخ الحياة النيابية في مصر تأليف الدكتور سيد صبرى استاذ القانون الدستوري
بجامعة لؤاد وذكر هذا النص أيضا الدكتور خليل عثمان خليل في كتابه « النظام
الدستوري المصري »

(٢) « ثلاثة أشهر في السودان » تأليف سارنوربوس وذكر لورد كرومر في ص ٣٤٥ ج
من كتابه « مصر الحديثة » « أن الجنود كانوا متشبهين بالروح العرابية » وذكر كولونيل
سيتوارت في ١٦ فبراير ١٨٨٢ أنه سمع بعض الجنود المصريين في أثناء الاتصامات مع
المهدين يقولون « أين انت يا اعدينا عرابي لو انك تمل الموقف الذى وضعنا فيه توفيق ! »

بالأراء العراية وتفيض عطفاً على المهديين .. وأما المهديون أنفسهم فقد اتخذوا مواقف مشابهة إذ أمر المهدي اتباعه بالآ يقتلوا غوردون حتى يفندى به عرابي وإذ حشد التعايشي (خليفة المهدي) جنوده على حدود مصر بعد انهيار الثورة العراية ليطرد الانجليز منها .

وكما تعرضت الثورة العراية لمكائد نفر من كبار الملاك المصريين من أمثال سلطان باشا فإن الثورة المهديّة استهدفت لكيد بعض من زعماء القبائل الذين خشوا تيارها بعدما انتقل أمر قيادتها الى التعايشي .

واضح أن الثورتين كانتا وحدة واحدة في الأسباب والاهداف ، وكانت تعبيرا واحداً عن نضال الشعبين المصري والسوداني ضد السيطرة الأجنبية وإذا كانت السياسة في السودان قد رأيت إلا أن تسير في ركاب الدين كما يقول السكواكي فيجب ألا يخفى عنا هذا حقيقة الثورة المهديّة الوطنية وإذا كانت الثورة المهديّة قد وضعت التحرر من الحكم المصري احد اهدافها فخرى بنا إلا نعتبرها مناهضة للحركة الدستورية والثورة العراية المصرية . ذلك بأن الثورتين كانتا نتيجة عوامل مشتركة وكانتا تسيران إلى غاية مشتركة بل أن السودانيين الذين كانوا يحملون السلاح حول رأيتهم الخاصة ويلتفون حول قيادتهم السودانية كانوا ينظرون الى الحركة المصرية على أنها رأس الرمح في تحرير الوادي . كانوا يتوقعون التأييد من المصريين ويتابعون نضالهم بأعجاب وحماس شديدين ألم يقل شاعر السودان الأكبر أيام المهدي وهو الشيخ يحيى السلاوي قصيدته المعروفة معرا عن أماني وعواطف السودانيين .

غر العدو تشتت الأحزاب والله ناصرنا بسيف عرابي
ألم يردد الشاعر الشعبي السوداني « الحردلو ، بعضا من هذه المعاني في
أهازيجها العامية ؟

في ظل الاحتلال

فلما قضى على الثورتين المصرية والسودانية اندفعت شركات البناء والمنشآت التجارية والمصرفية تستغل مرافق مصر والسودان (١) . . . وقد ساعد ضعف الحركة السودانية الاستعمار على أن يثبت أقدام شركاته ويقم حكومة تعمل لمصلحة هذه الشركات وكان كرومر هو صاحب اليد الطولى في إيجاد هذا الجهاز الحكومى حيث أوصى بان « تقتصر وسيلة يكون من شأنها أن يعتبر السودان مصريا بالقدر الذى يحقق احترام المقتضيات السياسية والعدالة دون أن يقيد بريطانيا في الوقت نفسه بالقيد الذى يمنع الادارة الحكومية من أن تعرقها النظم الدولية التى كانت تلازم الوضع السياسى المصرى » . . . (٢) وقد نجحت بريطانيا بالفعل في الانفراد بالسودان ومنعت الدول الأخرى من التسرب إليه .

والذى يهمننا أن نبرزه هنا هو أن الحركة الوطنية المصرية ظلت ترفع علم النضال من أجل تحرير مصر والسودان وكان لمواقف الحزب الوطنى ورائته ومقالات كتابه أثرا بينا في تحريك السودانين ومن أمثلة ذلك مقالات « عبدالعزيز شاويش » كاتب الحزب الوطنى وخطيبه عن اعتداء الانجليز على قبيلة الحلاوين ذلك الاعتداء المعروف باسم « دنشواى السودان »

بعد ثورة ١٩١٩

بلغ تأثير ثورة ١٩١٩ السودان وتركزت الحوادث التاريخية التى أعقبتها أثرا

- (١) ذكر كراوتشلي في كتابه « تطور مصر الاقتصادى » ص ١٨٩ انه بين على ص ١٨٨ - ١٩٤٠ تدفق رأسمال أجنبى على مصر . . . ولكنه تدفق هذه المرة في شكل استثمار خاص — شركات وبوك وهيأت تجارية «
(٢) ص ١٥ من كتاب « مصر الحديثة »

ملبوسا في الشعب السوداني فما كادت الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية تتألف في مصر وما كاد الجهاد المسلح ينتشر بين شباب مصر حتى تألفت جمعية اللواء الأبيض في الخرطوم وهي التي لعبت دورا بارزا في حوادث ١٩٢٤ الثورية . ولما دبر مقتل السيد علي ستاك باشا ، وأخرج الجيش المصري من السودان هب الجنود السودانيون يحملون السلاح ضد الاسمراء البريطانى وتعددت المواقف الوطنية المشهورة فحدثت معركة مستشفى كتشنر حيث اعتصم بعض الجنود والضباط السودانيون الثائرين وقاتلوا الحامية البريطانية ولما أرسل البريطانيون فرقة سودانية لتضرب الجنود المصريين خطب فيها أحد الضباط السودانيون (١) قائلا : أيها الجنود الانجليزى يريدون اخراج اخواننا المصريين من السودان وينفردوا بنا ولقد رفضنا هذا وتحالفنا على على الاتحاد وها نحن أمامكم ونحن ضباطكم واخوانكم فافعلوا ما تشاءون ، فعصى الجنود السودانيون أوامر الانجليز ورجعوا مآخين مع المصريين .

وهناك قوة سودانية أخرى أراد الانجليز أن يرسلوها الى تالودى لمقاتلة المصريين فاقسمت بالاقتاتلهم وأن تنضم اليهم متى بلغتهم مما جعل البريطانيين يعرقلون سيرها الى تالودى . وهؤلاء طلبة الكلية الحربية السودانية يتظاهرون مطالبين باستقلال الوادى وهؤلاء أعيان السودان يؤيدون الوفد المصرى ويستصرخون الأمة المصرية أن تهب دفاعا عنهم ويدعونها مسئولة أمام التاريخ إذا هي تركتهم صرعى الاستعمار البريطانى (٢)

يبد أن تراجع الحكومة المصرية أمام ضغط الاستعمار كان من الخطوات

(١) هو الضابط سيف عبد الكريم

(٢) راجع برقية أعيان السودات التي تليت بجلسة النواب المصري في ١٩ يونيو ١٩٢٤م .

الواضحة على أن قيادة الحركة الوطنية المصرية — تلك القياد التي كانت تمثل التجار والموظفين وجزءاً من الملاك — قد أخذت تتخلى عن الشعب السودانى وتتركه فريسة سهلة بين بدى الاستعمار البريطانى حقاً تمثل فترة ما بعد ثورة ١٩١٩ تمثل تراجع هذه القيادة واتفاق أجزاء منها مع الاستعمار على حساب للحركة الوطنية فى مصر والسودان ونحن نجد بذور هذا التراجع متمثلة فى اتفاقيتى ١٨٨٩ و ١٩٣٦ .

بعد خروج المصريين من السودان

ومن ناحية أخرى تمثل المرحلة التى تلت خروج الجيش المصرى من السودان حتى انشاء مؤتمر الحريجين مرحلة الانتقال بالنسبة للنضال الوطنى السودانى ، فعندما كانت القومية السودانية هاجعة لا تكاد تبين عن نفسها مغمورة تحت فيض الدعاية الوطنية المصرية ، وبعدها كانت جزءاً من الحركة المصرية تسير تحت رأيتها أيضاً منذ ١٩٣٠ تنهض ليستر وحدها وتحت رأيها الوطنية . وكان لبعض العناصر التى اشتركت فى حوادث ١٩٢٤ أثر واضح فى بث الروح الوطنى السودانى ولنذكر على سبيل المثال جماعة أصدقاء الفجر ، وجماعة أصدقاء مدنى ، التى تولدت فيها فكرة المؤتمر .

تأثير الافكار الوطنية المصرية

ولا يعنى اتجاه الحركة الوطنية السودانية الاستقلال أنها كانت تعادى الأفكار والتأثير المصرى إذ أننا نرى من دراسة أحوال السودان فى هذه الفترة أن الجماهير السودانية تحتضن الآراء المضرة والسياسية وأن الصحافة المصرية

والانتاج الأدبي يغرمان السوق السودانية فلا يفر منهما المفكرون والأدباء السودانيون بل بالعكس يعتزون بها ويفخرون — وقد عبر عن ذلك شاعر السودان الكبير التيجاني بشير إذ يقول :

كلما انكروا ثقافة مصر كنت من صنعها يراعا وفكراً

إذا لم يكن التعارض بين اتجاه قيادة الحركة المصرية والحركة الوطنية السودانية قد بلغ مرحلة الاحتكاك الصريح في هذه الفترة . . . وبالرغم من أن الجماهير السودانية أخذت تيدى نزوعاً إلى الاستقلالية في كفاحها الوطني فإن شعارات القيادة المصرية وراها كانت ماتزال هي الزاية إلى تمثل النضال للجماهير السودانية .

قيادة وطنية سودانية ؟

لم يكن تراجع القيادات المصرية السبب في نزوع الحركة السودانية إلى الاستقلال والاتفاف حول عليها الخاص وإنما كان السبب هو أنه قد نمت في السودان طبقة جديدة مؤلفة رئيسياً من الموظفين والتجار تعمل على الاستقلال بالسوق المحلية سواء من حيث التجارة أو الزراعة أو الوظائف . هذه الطبقة أوجدها الاستقلال الرأسمالي الذي أوجد العمل المأجور . . . وكما أن البورجوازية المصرية قد نشأت من بطن الاستعمار وكثفه فكذلك تطورت الطبقة الجديدة السودانية والتاريخ يعلمنا أنه لا يشترط أن يتم نضج الطبقة البورجوازية — الوطنية وليدة الاستعمار ونقيضه — لكي تقود الجماهير النافذة على الاستعمار وإنما يكفي أن تولد وتتحرك وتجمع حولها الجماهير تدعوها لانقاذ الوطن من الخطر وترفع نداءات براءة كالدفاع عن (أرض الآباء والأجداد) وأما الجماهير

الكلادة والفئات الصغرى فتتبعها لأن لها هي الأخرى مصلحة كبرى في تحطيم يد الاستعمار عن الدولة والكيان الوطنى

هذا ما حدث بالفعل فى السودان إذ ان الطبقة الجديدة أحسست بان الاستعمار يقف عقبة فى سبيل ازدهارها فهو يقبض على الحكومة والسوق ويحتكر الأرض لذلك هبت تحاربه وتجمع حولها جماهير الشعب السودانى ولكن ما هو هذا الاستعمار ؟ أهو احتكار الأرض والتجارة ؟ أهو احتكار الوظائف العليا ؟ أهو اعتصار الشعب السودانى لمصلحة المال البريطانى ! إنه كل هذا جميعا . ومن الخطأ الفاحش ان نعتقد إن الاستعمار يعنى للشعب السودانى السيطرة البريطانية فقط إنه يعنى أى اتجاه يعرقل تقدم الشعب السودانى ويبيعه عيد للاستقلال إنه أى اتجاه اجنبى إلى السيطرة على شئون السودان ولو جاء هذا الاتجاه من مصر ذاتها .

الإثارة الوطنية السودانية :

ومن الخطأ بالمثل ان نعتبر دعاة الوحدة اجراء الاستعمار المصرى كما تسميهم للصحف البريطانية أو ان تتهم كل سودانى ينادى بالاستقلال بأنه اجير الاستعمار البريطانى كما تفعل الصحافة المصرية اذ الواقع ان الجماهير السودانية السائرة تحت علم الاحزاب المختلفة قد طعمت باثارة وافكار سودانية وطنية ووجدت عليها الوطنى وقيادتها الخاصة لذلك هى تبتدى نزوعا استقلاليا وليس فى هذا ادنى خطر على الحركة الوطنية المصرية . بل يجب علينا ان نفهم هذه الحقائق ونتدبرها ولعل الرجعيين المصرية ومن تغضله اراؤهم يدركون أهمية الاثارة الوطنية السودانية وحقيقة النزوع الاستقلالى متى قرءوا جيدا ما كتبه الاستاذ عبد الله الميرغنى رئيس تحرير صوت السودان ولسان الاشقاء والمؤتمرين

وهم دعاة الاتحاد مع مصر ، وسكرتير وفد السودان الذى ينادى بالاتحاد مع مصر تحت التاج المصرى - كتب هذا الوطنى السودانى قائلا « كم كان مقلقا وغيرا أن نرى الجانب المصرى الرسمى متمسكا بالوحدة الدائمة وبهذا يعلن منذ الآن عدم اعترافه بحق السودانين فى تقرير مصيرهم » (١) وكتبت جريدة المؤتمر نفسها ترد على بيان النقراشى الذى طالب فيه بأن يستمر الحكم الثانى وتنال مصر نصيبها الكامل فى الحكومة السودانية . قالت « المؤتمر » (ان بيان رئيس وزراء مصر مخيب للامال فقد نص على استمرار الحكم الثانى فى السودان بل طالب ان تشترك مصر فى الادارة وهذا مالا يرضاه سودانى واحد »

وهاجمت الجبهة الوطنية (الممثلة للمؤتمر واحزاب وحدة وادى النيل والاشقاء والاتحاديين) بيان رئيس وزراء مصر وأشارت إلى ان ما اجتمع عليه شعب مصر والسودان هو « طلب الجلاء عن الوادى مصره وسودانه وتحقيق وحدة القطرين فى التاج والسياسة الخارجية مع قيام حكومة ديموقراطية فى السودان فى الحال » (٢)

قيادة الحركة الوطنية

وهكذا تنشط للقيادة السودانية الوطنية لمختلف تياراتهم فى تطعيم رأى العام السودانى بآرائها الوطنية ويزيد فى تأثيرها انتشار الصحافة السودانية التى اشتد ساعدتها كثيراً مع تقدم حركة المؤتمر ونشوء الاحزاب السودانية ..

والسؤال الذى يتبادر إلى الأذهان هو من الذى يقود الحركة الوطنية السودانية ؟ يلعب (مؤتمر الخرجين) الدور الرئيسى فى تحريك الجماهير المتعلمة خاصة . وقد نشأ

(١) عدد ١٦٨٨ صوت السودان

(٢) نشر هذا البيان فى ١٠ ٣ ١٩٤٧

المؤتمر أول ما نشأ تحت ستار نشر التعليم ولكنه مالبث أن اتخذ موقفا وطنيا إذ طالب حكومة السودان في أبريل عام ١٩٤٢ بإصدار تصريح في أقرب فرصة يمكنه من الحكومتين الانجليزية والمصرية بمنح السودان بحدوده السياسة حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق حرية تامة كما تكفل للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصرى والسودانى، وفي أغسطس ١٩٤٥ رفع المؤتمر القرار المشهور الذى وافقت عليه أغلبية الهيئة الاستثنائية (وهى تشبه مجالس الإدارة في الأحزاب الأخرى) ويقضى ببقاء حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى وفى السنتين الأخيرتين اشتد تدفق الجماهير السودانية الى المعركة الوطنية فارتفع عدد من سجلوا أسمائهم في انتخابات المؤتمر (التي كانت ستجرى في العام الماضى والغتها الحكومة) الى أكثر من مائتى ألف . . . وتكونت الأحزاب السياسية واتضحت أهدافها كثيرا - تكون « الوفد السودانى » تحت قيادة المؤتمر . . كل هذا قد يحمل البعض على الظن بأن القيادة الوطنية في يد البورجوازية السودانية ولكن الواقع أن كثيرا من الملاك الكبار ورجال القبائل ومنهم من تقوم بينه وبين فلاحيه علاقات شبه اقطاعية يشتركون في توجيه هذا النضال ولذلك كان خطأ ما أخذت به بعض الصحف السودانية من معارضة لدخول رؤساء القبائل الميدان السياسى فقد ظننت انهم وقد اتخذوا الاستثمار بعضهم دعامة يرتكز عليها واحتياطيا يملأ به مجلس الاستشارى ومحاكم اقطاعية سيكونون كلهم وبشكل دائم خدام الاستثمار . . . الواقع أن هناك اعتبارات أخرى هامة منها التأثير الدينى لمعارضى الاستثمار البريطانى ومنها أن الحركة الوطنية تجر من احتياطي القبائل كما يجر الاستثمار فإذا ما اتحدت الحركة الوطنية موقفا معاديا

للقبائل ، عشائرها ورجالها ، سهل على الاستعمار ان يجندها كما فعل في إيران . . .
اضف الى هذا انه ليس في مقدور الحركة الوطنية أن تمنع دخول القبائل المعمة
السياسية لأن الأوضاع السياسية والاجتماعية في تطورها قد جرفت هذه الجموع
القبيلية الى الاحتكاك الوطني فالواجب أن تحتضن الحركة الوطنية الجماهير المتدفقة
سواء من كان تحت تأثير القبائل أو من كان في القرى والمدن .

مظاهر الحركة الان

وعلى ذلك فنحن نرى في الحركة الوطنية السودانية مظاهر مختلفة درجات النضج
تري المؤمر والأحزاب السياسية والصحافة الوطنية وتحرك المزارعين والصناع
والطلبة وتدفع الموظفين والجموع القبلية الى العراك السياسي ولكن نرى أنها
تتخذ أشكالا أخرى : كالدفاع عن الثقافة الوطنية و اللغة العربية لغة القومية
الناهضة والدفاع عن العادات الوطنية كما حدث أخيرا في رماعة حيث كانت
الحكومة تريد أن نقض على عادة الخفاض الفرعوني في هذه القرية فتظاهر صدها
جوالى الف رجل واتسعت المقاومة فايدهم رئيس الحزب الجمهورى وسجن بدعوى
أثارة الشغب والقتال

على أن أهم ما في المرحلة الثانية — مرحلة وجود الراية والقيادة الوطنية
السودانية — هو تكوين مؤتمر الخريجين الذى يمثل طبقة البورجوازية — وقته
الموظفين على وجه الخصوص — وكذلك تكون الأحزاب السياسية والوفد
السودانى الذى زار مصر والبلاد العربية وانشاء الجبهتين الوطنيتين: المؤيدة للاتحاد
مع مصر والاستقلالية الداعية الى الانفصال ، وكذلك ظهور اضرابات العمال
والطلبة وصغار المزارعين أن هذا جميعا مظاهر للاندفاع الثورى الذى اتسعت

به المرحلة الراهنة من الحركة الوطنية السودانية . . . فإذا ما تردد على الألسنة هذا السؤال (إلى أى شيء تتجه الجماهير الوطنية السودانية ؟) قلنا وانغرين أنها تتجه في نفس الطريق الذى يسير فيه شعبنا ، طريق الجهاد ضد الاستعمار وضد الأوضاع الظالمة التى خلقها فى حياتنا .

الانقسام فى قيادة الحركة الوطنية

ومن أهم مظاهر الحركة الوطنية الانقسام الموجود فى قيادتها فهناك دعاة الوحدة أو الاتحاد وهم غالبية المؤتمرين وهناك دعاة الانفصال وهم حزب الأمة وبعض العناصر المنبثقة منه وقد لاحظ المتابعون للأوضاع السودانية أنه مع تطور الحركة الوطنية وتدفق الجماهير تزيد الهوة بين هذين الاتجاهين بدلا من أن تضيق وتزيد حدة الصراع بين قيادتي التيارين فيفشل الائتلاف بين الأحزاب وينسحب ممثلو حزب الأمة من الوفد السودانى وتغير مطالب الوفد السودانى فتصبح أقرب الى تحقيق أهداف الوحدة ! والسؤال الذى يتردد كثيرا هو لماذا تنقسم قيادة الحركة السودانية ؟

يجيب بعض المثباتين بان هذا الانقسام فى دم الشرقيين ويذكروننا بأننا ما اتفقنا على شيء اتفقا على الانقسام ! ويدعى آخرون بان هذا الانقسام دسيسة بريطانية ويقول المتفائلون ، انه مسألة مؤقتة منزول ، . . . وأما رأينا فهو أن هذه الانقسامات تدل على اختلاف فى المصالح التى يستهدفها كل من التيارين . . . ونرى قيادات وطنية أخرى فى غير بلاد الشرق انقسمت على نفسها وجاء انقسامها فى مرحلة معينة هى مرحلة تدفق الجماهير الى معمة الحركة الوطنية تقودها بورجوازية وهذا بخلاف الحركات الوطنية التى تتولاها قيادات شعبية

تمثل جماهير الكادحين وصغار الملاك والتجار والعمال — ففي أوروبا والشرق الأقصى توجد جهات وطنية شعبية تضم الأحزاب الوطنية المختلفة وتقود الجماهير في نضالها التحرري نحو الديمقراطية . فالسبب الأول في انقسام الحركة الوطنية كامن في نوع القيادة التي تتولاها .

لكن هناك سببا آخر هو النشاط الاستعماري الذي تقوم به الرجعية المصرية والاستعمار البريطاني فيشير أن باستمرار شكل العلاقة بين مصر وبريطانيا والسودان ويصوران أنها أهم حلقة في قضية السودان كله مع أن شكل العلاقة يعتبر قضية ثانوية بالنسبة للشعب السوداني وأما قضيته الأولى والحلقة الأعظم أهمية والأعمق خطورة فهي تحرره . . ولقد اقترن النشاط الاستعماري بالضغط العسكري والأرهاب السياسي فالاستعمار البريطاني يرهب الوطنيين ويصادر حرياتهم ويعطل الضمانات الأساسية التي تكفل متابعة الأجساد وبذات الوقت يشجع دعاة الانفصال إيماناً بأنهم يشوقون الجماهير في طريق خاطيء وتحت راية مضللة .

وأما الرجعية المصرية فاستعملت هي الأخرى ضغطها وتشجيعها ويكفي أن نلاحظ أن الوفد السوداني قد تعرض أثناء وجوده بالقاهرة لمناورات عدة ودسائس متكررة فرفضت الحكومة الصديقة التعاون معه وماطلت الحكومة النعراشية وتدخل كثير من القادة السياسيين الرجعيين لحله على أن يغير شعاره وانزعج هؤلاء السادة ، الساعين باسم الوحدة ، لأن الوفد السوداني لا يسير تحت رايتهم وهالم أن يرفع علما مستقلا مودانيا . . وبهذا الضغط أشتروا مع الاستعمار البريطاني في إيجاد الانقسام في الحركة الوطنية السودانية وإن كان دورهم أصال شأنا وأقل أهمية من دور الاستعمار البريطاني .

ماذا بيننا وبين السودان؟

قدمنا الحديث عن الحركة الوطنية السودانية ودعونا الى فهمها وادراك حقيقتها حتى يتسنى لنا نحن المصريين - أن نختط طريق الكفاح السليم ففسير جنباً الى جنب مع اخواننا السودانيين ومن الواضح أن أى انحراف عن هذا الطريق سوى سيوسع الهوة بين جماهير شعبنا يستوى في ذلك الانحراف الذى نفع فيه نحن أو ينزلق إليه السودانيون .

اتجاهات ضارة :

ويشوب ادراك العلاقات الحقيقية بين شطرى الوادى اتجاهات ضارة خطيرة فهناك دعاة الاستعمار البريطانى الذين ينفون وجود أية علاقة بين مصر والسودان ويقولون بان أى حديث يأتى من مصر عن علاقة أو قرى إنما هو حديث السيطرة والاستعمار .. يشوه هؤلاء العملاء وجه مصر حكومة وشعباً فى أعين السودانيين ويطمسون العلاقات الجوهرية القائمة بالفعل بين شطرى الوادى وأهمها علاقات الكفاح الوطنى الذى غسّته الدماء وشقفته المواقف التضالية المشتركة ... ويمهدون السبيل أمام الاستعمار كى ينفرد بكل من مصر والسودان.. لذلك تنهم هؤلاء الدعاة بأنهم عملاء الاستعمار خاصة لأنهم يخلطون بين اتجاهين متضارين : اتجاه السيطرة الذى لا نرى منه كثيراً من سياسيينا وصحفيينا الرجعيين وهذا الاتجاه موضع محاربتنا وبغضنا ولا يمثل اردة شعبنا يخلطون بين هذا الاتجاه غير الوطنى وبين اتجاه الشعب المصرى الذى ان تحدث عن قرى

أر صلات بينه وبين السودانين فأنما يتحسدت عن تجارب الكفاح المشترك وصلات التاريخ ومشابهة اللغة والاخوة والعادات وحمدة الهدف المباشر . وليس أخطر على الحركة الوطنية السودانية ولا أجدى على الاستعمار من أن يخلط السودانيون بين اعدائهم وحلفائهم ويسووا بين الطامعين في أرضهم وأولئك الذين يسيطون أيديهم اليهم صادقين في عزمهم جادين في السير معهم الى الحرية .. ولقد برهن الشعب المصرى في مواقف عدة على أنه لا يقر العدوان ولا السيطرة خاصة على السودانين ولذلك فمن ينشر العداء ويذر الشك في قلوب الشعب السودانى ازاء المصريين جميعا بلا استثناء يخدم الاستعمار ويجرد الشعب السودانى من حليفه القوى يوجد الثغرة بين صفوف الشعبين : السودانى القوى والمصرى ذى الوزن الرئيسى في تحرير الوادى .

ولكن هناك رأيا آخر خطأ وان بدا مناقضا للرأى السابق تمام المناقضة وأصحاب هذا الرأى يقولون بأن جميع الروابط وكل الشائخ موجودة بين مصر والسودان بحيث يصبح كل كلام عن اختلاف في الأوضاع هنا أو هناك . وكل حديث عن ذاتية السودان دعابة استعمارية بريطانية . لطالما ردد كتابنا وسياسيوننا هذه الآراء بحيث أصبحت شائعة على الألسن والصحف .. ولكننا لو تدبرناها وتعمقناها لوجدناها تؤدي الى نفس الطريق السابق الذى ينتهى اليه انكار الروابط والعلاقات بين شطرى الوادى ... لماذا ؟ لأن هذه الآراء تغفل الفوارق الموجودة بالفعل في الأوضاع السودانية والمصرية .. وتطمس العنصر الرئيسى في الأوضاع السودانية الا وهو القومية السودانية الفتية الصاعدة تلك القومية التى رأينا من مظاهرها هذه الحركة الوطنية الجماهيرية وهذا العبث السياسى الغامر والذى نرى أن الروابط بين مصر والسودان أصبحت علاقات بين شعبين وروابط بين قوميتين فمن الخطر عليها اغفال واحدة من هاتين القوميتين ، تحت أى ستار ولاى سبب كان .

هذان هما التياران الرئيسيان الخطران وقد انعكسا في موقف اصحابهما من شكل العلاقات بين مصر والسودان : فاصحاب الرأى الأول يدعون للانفصال واصحاب الرأى الثانى يدعون للوحدة بمعنى سيادة مصر .

الانفصال :

وأما القائلون بأنه ليس هناك علاقات جوهرية بين مصر والسودان وأتلك المنكرون لكل وشيجة بين شطرى الوادى فغالبا ما يؤيدون انفصال السودان عن مصر .. وغالبا ما يحاولون أن يركزوا اهتمام الجماهير على « الانفصال » .. ويذهبون فى هذا الطريق كل مذهب : فيسودون صفحة مصر حكومة وشعبا ويستغلون كل فرصة لبث الكراهية فى صدور السودانين لكل ما هو مصرى فاذا تحدثت التقراشى (وهو لا يمثل ارادة الشعب ولا رأيه) كتبوا فى صحفهم أن هذا الذى قاله رئيس وزراء مصر كلة مصر بأجمعها لافرق بين حكومة استبدادية وشعب مبيض ويثيرون مساوىء الحكم المصرى فى السودان متغافلين عن أن الشعب المصرى نفسه كان ضحية هذه المساوىء فالاستعماران البريطانى والعثمانى هما المسئولان الرئيسيان كما أننا نجد أن الصحف الانفصالية تعرض مساوىء حياة الشعب المصرى الراهنة لتنفر السودانين من الاتحاد معه ، متغافلين ايضا عن ان الاستعمار البريطانى وخفراءه هم السبب الرئيسى فى الأوضاع البائسة التى صار اليها شعبنا . هؤلاء الدعاة خطرون على فضال شعبنا عادمون للاستعمار انهم يدعون علانيا وجهارا إلى تفكيك عرى الكنفاح المشترك . وهل يستفيد أحد من هذا التفكيك غير الاستعمار البريطانى وخدامه ؟ كتب الصحافى احمد عثمان القاضى وهو من الانفصاليين يقول : أن السودانين يجب عليهم أن يعتمدوا فى استخلاص استقلالهم على انفسهم حتى لا يرميهم الانجليز بالحياة اذا ما استعانوا بالمصريين وحو

لا يرميهم المصريون بالخيانة اذا ما استعابوا بالانجليز ، ... ان هؤلاء الانفصاليين ينفثون اراءهم الخطرة تحت شعارات سودانية فتراهم يتحدثون عن خطة وطنية سودانية صرفة فتكتب جريدة النيل الانفصالية قائلة « لقد كنا ننتظر أن تعلن الجبهة الوطنية (١) التخلي عن الجري وراء مصر وعودة وفدها للسودان في الحال لتنظيم خطة سودانية يروج بها السودانيون قضية حريتهم ، ... اليس هذا الكلام هو بعينه ما تقوله ابواق الاستعمار البريطاني ؟ لتقرأ ما كتبته جريدة وا يكونو مست » لسان الرأسماليين البريطانيين في عدد ٢١-٣-١٩٤٧ « قالت « وما من شك في أن أقوم سبيل لمصر الآن هو أن تتنازل عن المطالبة بصلمها الدائمة بالسودان وهي صلة لاتسلم بها بريطانيا ولا هيئة الأمم المتحدة ولا زملاء مصر من الدول العربية ، ... بل ان الانفصاليين مشوهي وجه مصر ونا كرى كل علاقة بين شطرى الوادى يذهبون جهارا وعلاية إلى تفضيل الاستعمار البريطاني ... هذه جريدة النيل تكتب بتاريخ ٩-٢-١٩٤٧ قائلة « لم يدع الانجليز السيادة الدائمة على السودان في يوم من الايام بل ان موقفهم في المفاوضات الاخيرة وفي البيانات والتصريحات التي صدرت من وزرائهم وكبار المسئولين فيهم كان اقرب إلى وجهات نظر الاستقلاليين (الانفصاليين) في السودان من وجهة النظر المصرية ، وليس هؤلاء فقط هم منكرو العلاقات بين مصر والسودان ! وانما هناك غلاة الاستعماريين البريطانيين الذين لا يعترفون بأية رابطة كانت بين شعبيتنا لأنهم لا يعترفون بتصال الشعوب ولا يقدرونه قدره ... ان هؤلاء وهؤلاء يلبثون في طريق واحد : بعيدا عن طريق تحرير شعبنا ... ما الذى يريد الاستعماريون اكثر مما قاله عبد الله خليل بك سكرتير حزب الأمة لجريدة سودان ستار ونقلته

(١) التي تمثل احزاب الاتحاد مع مصر

جريدة الأمة في عدد ٤٤٨ من أنه « شخصيا واثق بأن المندادة بالغاء الحكم الثنائي فوراً لم تعد ذات فائدة وأنتى كعضو في حزب الأمة متأكداً بأن الطريق الوحيد إنما هو أن نعمل على إنشاء مجلس تشريعي وإقامة حكومة سودانية وعند ما نبرهن على استعدادنا لحكم أنفسنا سينتهى الحكم الثنائي تبعاً لذلك .. »

هكذا تؤدي مهاجمة العلاقات القائمة بين مصر والسودان إلى مهاجمة كل ما هو مصري ، شعباً وحكومة ، إلى إجماد الهوة بين جماهير شعبي الوادي ، إلى تأييد الاستبداد الاستعماري والسعي إلى العيش على قتاته .

الوحدة السيادية :

ولكن ليس هؤلاء وحدهم الخطر على نضال شعبنا . هناك من يدعو إلى الوحدة بمعنى السيادة . لا الوحدة بمعنى ضم صفوف جماهير الشعبين المصري والسوداني ضد الاستعمار . هؤلاء الدعاة يساعدون الانفصاليين والاستعماريين على تفكيك العرى واضعاف الثقة في صدور السودانيين . . . وكثيراً بل دائماً ما يكون دعاة الوحدة بمعنى السيادة هم أولئك الذين يرون في السودان مديرية من مصر وجزءاً من املاكها .. ويغالى بعضهم فيقولون بأن لمصر فضلاً على السودان غير منكور وحقا لا يهضم - هو حق الغزو - يقول الدكتور محمد فؤاد شكرى أستاذ مساعد التاريخ الحديث بالجامعة في كتابه « مصر والسيادة على السودان » أن مصر « تستند في سيادتها على جميع هذه الجهات (السودان) إلى ما يخوله الفتح من سلطان أو إلى ما استمدته من حقوق بحكم تبعيتها للدولة العثمانية وانتقال اسباب السيادة إليها ، ويقول مؤلف كتاب « قصة بريطانيا في السودان » (١) لا ينقص من شأن هذه الوحدة استعمال الحديد وال نار فإن مصر العليا لم تضم

(١) الأستاذ عبد الحميد محمد الاسكندري

الى مصر السفلى فى التاريخ القديم الا بطريق القوة ... واستعمال السيف فى هذا المقام (١) أمر غير معاب لانه لم يجرى من غمده إلا لتحقيق فكرة انسانية جلية ، ... هؤلاء الكتاب وغيرهم لا يرون إلا شيئاً واحداً هو : الوحدة بمعنى السيادة ... ويستوى معهم نفر من ساستنا أمثال مكرم عبيد رئيس حزب الكتلة الذى يقول « ان الحرب التى شنها المصريون والبريطانيون فى السودان لم تحدث إلا لغرض معين هو إرجاع السودان لمصر ، ويقول « ان مسألة السودان جزء من المسألة المصرية وقد استمسك المفاوضون بضرورة الاعتراف بسيادة مصر على السودان أو بعبارة تلائم الوضع الديمقراطى وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى » (٢)

يرى هؤلاء ان العلاقة بين مصر والسودان هى الوحدة ويفضحون أنفسهم فنعرف أنها الوحدة بمعنى السيادة ولا نظن أن أحداً من الوطنيين المخلصين يخالفنا فى أن هذه النظرة تفرق الصفوف مثلاً تفرقها نظرة الانفصاليين والاستعماريين . . ولذلك على صدق تحليلنا نقدم لك موقف أحد زعماء فريق الوحدة بمعنى السيادة إلا وهو صدق باشا الذى عرفه شعبنا معتدياً على حرياتنا تندأ لا يقوم عهد انقلاب بغير أن يؤيده ولا يتم اعتداء على الدستور بغير أن هذا الاعتداء ... اسماعيل صدق هذا يعلن وهو عائد من مساوماته مع بينف جاك لمصر بالسيادة على السودان ! ويعلن قبل ذلك بان « سيادة مصر على السودان لا يمكن أن تزول إلا بمقتضى تنازل صريح يصدر من مصر فى المستقبل وذلك أما عقب ثورة يقوم بها الشعب السودانى أو النضال بالقوة ترسخ له مصر ، . . فالسيادة التى يتمسك بها صدق لا تمثل علاقة بين شعبنا وشعب

(١) أى فى توحيد مصر والسودان

(٢) عدد ١٣-٧-١٩٤٦ من جريدة الكتلة

السودان . . وإنما تمثل علاقة بين صدق وأمثاله والاستعمار الذى يحكم السودان بالحديد والنار . . هذه العلاقة التى عبر عنها النقراشى باشا رئيس حزب الهيئة السعدية حينما قال « أننى لا أستطيع أن أنكر أن لنا فى السودان مصالح كما أن للانجليز فيه مصالح ولا أستطيع أن أقول اتركوا مصالحكم فى السودان ، إذا فهذه المصالح التى تشابه مصالح الانجليز (المستعمرين) والتى يلبسونها لباس الوحدة والسيادة الخ هى العلاقة التى يقيم على أساسها أنصار الوحدة السيادية تقديرهم ! ويبنون خطتهم ! أن هؤلاء لا يمثلون شعبنا مهما اسرفوا فى استخدام الالفاظ الوطنية ! فشعبنا يسعى إلى التآخى مع الشعب السودانى ويعتبر كل استفزاز سواء جاء من انصار الانفصال أو الاستعمار أو الوحدة السيادية عملاً عدوانياً وخيانة له .

ليس السودان ملجأ

هكذا يستوى انكار كل علاقة بين مصر والسودان وانكار كل تباين فى ظروفهما ، يستويان فى طمس الطريق السليم الذى يجب أن نسلكه ولكن هناك نظرات خاطئة وأخرى غير دقيقة تقودنا إلى التفرقة فثلاث قد يصور بعض الرجعيين أن أهم علاقة بين مصر والسودان هى أن السودان يتسع للفائض من سكان مصر ومنتجاته قال هذا حسين رشدى باشا رئيس وزراء مصر حينما صرح بأن « مصر فى العالم هى البلاد التى يزدحم سكانها وهؤلاء السكان يزيدون زيادة سريعة وقد أخذت أراضيها تعجز عن أن تكفى هؤلاء السكان وبعد بضع سنين تصبح زيادة السكان المسألة الاجتماعية المتحرجة التى يقضى على السلالة الآتية حلها فليس فى الأرض مكان معد بذاته لقبول زيادة السكان فى مصر غير السودان . . . ورددده احمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة عندما كتب فى عدد ١٢ فبراير ١٩٤٥ فى مجلة

ولا يمكن أن توجد قوة على ظهر الأرض تفرض علينا أن تموت جوعا وهذه أرض السودان واسعة . لقد أصبح سكان مصر يناهزون الثمانية عشر مليوناً فيلأ أين يذهب هؤلاء . وأى أرض يزرعون وأى سيل يسلكون ؟ ،

هذا الرأى لا يمثل نظرة شعبنا أيضا . انه نعم استعمارى مفضوح لا يقل عن نعم الوحدة السيادية والانفصال الاستعمارى إجراما وخيانة فالذين يصورون السودان ملجأ للفائض من السكان (وليس هناك فائض البتة) يقيمون العلاقة بين شطرى الوادى على أساس عدوانى . . وهذا ينفرون الشعب السودانى منا .

ولسكنهم بذات الوقت يعمون جماهيرنا نحن عن موطن الداء ومنبع العفن فى حياتنا فليس صحيحا أن عندنا فائضا فى السكان وإنما الصحيح هو أن هناك فقرا شديدا وضيقا فى الرزق . واصلاح هذه الحالة لا يكون بالاعتداء على أراضي وسكان السودان . كلا . إنما تصلح باشاعة الديموقراطية فى مصر وتسيير مرافق البلاد لمصلحة شعبنا لا لمصلحة فئة ولا جماعة .

وأما منا التاريخ يدلنا على أن كل من دعى إلى حل مشاكل الفقر ومايسمونه زيادة السكان بالاعتداء على الشعوب الأخرى أذل الشعوب المقهورة . فالفاشية التى جموعت الشعب الألمانى والإيطالى قامت باعتداءاتها الفاجرة تحت ستار إيجاد عمل للفائض من هذين الشعبين !! وارباب الاستعمار البريطانى اعتدوا على حرياتنا نحن ، وحریات مئات الملايين بدعوى تصدير الفائض من الناس والأموال الرأكة فى بلادهم . . . هل نسينا أن أحد هؤلاء الطغاة — سيسل رودز — زار الطرف الشرقى من لشدن فسمع العمال الجائعين يصيحون « نريد خبزا ! نريد خبزا » فقال « لكى ننقذ الأربعين مليوناً وهم سكان هذه الجزيرة من حرب أهلية دامية يجب علينا نحن أصحاب سياسة الاستعمار أن نجد أرضا للفائض من الشعب والمنتجات . أن الامبراطورية كما قلت مسألة بطون »

وليس السودان مغنيا

ويعصور بعض الرجعيين الآخرين السودان على أنه مزرعة واسعة مليئة بالخيرات وليس من شك أن نظرتهم هذه لاتمثل وجهة شعبنا لأن فلاحينا لا يملكون شعبنا يذكر في أرض بلادهم ولا يعقل أن يطالب الفلاح الكادح بمزرعة في السودان وهو الذى لا يملك موضع قدمه في أرض آبائه واجداده !

ولقد يقال بان لمصر مصالح جوهريّة في السودان أولاها ماء النيل ويشير كثير من الكتاب والساسة الى أنه في استطاعة السودان أن يمتتنا عطشا ولهذا يجب علينا أن نضع يدنا على منابع النيل ؟ ! هذه الدعوى مضللة فاضحة في تضليلها فبالإضافة إلى أننا لم نصنع يدنا على منابع النيل ولا نضعها الآن ومع ذلك لم نت عطشا ، بالإضافة الى هذا نلاحظ أنه أمر أيسر وأسهل أن يتفق المصريون والسودانيون على مياه النيل من أن يختلفوا ويتشاحنوا ، ولماذا يمتتنا اخواننا السودانيون عطشا ؟ اليس في مقدور الاستعمار أن يمتتنا عطشا ؟ اليس هذا هو الاحتمال الأقرب الى الحدوث ؟ إذا لماذا نثير مسألة في طي المستقبل ولا نعالج المسألة المواجهة لنا : إلا وهى تحكم الاستعمار في النيل !

أن العلاقة الأولى والأساسية بين الشعبين المصرى والسودانى فيما يتصل بماء النيل هو كف الاستعمار عن الوادى ورفع سيطرته عن شتونه .

العلاقات الاقتصادية

وكثيرا ما تصور أهم العلاقات بين مصر والسودان على أنها علاقات اقتصادية حتى ايهل للبرء أننا سئموت جوعا لو استقل السودان ! وأن اقتصادنا سينهار

إذا لم نضع يدنا على مرافق السودان ! لنلق نظرة فاحصة الى الاحصائيات فهي خير حَك وأدق ميزان . . . نعلم أن الاقتصادين المصرى والسودانى مرتبطان بالاقتصاد البريطانى اضعاف اربابا عليها بعضها ببعض . . . نحن نرتفق اقتصاديا على بريطانيا وكذلك حال السودان . . . ويمثل القطن ٨٠ فى المائة من صادراتنا و٦٠ فى المائة من صادرات السودان . . . وبريطانيا هى العميل الاول للقطن المصرى والسودانى . . . وهى العميل الاول أيضا من حيث الصادرات والواردات للبلدين إذ أنها تتال من صادرات السودان حوالى ٤١ فى المائة وتنال الهند ٢٢ فى المائة بينما يصيب مصر ٢٠ فى المائة . . . ولنضرب مثلا بميزان السودان التجارى عام ١٩٤٦ . . . بلغت صادراته فى ذلك العام (٩٠٩٤٩٠٠٠) جنيهًا نالت منها مصر ما قيمته (١٨٧٠٠٠٠) جنيهًا . . . وأما واردات السودان فكانت (٩٠٩٦٥٠٠٠) جنيهًا (كان نصيب مصر منها (٢٠٢٩٤٠٠٠) جنيهًا) . . . (١) من هذا يتضح أننا أخذنا حوالى ٩٨ فى المائة تقريبًا . . . واليك ميزان مصر التجارى عام ١٩٤٦ فإذا نجد ؟ بلغت وارداتنا (٨٤٢٠٠٠٠) جنيهًا (كان نصيب السودان منها كما قلنا (١٧٨٠٠٠٠) حوالى ٢ فى المائة تقريبًا وأما وارداتنا من إنجلترا فكانت (٢٤٠٠٠٠٠) جنيهًا (أى أكثر من اثني عشر ضعفًا عما استوردناه من السودان وكذلك الحال بالنسبة لصادراتها التى بلغت حوالى الـ ٧٠ مليونًا نال السودان منها أقل من ٣ مليون جنيه بينما أصدرنا إلى إنجلترا ما قيمته ١٩ مليونًا . . . (٢)

أضف الى هذا أن رأس المال البريطانى يمثل أكبر قوة استغلاية فى مصر

١٥ هذه الاحصائيات من بيان وزير المالية المصرى لمجلس النواب فى ١٩٤٧/٣/٢٥

٢٠ الأرقام مقتبسة عن خطة على الشمس باشا فى الجمعية العمومية للسك الأهلى

« مارس ١٩٤٧ »

والسودان فلامبراطورية في مصر أكثر من ٢٠ رأسمال المستغل والبنك الأهلي الذي يقوم بدور بنك البنوك فرع من بنك انجلترا والاحتكارات الكبيرة معظمها خاضع للرأسمال البريطاني وأول الرأسمال الأجنبي المتزوج برأسمال بريطاني أو امبراطوري . . . وفي السودان تعتمد كل المشروعات الكبرى على المالية البريطانية وليس هناك مجال يذكر للاستغلال الرأسمالي المصري . ولعل أهم مظاهر الاستغلال الرأسمالي المصري هو بيع المنتجات الصناعية في السوق السودانية وأهمها المصنوعات القطنية والحريرية حيث صدرت مصر في الأحد عشر شهر الأولى من ١٩٤٦ مقيمة (١٩٥٣٩ جنيه) . . . (١) وأما المنتجات الصناعية الأخرى كالأسمنت والسكر والأحذية فتأتي في المرتبة الثانية . .

إذا فالعلاقة الاقتصادية القائمة ليست جوهرية بالنسبة لشعبنا وإنما هي هامة بالنسبة لأصحاب الإنتاج الصناعي . . . وحتى بالنسبة لهؤلاء ما زال في المرتبة الثانية إذا أن ماذا تعني العلاقات الحيوية الاقتصادية ؟ . تعني الامكانيات الواسعة الموجودة أمام الرأسمالية المصرية التي تريد أن تنسرب إلى السودان فتجد أمامها حائطا لاحتكارات البريطانية . . . لذلك تصور أبواقها أن أقوى علاقة بيننا وبين السودان هي العلاقة الاقتصادية ! ويضل معها الكثيرون فيرددون دعواها دون تمحيص .

وليس معنى هذا إطلاقا أننا ضد تقوية العلاقات الاقتصادية بين شعبينا . بالعكس نحن نريد احياء وازهار هذه العلاقات لا على اساس اطماع واستغلال

(١) في حديث الجبر المصري الاقتصادي في السودان الى جريدة صوت السودان عدد ١٩٤٧/٣/١٣ ذكر أن صادرات مصر من المصنوعات القطنية بلغت قيمتها (٢٢٣.٠٥٤) جنيها ومن الجبر الصناعي — ١٩٥٣ ر ١٩٥٤ جنيها ومن النزل — (١٠٤٠ جنيها)

وانما على اساس تحطيم قبضة الاحتكارات البريطانية عن اقتصاد مصر
والسودان ..

السودان ليس مجالنا الحيوي

وقد يقال بأن العلاقة بين مصر والسودان هي العلاقة بين بلاد حرمت مجالها
الحيوى فضائق الارض في أوجه بنها وهذا مؤلف كتاب « قصة بريطانيا في
السودان » يردد هذا الرأى الشائع فيقول أن السودان هو « السوق الراجعة
لتصريف الصناعات المصرية بل السوق الطبيعية لترويج المنتجات المصرية حيث
يأمن المصريون المنافسة فالسودان بالنسبة لنا فسحة العيش والمجال الحيوى »
هذا منطق الطامعين في استغلال السودان أولئك الذين يغضبون أشد الغضب
لأن انتاج مصانع السكر المصرى تعرقل ويهبط بالضرائب فتفرض الحكومة
السودانية ٢٠ قرشا على راس السكو الواحد (١) ... فتكون النتيجة أن تورد
بريطانيا كميات هائلة من السكر — وبريطانيا كما نعلم لا تنتج قصباً ولا سكراً وانما
تضارب فيهما — ... حقان نحن ناسى لأن الاحتكارات البريطانية تسرق الشعب
السودانى وتعتصره ولكن اصحاب مصانع السكر يحزنون لانهم لا يستطيعون
أن يبيعوا هم السكر للسودانيين !

واصحاب مصانع الاسمنت في مصر يروعه ان يستورد السودان في عام ١٩٣٩
من الاسمنت ٢٥٠٦١٩ طناً بمبلغ (٥٨٠٢٩٧ جنيه) تورد انجلترا منه
(١٠٠١٨١ طناً بمبلغ ٢٤٠٠٦٤ جنيه) في حين أن مصانع مصر الواقعة على
بضعة الاميال فقط تورد ما قيمته ٢١٠٤١٥ جنيه) ... ويقال مثل هذا عن
البتروال والمنسوجات والاخذية ... هكذا تحتجز بريطانيا السوق السودانية وتعرقل

المنتجات الصناعية المصرية فتسرع أبواق أصحاب الصناعات بالنجاح بأن مصلحة شعبنا وبجالة الحيوى هو السودان في حين أنها تعنى أنه بجالها الحيوى... وإما مجال شعبنا فهو مصر بلادنا التي ما تزال أرضها رحية ومرافقها بكرا

هكذا فأصحاب هذا الرأى المنادون بأن علاقتنا بالسودان هى علاقة البلد المزدهم بالمجال الحيوى يضمرون الاعتداء على اخواننا السودانيين وهم بهذا النعم الخطير يحولون انظارنا عن الوضع الصحيح ، ويبذرون الشك فى قلوب الشعب السودانى المناضل .

حقيقة العلاقات بين مصر والسودان

فاذا لم يكن الشعب المصرى ينظر الى علاقاته بالسودان على أنها علاقة الوحدة السيادةية — علاقة الغزو والفتح — وإذا كان يستنكر الدعوة الانفصالية القائلة بأنه لا توجد علاقة ما بين شعبي الوادى ، وإذا كانت الدعوة بأن السودان ملجأ للفائض من السكان أو المصنوعات لا تمثل رأى جماهيرنا الشعبية وإنما تعبر عن أوساط استغلالية ودوائر معتدية فاذا ما الذى يربط مصر بالسودانى ؟

أن هذا الرباط ليس بين قطعتين من الأرض نسميهما « مصر » و « السودان » ، كما تصور بعض الأقلام التى تتحدث عن (الوحدة الطبيعية والوحدة الآزلية الخ) وإنما هذا الرباط بين شعبي هذين البلدين . . وهذا الرباط تاريخى ، لا ينظر اليه شعبنا من وجهته الاعتدائية فلا يذكر أن الجيش المصرى غزا السودان فأوجد وحدة السيادة... كلا ! وإنما ننظر إلى علاقتنا التاريخية مع السودانيين من ناحية التجارب المشتركة التى مرت بنا وبهم وأشرنا الى بعض منها فى صدر هذا البحث . .

وأبرز هذه التجارب أن البيوت المالية الأجنبية جعلت الحكومة المصرية تعتصر الفلاحين في شمال وجنوب الوادي لصالحها فقط وأن هذا الاضطهاد مس شغاف كل قلب كادح ففر فلاح مصر كما فر فلاح السودان من الأرض هرباً من الالتزامات الثقيلة . . . ثم أن الجيوش البريطانية ، التي تدفقت في أعقاب المال الأجنبي ، سحقت الثورة العرابية والثورة المهديّة وطمست الحركة الدستورية المصرية وخنقت الحركة الاستقلالية السودانية . . . ومنذ ذلك التاريخ والاستعمار البريطاني يصب علينا عذابه ويمعن في امتصاص كدنا . . . فنحن والسودانيون شركاء في هذه التجارب التاريخية . . . وشركاء بالمثل في المقاومة المجيدة التي اندلعت في وادي النيل وما تزال تتسع وتعمق . . . العلاقة الأولى هي علاقة الكفاح المشترك ضد العدو المشترك : ضد الاستعمار البريطاني والأوضاع الظالمة التي فرضها علينا .

ولكن جماهير شعبنا تناضل من أجل حرية حقّة وديموقراطية حقّة . . . أنها تهدف إلى التحرر من أسباب المأسى التي ترزح تحتها ومن مصدر الاضطهادات والقهر الذي يعذبها . . . جماهير شعبنا تناضل باندفاع من أجل الحرية والعدالة الديمقراطية . . . وجماهير الشعب السوداني تطلب نفس الغاية . . . وعدو هؤلاء وهؤلاء واحد . . . والطريق إلى غايتهم واحدة . . . فالعلاقة الثانية القوية هي علاقة المصير المشترك : الكفاح من أجل الحرية والديموقراطية

يبد أن هناك علاقات غالية هامة . هناك تأثير الأفكار والثقافة المصرية التي لعبت وما تزال دوراً ملحوظاً في اذكاء الوعي الوطني السوداني . وهناك رابطة اللغة العربية والعادات المتشابهة التي تكونت خلال مرور شعبي الوادي بالتجارب التاريخية المشتركة . أن علاقة الثقافة واللغة والذين تمثل قيمة كبيرة لشعبنا يمتاز بها ويفخر . . .

ثم ما بال النيل ؟ إلا يوجد أساس اطلاقا لعلاقة مبنية عليه ولا صفة به ؟ ..
توجد بالطبع مصلحة اقتصادية حيوية فصر زراعية والسودان يتحول إلى بلد
زراعى . ولكن هذه العلاقة ليست فى مهب الخطر الاستعماري .. وكأن هذه العلاقة
هامة بالنسبة لنا فهي هامة بالنسبة للسودانيين ولذلك فأى تقدير مبالغ ومضخم
منا ، كذلك الرأى الذى يقول بان السودان سيميتنا عطشا إذا رفعنا يدا عنه
يسوقنا إلى تأييد السياسة الاستعمارية البريطانية نفسها تلك السياسة التى تحكم الوادى
بالحديد والنار ونرى السودانيين جاعين عراة يزرعون ^{بـ} من أراضيهم الصالحة
تبدو هذه العلاقة مشكلة مادام هناك استعمار وما دامت هناك نزعة اعتدائية وأما
إذا تركت لشعبينا الحرين فسيسويانها على أساس مصالحهما المشتركة :

على أى شىء نبني تقديرنا للعلاقات المصرية السودانية ؟

وهكذا فالعلاقة الاولى هى أن بين شعبى النيل كفاها مشتركا ضد الاستعمار
والأوضاع الظالمة التى خلقها ورباها .. وأن هناك مصيراً مشتركاً يستهدفه شعبانا
أنهما يستهدفان الحرية والديموقراطية .. ولكن علام بنينا هذه الاعتبارات ؟
بنيناها على أساس أن هناك قوميتين أحدهما قوية مرنت على النضال وكسبت
دستوراً وقبضت بيدها على أجزاء من سوق بلادها وهذه هى القومية المصرية
والأخرى ناشئة فتيه تصارع الاستعمار وتجادل الاستبداد ولذلك فامام هاتين
القومتين طريق واحد لازهار علاقاتهما وتقوية الأواصر بينهما وتحقيق أهدافهما
ذلك الطريق هو مكافحة الاستعمار أينما وجد وفى أى شكل تبدى .

ولقد يقال كما يقال الآن كثير أنه ليس هناك شىء اسمه القومية السودانية وإنما هناك
قومية واحدة هى قومية أبناء النيل وهناك شعب واحد هو شعب وادى النيل
فلا مجال إذا لذكر القومية السودانية لأننا أن قلنا بوجود قوميتين فرقنا الصفوف

وإستجدتنا الانقسامات ! وبصرف النظر عن المغالطة الكبيرة فى منطق أصحاب هذا الرأى فنحن نسألهم لماذا لا تسير الجماهير السودانية تحت راية القيادة المصرية ؟ لماذا يثور الوطنىون السودانىون — بما فىهم الاشقاء ودعاة الوحدة — ضد رئيس الوزراء المصرىين لأنه قال بان مصر ستسترد نصيبها فى وظائف حكومة السودان ؟ لماذا يؤيدون على اختلاف أحزابهم مبدءها ما كالحكم الذاقى ؟ ما الذى نفهمه من وجود أحزاب سودانية وشعارات سودانية ؟ ما مغزى انشاء وفد السودان ؟

الجواب واضح لالبس فيه . . . فى السودان حركة وطنية غامرة . . . وهذه الحركة مظهر لقومية سودانية فتية . . . لها مقومات القومية جميعا . . . فالتحليل العلى المادى يدلنا على أن هذه المقومات محدودة ومعينة وهى وحدة الوطن ووحدة اللغة الدارجة ووحدة التراث التاريخى ووحدة النظام الاقتصادى ووجود تراث نفسى منعكس فى أدب وثقافة خاصة . . . هناك وحدة الوطن ولا يهم أن نسبة عالية من السكان قبائل رحل إذ الواقع أن هذه القبائل ترتبط بشكل أو بآخر بنظام سياسى واقتصادى يشملها كلها تتحرك فى حدوده وعليه يرتكز معظمها . . . وهناك اللغة السودانية الدارجة التى تختلف فى كثير عن اللغة المصرية الدارجة وهناك وحدة التراث التاريخى الذى أن تداخل مع تراثنا الشعبى فانه يختلف عنه فى نقط جوهرية فصر التى تكون شعبها وركز نهائياً وتعرض للغزوات الأجنبية المتتالية ليست السودان الذى ظل فى معزل عن كثير من التيارات التى مرت بمصر . . . ونجد للسودان وحدة اقتصادية تربط شمال السودان خاصة وقد يعترض البعض بأننا ذكرنا أن النظام الاقتصادى هناك يتسم بالملكية الجماعية للأرض وبالرعى ومثل هذه الصفات تتنافى مع النظام الرأسمالى الذى فى ظله وحدة تتكون القوميات . والجواب على ذلك أنه بالرغم من انتشار

الملكية الجاعية والقبلية للأرض وانتشار الرعى إلا أن أقوى علاقة اقتصادية في كيان شمال السودان إنما هي علاقة رأسمالية متمثلة في المشروعات الزراعية والتجارية والعمرائية الكبيرة ، وإن أنضج علاقة بين المنتجين ووسائل الانتاج هي علاقة رأسمالية أيضا فنجد أن القطن (وهو انتاج زراعى نصف رأسمالى) غدا أهم حاصلات السودان الزراعية — أهم من السهم والصمغ الذين يعتمدان على وسائل بدائية وقبلية . . كذلك نجد أن معظم الحاصلات — حتى ما كان معتمداً منها على وسائل بدائية موجه للسوق لا للاستهلاك المحلى — وأن هناك مصارفاً ويوتا تجارية يعيش على امتصاص الفلاحين وجامعى الصمغ الذين يعملون — هؤلاء وهؤلاء — أجراء يبيعون قوة عملهم باجور غاية في البخس . .

وأما عن التراث النفسى المنعكس فى أدب وثقافة خاص بالشعب السودانى فنحن نجده ونستطيع أن نميزه بسهولة عن التراث المصرى وحسبك أن العادات والأوضاع القبلية هي السائدة فى السودان ينعكس عليها أدب وثقافة عامة مختلفة عن الأدب والتقاليد المصرية التى خطت كثيرا إلى المرحلة الرأسمالية .

موقف الاحزاب المصرية

هل تقدر قيادات الاحزاب المصرية الاوضاع فى وادى النيل التقدير السابق ؟ هل تبني خطتها على اعتبار أن هناك قوميتين واقعتين تحت ضغط الاستعمار وأن هناك حركتين وطنيتين تبغيان التحرر منه ؟ كلا لا تفعل ذلك وإنما ما تزال تنظر الى الحركة السودانية على انها جزء من الحركة المصرية . . . لذلك نراها تتحدث عن الوحدة ولا تثير حتى تقرير المصير . بل أن بعض هذه القيادات يتخذ موقفا اعتدائيا من الحركة السودانية . . . لقد وضع من موقف ساستنا

انهم لا يفرقون بين الحركة المصرية التي تضج صراعاها الداخلى كثيرا فاصبح لكل طبقة مطالبا في حين أن راية الطبقة العاملة تلم حولها الكادحين وصغار الملاك والتجار والمتفقين الوطنيين ويلقى الدفاع عن المكاسب الدستورية والحقوق الديمقراطية على اكتاف الطبقات الشعبية وترى القيادة البورجوازية عاجزة عن ان تلم جماهير الشعب بمثل القوة والاتساع الذين اشتهرت بهما في الماضى ... لا يفرقون بين حركتنا هذه وبين الحركة السودانية ذات الخصائص والصفات المتباينة عن خصائص حركتنا . . . فقيادة الحركة السودانية مكونه من بعض الملاك ويمثل الطبقة البورجوازية وتلم حولها جماهير الشعب السودانى ولم تثل بعد مكاسب دستورية كذلك التي نالتها الحركة المصرية ولم تتداخل اجزاء من قناتها العليا مع الاستعمار كما تتداخلت بعض فئات كبار المالىين والملاك المصريين .

ولعل سائلا يستوضح عن الخطورة في التسوية بين الحركتين وعن الضرر الجسم الذى ينتج من انكار الحركة السودانية . . . الخطر الجسم هو أن الشعارات والطريقة التي توجه بها القيادات المصرية النضال الوطنى لا تكنى جماهير الشعب السودانى : لا تسد حاجتهم ولا تمثل مطالبهم فشعار الوحدة مثلا الذى تلقىه القيادات المصرية باستمرار وتلقيه مجردا تماما هكذا لا يمكن مطلب الذين ينادون باستقلال السودان واولئك الذين يطلبون الحكم الذاتى بل والاشقاء انفسهم . . . وشعار الدفاع عن الدستور الذى تتمسك به الاحزاب الوطنية من القيادة المصرية لا يمثل المطلب المباشر للجماهير السودانية لانه لا يوجد دستور في السودان . . . لان الشعب السودانى يحتاج لكل ذرة من الحريان لانه مسلوب من كثير مما يتمتع به الشعب السودانى .

كذلك فالسودانيون مطالب وطنية لا تمثل حاجة مباشرة لشعبنا . مثل ذلك

وحدة شمال وجنوب السودان . . . وحق العمال والوطنيين في بناء منظماتهم
الطبقية والسياسية كالأحزاب والنقابات ذلك الحق الذي اعترف به دستورنا .

أن وجود حركتين وطنيتين في وادي النيل يفرض على الوطنيين أن يتخلوا
عن الفهم القديم للحركة الوطنية التي باتت معتمدة على تحرك جماهير مصرية
وجماهير سودانية . فإذا ما تمسكت الأحزاب المصرية بوجهة نظرها التقليدية
وإذا ما تقدمت مطالبها التقليدية عجرت عن أن تجمع حولها جماهير الشعب
السوداني . . . هل يكفي السودانيون مثلاً أن يطالبوا ساستنا باحترام الدستور
في ممريننا يحكمونهم حكماً أرهاقياً أفريقياً؟ كلا لا يكفيهم . هل يروق السودانيون
أن يطالبوا بعض ساستنا بحق مصر في إدارة السودان ؟ كلا أن جوع الشعب
السوداني تريد أن يكون السودان لها هي . وهذا مطلب قوى تأثيره وتدافع عنه
قيادة الحركة الوطنية السودانية .

ليس الخطر في الاعتراف بالحركة الوطنية السودانية . بل الخطر في
انكارها . ذلك الانكار الذي يفرق صفوف الوطنيين في الوادي ويعزل
حزبنا عن الحركة السودانية .

رابطة الكفاح المشترك والمصير المشترك

تفرض علينا أن تؤيد الحركة الوطنية السودانية:

نعم يجب أن تكون خطة الوطنيين المصريين الراغبين حقاً في تحرير الوادي أن
يضعوا يدهم في يد اخوانهم السودانين . . فيؤيدون نضالهم المجيد من اجل
الحرية . . واما الذي يروجه الخونة وابواق الاستعمار من أن تأييدنا للحركة
السودانية سيشتيع الانقسام والتفرقة فخداع مقصود او مخادعة واضحة . . .

ليس شعبانا بعدوين حتى اذا ما ايدنا احدهما انزلنا عن الآخر .. كلا فشعبانا اخوان عدوهما واحد وطريقهما مشترك فلا بد من تمكن عرى الكفاح والنضال التحريري بينهما وما دامت القوات الوطنية السودانية تحمل رايتها الوطنية وتتقدم بمطالبها الخاصة العادلة التي لا تتعارض مع هدفنا فيجب أن تؤيدها وتحالف معها ضد عدونا المشترك ذلك هو الطريق الصحيح لمتابعة نضالنا نحن والتقدم إلى اهدافنا الوطنية .

هذا هو موقفنا واما عن موقف الوطنيين السودانيين فهو مواز لخطنا مطابق لوجهه نظرنا ولذلك فنحن نؤمن بان المحاولات التي يقوم بها الانفصاليون لبث العداء في صدور السودانيين ضد الشعب المصري والوطنيين المصريين ، خيانة لقضية الشعب السوداني نفسه ونسف لطريق الكفاح الوطنى الذى لا طريق سواء : طريق الجماهير السودانية والمصرية .



حق الشعب السوداني في تقرير مصيره

ما هو أهم واجب وطني يلقيه الفصل المشترك بين شعبيتنا وما هو الأسلوب الوطني الصحيح ، أماننا نحن الوطنيين المصريين ؟ واجبنا أن نؤيد الحركة الوطنية السودانية تأييداً تاماً ولن يكون هذا التأييد ذا قيمة إذا اضمرناه في قلوبنا أو طويناها طياً أو إذا اكتفينا بأن نقول للسودانيين « نحن اخوتكم ! ونحن نؤيدكم ، وإنما يكون لتأييدنا قيمته ووزنه إذا نحن اعلننا تمسكنا بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وهذا الاعلان وحده هو الميزان الذي تقدر باثقاله خلوص نيتنا بل هو المحك الحقيقي الذي يدلنا على أننا وطني مخلص يريد سعادة وحرية شعبي الوادي وأبنا ينتوى الاعتماد على الشعب السوداني وأبنا لا يريد من قلبه حرية السودانيين .

حق تقرير المصير ومغالطة الاستعمار :

وليس معنى هذا أن أى إعلان لحق الشعب السوداني في تقرير مصيره يتخذ دليلاً على خلوص النية . فهناك بعض الساسة والصحافيين البريطانيين يستعملون هذا الشعار لعزل الجماهير السودانية بعيداً عن المصريين . إذا فكل محاولة لتحطيم وحدة الكفاح بين شعبيتنا محاولة استعمارية ولولبت ثوب «حق تقرير المصير» .

ما هو حق تقرير المصير ؟

لقد اتخذت الحركة الوطنية مواقف اخاء وتأييد لشعب السودان في الثورة العراقية تحت راية الحزب الوطني اوائل القرن الحالى وفي ثورة ١٩١٩ دافع المصريون عن الشعب السوداني . فهل هذا هو حق تقرير المصير ؟ كلا بالطبع ..

في عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ اتخذت الحركة الوطنية المصرية موقفاً واضحاً عما سبق وكان ذلك بتأثير الوعي الديمقراطي الذي بثته جماهير العمال والمثقفين الاحرار فاعلنت لجنة العمال للتحرير القومي ومؤتمر نقابات العمال واللجان الوطنية من الطلبة والعمال والصحف الديمقراطية كالفجر الجديد والطلعة وأم درمان تأييدها لكفاح الشعب السوداني في سبيل الحرية والتقدم والقت بشعاره الكفاح المشترك ضد العدو المشترك ، فهل هذا هو حق الشعب السوداني في تقرير مصيره ؟ كلا بالطبع ... يجب ألا نخلط بين تأييدنا للحركة الوطنية السودانية سواء اتخذ هذا التأييد شكل تعاوننا مع الجماهير السودانية أو مساندتنا للحكم الذاتي - يجب الا نخلط بين هذا التأييد وبين اعلاننا حق الشعب السوداني في تقرير مصيره ...

اذ أن هذا الحق يعنى اننا نرى أن للشعب السوداني أن يقرر في حرية ، انفصاله كحكومة عن المجموعات الوطنية (١) ونفهم منه تشكيكه لحكومة وطنية مستقلة ، نعم لا يمكن ان يكون لحرية الشعوب في تقرير مصيرها من وجهة النظر التاريخية الاقتصادية معنى آخر غير حرية تقرير المصير السياسي .. الا الاستقلال في دولة .. الا تكون دولة وطنية ... اذا فعند ما نطالب بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره انما نعني حريته التامة في اختيار نوع الحكم الذي يفضل ان يعيش في ظله .

حق تقرير المصير والانفصال

ولكن هل معنى هذا اننا نؤيد الحركة الانفصالية تحت ظل الحراب البريطانية وفي كنف الاستعمار قبل جلاء البريطانيين عن وادينا ؟ كلا . لاننا أن فعلنا ذلك لم نكون نخلص في تمسكنا بحرية الشعب السوداني في تقرير مصيره ، حريته في اختيار وضعه المستقبل ، حريته في تكوين دولة وطنية لاحكومة استعمارية ... ولقد يقول البعض ان مجرد اعلاننا هذا الحق يخدم العدو

الانفصالية بشكل أو بآخر . . . ليس هذا صحيحا (أولا) لأن هذه الدعوة تستغل اتحاض الجماهير السودانية الوطنى ورغبتها فى ان تتخلص بلادها من الاستعمار . تستغل فى تمكين اقدام الاستعمار معتمدة على اثاره العنصرية الوطنية الضيقة ، وعلى بند شعارات وطنية تتقبلها الجماهير ولا يريد هؤلاء الانفصاليون تحقيقها بالفعل ، فتى دافعنا نحن عن حق الشعب السودانى فى الحرية . . متى استعملنا نحن هذه الشعارات التى تلم الجماهير وتمثل مطالبها المباشرة . . . متى ذكرناها فى اعلان حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره جردنا الانفصاليين والاستعمار من أخطر سلاح فى يدهم . . . يجب ان نعلم هذا الحق ونفسره . . . نفسره بان من ينادى بالانفصال قبل الجلاء لا يريد للشعب السودانى أن يمارس حق تقرير المصير ذلك الحق الذى لا يتم مادامت الحراب البريطانية تسدد الى صدور السودانيين ومادامت الاحتكارات البريطانية تمس دهمهم . . .

.... والوحدة السيادية

ولقد يقول بعض المصريين أن الاحزاب عندنا قد ملأت ادمغة المصريين بهذابها وافهمت الجماهير أن الوحدة بين مصر والسودان هى وحدة من صنع الله وأنه لا سبيل الى الكلام عن تقرير مصير أو الاتحاد أو الحركة الوطنية السودانية المستقلة إلا أن يكون هذا الحديث استماريا وأتينا بازاء هذه الدعاية التى تملأ العقول وتردها الصحف على اختلافها لا نستطيع أن نقف فى وجه التيار ويجدر بنا إلا نثير حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره . . . وكثيرا ما يقول أصحاب هذا الرأى انهم انفسهم مقتنعون بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم ولكنهم يخافون الرأى العام ، المضلل ، . . . فما هى النتائج التى تترتب على مثل هذا الموقف ؟ : نتيجته المباشرة أن نضحي بالاساس لانتصار شعبيتنا فى سبيل ارضاء سادة الوحدة . . . أن تترك جانبا الطريق المؤدية الى تكاتف

وتماسك الجماهير المصرية والسودانية ونظف سائرين في الطريق المؤدية الى الانقسام بيننا واخوتنا السودانين . . . أن تسهل مهمة الاستعمار البريطاني والانفصاليين بأن نفتح الطريق لبث الشكوك في نفوس السودانين بازام الشعب المصرى

... والوحدة الاختيارية

وقد يقول البعض باننا أن القينا هذا الشعار وتمسكنا به ساعدنا التيار الوطنى المتعصب فى السودان ذلك التيار الذى يرى مصلحة السودان أولا وأخيرا ولا يهم ذرة واحدة لمصلحة المصريين فنكون فى الواقع قد ساعدنا فى السودان من تحاربهم فى مصر . . . ثم أن هذه السياسة ستؤدى الى العراك الوطنى فى وادى النيل فى حين أن مهمتنا — نحن الوطنيين المخلصين — أن نغرد شعبينا تحت راية المؤاخاة والتقارب . . . هذا رأى خاطئ تماما لماذا ؟ لأن جماهير الشعب (السودانى والمصرى) تدرك ادراكا جيدا عن طريق تجاربها اليومية أهمية الروابط الجغرافية والاقتصادية ومنافع السوق الواسعة والدولة الواسعة وهى لا تقرر الانفصال بعضها عن بعض إلا إذا أحال الاضطهاد الوطنى والعراك الوطنى حياتها لشركة (أى ارتباطاتها مع الشعب الآخر) حياة لا تطاق ابدا وإلا إذا عرقت الصلات الاقتصادية عرقة تشمل كل نوع من هذه الصلات . . . اتنا لا نحشى الانفصال ولا نخاف العراك الوطنى بيننا وبين السودانين إذا نحن ايدنا السودانين واعلنا حقهم فى تقرير مصيرهم . وإنما نخاف انفصال السودانين ونحشى العراك الوطنى إذا سرنا على سياسة كبت الشعب السودانى واضطهاده وعرقلة حياته . . . واما مادامنا نتعاون معه من أجل الحرية والسعادة وما دمنا نبث روح الأخاء فى جماهيرنا فلسنا نحشى هذا الانفصال لأنه من مصلحة الشعب السودانى والشعب المصرى أن تقوم بينهما وحدة اختيارية . بل أن هذه الوحدة الاختيارية تمثل تقدما عظيما لكليهما . أن

مصلحة شعبنا الذى يعتر بصلات القرن والهدف المشترك مع الشعب السودانى هى فى التقارب الاختيارى والحياة الاختيارية مع الشعب السودانى . وكذلك الحال بالنسبة للجماهير السودانية .

.... والتطبيق العملى

ولكن قد يرى البعض الآخر اننا حتى لو اعلنا هذا الحق فليس فى يد شعبنا ولا فى يد الشعب السودانى أن يطبقه الآن فلماذا نعلنه ؟ ما الفائدة من اعلان مبدء تحررى اذا لم يكن تطبيقه المباشر مستطاعا ؟ .. نحن نعتز بأن ساستنا لم يتقدموا بهذا الشعار وإنما تقدموا بشعار آخر يبدو أكثر عملية وأقرب إلى التطبيق الممكن ولكن شعار هؤلاء الساسة وموقفهم وقيادتهم تسير بنا بعيدا عن تحقيق هدف شعبنا .. وقد رأينا كيف أن مواقفهم تعزلنا بعيدا عن الطريق المؤدية إلى الحرية : طريق الجماهير السودانية المصرية ... لذلك فشعارات هؤلاء السادة ليست عملية إطلاقا .. ليست عملية من زاوية مصالح الجماهير الوطنية .. تلك الجماهير التى لا تعترف بأن الوحدة الاجبارية أو الاتحاد الاجبارى هو الحل لقضية لبادى ... لهذا نحن نتقدم بسياسة عملية حقيقية ، سياسة ضم صفوف السودانين والمصريين ، ونعارض بها سياسة القادة التقليديين ... أن سياستنا ذات مبدء - سياسة عملية تركز على أن الشعبين المصرى والسودانى هما وحدهما اللذان يقرران فى حرية واختيار نوع العلاقات بينهما .

.... وخطتنا المباشرة

وكذلك نقوم بخطتنا المباشرة فى المسألة السودانية على أساس أن هنا حركتين وطنيتين وأمامهما عدو مشترك : استعمار غاصب آثم . . . وواضع سيئة متأخرة رزح تحتها شعبانا . . . وأمامهما هدف مشترك هو التحرر من الاستعمار الغاصب الآثم والأوضاع السيئة المتأخرة سواء فى الحالة السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية

وتحقيق هذا الهدف يفرض علينا أن نسير في الطريق المشترك مع الشعب السوداني معلنين حقه الكامل في تقرير مصيره كما يفرض على الوطنيين السودانيين أن يتمسكوا بأواصر القرب والكفاح مع شعبنا ضد عدونا وعدوهم المشترك .

تنظيم صفوف الوطنيين

ولهذا فالواجب العمل الأول هو تنظيم صفوف الجماهير الشعبية المصرية والسودانية على أساس تحرير الوادي مصره وسودانه واشاعة الديمقراطية السياسية في مصر والسودان ورفع مستوى الجماهير هنا وهناك وأن هذا التنظيم وسيلة عظمى لمواصلة الكفاح الوطني الناجح ضد الاستعمار وخدامه الرجعيين المصريين والانفصاليين السودانيين فكلمتنا الموحدة بالنسبة للسودان هي

- جلاء تام عن مصر والسودان
 - حق الشعب السوداني في تقرير مصيره
 - تأييد تام للنضال الشعب السوداني من أجل الحرية
 - المطالبة باشاعة الديمقراطية السياسية في السودان وتطبيقها في مصر
 - تنظيم الجهاد المشترك بين شعبينا
- هذه هي خطتنا .. ونحن نؤمن بأن جماهير شعبينا لابد سالكة طريق النضال الوطني الصحيح ولا بد متجهة إلى الحرية والديموقراطية فإذا كان هتاف المصريين قد جلجل في الماضي بحرية مصر والسودان فانا نرفعه — معلنين عن اتجاها شعبنا — بحياة شعبي الوادي
- * بحياة الشعب المصري والشعب السوداني
 - * بالكفاح المشترك ضد العدو المشترك
 - * بتحرير وادي النيل
 - * بحق شعبي وادي النيل الكامل في تقرير مصيرهما ٩

فهرس

الأوضاع فى السودان : (الحكم الثنائى — حكم إرهاب — حكومة القبائل — شعب جائع — الفلاحون فقراء — الموظفون مغبونون — التجار مطحونون — العمال — سكان الجنوب — الأرض لمن ؟ — المنتجات لمن ؟ — الضرائب الجائرة — التعليم والصحة — من المسئول ؟)

الحركة الوطنية السودانية : (يقظة وصحو — مراحل الحركة الوطنية — الثورتان : العرايية والمهدية — الاحتلال — بعد ثورة ١٩١٩ — بعد خروج المصريين من السودان — تأثير الأفكار الوطنية المصرية — قيادة وطنية سودانية — الأثارة الوطنية — قيادة الحركة الوطنية السودانية مظاهر الحركة الآن — الانقسام فى قيادة الحركة —)

ماذا بين مصر والسودان ؟ : (اتجاهات حضارة — الانفصال — الوحدة السيادية — ليس السودان ملجأ — وليس السودان مغنا — العلاقات الاقتصادية

— ٦٦ —

ليس السودان مجالنا الحيوى — حقيقة
العلاقات بين مصر والسودان — على أى شىء
نبنى تقديرنا للعلاقات المصرية السودان —
موقف الأحزاب المصرية — رابطة الكفاح
المشترك والمصير المشترك تفرض علينا أن
نؤيد الحركة الوطنية السودانية)

• حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره : (حق تقرير المصير ومغالطة الاستعمار —
ما هو حق تقرير المصير ؟ — حق تقرير المصير
والانقصال — حق تقرير المصير والوحدة
السيادية — حق تقرير المصير والوحدة
الاختيارية — حق تقرير المصير والتطبيق
العملى — حق تقرير المصير وخطتنا المباشرة
تنظيم صفوف الوطنيين)



المراجع

من أهم المصادر ذات الفائدة الحقيقية للباحث في مسألة السودان كتاب
مآسى الانجليز في السودان ، وهو السفر القيم الذى ألفه وفد السودان أثناء
قامته بالقاهرة ونشر تباعا في جريدة الوفد المصرى الغراء

المراجع الاوروية

- * Modern Egypt by Lord Cromer (Voll I & II)
- * The Egyptian Problem by Chirol Valentine
- * La Revue D'Egypte Economique et Financière No. 75
- * Some Reports of Sudan Government.

المراجع العربية

- مآسى الانجليز في السودان. لمؤلفه وفد السودان
- مصر والسيادة على السودان دكتور محمد فؤاد شكرى
- قصة بريطانيا في السودان عبد الحميد الاسكندرى
- الحكومة المحلية في السودان محمد احمد المحجوب
- الحركة الفكرية في السودان محمد احمد المحجوب
- الاستعمار البريطانى في مصر معرب عن النور بيرنز
- كرومر في مصر لمؤلفه احمد رشدى صالح
- مهدى الله توفيق احمد البكرى
- الثورة العرابية عبد الرحمن الرافعى بك
- ثورة ١٩١٩ دكتور عثمان خليل عثمان
- النظام الدستورى المصرى الدكتور عثمان خليل عثمان
- المسلمون والقضية الوطنيه في الهند معرب أدهيكارى
- الصحف السودانية التالية : صوت السودان — الأمة — النيل —
- السودان — الرأى العام — والصحف المصرية الآتية : الفجر الجديد —
- أم درمان — والعدد الخاص من الحوادث الخاص بالسودان

صدر فى هذه السلسلة

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ،
د . عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٧، ط ٢، ١٩٩٤ .
- ٢ - على ماهر،
رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧ .
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة،
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧ .
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة،
د . محمد نعمان جلال، ١٩٨٧ .
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى،
عليه عبد السميع الجنزورى، ١٩٨٧ .
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١،
لمعى المطيعى، ١٩٨٧ .
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي،
د . عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧ .
- ٨ - رؤية الجبريتى لأزمة الحياة الفكرية،
د . على بركات، ١٩٨٧ .
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،
د . محمد أنيس، ١٩٨٧ .

- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية، محمود فوزى، ١٩٨٧.
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية، شكرى القاضى، ١٩٨٧.
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير، د. نبيل راغب، ١٩٨٨.
- ١٣ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان: رؤية تاريخية، د. عبدالعظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٨، ط ٢، ١٩٩٤.
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية، د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨.
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى، د. على حسنى الخربوطلى، ١٩٨٨.
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر: دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢-١٩٥٢)، د. حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٨.
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى، د. محمد نور فرحات، ١٩٨٨.
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية، د. على السيد محمود، ١٩٨٨.
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين، د. أحمد محمود صابون، ١٩٨٨.

- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى ،
د . محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨ .
- ٢١ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ج١ ،
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨ .
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر ،
جمال بدوى ، ١٩٨٨ .
- ٢٣ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ج٢ ، إمام التصوف فى مصر : الشعراى ،
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨ .
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ،
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩ .
- ٢٥ - المجتمع الإسلامى والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ،
ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩ .
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،
د . سعيد إسماعيل على ، ١٩٨٩ .
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج١ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩ .
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج٢ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩ .
- ٢٩ - مصر فى عهد الإخشيديين ،
د . سيدة إسماعيل كاشف ، ١٩٨٩ .

- ٣٠- الموظفون في مصر في عهد محمد علي،
د . حلمي أحمد شلبي، ١٩٨٠ .
- ٣١- خمسون شخصية مصرية وشخصية،
شكري القاضي، ١٩٨٩ .
- ٣٢- هؤلاء الرجال من مصر ج٢،
لمعي المطيعي، ١٩٨٩ .
- ٣٣- مصر وقضايا الجنوب الافريقي: نظرة على الأوضاع الراهنة
ورؤية مستقبلية،
د . خالد محمود الكومي، ١٩٨٩ .
- ٣٤- تاريخ العلاقات المصرية المغربية، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢،
د . يونان لبيب رزق، محمد مزين، ١٩٩٠ .
- ٣٥- أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة،
عبدالحمد توفيق زكي، ١٩٩٠ .
- ٣٦- المجتمع الإسلامى والغرب ج٢،
تأليف : هاملتون بووين، ترجمة : د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، ١٩٩٠ .
- ٣٧- الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية في
ربع قرن،
تأليف : د . سليمان صالح، ١٩٩٠ .
- ٣٨- فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى،
د . عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، ١٩٩٠ .
- ٣٩- قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤-١٨٢٧)،
د . جميل عبيد، ١٩٩٠ .

- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د . عبدالمنعم الدسوقي الجميى، ١٩٩٠ .
- ٤١ - محمد فريد: الموقف والمأساة، رؤية عصرية،
د . رفعت السعيد، ١٩٩١ .
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور،
محمد شفيق غربال، ط٢، ١٩٩٠ .
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية،
إبراهيم عبد العزيز، ١٩٩٠ .
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر، فى العصر العثمانى،
د . محمد عفيفى، ١٩٩١ .
- ٤٥ - الحروب الصليبية ج ١ ،
تأليف : وليم الصورى، ترجمة وتقديم: د . حسن حبشى، ١٩٩١ .
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ : ١٩٥٧) ،
ترجمة: د . عبدالرؤف أحمد عمرو، ١٩٩١ .
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث،
د . لطيفة محمد سالم، ١٩٩١ .
- ٤٨ - الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى،
د . زبيدة عطا، ١٩٩١ .
- ٤٩ - العلاقات المصرية الإسرائيلية (١٩٤٨-١٩٧٩) ،
د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢ .
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦-١٩٥٤) ،
د . سهير أسكندر، ١٩٩٣ .

- ٥- تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، فى
إبريل ١٩٩١)،
أعدها للنشر: د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢.
- ٥٢- مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر،
د . إلهام محمد على ذهنى، ١٩٩٢.
- ٥٣- أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة،
د . محمد كمال الدين عز الدين على، ١٩٩٢.
- ٥٤- الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى،
د . محمد عفيفى، ١٩٩٢.
- ٥٥- الحروب الصليبية ج٢،
تأليف : وليم الصورى ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى، ١٩٩٢.
- ٥٦- المجتمع الريفى فى عصر محمد على: دراسة عن إقليم المنوفية،
د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٩٢.
- ٥٧- مصر الإسلامية وأهل الذمة،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢.
- ٥٨- أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة،
د . إبراهيم عبدالله المسلمى، ١٩٩٣.
- ٥٩- الرأسمالية الصناعية فى مصر، من التمهيد إلى التأميم
(١٩٥٧-١٩٦١)،
د . عبد السلام عبدالحليم عامر، ١٩٩٣.
- ٦٠- المعاصرون من رواد الموسيقى العربية،
عبد الحميد توفيق زكى، ١٩٩٣.

- ٦١ - تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث،
د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣ .
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج٣،
لمعى المطيعى، ١٩٩٣ .
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر الإسلامية،
تأليف: د. سيدة إسماعيل كاشف، جمال الدين سرور، وسعيد عبدالفتاح
عاشور، أعدها للنشر: د. عبدالعظيم رمضان، ١٩٩٣ .
- ٦٤ - مصر وحقوق الإنسان، بين الحقيقة والإفتراء: دراسة وثائقية،
د . محمد نعمان جلال، ١٩٩٣ .
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧-١٩١٧)،
د . سهام نصار، ١٩٩٣ .
- ٦٦ - المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى،
د . نريمان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٣ .
- ٦٧ - مساعى السلام العربية الإسرائيلية: الأصول التاريخية،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة،
بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، فى إبريل
١٩٩٣)، أعدها للنشر د. عبدالعظيم رمضان، ١٩٩٣ .
- ٦٨ - الحروب الصليبية ج٣،
تأليف : وليم الصورى
ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى، ١٩٩٣ .
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦-١٩٥١)،
د . محمد أبو الإسعاد، ١٩٩٤ .

- ٧٠- أهل الذمة فى الإسلام،
تأليف: أ.س. ترتون
ترجمة وتعليق: د. حسن حبشى، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٧١- مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤-١٩٤٦)،
إعداد: تريفور إيفانز، ترجمة: د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.
- ٧٢- رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى
(٣٥٨-٥٦٧هـ)،
د. أمينة أحمد إمام، ١٩٩٤.
- ٧٣- تاريخ جامعة القاهرة،
د. رؤوف عباس حامد، ١٩٩٤.
- ٧٤- تاريخ الطب والصيدلة المصرية، ج ١، فى العصر الفرعونى،
د. سمير يحيى الجمال، ١٩٩٤.
- ٧٥- أهل الذمة فى مصر، فى العصر الفاطمى الأول،
د. سلام شافعى محمود، ١٩٩٥.
- ٧٦- دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الإحتلال
البريطانى)،
د. سعيد إسماعيل على، ١٩٩٥.
- ٧٧- الحروب الصليبية ج ٤،
تأليف: وليم الصورى، ترجمة وتعليق: د. حسن حبشى، ١٩٩٤.
- ٧٨- تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣-١٨٩٩)،
نعمات أحمد عثمان، ١٩٩٥.
- ٧٩- تاريخ الطرق الصوفية فى مصر، فى القرن التاسع عشر،
تأليف: فريد دى يونج، ترجمة: عبد الحميد فهمى الجمال، ١٩٩٥.

- ٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي (١٨٨٢-١٩٠٤) ،
د . السيد حسين جلال، ١٩٩٥ .
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر
أكتوبر،
د . رمزي ميخائيل، ١٩٩٥ .
- ٨٢ - مصر في فجر الإسلام، من الفتح العربي إلى قيام الدولة
الطولونية،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ط ٢، ١٩٩٤ .
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن جـ ١،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٤ .
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن جـ ٢ - القسم الأول،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٥ .
- ٨٥ - تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د . حلمي أحمد شلبي، ١٩٩٥ .
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ -
١٩١٤) ،
د . أحمد الشربيني، ١٩٩٥ .
- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن، ج ٢، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
إعداد : تريفور إيفانز، ترجمة وتحقيق: د . عبدالرؤف أحمد عمرو ١٩٩٥ .
- ٨٨ - التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية،
عبد الحميد توفيق زكي، ١٩٩٥ .
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني،
د . عبد الحميد حامد سليمان، ١٩٩٥ .

- ٩٠ - معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية ،
د. نريمان عبدالكريم أحمد، ١٩٩٦ .
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف: بيتر مانسفيلد، ترجمة: عبد الحميد فهمى الجمال، ١٩٩٦ .
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ،
ج ٢، د. نجوى كامل، ١٩٩٦ .
- ٩٣ - قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د. نبيه بيومى عبدالله، ١٩٩٦ .
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د. سهير إسكندر، ١٩٩٦ .
- ٩٥ - مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة
(أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة
بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة
القاهرة) ،
إعداد أ. د. عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - عبدالناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،
تأليف: مالكولم كير، ترجمة د. عبدالرؤف أحمد عمرو.
- ٩٧ - العريان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من
القرن التاسع عشر،
د. إيمان محمد عبد المنعم عامر.
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د. محمد سيد محمد.

٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى -

الرومانى) ج ٢،

د. سمير يحيى الجمال

١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر القديمة،

أ.د. عبدالعزیز صالح، أ.د. جمال مختار،

أ.د. محمد إبراهيم بكر، أ.د. إبراهيم نصحي،

أ.د. فاروق القاضي، أعدما للنشر: أ.د. عبدالعظيم رمضان

١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة،

اللواء/ مصطفى عبدالعزیز نصير، اللواء/ عبدالعزیز كفاي،

اللواء/ سعد عبدالعزیز، السفير/ جمال منصور

١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢

د. تيسير أبو عرجة

١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره

د. على بركات

١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين فى مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢)

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ - السلطة السياسية فى مصر وقضية الديمقراطية ١٨٠٥ -

١٩٨٧ .

د. أحمد فارس عبدالمنعم

١٠٦ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية فى

وثن قرن .

د. سليمان صالح

- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية.
تأليف: دليب هيررو: ترجمة: عبد الحميد فهمي الجمال.
- ١٠٨ - مصر للمصريين ج ٤.
سليم النقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ج ٥.
سليم النقاش
- ١١٠ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ج ١.
د. البيومي إسماعيل الشربيني.
- ١١١ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ج ١.٢.
د. البيومي إسماعيل الشربيني.
- ١١٢ - إسماعيل باشا صدقي
د. محمد محمد الجوادى.
- ١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصري)
د. عز الدين إسماعيل.
- ١١٤ - دراسات في تاريخ مصر الاجتماعى
تأليف أحمد رشدى صالح

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٨/٤٥٢١

I.S.B.N 977-01-5631-0

هذا الكتاب يشتمل على خمسة كتب، واحد منها مترجم بقلم أحمد رشدى صالح، وأربعة كتب من تأليفه. أما الكتاب المترجم فهو الاستعمار البريطانى فى مصر، «لالينور بيرنز»، أما الكتب الأربعة المؤلفة فهي: «كرومر فى مصر»، و«الاستعمار الأمريكى فى الشرق الأوسط»، و«قناة السويس»، و«مسألة السودان».

وأهمية هذه الكتب أنها تنطلق من «المادية التاريخية»، أى من التفسير المادى للتاريخ، وتختلف بذلك عن الكتب التاريخية التى تنطلق من التفسير السياسى. للتاريخ، وهو التفسير السائد للتاريخ على يد المدرسة الأكاديمية، وبذلك تمثل إضافة جديدة حقيقية للدراسات التاريخية فى مصر - أو بمعنى أدق - تمثل محاولة لتفسير تاريخ مصر تفسيراً مادياً، قد تتفق أو تختلف مع التفسير الأكاديمى، ولكنها على وجه التحقيق محاولة جادة جدية بالاحترام، تمثل وجهة نظر مدرسة اليسار المصرى التى برزت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، ولعبت دوراً مهماً فى تاريخ الحركة الوطنية.

Bibliotheca Alexandrina



0334395



مطابع الهيئة المصرية

٥٠٠ قرش